السلسلة 4 التراثية

فتح الرب المالك
بشرح ألفية ابن مالك

لمحمد بن قاسم الغزي
(859 - 918 هـ)

محمد المبروك الختروشي

منشورات كلية الدعوة الإسلامية
ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي
طرابلس

الطبعة الأولى

1991م - 1401 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم

منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي

الجماهيرية العظمى - طرابلس

ص.ب 71771

القسم الأول

الدِّراسة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد فقد ترك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك للغة العربية وأبنائها تراثاً ضخماً وثروة طائلة من المؤلفات النحوية التي عرفها العالمون والمتعلمون، وقدروها حق قدرها وأقبلوا عليها فهماً واستيعاباً وشرحاً وتيسيراً حتى تكون قريبة التناول دانية القطوف.

وقد حظي بعض هذه المؤلفات بعناية كبيرة وتناولها كثيرون من العلماء بالشرح والدراسة والتعليق.

وكانت الألفية «الخلاصة» أوفى هذه المؤلفات حظاً من عناية العلماء والمحققين، فقد ذكرت المراجع المختلفة أن الألفية شرحها أكثر من أربعين عالماً، وقد أعرب أبياتها بعض العلماء ووضع لها عدد منهم حواشي، وحوّلها بعض آخر من نظم إلى كلام منثور، ومن بين هؤلاء العلماء محمد بن قاسم الغزي الذي شرح هذه الألفية، وجعل شرحه لها بعنوان: «فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك».

وقد ظل هذا الشرح المخطوط حبيساً في خزائن البحوث ينتظر من يخرجه من ظلمات هذه الخزائن إلى عالم النور ليستفيد منه دارسو العربية في مجال الدرس النحوي، وكان لي شرف القيام بهذه المهمة العلمية، وفي

حقيقة الأمر لقد كنت أشعر منذ سنوات برغبة كبيرة وميل قوي إلى القيام بعمل ما في مجال التحقيق فأخذت أبحث وأنقب بعد استكمال الدراسة التمهيدية حتى وفقت إلى العثور على هذا المخطوط، وقد اهتديت إليه في أثناء اطلاعي على طائفة من فهارس المخطوطات العربية واتخذته موضوعاً لبحثي لنيل درجة «الماجستير» وقمت بتحقيق جزء من هذا الشرح يبدأ في أول الألفية إلى آخر النائب عن الفاعل، وبإنشاء دراسة حوله راجياً أن أسهم بهذا الجهد المتواضع في التعريف بعالمين جليلين من علماء النحو وبمؤلف نحوي شاركا في تأليفه، مؤملاً أنْ أكون قد وفقت فيما قصدت إليه.

وقد واجهتني صعوبة الحصول على المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث ولكن الله يسر لي ذلك الأمر على يد من أفادوني بما أنا في حاجة إليه في هذا المجال.

وقد قسمت هذا البحث قسمين:

القسم الأول خصصته للدراسة وهو يحتوي على مقدمة وتمهيد.

ففي المقدمة بينت أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والهدف من دراسته والصعوبات التي واجهتني، وكيف يسر الله أمر التغلب عليها، ثم تحدثت عن ابن مالكٍ فذكرت نبذة موجزة عنه، مكتفياً بذلك القدر لشهرته الواسعة ولكثرة ما كتب فيه.

وفي التمهيد تناولت بإيجاز الحالة السياسية والفكرية إبان الغزي، ثم تعرضت بعد ذلك للتعريف بهذه الشخصية متناولاً اسمه وكنيته ولقبه، ومولده ونشأته، وثقافته، وشيوخه، وآثاره العلمية، وطريقته وأسلوبه.

وعرفت بكتابه، ثم وصفت النسختين اللتين اعتمدت عليهما في تحقيق هذا الكتاب.

القسم الثاني وخصصته للتحقيق.

وفيه حرصت على إظهار النص بصورة مرضية، حيث فصلت كلمات

الألفية عن الشرح بوضع كلماتها بين قوسين، ووضعت العناوين حسب ترتيب الألفية، وغير ذلك مما يستلزمه التحقيق العلمي من تعريف بالأعلام والإشارة إلى أهم مؤلفاتهم وتخريج للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال وغيرها.

كما وضعت الآيات القرآنية بين أقواس، ووثقت الآراء التي وردت بالإشارة إلى مصادرها أو مراجعها.

كما أثبت الخلاف الوارد في النسختين في الهامش.

شكر وتقدير

ولا بد من كلمة حب ووفاء لأستاذي المشرف الدكتور مصطفى الصادق العربي، الذي كان له دور كبير في تهذيب هذه الرسالة وذلك من خلال ملاحظاته السديدة وتوجيهاته الصائبة وحرصه الدائم على أن تخرج هذه الرسالة في أحسن صورة.

فجزاه الله عني وعن العلم وأهله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كلية الدعوة الإسلامية لما قدمته لي من تيسير الحصول على كثير من المصادر والمراجع التي أفدت منها كثيراً في كتابة هذا البحث وإخراجه في هذه الصورة التي نرجو أن تحوز رضى العلماء والدارسين.

والله ولي التوفيق...

نبذة موجزة عن ابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي حين كان بالمغرب الشافعي حين انتقل إلى المشرق وقد ولد في جيان بالأندلس سنة 600 هـ على أرجح الروايات وقد أقام فترة في الأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة البارزين في ذلك الوقت في الأندلس، ثم رحل إلى المشرق كما كان كثيرون من أهل المغرب يفعلون طلباً للعلم واستزادة من المعرفة[1].

وكانت الرحلة في ذلك الحين أمراً مألوفاً بين العلماء وشجع على هذا أن الوطن العربي كله كان وحدة علمية متصلة الأطراف لا سدود ولا قيود في وجه العلم والعلماء.

ثم استوطن دمشق وعكف بها على الإفادة، وكان إماماً في العادلية واحتل مكانة سامية إلى أن توفي بها في شعبان سنة 672 هـ ودفن بسفح جبل قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ[2].

---

(1) كارل بروكلمان 275:5 الطبعة الثانية القاهرة.

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم 130:1 الطبعة الأولى 1964 م.

رحم الله ابن مالك وجزاه الله خيراً عن هذه الهمة العلية فلقد أحيا من العلم رسوماً دارسة وبين معالم طامسة، وجمع من ذلك ما تفرق، وحقق ما لم يكن تبين منه ولا تحقق.

ويعتبر ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شهرة إن لم يكن أعظمهم جميعاً، فهو أسلسهم مادة وأغزرهم إنتاجاً وأرفعهم ذكراً وأوسعهم رواجاً.

وقد رزق رحمه الله العمر الطويل والصبر الجميل والعقل الراجح، والقدرة على القراءة والبحث والاطلاع.

فجاء نتاجه على غزارته وعمقه سهلاً مقبولاً، فصادف الاهتمام والذيوع والرواج بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التأليف في ميدان اللغة والنحو على الخصوص[1].

وما ذكرته عن ابن مالك يعتبر لمحة سريعة وإشارة عابرة إلى هذا العالم اللغوي الجليل اقتضتها ظروف البحث ولا يعتبر تعريفاً به فهو غني عن التعريف.

---

(1) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب تأليف الشيخ أحمد محمد المقري التلمساني تحقيق الدكتور إحسان عباس: 131:2 بيروت سنة 1968 م.

التمهيد

الحالة السياسية والفكرية إبان الغزي:

في منتصف القرن السابع الهجري هجم المغول على بغداد حاضرة الملك[1] ومثابة العلم والعلماء، بقيادة قائدهم هولاكو، وقوضوا صرح الخلافة العباسية، وأتوا من فظيع الأمر ومنكر الحوادث ما لا ينسى، قتلوا الخليفة القائم، وأعملوا السيف في الشعب الآمن، وخربوا المدن وأحرقوا خزائن الكتب ففر العلماء حيارى مذهولين.

وكانت الممالك الإسلامية إذ ذاك على حال من الضعف والاضطراب، وفي هذا الوقت كانت مصر والشام في حوزة السلاطين من المماليك وهم قد هيؤوا هذه البلاد لتحمل الزعامة الإسلامية، والقبض بزمام الحركة العلمية والأدبية والدينية والسياسية، فهرع العلماء إليها، ووجدوا في تلك الديار حرماً آمناً، وظلاً وارفاً وموردا عذباً سائغاً، مد الظاهر بيبرس يده إلى الخلافة الجريحة العاثرة فداوى[2] جراحها وأقالها من عثرتها.

ومن ذلك الحين أصبحت القاهرة قبلة الإسلام ومثابة المسلمين ورأى

---

(1) انظر تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق تأليف الدكتور عبد العزيز نوار بيروت بدون تاريخ.
(2) انظر تاريخ المماليك البحرية تأليف علي إبراهيم حسن الطبعة الثالثة مصر 1967 م.

المماليك عـامتهم أنه لا شيء يقـربهم ويوطـد سلطانهم إلا أن يعظمـوا الدين وأهله ويرفعوا من قدر العلم والعلماء فأسسوا المدارس المختلفة.

فهـرع إليهـا الألـوف من الـطلاب، ينهلون العلم من أصفى مـوارده ويـدرسـون الفقـه على مختلف مـذاهبـه، وغصت المـدارس بخـزائن الكتب ونفائس المصنفات مهيئة لطلاب العلم والمعرفة في كل مكان.

وزخرت القاهرة والاسكندريـة وغيرهمـا من مدن[1] بـلاد الشام بـالأعيان من العلمـاء والأعـلام من الفضـلاء الفقهـاء والمؤرخين وأصحـاب المعـاجم ومؤلفي الموسوعات، وكان لمعـظم علماء هـذا العصر ميسم خـاص فالمؤرخ فقيه والفقيه مؤرخ، وقد أخذوا بنصيب كبير من اللغة والحـديث والتفسير، ولم يثنهم عن طلب العلم ما كان يحيط عصرهم من مؤثرات الظلم أو نزاع الأمـراء والـوزراء، فصـدر عنهم الجليـل من المصنفـات والكتب الجـامعـة لمختلف العلوم.

وبالجملة فإنهم رفعـوا لواء العلم قـرابة ثـلاثة قـرون وفي أخريـات هذه الحقبة من حياة الأمة الإسلامية وبين الأجلّة من شيوخ هذا العهد وعلمائه نشأ الشيخ محمد بن قاسم الغزي فتأثر بها وأثر فيها وكانت مصنفاته صورة منها.

---

(1) انظر تاريخ العرب تأليف الدكتور محمد أسعد طلس، الطبعة الثانية 1979 م.

محمد بن قاسم الغزي

اسمه وكنيته ولقبه:

محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن أبو عبد الله شمس الدين الغزي. ويعرف بابن الغرابيلي فقيه شافعي.

ومن الكتب التي ذكرته:

1 ـ الاعلام للزركلي[1]:

محمد بن قاسم بن محمد بن محمد شمس الدين أبو عبد الله الغزي ثم القاهري الشافعي ويعرف بابن الغرابيلي.

2 ـ الضوء اللامع[2]:

محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الغزي ثم القاهري الشافعي ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي شمس الدين أبو عبد الله فقيه متكلم صرفي.

---

(1) الأعلام تأليف خير الدين الزركلي: 5:7 الطبعة الرابعة 1979 م.

(2) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع تأليف شمس الدين محمد السخاوي، منشورات مكتبة الحياة بيروت 8:286.

3 ـ **معجم المؤلفين**[1].

محمد الشيخ الإمام العالم العلامة المفنن شمس الدين الغزي الشافعي

4 ـ **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**[2]:

أبو عبد الله شمس الدين محمد بن قاسم الشافعي.

الكنى والألقاب[3]:

تكاد كل المصادر التي ترجمت للغزي تكون متفقة على اسمه وكنيته ولقبه بدون اختلاف يذكر.

مولده ونشأته:

ولد ونشأ بغزة سنة 859 هـ وتعلم بها وبالقاهرة أقام بهذه[4].

ولد في رجب تحقيقاً سنة تسع وخمسين وثمانمائة تقريباً بغزة ونشأ بها فحفظ القرآن والشاطبية والمنهاج وألفية الحديث والنحو ومعظم جمع الجوامع وغيره[5].

ولد سنة 859 هـ تقريباً بغزة ونشأ بها وتعلم بها وبالقاهرة[6].

نلاحظ أن كل المصادر تكاد أن تكون متفقة في تاريخ ولادته ونشأته بغزة في أول حياته وتعليمه بها.

---

(1) معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة دار إحياء التراث العربي بيروت جـ 147:11.

(2) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي: 82:1 تحقيق الدكتور جبرائيل سليمان بيروت الطبعة الثانية 1979 م.

(3) الكنى والألقاب للشيخ القمي: 382:1 الطبعة الثانية بيروت 1983 م.

(4) انظر الأعلام 6:7.

(5) انظر الضوء اللامع 286:8.

(6) معجم المؤلفين 147:11.

صفاته وأعماله:

كان مهيباً لا يكاد أحد ينظر إليه إلا ارتعد من هيبته[1]، وكان حسن الصوت جداً لا يمل من قراءته من صلى خلفه وإن أطال القراءة، وكان يفتي ويدرس سائر نهاره على طهارة كاملة ولم تسجل عليه غيبة لأحد من أقرانه ولا من غيرهم، وكان يقبح الغيبة وينكرها جداً.

وتميز في الفنون وأشير إليه بالفضيلة والسكون والديانة والعقل والاقتناع باليسير.

ولما بنى السلطان الغوري مدرسته بمصر جعله إماماً وخطيباً من غير سؤال منه وقدمه على سائر علماء البلد.

وأنزله الزيني بن مزهر في مدرسته، وخالد الشاهب الأبشيهي فكان هو يترفق بما يكون عنده من الأشغال وذاك بما يستعين به في الفهم.

وآل أمره إلى أن صار حين ضيق على جماعة القاضي هو النقيب وظهرت كفاءته في ذلك في الأزهر، وتولى أعمالاً فيه وعمل الختوم الحافلة، وربما خطب بجامع القلعة حين تعلل قاضيه وشكرت خطابته.

شيوخه:

1 ـ أخذ الفقه والعربية وغيرهما عن الشيخ محمد بن أحمد خضر الشمس أبو الوفاء الغزي الحمصي المتوفى سنة 811 هـ[2].

2 ـ وأخذ عن محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي رضوان الكمال ابن أبي شرف المولود سنة 822 هـ، الفقه وشرح المحلى لجمع الجوامع ووصفه بالعالم المتفنن النحرير.

3 ـ وأخذ عن العبادي الفقه قراءة وسماعاً.

---

(1) انظر الضوء اللامع 286:8.

(2) انظر الضوء اللامع 64:9؛ 71.

4 ـ وعن محمد بن محمد بن حجاج بن شمس الجوهري المتوفى سنة 893 هـ أصول الفقه والعروض بكماله.

5 ـ وقرأ على العلاء الحصني شرح العقائد والحاشية عليه، وشرح التصريف والقطب في المنطق ومعظم المطول وغير ذلك.

6 ـ وعن محمد بن محمد بن أحمد بن البدر عبد الله المارداني المولود سنة 826 هـ الفرائض والحساب والجبر والمقابلة وغالب توابع ذلك.

7 ـ وأخذ عن زكريا محمد بن أحمد زكريا الأنصاري القاهري المولود سنة 826 هـ القياس من شرح جمع الجوامع للمحلي(1).

8 ـ وأخذ عن عبد الله بن محمد بن خضر بن إبراهيم الجمال الكوراني القاهري المتوفى سنة 894 هـ من شرح أشكال التأسيس.

9 ـ وأخذ القراءات جمعاً وأفراداً عن شمس محمد بن القادري.

10 ـ وأخذ عن الزين جعفر جمعاً للسبع عن طريق النشر وللأربعة عشر منه ومن المصطلح إلى سورة النساء.

11 ـ وعن محمد بن أبي بكر بن محمد الحمصاني المتوفى سنة 897 هـ جمعاً للعشر إلى سورة الحجر.

12 ـ وأخذ عن عبد الله بن علي نور الدين بن السنهوري المتوفى سنة 889 هـ، ألفية الحديث بتمامها والقول البديع وغيره والأذكار للنووي.

آثاره العلمية:

1 ـ من كُتُبه فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب: ط يعرف بشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع.

2 ـ وحاشية على شرح التصريف (خـ في الأزهرية) علق بها على شرح

---

(1) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني 252:1 مصر الطبعة الأولى 1348 هـ.

السعد التفتازاني للتصريف العربي[1].

3 ـ حواشي على حاشية الخيال.

4 ـ فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب، ويسمى القول المختار في شرح غاية الاختصار لأبي شجاع في فروع الفقه الشافعي.

5 ـ حاشية على شرح سعد الدين للغزي في التصريف[2].

6 ـ وحاشية على شرح عقائد النسفي للتفتازاني[3].

7 ـ ونفائس الفرائد وعرائس الفوائد[4].

8 ـ شرح الغزي المسمى نزهة الناظر بالطرف في شرح علم الصرف[5].

9 ـ وفتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك.

وفاتـــه:

بعد هذا العمر الطويل الحافل بصنوف النشاط العلمي والديني، لقي الغزي وجه ربه راضياً مطمئناً لما أسلف في الحياة الدنيا من جميل الفعال وصالح الأعمال زهداً وورعاً وتقوى.

وكانت وفاته على أرجح الأقوال سنة 918 هـ بالقاهرة[6] وجميع المصادر لا اختلاف بينها في سنة الوفاة.

طريقته وأسلوبه:

لقد كانت أدلة الغزي كما كانت أدلة النحاة من قبله من القرآن الكريم

---

(1) الأعلام,6:7.

(2) معجم المؤلفين 147:11.

(3) كشف الظنون ج 2: 1140.

(4) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون 662:4.

(5) سلسلة حضارة العرب والإسلام تأليف رضا كحالة 147:3 مطبعة الحجاز بدمشق 1974 م.

(6) انظر الأعلام 6:7 ومعجم المؤلفين 147:11 والضوء اللامع 64:9.

لأن الاستدلال بالقرآن ليس محل جدال بين النحويين ولذا تميز الغزي في تناوله القرآن الكريم بالاستطراد في كثرة الشواهد من القرآن، لأنه كما يرى هو أفصح كلام العرب ويأخذ بكل القراءات، فالقراءات ثابتة عنده بطريق التواتر ثم الحديث وقد اتبع في هذا طريقة إمامه ابن مالك لأنه كان يعتد بالحديث ويستشهد به، رغم ما دار حوله من جدال النحويين أيجوز الاستشهاد به أم لا؟

أما الشعر فقد وقف في الاستشهاد به عند عصور الاحتجاج التي تنتهي ببداية نصف القرن الثاني الهجري.

وما ذكر من شعر المتنبي فهو من باب التمثيل مثل هذا البيت:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا

ثم يستشهد بأمثال العرب وأقوالهم المأثورة.

أما تناوله للشواهد بصورة عامة فنلاحظ ما يأتي:

فإنه غالباً يبدأ بشرح الكلمات الصعبة ثم شرح المعنى، ثم يأتي للإعراب أو محل الشاهد النحوي، فيظهر جلياً أسلوبه التعليمي وقد سار ابن مالك قبله على هذا الأسلوب.

الغزي بين السماع والقياس:

السماع مصدر رئيس من مصادر اللغة والنحو يعول عليه أولاً كأصل من أصول النحو والغزي يعتبر من النحاة الذين يأخذون بالسماع أولاً ثم القياس، وكثيراً ما يتعرض لآراء البصريين والكوفيين في الاختلافات النحوية ثم يأتي بعد سرد الآراء بقوله فأجيب ويأتي برأيه، ومن طريقته أيضاً يعرب أبيات الألفية بعد تقطيعها كما يشير في مقدمته إلى تقطيع أبيات الألفية ويخلطها بالشرح مما يصعب التمييز بينها وبين الشرح، ولكن بعد التمرس في القراءة والاستعانة ببعض الشروح الأخرى للألفية تمكنت من التمييز بين عبارات الألفية والشرح.

التعريف بالكتاب

اسم الكتاب: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، هذا الكتاب اتفقت جميع المراجع على تسميته بهذا الاسم كما اتفقت على نسبته للشارح الشيخ محمد بن قاسم بن محمد شمس الدين أبي عبد الله الغزي المتوفى سنة 918 هـ.

والمراجع هي: فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية علوم اللغة العربية نحو، كشف الظنون 154:1، بروكلمان: 289:5، وقد اشتمل هذا الكتاب على الأبحاث النحوية والصرفية وخلاصة مجموعة من كتب القواعد النحوية والصرفية.

فقد اعتمد وتأثر بالكتب الآتية، شرح ابن مالك للتسهيل، والكافية الشافية لابن مالك، وكتاب سيبويه والمغني لابن هشام، والكافية لابن الحاجب، وشرح ابن الناظم وغير ذلك من الكتب في هذا المضمار التي ستجدها من خلال قراءتها لهذا الكتاب.

وقد قمت بتحقيق بعض هذا الكتاب، ويشمل الموضوعات الآتية: خطبة الناظم، الكلام وما يتألف منه، المعرب والمبني، النكرة والمعرفة، العلم، اسم الإشارة، الموصول، المعرف بأداة التعريف، الابتداء، كان

وأخواتها، ما ولا ولات وإن المشبهات بليس، أفعال المقاربة، إن وأخواتها، لا التي لنفي الجنس، ظن وأخواتها، أعلم وأرى، الفاعل، النائب عن الفاعل.

نسخ التحقيق

النسخة الأولى (د):

رمزت لها بهذا الرمز وهو الحرف الأول من مدينة دمشق، وهي النسخة المخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ورقمها (1637) عدد أوراقها (258) ورقة أي (516) صفحة من القطع الكبير في كل صفحة (23) سطراً مسطورة بخط نسخ عادي مقروء وتبدأ بقوله: الحمد لله المانح من أراد لساناً عربياً. . . الخ.

الناسخ محمد بن علي بن أحمد الأحمدي ولم يذكر تاريخ النسخ.

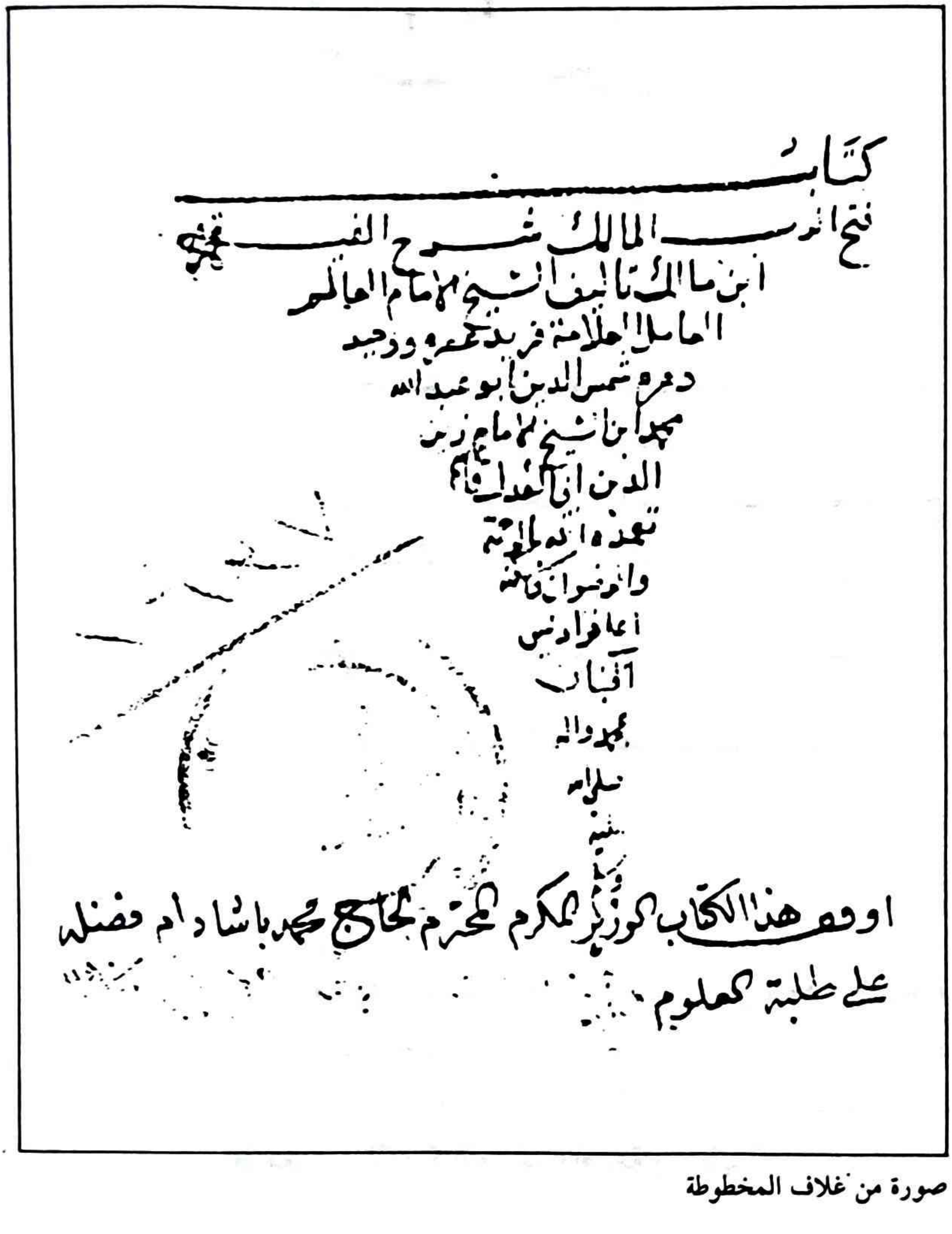
وهذه النسخة تمتاز بوضوح الكتابة وقلة السقط والأخطاء ولذلك اتخذتها أساساً في التحقيق.

النسخة الثانية (ت):

رمزت لها بهذا الرمز وهو الحرف الأول من مدينة تونس، وهي النسخة المخطوطة بالمكتبة الأحمدية خزانة جامع الزيتونة تحت رقم (6768) عدد أوراقها (203) ورقة أي (406) صفحة من القطع الكبير وفي كل صفحة (28) سطراً مسطورة بخط مغربي ولكن كتابتها غير واضحة وسقطها كثير.

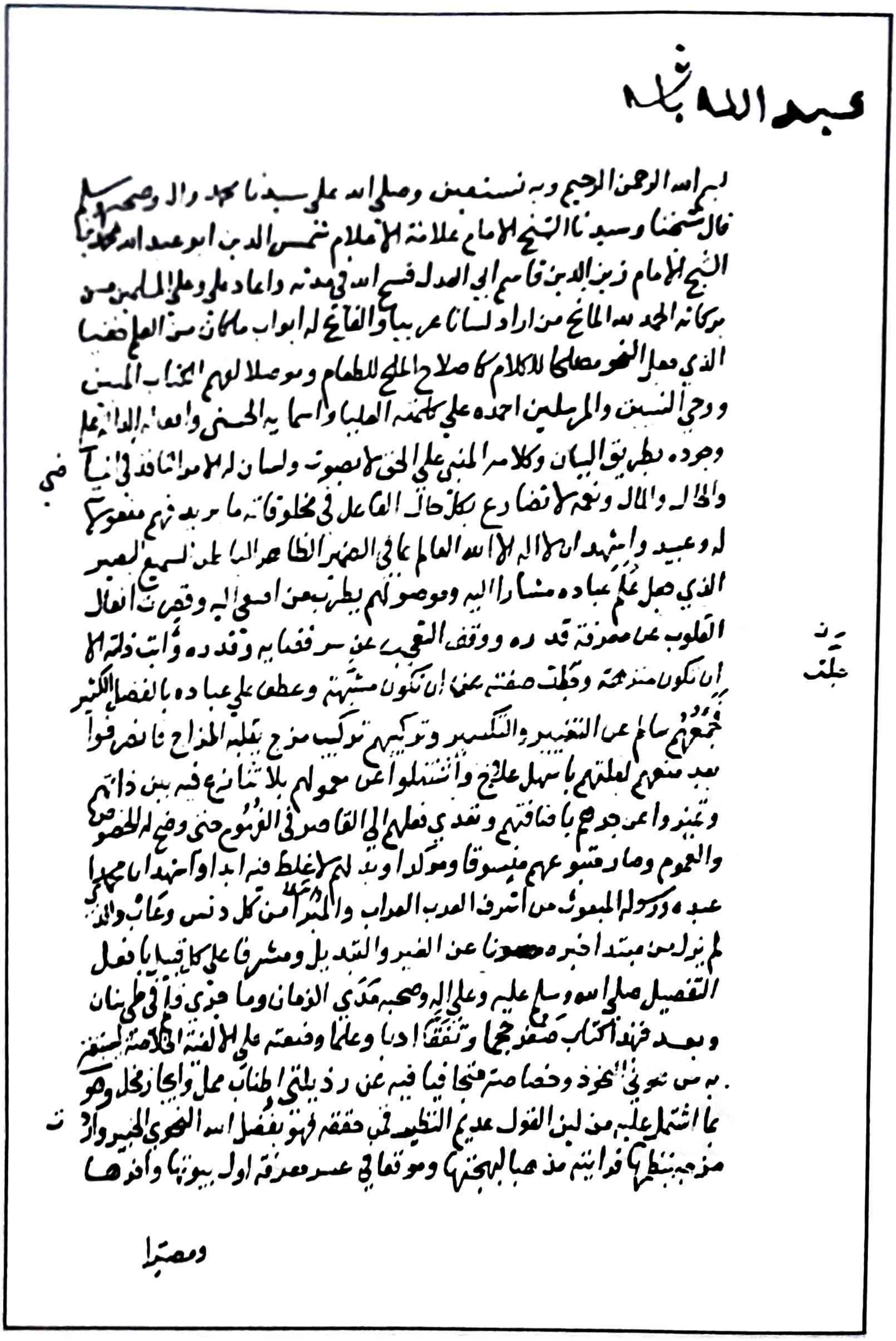
الناسخ: عبد اللطيف بن علي الصنهاجي القابسي سنة (1122 هـ) وتبدأ بقوله: الحمد لله المانح من أراد لساناً عربياً... الخ.

وأشرت إلى صورة من أول النسخة وأخرى إلى آخر ما حققته في الصفحات الآتية:


كتاب
فتح الرب المالك شرح الفية
ابن مالك تأليف الشيخ الإمام العالم
العامل العلامة فريد عصره ووحيد
دهره شمس الدين أبو عبد الله
محمد ابن الشيخ الإمام زين
الدين أبي العدل قاسم
تغمده الله بالرحمة
والرضوان وأسكنه
أعالي فراديس
آمين
بمحمد وآله

وقف هذا الكتاب الوزير المكرم المحترم الحاج محمد باشا دام فضله
على طلبة العلوم

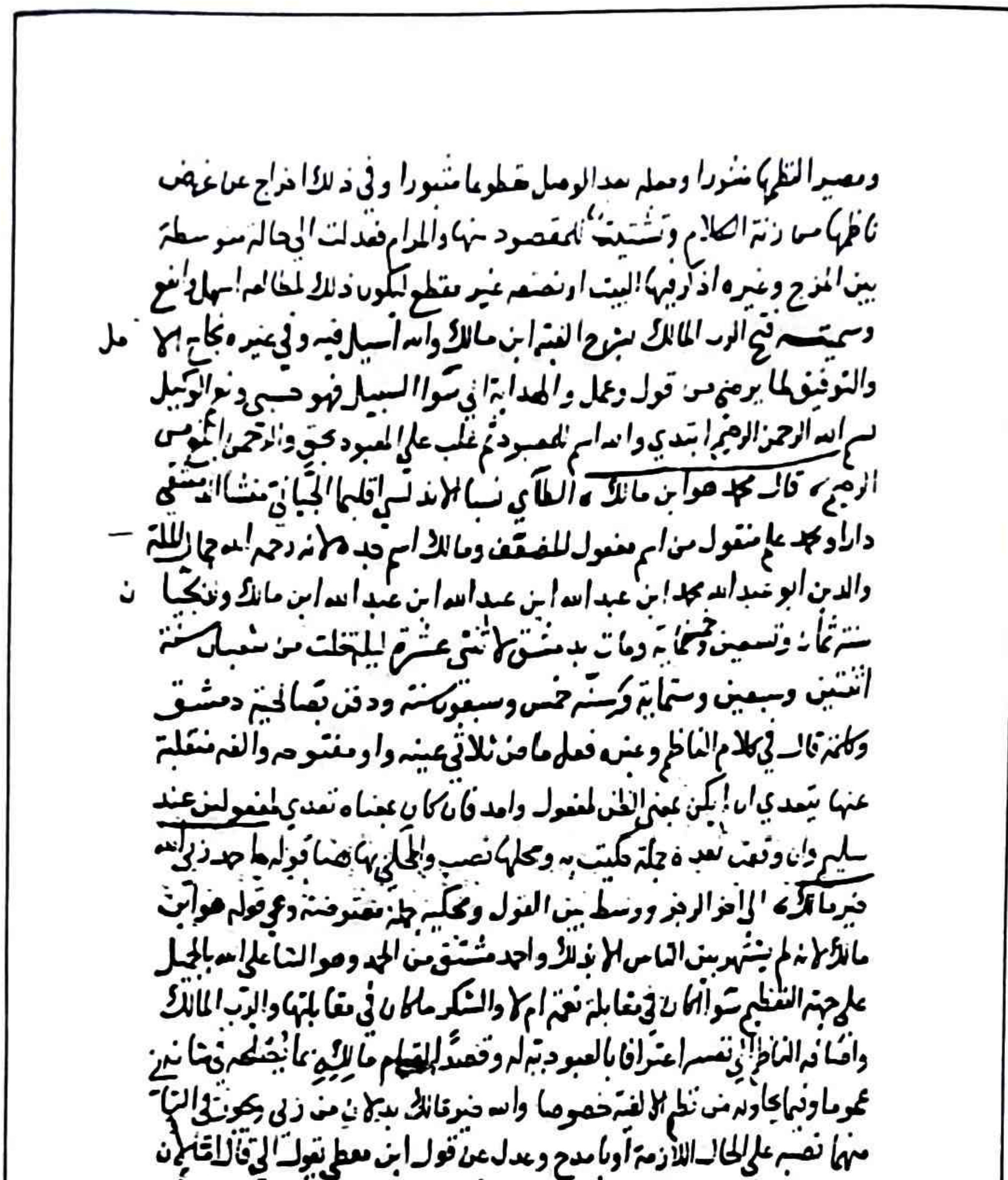
صورة من غلاف المخطوطة



عبد الله بانافع

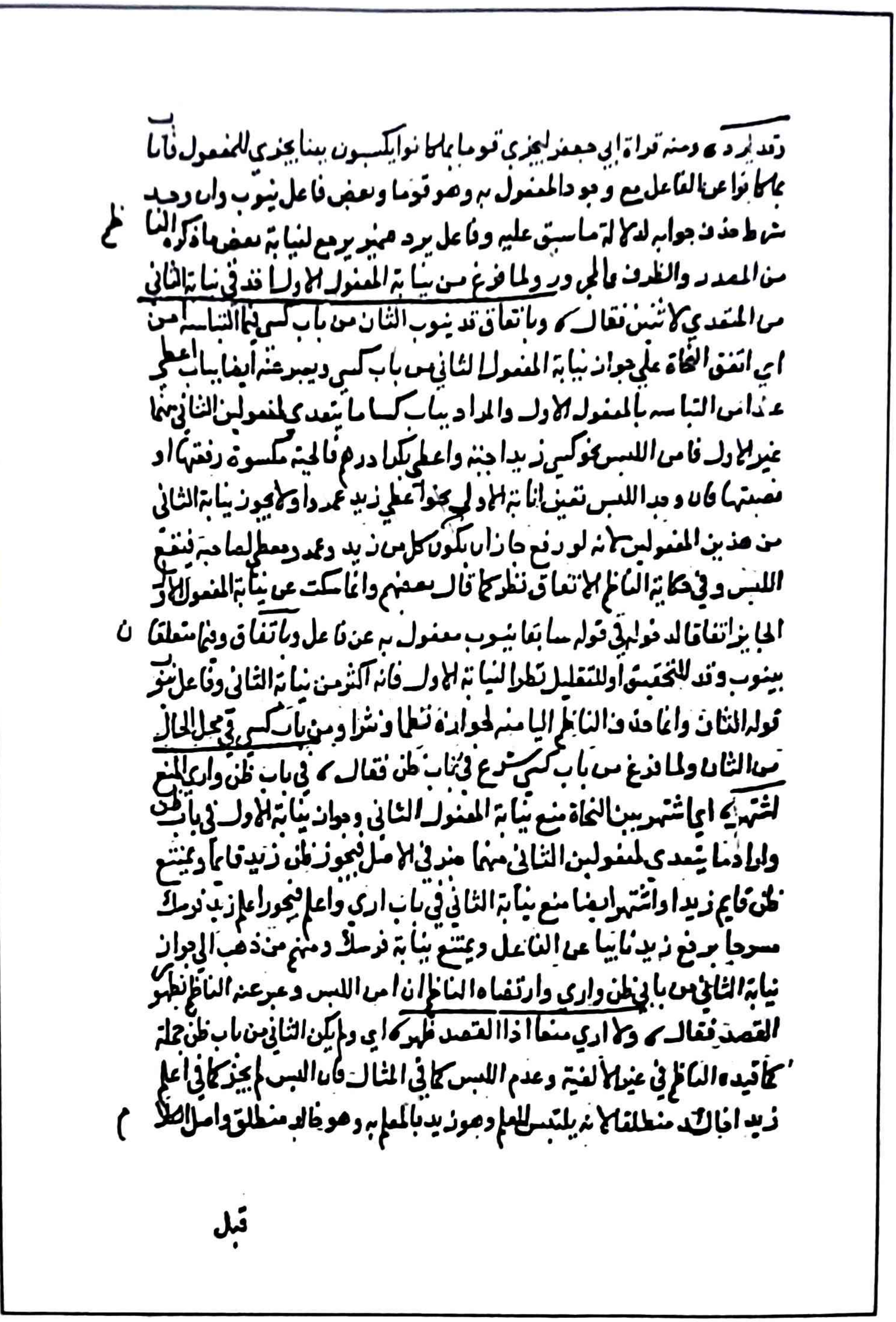
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قال شيخنا وسيدنا الشيخ الإمام علامة الأعلام شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن
الشيخ الإمام زين الدين قاسم ابن الغزي فسح الله في مدته وأعاد علي وعلى المسلمين من
بركاته الحمد لله المانح من أراد لسانا عربيا والفاتح له أبواب ما كان من العلم خفيا
الذي جعل النحو مصلحا للكلام كإصلاح الملح للطعام وموصلا لفهم الكتاب المبين
ووحي النبيين والمرسلين أحمده على كلمته العليا وأسمائه الحسنى وأشهد إلا أنه عالم
وجوده بطريق البيان وكلامه المبني على الحق لا بصوت ولسان لم يلا ما أنا قد في أشيا في
والحال والمال ونعمه لا تضادع بكل حال الفاعل في مخلوقاته ما يريد فهم مفعول
له وعبيد وأشهد أن لا إله إلا الله العالم بما في الضمير الظاهر الباطن السميع البصير
الذي جعل علم عباده مشارا إليه وموصولهم بطريق من أصغى إليه وقصرت أفعال
القلوب عن معرفة قدره ووقف التعجب عن سر قضايه وقدره وأثبت ذاته إلا
أن تكون منزهة وكملت صفته عن أن تكون مشبهة وعطف على عباده بالفضل الكثير
جمعهم سالم عن التغيير والتكسير وتركيبهم تركيب مزج بعلمه المزاج فانصرفوا
بعد منعهم لعلتهم بأسهل علاج واشتغلوا عن حمولهم بلا تنازع فيه بين ذاتهم
وتميزوا عن جودهم بإضافتهم وتعدي فعلهم إلى القاصر في الرسوم حتى وضح لهم الخصوص
والعموم وصار قسم منهم منسوقا ومؤكدا وبدل لهم لا غلط فيه أبدا وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله المبعوث من أشرف العرب العرباء والمبرأ من كل دنس وعاب والذي
لم يزل من مبتدأ خبره مصونا عن التغيير والتبديل ومشرفا على كل قبيلة بأفعل
التفضيل صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه مدى الزمان وما جرى قلم على بنان
وبعد فهذا الكتاب صغر حجما وتفقه أدبا وعلما وضعته على الألفية الخلاصة ليستعين
به من نحو من نحو ذلك وخصائصه متجافيا فيه عن رذيلتي الإطناب المخل والإيجاز المخل وهو
بما اشتمل عليه من لين القول عديم النظير لمن حققه فهو بفضل الله النحوي الخبير وأرخت
مزجه بنظمها فراينه مذهبا ببهجتها وموقعا في عسر معرفة أول بيوتها وأفرها
ومصبرا

الصفحة الأولى من المخطوطة



ومصير النظم منثورا وجعله بعد الوصل مقطوعا منثورا وفي ذلك اخراج عما غرض
ناظمها من زنة الكلام وتشتيت للمقصود منها والمرام فعدلت الى حالة متوسطة
بين المزج وغيره اذكر فيها البيت او نصفه غير متقطع ليكون ذلك لمطالعها اسهل وانفع
وسميته فتح الرب المالك بشرح الفية ابن مالك والله اسال فيه وفي غيره نجاح الامل
والتوفيق لما يرضيه من قول وعمل والهداية الى سوا السبيل فهو حسبي ونعم الوكيل
بسم الله الرحمن الرحيم ابتدي والله اسم للمعبود ثم غلب على المعبود بحق والرحمن المنعم
الرحيم قال محمد هو ابن مالك الطائي نسبا الاندلسي اقليما الجياني منشا الدمشقي
دارا ومحمد علم منقول من اسم مفعول للمضعف ومالك اسم جده لانه رحمه الله جمال الملة
والدين ابو عبد الله محمد ابن عبد الله ابن عبد الله ابن عبد الله ابن مالك ونجيا ن
سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ومات بدمشق لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة
اثنتين وسبعين وستمائة وكمل خمس وسبعون سنة ودفن بصالحية دمشق
وكلمة قال في كلام الناظم وغيره فعل ماض ثلاثي عينه واو مفتوحة والفه منقلبة
عنها يتعدى ان لم يكن بمعنى الظن لمفعول واحد فان كان بمعناه تعدى لمفعولين عند
سليم وان وقعت بعده جملة حكيت به ومحلها نصب والجملة هنا قوله احمد ربي الله
خير مالك الى اخر الرجز ووسط بين القول ومحكيه جملة معترضة وهي قوله هو ابن
مالك لانه لم يشتهر بين الناس الا بذلك واحمد مشتق من الحمد وهو الثنا على الله بالجميل
على جهة التعظيم سوا كان في مقابلة نعمة ام لا والشكر ما كان في مقابلتها والرب المالك
واضافه الناظم الى نفسه اعترافا بالعبودية له وقصد للتعظيم ما لا يخفى مما يحصل لهم فيما بين
عموما وفيما جاد به من نظم الالفية خصوصا والله خير مالك بدلا من ربي ويجوز في الثاني
منهما نصبه على الحال اللازمة او بامدح وعدل عن قول ابن معطي يقول الى قال لان
وضع الخطبة متاخر عن نظم الالفية او سابق ولكن عبر الناظم عن المستقبل بالماضي
لتحقق وقوعه عنده فهو كقوله تعالى اتى امر الله وللتفاؤل بحصول نظم الالفية
وفي مالك النوع المسمى في علم البديع بالجناس التام ومالك المذكور اخر البيت صفة لازمة تكريم

الصفحة الثانية من المخطوطة



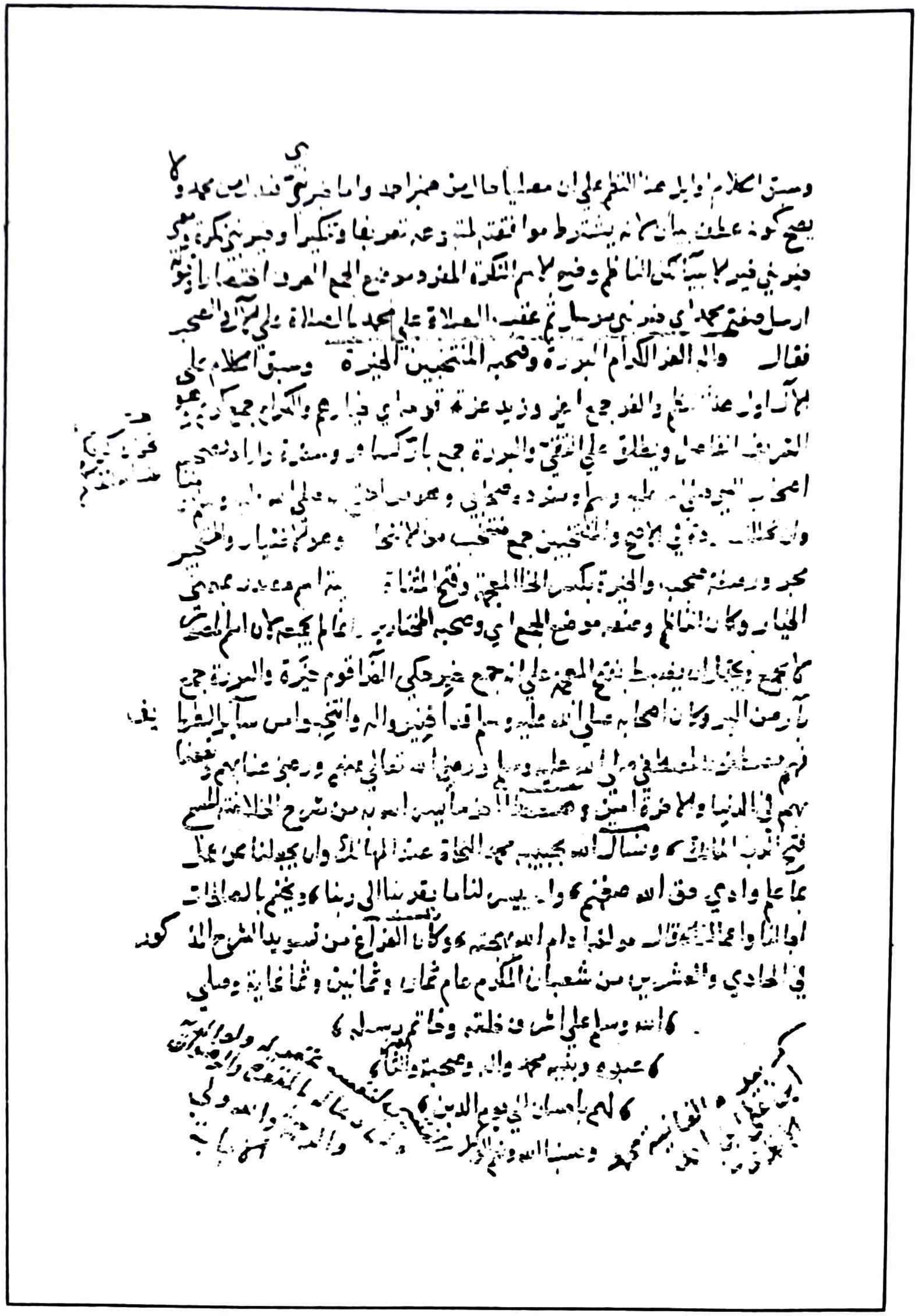
وقد يرد ه ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون بينا يجزي للمفعول فاما
بما كانوا عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما وبعض فاعل ينوب وان وجد
شرط حذف جوابه لدلالة ما سبق عليه وفاعل يرد ضمير يرجع لنيابة بعض ما ذكره النا ظم
من المصدر والظرف والمجرور ولما فرغ من نيابة المفعول الاول اخذ في نيابة الثاني
من المتعدي لاثنين فقال ه وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسي فيما التباسه امن
اي اتفق النحاة على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسي ويعبر عنه ايضا بباب اعطى
عند امن التباسه بالمفعول الاول والمراد بباب كسا ما يتعدى لمفعولين الثاني منهما
غير الاول فامن اللبس نحو كسي زيدا جبة واعطى بكرا درهم فالجبة مكسوة رفعتها او
نصبتها فان وجد اللبس تعين انابة الاول نحو اعطي زيد عمرا ولا يجوز نيابة الثاني
من هذين المفعولين لانه لو رفع جاز ان يكون كل من زيد وعمرو معطى لصاحبه فيقع
اللبس وفي حكاية الناظم الاتفاق نظر كما قال بعضهم وانما سكت عن نيابة المفعول الاول
الجائز اتفاقا لدخولها في قوله سابقا ينوب مفعول به عن فاعل وباتفاق وفيما متعلقا ن
بينوب وقد للتحقيق او للتقليل نظرا لنيابة الاول فانه اكثر من نيابة الثاني وفاعل ينوب
قوله الثان وانما حذف الناظم اليا منه لجوازه نظما ونثرا ومن باب كسي في محل الحال
من الثاني ولما فرغ من باب كسي شرع في باب ظن فقال ه في باب ظن واري المنع
اشتهر ه اي اشتهر بين النحاة منع نيابة المفعول الثاني وجواز نيابة الاول في باب ظن
والمراد ما يتعدى لمفعولين الثاني منهما خبر في الاصل فيجوز ظن زيد قايما ويمتنع
ظن قايم زيدا واشتهر ايضا منع نيابة الثاني في باب ارى واعلم فيجوز اعلم زيد فرسك
مسرجا برفع زيد نايبا عن الفاعل ويمتنع نيابة فرسك ومنهم من ذهب الى جواز
نيابة الثاني من بابي ظن وارى وارتضاه الناظم ان امن اللبس وعبر عنه الناظم بظهور
القصد فقال ه ولا ارى منعا اذا القصد ظهر ه اي ولم يكن الثاني من باب ظن جملة
كما قيده الناظم في غير الالفية وعدم اللبس كما في المثال فان البس لم يجز كما في اعلم
زيد اباك منطلقا لانه يلتبس المعلم والمعلم به وهو خالد منطلق واصل الكلام م

قبل

الصفحة الثالثة من المخطوطة

قبل دخول الهمزة علم زيد خالدا منطلقا وظاهر كلام الناظم هنا منع نيابة المفعول
الثالث فيما يتعدى لثلاثة مفاعيل اتفاقا لانه لم يذكره مع المختلف فيه ولا المتفق
عليه ولكن ظاهر كلامه في التسهيل يقتضي جواز نيابته فيجوز في المثال السابق
رفع منطلق وسكت الناظم هنا عن باب اختار وهو ما يتعدى لمفعول بنفسه
ولاخر باسقاط حرف الجر نحو اخترت زيدا الرجال لكنه في التسهيل قال لا تمتنع نيابة
المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل انتهى وهو موافق في ذلك
للفرا لكن مذهب الجمهور تعين رفع المنصوب بنفس الفعل فتقول في المثال السابق
اختير زيد الرجال بنيابة الاول ويجوز عند الفرا نيابة الثاني فتقول اختير زيدا
الرجال والمنع مبينا واشتهر ضره وفي باب متعلق به والقصد فاعل فعل محذوف
يفسره ظهر واشار بقوله * وما سوى النايب مما علقا بالرافع النصب له محققا
الى ان ما تعلق بالفعل مما يصلح للنيابة عن الفاعل ولم ينب عنه فهو منصوب اما لفظا
كمصدر وظرف مكان او زمان ومفعول به ومجرور بحرف نحو ونفخ في الصور نفخة واحدة
فمحل في الصور نصب وخرج بما يصلح للنيابة ما لا يصلح لها كالفاعل واسم كان وفي قوله
مما علق بالرافع اشارة الى ان فعل المفعول هو الناصب لما سوى النايب وهو راي المحققين
ونسب لسيبويه ايضا وقيل الناصب له فعل الفاعل المحول لصيغة المفعول وهذا
البيت كما قال بعضهم يمكن الاستغنا عنه بقول الناظم في ترجمة الفاعل وبعد فعل
فاعل اي واحد فكذا نايبه وما موصولة مبتدا وسوى النايب صلته ومما يتعلق
باستقرار عامل في الصلة وبالرافع معمول علق والمراد بالتعلق هنا العمل وقوله
النصب له جملة من مبتدا وخبر وهي خبرها في قوله وما سوى ومحققا حال من
المبتدا عند من جوزه او من ضمير استقر الذي تعلق به له ولما فرغ من حكم العامل
الذي لم يشتغل عن معموله شرع فيما اشتغل عنه وترجم له بقوله اشتغال
العامل والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فلذلك وجب كونه فعلا
متصرفا تاما كان او ناقصا او اسم فاعل او اسم مفعول لا حرفا وفعلا جامدا ومصدرا
ال

الصفحة الرابعة من المخطوطة



وسبق الكلام [illegible] على أن معناها [illegible] وأما خبرها [illegible] محمد ولا
يصح كونه عطف بيان لأنه يشترط موافقته لمتبوعه تعريفا وتنكيرا وخبرية نكرة [illegible]
فهو في غير لا [illegible] الناظم وفتح لاسم النكرة المفرد وموضع الجمع المجرد [illegible]
إرسال [illegible] عقب الصلاة على محمد الصلاة على آله وصحبه
فقال وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتجبين الخيرة وسبق الكلام على
[illegible] والغر جمع أغر [illegible] والكرام جمع كريم [illegible]
[illegible] والبررة جمع بار [illegible]
[illegible]
[illegible] والمنتجبين جمع منتجب [illegible]
[illegible] والخيرة بكسر الخاء المعجمة وفتح [illegible]
[illegible] وموضع الجمع أي وصحبه المختارين [illegible]
[illegible] حكى الفراء قوم خيرة والبررة جمع
[illegible] أصحابه صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] رضي الله تعالى عنهم ورضي عنا بهم ونفعنا
بهم في الدنيا والآخرة آمين [illegible] من شرح الخلاصة المسمى
فتح رب البرية [illegible] ونسأل الله [illegible] وأن يجعلنا من عماله
[illegible] وأن ييسر لنا ما يقربنا إلى ربنا ويختم بالصالحات
أعمالنا [illegible] وكان الفراغ من تسويد الشرح المذكور
في الحادي والعشرين من شعبان المكرم عام ثمان وثمانين وثمانمائة وصلى
الله وسلم على أشرف خلقه وخاتم رسله
عبده ونبيه محمد وآله وصحبه وأتباعه
لهم بإحسان إلى يوم الدين

الصفحة الخامسة من المخطوطة

القسم الثاني

التّحقيق

كتاب فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك.

تأليف الشيخ الإمام العالم العامل العلامة، فريد عصره ووحيد دهره شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن الشيخ الإمام زين الدين أبي العدل قاسم.

تغمده الله بالرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فراديس الجنان مع محمد وآله ﷺ.

مُقدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

قال شيخنا وسيدنا الشيخ الإمام علامة الأعلام شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الإمام زين الدين قاسم أبي العدل، فسح الله في مدته وأعاد عليّ وعلى المسلمين من بركاته.

الحمد لله المانح من أراد لساناً عربياً، والفاتح له أبواب ما كان من العلم خفياً، الذي جعل النحو مصلحاً للكلام كإصلاح الملح للطعام، وموصلاً لفهم الكتاب المبين، ووحي النبيين والمرسلين.

أحمده على كلمته العليا وأسمائه الحسنى وأفعاله الدالة على وجوده بطريق البيان، وكلامه المبني على الحق[1] لا بصوت ولسان، له الأمر النافذ في الماضي والحال والمآل، ونعمه لا تضارع بكل حال، الفاعل في مخلوقاته ما يريد، فهم مفعولات له وعبيد.

وأشهد أن لا إله إلا الله العالم بما في الضمير، الظاهر الباطن السميع

(1) في ت (على الصدق).

البصير، الذي جعل علم عباده مشاراً إليه، وموصولهم يطرب من أصغى إليه، وقصرت أفعال القلوب عن معرفة قدره، ووقف التعجب عن سر قضائه وقدره، وأبت ذاته إلا أن تكون[1] منزهة وجلت صفته عن أن تكون مشبهة، وعطف على عباده بالفضل الكثير فجمعهم سالم عن التغيير والتكسير، وتركيبهم تركيب مزج يقلبه المزاج، فانصرفوا بعد منعهم لعلتهم بأسهل علاج واشتغلوا عن معمولهم بلا تنازع فيه بين ذاتهم، وتميزوا عن جرِّهم بإضافتهم وتعدى فعلهم إلى القاصر في الفهوم وحتى وضح له الخصوص والعموم، وصار متبوعهم منسوقاً ومؤكداً، وبدلهم لا غلط فيه أبداً[2].

وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله المبعوث من أشرف العرب العراب، والمبرأ من كل دنس وعاب[3]، والذي لم يزل من مبتدأ خبره مصوناً عن التغير والتبديل، ومشرفاً[4] على كل قبيل بأفعل التفضيل، ﷺ[5] مدى الزمان وما جرى[6] قلم في طي بنان.

وبعد فهذا كتاب صغر حجماً[7] وتفقَّأ أدباً وعلماً، وضعته على الألفية الخلاصة ليستغني به من هو في النحو ذو خصاصه، متجافياً فيه عن رذيلتَيْ: أطناب ممل وإيجاز مخل، وهو بما اشتمل عليه من لين القول عديم النظير، فمن حققه فهو بفضل الله النحوي الخبير.

وأردت مزجه بنظمها فرأيته مذهباً لبهجتها وموقعاً في عسر[8] معرفة أول بيوتها وآخرها، ومصيراً لنظمها منثوراً، وجعله بعد الوصل مقطوعاً مبتوراً[9]،

---

(1) في ت (أن يكون).
(2) سقط من ت (وبدلهم لا غلط فيه أبداً).
(3) في ت (عيب).
(4) في ت (من كل).
(5) في ت (معدى).
(6) في ت (وما جر).
(7) في ت (واتفقا).
(8) سقط من ت (معرفة).
(9) كما جاء في ت وفي د (مثبوراً).

وفي ذلك إخراج[1] عن غرض ناظمها من زنة الكلام، وتشتيت للمقصود منها والمرام فعدلت إلى حالة متوسطة بين المزج وغيره، أذكر فيها البيت أو نصفه غير مقطع، ليكون ذلك لمطالعة أسهل وأنفع.

وسميته فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك.

والله أسأل[2] فيه وفي غيره نجاح الأمل، والتوفيق لما يرضي من قول وعمل، والهداية إلى سواء السبيل، فهو حسبي ونعم الوكيل.

بسم الله الرحمن الرحيم ابتدىء، والله اسم للمعبود، ثم غلب على المعبود بحق، والرحمن أبلغ من الرحيم.

قال محمد هو ابن مالك ....

الطائي نسباً الأندلسي إقليماً الجياني منشأً الدمشقي داراً، و(محمد) علم منقول من اسم مفعول المضعف، و(مالك) اسم جده لأنه رحمه الله جمال الملة والدين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك.

ولد بجيان[3] سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، ومات بدمشق لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وسنه خمس وسبعون سنة، ودفن بصالحية دمشق.

وكلمة (قال) في كلام الناظم وغيره فعل ماض ثلاثي عينه واو مفتوحة وألفه منقلبة عنها يتعدى[4] إن لم يكن بمعنى الظن لمفعول واحد، فإن كان بمعناه تعدى لمفعولين عند سليم، وإن وقعت بعده جملة حكيت به، ومحلها نصب، والمحكي بها هنا قوله:

---

(1) في ت (أخرج).

(2) كما في ت وفي د (أسيل).

(3) جيان مدينة من مدن الأندلس.

(4) في ت (تعدى).

. . . . أحمد ربي الله خير مالك

إلى آخر الرجز، ووسط[1] النظم بين القول ومحكيه جملة معترضة وهي قوله (هو ابن مالك) لأنه لم يشتهر بين الناس إلا بذلك.

و (أحمد) مشتق من الحمد وهو الثناء على الله بالجميل على جهة التعظيم سواء أكان في مقابلة نعمة أم لا، والشكر ما كان في مقابلتها، و (الرب) المالك وإضافة الناظم إلى نفسه اعترافاً بالعبودية له وقصد المقام مالكه بما يصلحه في شأنه عموماً، وفيما يحاوله من نظم الألفية خصوصاً، و (الله خير مالك) بدلان من ربي ويجوز في الثاني منهما نصبه على الحال اللازمة أو بأمدح.

وعدل[2] عن قول ابن معطي[3]: يقول إلى[4] قال إما لأن وضع الخطبة متأخر عن نظم الألفية أو سابق، ولكن عبر الناظم عن المستقبل بالماضي لتحقق وقوعه عنده فهو كقوله تعالى: ﴿أتى أمر الله﴾[5] أو للتفاؤل بحصول نظم الألفية.

وفي تكرير مالك النوع المسمى في علم البديع بالجناس التام، ومالك المذكور آخر البيت صفة نكرة فلا تحذف ألفه بخلاف مالك الأول[6] فإنه معرفة علم كثير الاستعمال يجوز حذف ألفه خطاً تخفيفاً، كحذف الألف من بسم الله الرحمن[7] الرحيم لذلك وإثباتها وهو جيد كما قال بعضهم، ثم أردف الحمد بالصلاة فقال:

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (النظم).

(2) في ت (وعدوله).

(3) زين الدين أبي زكريا يحيى بن معطي الحنفي المغربي توفي (628 هـ) له الألفية في علم العربية والعقود والقوانين - انظر الأعلام 155:8، ومعجم الأدباء 35:2 لياقوت بيروت.

(4) في ت (لما).

(5) سورة النحل، الآية: 1.

(6) في ت (الأولى).

(7) سقطت من ت (الرحمن الرحيم).

مصلياً على الرسول المصطفى وآلـه المستكملين الشـرفـا

بفتـح الشين أي النسب، و (مصلياً) اسم فـاعـل من الصـلاة[1] بمعنى الـدعاء، وهـو حال من الضميـر الفاعـل بأحمـد أي أحمد الله في حـال كوني مقدراً بعد الحمد الصلاة على الرسول، وهـو إنسان أوحي إليـه بشرع للعمـل والتبليغ، بخلاف النبي، فلا يشترط فيه ذلك[2] وحينئذ فالرسول أخص ولذلك اختار الصلاة عليه دون النبي ووصف الرسول بقوله: (المصطفى) وهـو مفتعل من الصفو وهو الخالص من الكدر، أبدل من تائه طاء لمجـاورته للصـاد، فإن التاء حرف مهموس والصاد حرف مجهور فيناسبه مجهور وهو الطاء.

ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام مصطفى من الأنبياء ومن الرسل الذين هم صفوة الخلق فهو صفوة الصفوة.

وإفـراد الناظم الصـلاة عن السلام مكـروه، ويحتمل أن النـاظم تلفظ به حـال الكتابة، ولكـن يبقى النـظر في إفرادهـا عن السلام كتـابة، وأمـا كراهـة عكسـه فلم أقف عليهـا في كتب الفقـه، لكن إفـراده في قـولـه في التشهـد: السلام عليك أيها النبي مشعر بالجواز.

لكن في الأذكار[3] للنووي[4] لا يقـال صلى الله عليه فقط ولا السـلام عليه فقط، ثم أردف الصلاة على الـرسول بالصلاة على آله وهم على الصحيح أقـاربه المؤمنون من بني هـاشم وبني المطلب، والمختـار أنهم كل الأمـة وأنه يجوز إضافة آل للضمير كما هو مذهب الجمهور.

و (المستكملين) صفة (آله)[5]، و (الشرفا) مفعول به، ولم يقل الكاملين

---

(1) في د (الصلوة).

(2) في ت (التبليغ).

(3) انظر صحيح مسلم كتاب الأذكار ج 5.

(4) يحيى بن شرف النووي توفي سنة (676 هـ) علامة في الفقه والحديث له شرح صحيـح مسلم، انظر الأعلام 149:8، وطبقات الشافعية 165:5، والنجوم الزاهرة 278:7.

(5) في نت (هو على الصحيح).

الشرفاء لأنهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام ثم جاء الإسلام فاستكملوا به شرفهم.

وأستعين الله في ألفيه ....

أي على[1] نظمها، وجملة (أستعين) عطف على جملة أحمد، وهذه الألفية خلاصة ما في أرجوزته الكبرى المسماة بالكافية الشافية.

وما ذكره من كونها ألف بيت مبني على ما قال ابن الحاجب[2] وجمع أن شطر[3] الرجز ليس بيتاً كاملاً بل نصف بيت، أما على القول بأن شطره بيت كامل فتكون ألفيته بالتثنية نسبة إلى ألفي بيت، وقد يعتذر عنه بأنه أراد على هذا القول ألف بيت مزدوج ثم شرع في مدحها بقوله:

.... مقاصد النحو بها محويه

أي جل مهماته[4] مجموعة فيها و (محوية) خبر (مقاصد) وفسرت المقاصد[5] بالجل ليوافق قوله: آخر الألفية: (نظماً على جل المهمات اشتمل).

و (النحو) يطلق[6] لغة على المصدر والمثل والقسم والطرف، واصطلاحاً علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء.

وقيل: قانون يعصم مراعاته الإنسان من لحن اللسان، وقيل غير ذلك وموضوعه: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وهي الكلمات من حيث

---

(1) في ت (أي نظمها).

(2) جمال الدين عثمان بن عمر توفي سنة (646 هـ) فقيه مالكي نحوي بارع له الكافية في النحو والشافية في الصرف وكتب أخرى في الفقه والعروض.
انظر شذرات الذهب 234:5 تأليف ابن العماد الحنبلي بيروت ـ البغية 134:2.

(3) في ت (شطر البيت).

(4) في ت (مهماتها).

(5) في ت (المقاصد هنا).

(6) في ت (لغة يطلق).

الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة[1] بـه على فهم كلام الله ورسـوله، وفـائدتـه معرفة صواب الكلام من خطئه[2].

ويقـال أول من صنفه أبـو الأسود الـدؤلي، بـإشـارة علي بن أبي طـالب رضي الله عنه، وأنه علمه الاسم والفعل والحرف، وشيئاً من الإعـراب، وقال له انح هذا النحو يا أبا الأسود.

ومعرفة النحو فرض كفاية كمـا قال النـووي[3] وغيره، وعلله الإمـام فخر الدين[4] بأن الشرائع الواردة بلغة العرب تتوقف عليـه، ولو لم يعتبـر شرعـاً لم تتوقف مرتبة الاجتهاد عليه، ثم أشار بوصفها ثانياً بقوله:

تقـرب الأقصى بلفظ مـوجـز ....

أي تقـرب المعنى البعيد لـلأفهـام بلفظ مختصـر وعبـارة منقحـة، فمن الاختصار حذفـه حروف العـطف كثيراً كقـوله: أب أخ حم، ومن التنقيـح أنه يأتي بمثال المسألة[5] مستـوفياً لشـروطها كمـا فعل في الأسمـاء الستة حيث لم ينـطق بها إلا مفـردة مكبـرة، فـاستغنى بـذلـك عن اشتـراط هـذين الأمـرين، (وبلفظ) متعلق بـ (تقرب).

.... وتبسط البـذل بـوعـد منجز

أي توسع العطاء من الفوائد للناظر فيها بوعد موف بسرعة لا مطل فيـه، والمعنى على الحال، أي واعدة بحصول الفوائد ومنجزة ذلك الوعد.

وتقتضي رضـا بغيـر سـخط ....

---

(1) سقطت من ت (به).

(2) في د (خطابة).

(3) ترجمته ص 39.

(4) الإمام فخر الدين محمد بن عمر توفي سنة (606 هـ)، له كتب كثيرة في العربية والفارسية مثل معالم أصول الدين، المسـائل الخمسـون في أصول الكـلام، وأسرار التنـزيل ـ انـظر الأعلام 313:6 ومعجم الأدباء 61:20.

(5) في د (المسيلة).

أي تطلب ممن قصدها رضا، بالقصر مصدر رضي، وقد يستعمل اسماً وحكى الجوهري[1] فيه المد، بلا (سخط) أي غضب، وكل من (رضا) و (سخط) مصدر مخالف للقياس كما سيأتي في أبنية المصادر.

و (بغير سخط) تصريح بمفهوم رضا وهو رفع لمن يتوهم أن الألفية قد تسخط في بعض الأوقات، فأشار إلى أن الرضى[2] دائم لها، ونظيرها في النظم قول الشاعر:

. . . . والبين جار على ضعفي[3] وما عدلا

ثم أشار لوصفها ثالثاً بقوله:

. . . . فائقة ألفية ابن معط

والفائق الزائد في شرف أو غيره، و (فائقة) حال من فاعل تقتضي، و (ألفية) مفعول فائقة.

ومولد الإمام زين الدين أبي زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الحنفي المغربي المنشأ الزواوي القبيلة، سنة أربع وستين وخمسمائة، وسكن دمشق ثم انتقل إلى مصر، وتوفي بالقاهرة يوم الاثنين آخر ذي القعدة، ودفن قريباً من تربة الإمام الشافعي يوم الثلاثاء أول الحجة سنة ثمان وعشرين وستمائة.

وهو بسبق حائز تفضيلا . . . .

والحائز من حاز الشيء، أي إذا[4] ضمه لنفسه، وتفضيلاً بمعنى

---

(1) إسماعيل بن حماد المتوفى سنة (393 هـ) انظر الأعلام 313:1 والبغية 446:1.

(2) انظر الصحاح في اللغة والعلوم مادة (رضي).

(3) هذا عجز بيت للمتنبي، أحمد بن الحسن المتوفى سنة (354 هـ) ولد بالكوفة وكان أحد فحول الشعر، وقد ذكر البيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد به لأن المتنبي مولد ـ انظر ديوانه 121:2 وانظر الأعلام 115:1 والمغني ص 20.

وصدره:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا . . . .

(4) سقطت من ت (إذا).

فضلاً[1] ولو عبر به كان أولى.

. . . . مستوجب ثنائي الجميلا

أي مستحق مني ثناء حسناً جميلاً، وهو اسم فاعل من جمل الرجل بالضم، والجمال الحسن ووصف الثناء بالجميل، لأنه يستعمل في غيره الذي لا يناسب مقام المدح الذي هو بصدده.

وكل من (جائز) و (مستوجب) خبر قوله (وهو) و (ثنائي) مفعول، بـ (مستوجب) وأشار الناظم بما ذكره إلى أمر شرعي بينه عليه الصلاة والسلام بقوله؛ «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة»[2]، وإلى ما أنشده القائل عند سماعه نوح حمامة:

ولو قبل مبكاها بكيت صبابة بسعدى شفيت النفس قبل التندم[3]
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم

ثم أشار لما كان عليه السلف[4] والخلف، من الدعاء فقال:

والله يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الآخره

أي يحكم بعطايا وافرة لي ولابن معطي في طبقات مراتب الجنة، وبدأ بالدعاء لنفسه، اقتداء به عليه الصلاة[5] والسلام كما في الترمذي[6] عن أبي بن كعب[7].

---

(1) في ت (فضلة).
(2) انظر الجامع الصحيح ـ سنن الترمذي كتاب العلم باب فمن دعا إلى هدى أو إلى ضلالة ج 43:5.
(3) البيتان لابن الرقاع ـ عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع ـ انظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد 99:2 والأغاني 179:8 والبغية 110:1.
(4) سقطت من ت (السلف).
(5) سقطت من ت (الصلاة).
(6) انظر سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ج 463:5 المكتبة الإسلامية مصر.
(7) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار توفي (21 هـ) انظر الطبقات الكبرى بلواقح=

أنه ﷺ، كان إذا ذكر أحداً بدعاء[1] بدأ بنفسه، وكان ينبغي التعميم في الدعاء كأن يقول:

والله يقضي بهبات جمه لي وله ولجميع الأمه[2]

ولا بأس قبل الشروع في المقصود بذكر أصول النحو أي أدلته التي تبنى عليها فروعه على طريق الاختصار.

والأدلة جمع دليل وهو لغة المرشد واصطلاحاً ما يمكن التوصل بمحج النظر فيه إلى مطلوب خبري، وأدلة النحو أربعة:

الأول[3]: النقل والمراد به كلام عربي فصيح غير قليل الاستعمال، فيخرج ما قل استعماله، كالنصب بلم فيمن قرأ شاذاً ﴿ألم نشرح﴾[4] بفتح الحاء، ويشترط في الناقل العدالة ولو كان امرأة أو عبداً.

الثاني: الإجماع المنقول عن أهل البصرة والكوفة إن لم يخالف نصاً أو مقيساً عليه.

الثالث: القياس وهو لغة التقدير، واصطلاحاً حمل معلوم على معلوم آخر لمساواته في علة حكمه عند الحامل.

وأركانه أربعة: أصل وفرع وعلة وحكم.

مثلاً إذا أريد قياس يدل على رفع ما لم يسم فاعله، يقال هو اسم أسند إليه فعل مقدم عليه، فوجب رفعه قياساً على الفاعل فهو أصل، ما لم يسم فاعله فرع، والإسناد علة جامعة، والحكم هو الرفع.

= الأنوار في طبقات الأخيار 23:1 تأليف أبي الوهاب عبد الواهب الشعراني ـ دار الفكر والإصابة في تمييز الصحابة 20:1.

(1) في ت سقط (بدعاء).

(2) وذكر هذا البيت في شرح الأشموني 59:1 وحاشية ابن حمدون على الماكودي ص: 20.

(3) في ت (الأولى).

(4) الشرح: 1.

الرابع: استصحاب حال الأصل، مثلاً يستصحب حال الأصل في الاسم وهو الإعراب إلى وجود ما يقتضي بناءه[1] وهو شبهه بالحرف.

ويستصحب حال الأصل في الفعل، وهو البناء إلى وجود ما يقتضي إعرابه، وهو شبهه بالاسم كالفعل المضارع.

والحكم النحوي ينقسم إلى واجب وجائز على السواء، وخلاف الأولى وقبيح وحسن وممنوع.

فالواجب كرفع الفاعل ونصب المفعول، والجائز على السواء كحذف كل من المبتدأ والخبر وإثباته حيث لا مانع، وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في «ضرب غلامه زيداً».

والحسن كرفع مضارع وقع خبراً بعد شرط ماض.

والقبيح رفعه بعد شرط مضارع، وسيأتي في بحث الصفة المشبهة.

إن صورها الستة والثلاثين يجتمع فيها عدة الأحكام كلها إذا تقرر ذلك، فلنرجع إلى المقصود.

---

(1) في د كتبت هكذا (بناه).

الكلام وما يتألف منه

قال الناظم رحمه الله تعالى: الكلام وما يتألف منه أي هذا باب شرح الكلام، وشرح الذي يتألف منه الكلام.

وذكر الضمير في منه نظراً للفظ ما، ولو قال منها بتأنيثه نظراً لمعناها فإنها واقعة على متعدد جازه، وقال يتألف دون يتركب، لأن التأليف كما قيل أخص، فإنه تركيب مع اعتبار الألفة في أجزاء التركيب.

ومعلوم أن الكلام متألف من الكلم، وهو الاسم والفعل والحرف.

ولم يبدأ بتعريف الكلمة السابقة في الوضع على الكلام نظراً إلى أن القصد بيان ما يقع به التفاهم، وهو الكلام فلذلك قال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ....

أي الكلام في اصطلاح طائفة[1] النحاة لفظ، وهو صوت يشتمل على بعض الحروف وما في قوتها، كالضمائر المستترة وأريد (بلفظ) الملفوظ.

و (مفيد) اسم فاعل مشتق من الإفادة، وليس المراد بها الطبيعية كدلالة

---

(1) في د (طايفتنا).

(أح) على وجع الصدر، بل الوضعية وهي ما أفاد معنى يحسن السكوت عليه.

ولو عبر بقوله بدل لفظ كما فعل في الكافية[1] كان أولى لأن القول جنس قريب لا يقع على المهمل.

وترك من تعريف الكلام قيد الوضع المصرح به في غير الألفية المحترز به عن كلام طير ونائم وُساه ومجنون.

إما لوضوحه، أو لعدم اعتبار قصد المتكلم لكلامه، وعلى ذلك أبو حيان[2] ولم يقيد الكلام بالتركيب استغناء عنه بـ (مفيد).

وقوله: (استقم)[3] تمثيل للكلام المفيد، لأن فيه طلب الاستقامة من المخاطب، فهو مركب من فعل الأمر وفاعله المستتر وموضع كاستقم حينئذ خبر مبتدأ محذوف تقديره والكلام كقولك استقم.

وفي بعض الشروح إن استقم تتميم لتعريف الكلام، وهو مبني على أن مفيد أريد به الأعم، مما يحسن السكوت عليه أولاً، وموضع كاستقم على هذا نعت لمصدر محذوف، أي يفيد فائدة كفائدة استقم إذا تقرر ذلك، فقوله: (لفظ) بمنزلة الجنس، وخرج به ما يسمى كلاماً لغة.

كخط وحديث نفس وإشارة، والجنس قد يكون للإخراج إن كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص وجهي.

وخرج بمفيد غيره، كغلام[4] زيد ورجل يتكلم بخلاف تكلم رجل فإنه

---

(1) انظر الكافية لابن مالك ج 157:1 ـ تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي الطبعة الأولى 1982 م جامعة أم القرى مكة المكرمة.

(2) أثير الدين محمد بن يوسف توفي سنة (745 هـ) له البحر المحيط وشرح التسهيل والارتشاف ـ انظر الأعلام 289:2 وشذرات الذهب 145:6 والنجوم الزاهرة 112:10.

(3) في ت (كاستقم).

(4) في ت (نحو غلام).

مفيد، وأشار لتقسيم الكلم بقوله:

.... واسم وفعـل ثـم حـرف الكـلم

وهو مبتدأ مؤخر (واسم) وما عطف عليه خبـر مقدم، ولا يجـوز العكس لما يلزم عليه من الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

وأول من وضـع الاسم والفعل والحـرف، علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1].

وتقسيم النـاظم الكلم إلى ما ذكـر من تقسيم الكل إلى أجـزائه بخـلاف من قسم الكلمة إلى ما ذكـر فإنـه من تقسيم الكلي إلى جزئيـاته، والفـرق بين التقسيمين، أن الأول لا يشترط فيه صدق المقسم على أقسامه بخلاف الثاني.

والاسم لغـة مشتق من السمو، واصـطلاحاً مـا دل على معنى في نفسـه غير مقترن بزمان.

والفعل لغة اسم للحدث الذي يحدثه الفـاعل من أكـل وشرب وضـرب وغيره، واصطلاحاً ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان.

والحرف لغة طرف الشيء، واصطلاحاً ما دل على معنى في غيره عاريـاً عن الأمرين، وأريد به هنا مقابل الاسم والفعل، ويطلق الحرف أيضاً كما قال التفتـازاني[2] في حاشيته على الكشاف[3] على واحـد حروف المبـاني وهي ما يتركب منها الكلمات كحروف زيد.

والكلم اسم جنس جمعي وهو ما يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه

---

(1) سقطت من ت (رضي الله عنه).

(2) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله توفي (792 هـ) لـه التهذيب في المنـطق والمقاصـد في الكلام وحاشيته على تلخيص المفتاح ـ انظر الكنى والألقاب ج 121:2 والبغية ج 285:2.

(3) انـظر حاشيـة التفتـازاني على الكشـاف: 1 ورقـة 8 مخـطوط رقم 112. مكتبـة الجهـاد الليبي ـ طرابلس تاريخ النسخ غير مذكور.

التاء نقص معناه غالباً ومن غير الغالب، سيّار وسيّارة فإن المختوم بالتاء منهما للجمع والمجرد منهما للمفرد.

وفي الكلم لغتان التذكير والتأنيث وعلى الثاني قول ابن معطي[1] واحدها، والأول قول الناظم:

.... واحده كلمة والقول عم

وكلمة بوزن نبقة لغة الحجاز وبوزن سدرة لغة تميم، وهي لفظ بالفعل أو القوة مستقل يدل بوضعه على معنى مفرد فدخل في القوة الضمير، وخرج بمستقل الأبعاض الدالة على معنى كألف المفاعلة وبوضعه المهمل كديز مقلوب[2] زيد فإنه يدل عقلاً على حياة[3] اللافظ به[4] لا وضعاً، فإن المهمل لم يوضع.

وتطلق الكلمة في الاصطلاح مجازاً على أحد جزأي العلم المضاف كامرىء القيس، فالمجموع كلمة حقيقة وكل من جزأيه كلمة مجازاً، وتعريفهم للكلمة مع أن تاءها للوحدة المنافية للتعريف من حيث إن الوحدة لا كلية فيها، والتعريف للكليات نظراً إلى أن وحدتها ليست حقيقة بل بالإضافة لما فوقها، وهو الكلم وتنحصر الكلمة بالاستقراء في الاسم والفعل والحرف، كما قال البصريون والكوفيون، لكن الفراء[5] وهو من[6] الكوفيين نظير سيبويه عند البصريين يقول في كلا[7] أنها نوع رابع غير الثلاثة، قال: بعضهم وقد يحمل كلامه على أنه لما تعارضت عنده في كلا أدلة الاسمية والفعلية وقف

---

(1) ترجمة ص: 38.

(2) سقطت من ت (مقلوب).

(3) في د (حيوة).

(4) كما جاء في ت وسقط من د (به).

(5) أبو زكريا يحيى بن زياد توفي سنة (207 هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب له معاني القرآن ـ انظر الأعلام 145:8، وفيات الأعيان 228:2.

(6) في ت (عند).

(7) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ج 16:1 ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

عن[1] الحكم فيها بشيء ثم قال: «ولا يسمى الوقف حكماً، وإن عده الأصوليون من الحكم، واستعمال الناظم ثم في الحرف، إما لتراخي مرتبته لكونه فضلة عن قسيميه، أو على استعمال ثم بمعنى الواو، وبما سبق في تعريف الكلام وأنه أقل ما يتألف من كلمتين، وبما هو الصحيح من أن أقل الجمع ثلاثة يكون بين الكلام والكلم عموم وخصوص وجهي»[2]، فالكلم من جهة معناه أعم لصدقه بالمفيد وغيره، وأخص من جهة لفظه لعدم إطلاقه على ما تركب من كلمتين، فيجتمعان في زيد قام أبوه، وينفرد الكلام، في قام زيد، والكلم في إن قام زيد والقول هو اللفظ الدال على معنى عم[3] الكلمة والكلام والكلم عموماً مطلقاً، لا وجهياً، فيسمى كل منهما قولاً، ويطلق القول مجازاً على الرأي والقول المراد به لفظ (قول) مبتدأ و (عم) فعل ماض، وهو مع فاعله المستتر فيه خبر، وقيل عم أفعل تفضيل بحذف الهمزة وهو جائز في الضرورة كقوله:

وحبّ شيء إلى الإنسان ما منعا[4] ويجوز أن يكون أصل عم عام وقصر بحذف الألف كقولهم برّ في بار وأشار إلى إطلاق آخر للكلمة بقوله:

.... وكلمة بها كلام قد يؤم

أي لفظ الكلمة قد يقصد به لغة معنى الكلام، والمراد به مدلوله وهو مجاز وإن كان مهملاً عند النحويين من تسمية الشيء باسم بعضه، ومنه ﴿وكلمة الله هي العليا﴾[5] أي لا إله إلا الله.

---

(1) في ت (على).

(2) في ت (وجهيه).

(3) في ت (يعم).

(4) هذا عجز بيت لعبد الله الأحوص الأنصاري (105 هـ) وصدره:

وزادني كلفاً في الحب أن منعت ....

انظر ديوان الشعر العربي تأليف علي أحمد سعيد ـ بيروت وديوان الحماسة ط: 73 شرح التبريزي الطبعة الأولى بيروت.

(5) سورة التوبة، الآية: 40.

وقد اعترض كلام الناظم بأن تعبيره بـ (قد يؤم) يشعر بأن إطلاق الكلمة على الكلام قليل، مع أنه كثير، وأجيب بأنه وإن كان كثيراً في نفسه إلا أنه قليل بالنسبة لإطلاق الكلمة على الاسم والفعل والحرف.

(وكلمة) مبتدأ وليست بنكرة لأنه أريد لفظها لا معناها، و (كلام) مبتدأ ثان وهو اسم جنس وأسماء الأجناس يقرب[1] نكرتها[2] من معرفتها، و (قد يؤم) خبر الثاني وهو مع خبره خبر الأول، و (بها) متعلق بيؤم، ويجوز في كلمة كسر الكاف وفتحها مع سكون اللام[3] وفتحها مع كسر اللام كما سبق في قوله:

(واحده كلمة) فلا يمكن هنا لأجل الوزن.

ثم شرع في علامات يتميز بها الاسم عن قسيميه وقد ميزه عليهما لشرفه فقال:

(بالجر والتنوين والنداء وال: ومسند للاسم تمييز حصل). (تمييز) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه اسم جنس، و (حصل) خبره ويجوز أن يكون حصل في موضع الصفة لتمييز و (للاسم) خبره و (بالجر) وما عطف عليه متعلق بحصل.

ولو قال كما في بعض نسخ الألفية: ميزه حصل كان أولى لأنه معرفة لا يحتاج إلى الابتداء له لمسوغ، واقتصر من علامات الاسم على خمس.

الأولى[4]: الجر وهو في الأصل مصدر جررت الشيء إذا سحبته على وجه الأرض، وسمي هذا النوع من الإعراب بذلك لتسفله وانحطاطه عن حركتي الرفع والنصب.

والمراد بالجر ما يحدثه عامله، فشمل الكسرة وما ناب عنها من فتحة،

---

(1) في ت (تقرب).

(2) في ت (من نكرتها).

(3) في ت (اما).

(4) في د و ت (الأولى).

فيما لا ينصرف، وياء في الأسماء الستة[1] وفي المثنى والمجموع، وأطلق الناظم الجر[2] ليشمل الجر بحرف نحو بزيد ويضاف كغلام زيد.

قال بعضهم ولا جر بغيرهما خلافاً لمن زاد التبعية، أي[3] ومن لم يزدها استغنى[4] عنها بأن العامل في المتبوع هو العامل في التابع لا التبعية، وقد يدخل حرف الجر في اللفظ على ما ليس باسم، نحو ذلك ﴿بأن الله هو الحق﴾[5].

الثانية: التنوين ـ وهو في الأصل مصدر نونت الكلمة إذا ألحقت آخرها نوناً وفي الاصطلاح اسم لنون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطّاً لغير توكيد كذا في توضيح[6] ابن هشام[7] لكنه اقتصر في المغني[8] على قوله نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد.

فخرج بالزائدة نون حسن، وبالسكون نون ضيفن للطفيلي، وبالآخر نون نام ومنكسر ويلاحظ النون اللاحقة آخر القافية، نحو (أصابن)[9] فإنها

---

(1) سقطت من د (في).
(2) في ت (فيشمل).
(3) سقطت من ت (أي).
(4) كما جاء في ت وفي د (يستغني).
(5) سورة لقمان، الآية: 30.
(6) انظر التوضيح لابن هشام 31:1.
(7) جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري توفي سنة (761 هـ) له المغني وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
انظر شذرات الذهب 191:6 وأعلام العرب في العلوم والفنون ج 2 ص 177.
(8) انظر المغني لابن هشام ص: 444.
(9) قافية من بيت لجرير بن عطية بن الخطفي توفي سنة (110 هـ) والبيت كاملاً كما يأتي:
أقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن
والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ج 655:2 تأليف محمد محي الدين عبد الحميد 1982 م ـ انظر الأغاني 35:8 وانظر الخزانة 36:1 وابن عقيل ج 18:1 وأوضح المسالك لابن هشام ج 14:1.

تثبت لفظاً وخطّاً، وبغير توكيد نون ﴿لنسفعاً بالناصية﴾ [1] ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند.

وأطلق الناظم التنوين وأقسامه عشرة كما قاله ابن الخباز[2] وهي مجموعة في قول بعضهم:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ... رنم أو احك اضطرر غال وما همزا[3]

ولكن الذي يخص الاسم منها أربعة:

الأول: تنوين تمكين كرجل وزيد، ويلحق الاسم المعرب المنصرف ليفيد الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في الاسمية.

إذ لا يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع[4] من الصرف.

الثاني: تنوين تنكير ويلحق بعض المبنيات، كأسماء الأفعال والأصوات للفرق بين معرفتها ونكرتها، نحو (صه وغاق لصياح الغراب إذا أردت سكوتاً، وصوتاً ما فإن أردت معيناً لم تنونهما).

الثالث: تنوين عوض إما عن حرف نحو (جوار) فإن تنوينه عوض عن الياء المحذوفة منه، وإما عن مضاف إليه مفرد نحو (كل) فإن تنوينه على الصحيح كما في المغني[5] عوض عن مفرد كرجل وقيل تنوين تمكين[6].

وإما عن جملة نحو (يومئذ) فإن تنوينه عوض عن جملة التي تضاف إذ

---

(1) سورة العلق، الآية: 15.
(2) أحمد بن الحسين بن أحمد توفي سنة (639 هـ) نحوي ضرير له شرح ألفية ابن معطي وتوجيه اللمع ـ انظر الأعلام ج 1:117.
(3) انظر حاشية الخضري علي بن عقيل 1:21 ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
(4) سقط من ت (من).
(5) انظر المغني لابن هشام ص: 445.
(6) سقط من ت (وقيل تنوين تمكين).

إليها وكسرة يومئذ ليست إعراباً بل لالتقاء الساكنين من سكون الذال.

الرابع: والتنوين الرابع ـ تنوين مقابلة ويلحق ما جمع بألف وتاء مزيدتين، جعل التنوين فيه مقابلاً لنون جمع المذكر السالم، وليس تنوينه للصرف كما سيأتي في باب ما لا ينصرف.

الثالثة: من علامات الاسم النداء، وهو ممدود قصره الناظم لضرورة الوزن، وهو تصويتك بمن تريد إقباله، لتخاطبه بياء أو إحدى أخواتها.

ومراده بالنداء كون الاسم مطلوباً إقباله، لا دخول حرف النداء حتى يرد عليه نداء الفعل في يا نعم المولى ويا نعم النصير.

و ﴿ألا يا اسجدوا﴾[1] في قراءة الكسائي[2] ونداء الحرف في يا رب كاسية[3] ﴿ويا ليت قومي﴾[4]، وأجاب الجمهور بأن المنادى في هذا ونحوه محذوف، أو أن يا فيه للتنبيه لا للنداء.

الرابعة: أل وأراد بها[5] التي للتعريف، أما العهدي نحو ﴿فعصى فرعون الرسول﴾[6] أو الجنس نحو ﴿الحمد لله﴾[7] أو تعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة ولم يقل الألف واللام اختصاراً وقياساً على غيرها من الأدوات التي على أكثر من حرف، انه يعبر عنها بلفظها فيقال: قد وهل ولا يقال القاف والدال والهاء واللام، بخلاف ما كان على حرف كواو العطف، فإنه يعبر عنها بهجائها فيقال واو العطف وباء الجر.

---

(1) سورة النمل، الآية: 25.

(2) أبو الحسن علي بن حمزة توفي سنة (189 هـ) أحد القراء السبعة وإمام الكوفيين في النحو ـ انظر شذرات الذهب 321:1 والنجوم الزاهرة 130:2، وغاية النهاية في طبقات القراء 530:1.

(3) صحيح البخاري باب التهجد 62:2 وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي بيروت 104.

(4) سورة يس، الآية: 26.

(5) كما جاء في ت وسقط من د (بها).

(6) سورة المزمل، الآية: 16.

(7) سورة الفاتحة، الآية: 2.

أما أل الموصولة وهي اسم على الصحيح فتدخل على المضارع اضطراراً عند الجمهور، واختياراً عند الناظم والكوفيين.

وأما الزائدة قد تدخل على العلم ضرورة نحو: الزيد.

الخامسة: الإسناد إلى الاسم وهو المعبر عنه في النظم بمسند، ويستعمل مصدراً واسم مفعول، ويصير المعنى ويتميز الاسم بمسند أي محكوم به بخلاف الفعل فلا يتميز بمحكوم به.

فزيد في قولك مثلاً قام زيد وزيد قائم له مسند وهو قائم وقائم.

ويتميز بذلك عن الفعل والحرف، وقال بعضهم: إن الإسناد في كلامه مطلق، فينصرف للكامل وهو المسند إليه، أي فلا حاجة لما في بعض الشروح من أن مسنداً اسم مفعول أقيم مقام المصدر وهو الإسناد، وأن[1] اللام في الاسم موضع إلى فإنه تكلف لا يناسب مقام البيان، والمراد الإسناد المعنوي، ويسمى أيضاً بالحقيقي والوضعي، وهو أن ينسب للاسم ما تحصل به الفائدة نحو: أنا مؤمن وزيد مسلم بإسناد الإسلام لمعنى زيد لا للفظه.

وأما الإسناد اللفظي فلا يختص بالاسم، بل يدخل الفعل والحرف، كضرب فعل ماض، ومن حرف جر ويدخل الجملة أيضاً نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الدنيا[2].

وهذا الإسناد استحسنه بعضهم، ولكن التحقيق أنه ليس عندهم إلا الإسناد المعنوي، وحينئذ لا يسند إلى فعل أو حرف إلا بعد الحكم باسميته.

وبقي من علامات الاسم أمور مذكورة في المطولات منها، التأكيد والإضمار والتثنية والجمع والتصغير والمبتدئية[3] والفاعلية والمفعولية.

---

(1) في ت (فأن).

(2) صحيح البخاري باب الدعوات ص: 102.

(3) في د (المبتدائية) وكذلك في ت.

ثم شرع في مميز الفعل عن قسيميه فقال:

بتـا فعلت وأتت ويـا افـعـلي ونـون أقـبلن فعـل يـنـجـلي

أي يظهر أمره متصرفاً كان أو جامداً بعلامات أربع:

إحداها تاء (فعلت)، قال بعضهم وأريد بها تاء الفاعل، أي تاء هي الفاعل وإلا يلزم إضافة الشيء لنفسه[1] [2].

وتكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، أما التاء المتصلة بالضمير نحو (أنت) فحرف، أي ولك قراءة (فعلت) في كلام الناظم بهذه الأوجه الثلاثة.

الثانية: تاء (أتت) وأريد بها تاء التأنيث اللاحقة للفعل علامة على تأنيث فاعله وهي ساكنة في الأصل، وقد تكسر لالتقاء الساكنين، كقامت المرأة، وتفتح لحركة النقل كقامت أسماء، أما المتحركة بحركة الإعراب[3] فتختص بالاسم كقائمة، أو بحركة بناء فتدخل الحرف نحو (لات) والاسم نحو ﴿لا قوة إلا بالله﴾[4].

الثالثة: ياء (افعلي) وأريد بها ياء المخاطبة، كقومي يا هند وأنت تقومين، وهذه[5] الياء ضمير عند سيبويه[6] والجمهور، حرف عند المازني[7] والأخفش[8].

---

(1) سقط من ت (وإلا يلزم إضافة الشيء لنفسه).

(2) في ت (فالإضافة بيانية).

(3) في ت (إعراب).

(4) سورة الكهف، الآية: 39.

(5) في د (هذا).

(6) أبو بشر عمرو بن عثمان توفي سنة (180 هـ) أكبر نحاة العربية وأول واضع الكتاب في النحو، انظر معجم الأدباء لياقوت 114:16 وإنباه الرواة على أنباه النحاة ج 346:2.

(7) أبو عثمان بكر بن عثمان توفي سنة (249 هـ) نحوي متقدم له تفاسير كتاب سيبويه وعلل النحو، انظر معجم الأدباء 107:7 لياقوت والفهرست لابن نديم ص: 84.

(8) أبو الحسن سعيد بن مسعدة توفي سنة (211 هـ) له معاني القرآن وكتاب العلل في النحو=

وقصر الناظم تا (فعلت) ويا (افعلي) لضرورة الوزن ولم يقل كغيره ياء الضمير، لأنها تدخل الاسم والفعل والحرف كما في قوله تعالى[1]: ﴿قل إنني هداني ربي﴾[2].

الرابعة: نون (أقبلن) وأريد بها نون التوكيد الشديدة كما مثل وكذا الخفيفة واجتمعا في قوله تعالى: ﴿ليسجنن وليكونا﴾[3] وإنما مثل للشديدة لأنها فرع الخفيفة، فاكتفى به عن الأصل، كما قال بعضهم، ولا يصح أن تكون دون أقبلن في كلامه خفيفة لعدم استقامة الوزن معها وإنما تلحق هذه النون الأمر والمضارع بشرطه الآتي وتلحق[4] الماضي وضعاً المستقبل معنى كقوله عليه الصلاة والسلام: «فإمّا أدركنّ واحد منكم الدجال»[5] وأما لحاقها اسم الفاعل فضرورة نادرة.

قوله: (بتا فعلت) الخ، متعلق (بينجلي) (وأتت) عطف على (تاء) بتقدير مضاف، أي بتاء أتت و (فعل) مبتدأ نكرة والمسوغ إرادة الجنس كرجل خير[6] من امرأة، أو لتقدم شيء من معمولات خبرها وهو ينجلي عليها أو لوقوعها موقع التفصيل، لأن سياق كلام الناظِم في تفصيل الاسم والفعل والحرف.

ثم شرع في مميز الحرف فقال:

سواهما الحرف كهل وفي ولم ....

= والأضداد، انظر الفهرست لابن نديم ص: 58 وبغية الوعاة 1:590 والتذكرة السعدية في الأشعار العربية تأليف محمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري الطبعة الأولى 1981 م.

(1) سقط من ت (قوله تعالى).

(2) سورة الأنعام، الآية: 161.

(3) سورة يوسف، الآية: 32.

(4) في ت (وقد تلحق).

(5) صحيح مسلم 783:5.

(6) في ت (الرجل خير من المرأة).

ورد الحديث في صحيح مسلم هكذا (فما أدركنّ واحد فليأت النهر.. إلخ).

أشار بذلك إلى أن الحرف يعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، وأما قط فاسم، لأنها وإن لم تقبل شيئاً من العلامات الظاهرة للاسم، لكن يسند إليها في المعنى، لأن قولك هذا الشيء ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلته فيه، فدخلت تحت قوله ومسند للاسم.

وإنما ذكر للحرف ثلاثة أمثلة إشارة إلى أقسامه الثلاثة، فقسم لا يختص بل يدخل على الاسم والفعل فلا يعمل شيئاً نحو ﴿فهل أنتم شاكرون﴾[1] ﴿هل أتى على الإنسان﴾[2]، وقسم يختص بالاسم كفي فيعمل فيه نحو: ﴿وفي السماء رزقكم﴾[3]، وقسم يختص بالفعل فيعمل فيه نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾[4].

ولا يرد على الناظم نحو نَزالِ ونحوها من أسماء الأفعال، لأنه ينبه بعد على اسميتهما بقوله نحو صَهٍ وحيهل.

(وسواهما) خبر مقدم (والحرف) مبتدأ مؤخر ولا يجوز العكس لأن الحرف هو المخبر عنه، ولما ذهب إليه[5] سيبويه[6] من أن سوى[7] لا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر.

وفي بعض الشروح عكس هذا الإعراب فليتأمل.

والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع، أشار إلى مميز أحدهما وهو المضارع، وبدأ به دون غيره من الأفعال لمشابهته الاسم فقال:

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 80.
(2) سورة الإنسان، الآية: 1.
(3) سورة الذاريات، الآية: 22.
(4) سورة الإخلاص، الآية: 3.
(5) سقط من ت (إليه).
(6) ترجمته ص: 57.
(7) انظر كتاب سيبويه ج 407:1.

(علامات المضارع)

فعـل مضـارع يـلي لم كيشـم ....

أي عـلامته دخـول لم وغيرهـا من الجوازم عليـه، إلاّ إنـه لا ينفـك عن إيلائه لها.

و (يلي) من ولي الشيء إذا تبعه على أثره بـلا فاصـل، وعدل عن قـول غيره علامـة المضارع كونه مبـدوءاً[1] بحرف من حـروف (نأيـت) لانتقاضها بنحو تكلم وأكرم فإنهما ماضيان مع وجود الهمزة والتاء فيهما، وبقولهم يـرنأت الشيب إذا خضبته باليرناء وهو الحناء، ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجساً.

وقوله: (كيشم) مؤخر من تقديم تقـديره كيشم يلي لم، وليس مثـالاً لما وليها، وإلاّ لقال[2]: كلم يشم والأفصح فيه فتـح شينه لأنـه مضارع شم بكسر الميم.

وعلى الفتـح قـول فاطمة[3] رضي الله عنها وصلى الله على أبيها[4] في مرثيتها له:

مـا ضـره من شم تـربـة أحمـد ... أن لا يشم مـدى الزمـان غـواليا
صبت عليّ مصـائـب لـو أنهـا ... صبت على الأيـام عـدن ليـاليا

والعامة يفتحون عين الماضي ويضمـون عين المضارع وهـو لغة حكـاها الفراء[5] وغيره.

وقوله: (فعل) هو مبتدأ نكرة ومضـارع صفته وسـوغت الابتدائيـة (ويلي

---

(1) في د (مبدوا) وكذلك في ت.

(2) في ت (قال).

(3) فاطمة بنت محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ، ولدت بمكة سنة 41 من مولد الرسـول ﷺ وهي أصغر بناته وتوفيت سنة (11 هـ). انظر أعلام النسـاء لكحالة 113:4.

(4) في ت (ﷺ).

(5) ترجمته ص: 50.

لم) خبر، وحيث دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوّه بمعنى أتوجع، وأشار لعلامة الماضي بقوله:

(علامات الماضي)

وماضي الأفعال بالتا مز ....

وهو أمر من ماز أي ميزه بالتاء السابق ذكرها[1] وهي تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وحيث دلت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين فهي اسم فعل ماض، كشتان بمعنى بعد.

وينتقض ما قالوه من قبول الفعل الماضي للتاء المذكورة بفعل التعجب فإنه لا يقبل إحدى التاءين وهو فعل على الصحيح، ولو قال الناظم:

كذاك ما دل على فعل ولم ... يصلح لتاء مؤنث ولا للم

لوفّى باسمي فعل المضارع والماضي.

(علامات الأمر)

وأشار لعلامة الأمر بقوله:

.... وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

أي علّم فعل الأمر بقبوله نون التوكيد لا مطلقاً بل يشترط مع قبوله لذلك أن يفهم منه الدلالة على الأمر، نحو قم فتقول فيه قومن، فإن[2] قبلت كلمة نون التوكيد فقط فهي فعل مضارع نحو ﴿ليسجنن﴾[3].

(علامات اسم الفعل)

وأشار لعلامة اسم الفعل بقوله:

---

(1) في ت (وهو).

(2) في ت (فإذا).

(3) سورة يوسف، الآية: 32.

والأمر إن لم يك للنون محل   فيه هو اسم نحو صه وحيّهل

أي علامة اسم فعلى الأمر دلالته على الأمر، مع عدم قبوله نون التوكيد كدراك ونزال فإن كلاً منهما دال على الأمر ولا يقبل نون التوكيد والتمثيل بهما أولى من التمثيل (بصه وحيهل).

فإن أسميتها معلومة مما سبق في علامة الاسم من قبولهما التنوين وصه معناه لفظ وهو أسكت ومفهوم هذا[1] معنى وهو طلب السكوت ويقاس على هذا بقية أسماء الأفعال.

وأما حيهل التي معناها عجل وأسرع أو أقبل، ففيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين، وكلام الناظم يحتمل الثلاثة، لأن نطقه بها ساكنة إما على اللغة الأولى أو الثانية وحذف التنوين أو الثالثة وسكن[2] اللام، وقوله (هو اسم) أي اسم فعل بدليل تمثيله بصه وحيهل ووقع جملة (هو اسم) خبراً عن الأمر وجواب الشرط، إما[3] محذوف مدلول عليه بجملة المبتدأ وخبره، أو مذكور وعليه[4] ينبغي أن يقول فهو اسم بالفاء كما سيأتي في باب إعراب المضارع.

إن جملة الجواب إذا لم يصح وقوعها شرطاً يجب اقترانها بالفاء.

---

(1) في ت (معنا).
(2) في ت (سكون).
(3) سقطت من ت (اما).
(4) في ت (فينبغي).

المعرب والمبني

ثم شرع في بيان المعرب والمبني من الاسم والفعل وترجم لذلك بقوله: المعرب والمبني وهما اسما مفعولين الأول مشتق من الإعراب، والثاني من البناء، فلا بد من بيان ما حد الاشتقاق أولاً، وأما الإعراب فيطلق لغة على معان منها البيان والتحسين.

وأما اصطلاحاً ففيه مذهبان أحدهما أنه معنوي والحركات دالة عليه وهو اختيار الأعلم[1] وكثير من المتأخرين وظاهر قول سيبويه[2]، وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه[3] لفظاً أو تقديراً.

والثاني: أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه للمحققين وحده في التسهيل[4] بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، نحو ضرب زيد غلام بكر، فضم زيد جيء به لبيان ما اقتضاه فيه العامل، أي

---

(1) يوسف بن سليمان الشنتمري توفي سنة (476 هـ) عالم أندلسي له تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه وشرح بعض الدواوين، انظر بغية الوعاة 356:2.

(2) ترجمته ص: 57.

(3) كما جاء في ت وفي د (عليها).

(4) انظر كتاب التسهيل ص: 7 تحقيق محمد كامل بركات القاهرة 1968 م، وهمع الهوامع 15:1.

ضرب من الفاعلية، وفتح غلام لما اقتضاه ضرب من المفعولية، وجر بكسر لما[1] اقتضاه العامل وهو غلام من الإضافة وقس على ذلك.

وأما البناء لغة فهو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت.

وأما اصطلاحاً فقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل ولا اعتلال وعليه فهو معنوي.

وأما الناظم فحده في التسهيل[2] بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين وعليه فهو لفظي.

وقوله: من شبه الإعراب بيان لما جيء به، وخرج بقوله، لا لبيان مقتضى العامل حركات الإعراب، وبنفي الحكاية حركتها من نحو من زيداً أو من زيد لمن[3] قال: رأيت زيداً ومررت بزيد.

وبنفي الاتباع قراءة ﴿الحمدِ لله﴾[4] بكسر الدال وبنفي النقل فتح الميم[5] من تعلم[6] في قراءة ورش ﴿ألم تعلم أنّ الله﴾[7] وبنفي التخلص من سكونين نحو ﴿من يشأ الله﴾[8] بكسر الهمزة، فليست هذه الحركات إعراباً إذ لا عامل يقتضيها، ولا بناء إذ ليس فيما هي فيه شبه الحرف.

وأما حركة المضاف لياء المتكلم فليست حركة بناء بل حركة مناسبة لأجل الياء وحركة الإعراب مقدرة على ما قبل الياء خلافاً للناظم في كونها

(1) سقط من ت (لما).
(2) انظر التسهيل ص: 10، وهمع الهوامع للسيوطي 15:1.
(3) في ت (لما).
(4) سورة الفاتحة، الآية: 2.
(5) سقط من ت (الميم من).
(6) في ت (يعلم).
(7) سورة البقرة، الآية: 107.
(8) سورة الأنعام، الآية: 39.

عنده حركة إعراب.

إذا تقرر ذلك فلنرجع[1] حينئذ لشرح قوله: (والاسم منه معرب ومبني) والأول أصل ويسمى متمكناً، والثاني فرع ويسمى غير متمكن، لا يقال إن تقسيم الناظم الاسم إليهما من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، لأن المقسم مطلق الاسم، لا بقيد كونه معرباً أو مبنياً وكذا ما يرد عليك نحو هذا من التقسيمات.

وأشعر قوله (منه) بموافقة ابن عصفور[2] القائل بإثبات واسطة بين المعرب والمبني وهو الأسماء[3] قبل التركيب.

لكن هذا الإشعار مندفع بتصريح الناظم بأن المبني ما أشبه الحرف والمعزب ما لم يشبهه فإنه مُشْعِرٌ بالحصر فيهما.

ودليله[4] أن الاسم إن تغير آخره بالعوامل الداخلة عليه فمعرب وإلا فمبني، ولما كان الإعراب في الاسم أصلاً لم يحتج الناظم لبيانه[5]، بخلاف البناء فيه، فإنه على خلاف الأصل فيحتاج للبيان فلذلك قال: (لشبه من الحروف مدني) أي شبه قوي مقرب منها، فإن لم يكن مقرباً منها بأن عارضه مقتضى الإعراب كلزوم الإضافة لأي الموصولة والشرطية والاستفهامية، ألغي شبه الحرف، أما شبه الاسم للفعل فمقتضى منع صرفه، والألف واللام في (الاسم) للجنس وهو مبتدأ و(معرب) إما مبتدأ وما سبق خبره والجملة خبر المبتدأ الأول أو (معرب)[6] فاعل بالجار والمجرور لاعتماده على المبتدأ

---

(1) في ت (فليرجع).

(2) أبو الحسن علي بن مؤمن توفي سنة (663 هـ) نحويٌّ أندلسي له الممتع في التصريف والمقرب في النحو، انظر بغية الوعاة 2:210.

(3) في ت (الاسم).

(4) في ت (ودليل الحصر).

(5) في ت (إلى بيانه).

(6) سقط من ت (الأول ومعرب فاعل بالجار والمجرور لاعتماده على المبتدأ والجار والمجرور وفاعله خبر المبتدأ).

والجار والمجرور وفاعله خبر المبتدأ (ومبني) بسكون الياء المخففة لضرورة النظم مبتدأ حذف خبره أو فاعل على حذف عامله، أي ومنه مبني فهو كقوله تعالى ﴿فمنهم شقي وسعيد﴾[1].

ولا يصح عطفه على معرب، لأنه يصير التقدير الاسم بعضه معرب وبعضه مبني وبعضه لا ولا.

وسبق أنه محصور عند الناظم في شيئين و(لشبه) خبر مبتدأ محذوف أي وبناؤه لشبه ويمتنع تعلقه بمبني، لأن الذي يقابل المعرب المبني من حيث هو، لا بقيد كونه مشبهاً للحرف.

و(مدني) صفة (لشبه) و(من الحروف) متعلق به.

ثم ذكر من أنواع (الشبه) أربعة أمور واحدها الوضعي وأشار له بقوله:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ....

فكل من التاء التي هي فاعل جئت ونا التي هي مفعوله اسم مبني لشبه بالحرف في الوضع فإن الأول يشبه لام الجر، والثاني يشبه ما، ويقاس على هذين المثالين غيرهما من الضمائر، كالكاف في أكرمك والياء في أكرمني.

وإنما أعرب نحو (أب وأخ وهن)، مما هو من الأسماء على حرفين لضعف الشبه فيها، إذ أصلها أبو وأخو وهنو.

وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة أحرف كسوف، أو أكثر كلعلّ، لأنه لا يعتقب عليه معان حتى يعرب لبيان ما أريد منها، ولا يقال فكيف أعرب المضارع إذا أشبه الاسم، لأنه شابه الاسم في اعتقاب المعاني عليه.

والثاني الشبه[2] (المعنوي) وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني

---

(1) سورة هود، الآية: 105.

(2) كما جاء في ت وسقط من د (الشبه).

الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا.

وأشار لذلك بمثالين في قوله:

.... والمعنــوي في متى وفـي هنــا

(فمتى) مبني لتضمنه معنى حرف مـوضوع كهمـزة الاستفهام، في نحـو متى تقوم؟ وحرف الشرط كإنْ في نحـو إنْ تقم أقم، فدلالـة متى على الزمـان مـطابقة وعلى الاستفهـام أو الشرط تضمنـاً، وإنمـا أعـربت أي الشـرطيـة مـع تضمنهـا معنى حرف الشـرط وأي الاستفهاميـة لضعف الشبه المعـارض بلزوم الإضافة المختصة بالأسماء فلم يكن[1] الشبه بالحرف قـوياً كمـا سبق، ولا يرد على هذا إذ وإذا حيث كانا ملازمين لإضافتهما إلى الجمـل، لأن الإضافـة لها كلا إضافة.

وأما (هنا) فاسم إشارة للمكان مبني لتضمنه معنى الإشارة التي لم تضع العرب لها حرفاً يـدل عليها، وكـان من حقها ذلـك، لأن الإشارة من المعـاني التي حقها أن تؤدَّى بالحروف كالخطاب مثلاً فإنهم وضعوا له الكاف.

وإنمـا أعرب هـذان وهاتـان مع تضمنهمـا معنى الإشـارة لضعف الشبـه المعــارض بمجيئهمــا[2] على صــورة المثنى، وسيجيء في بحث المثنى أن التثنية تختص بالاسم المعرب.

الثالث والرابع: الشبه الاستعمالي والافتقاري.

وإليها أشار[3] بقوله:

وكنيــابــة عــن الفـعــل بــلا   تــأثــر وكــافــتـقــار أصــلا

وضـابط الاستعمـالي، أن تستعمـل الكلمـة المبنيـة من أسمـاء الأفعال

---

(1) سقط من ت (فلم يكن الشبه بالحرف قوياً كما سبق).

(2) في د (بمجييهما) بتسهيل الهمزة وكذلك في ت.

(3) في ت (الإشارة).

كنزال، استعمال الحرف بأن تلزم طريقة من طرائقه، كليت فإنها نائبة عن الفعل وهو أتمنى، ولا يدخل عليها عامل فيؤثر في لفظها، ولا في محلها كما ذهب إليه الناظم تبعاً لجمع، وذهب بعض النحاة وهو المازني [1] ومن تبعه إلى أسماء الأفعال في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر.

ومراده (بلا تأثر) عدم الانقياد لعامل، وخرج بقوله بلا تأثر المصدر النائب عن فعله، كضربا في ضربا زيداً فإنه نائب عن أضرب لكنه متأثر بالعامل الداخل عليه، نحو أعجبني ضرب زيد وكرهت ضربه، وعجبت من ضربه.

لا يشكل هذا على ما سيأتي في باب[2] أسماء الأفعال من عد الناظم منها (دونك) و (إليك) ونحوهما مع أنها معربة كما نقل ابن خروف[3] الاتفاق عليه لأنها عند الناظم مبنية حيث قال في الباب المذكور والزم بناء النوعين وما نقل عن ابن خروف من دعوى الاتفاق فممنوع.

وضابط الشبه الافتقاري أن يكون الاسم المبني مفتقراً افتقاراً متأصلاً، أي لازماً في أصل وضعه إلى جملة، كالموصول وإذا[4] وإذ وحيث، فقولك جاء الذي، لا يتم معنى الموصولية فيه إلا بصلته التي هي كالجزء منه وكذا الباقي، ولا يرد على هذا إعراب اللذان واللتان وأي الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها لضعف الشبه في الأولين بمجيئهما على صورة المثنى، وفي الثالث بلزوم الإضافة وإنما لم يعرب الذين مع أن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية لأنه لما لم يجر على سنن الجمع لكونه أخص من واحدة[5]

(1) ترجمته ص 57.

(2) سقط من د (في باب).

(3) علي بن محمد توفي (609 هـ) نحوي أندلسي له شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل. أنظر بغية الوعاة 203:2 ومعجم الأدباء 75:15.

(4) في ت (وإذ وإذا).

(5) في ت (واحد).

لم يعتبر معنى الجمعية فيه فبقي على بنائه، ومعنى[1] كونه أخص أن الذين لمن يعقل والذي عام.

وخرج بالمتأصل افتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها.

وخرج بجملة نحو عند فإنها مفتقرة أصالة لكن لا لجملة بل لمفرد (كجلست عند زيد) واقتصر الناظم من المبنيات على الضمير واسم الإشارة واسم الشرط والاستفهام واسم الفعل والموصول.

وبقي عليه اسم لا التبرئة والمنادى والظرف المقطوع عن الإضافة والظرف المضاف للجملة، والمركب كأحد عشر والعلم الذي بوزن فعال كحذام واسم الصوت وسيأتي تفصيلها في أبوابها.

وأما الشبه الإهمالي فأشار إليه في النظم بالكاف في قوله (كالشبه)، وهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول فيشبه حينئذ الحروف المهملة كما في الأسماء قبل التركيب.

ولما انقضى الكلام عن المبني من الأسماء شرع في المعرب منها فقال:

ومعرب الأسماء[2] ما قد سلما   من شبه الحرف كأرض وسما

ودخل في شبه الحرف الأنواع الخمسة السابقة، فأشار بالمثالين إلى نوعي المعرب الصحيح، وهو ما يظهر إعرابه كأرض، وما جرى مجراه كدلو وظبي.

والمعتل هو ما يقدر إعرابه، كسُمَيٍّ بضم السين لغة في الاسم، وحكي كسرها ويضاف لهما سم بضم السين وكسرها، واسم بضم الهمزة وكسرها وسماة بوزن قضاة، ولا يحسن قراءة سما في كلام النظم بالفتح مقصوراً من

---

(1) في ت (معنا).
(2) في ت (أسماء).

سماء الممدود، لأنه حينئذ يكون مع أرض مثالين[1] لما يظهر إعرابه، ويفوت حينئذ التمثيل للمقدر إعرابه.

ثم أخذ في بيان قسمي المبني والمعرب من الأفعال، وبدأ بالأول فقال:

وفعل أمر ومضيٌّ بنيا ....

وقدم الأمر على الماضي للاختلاف في إعرابه، فإنه مبني عند البصريين معرب عند الكوفيين.

فإن أصل قم عندهم[2] لِتَقُم[3] فحذف اللام ثم حرف المضارعة تخفيفاً، وهو مبني على ما يجزم به مضارعه، فإن صح آخره بني على السكون، أو اعتل أو كان مما يرفع بالنون بني على حذف آخره، كاغز وأضربا.

وأما الماضي فمبني اتفاقاً، وبناؤه كما قال بعضهم على الفتح أو السكون أو الضم، إن اتصل به ضمير، ولكن التحقيق أنه مبني على الفتح.

وأما ضربت ونحوه من الفعل الصحيح فمبني في الأصل على الفتح ولكن السكون فيه عارض، أوجبه كراهتهم توالي متحركات أربع[4] في شيء ككلمة واحدة.

وأما غزا ونحوه من المعتل فالسكون فيه عارض للإعلال، فإن أصله غزو، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً.

وقوله (ومضى) مرفوع على أن أصله فعل (مضى) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويجوز جره على حذف المضاف وترك إقامة

---

(1) في ت (مثالان).

(2) في ت (عنده).

(3) في ت (ليقم).

(4) سقط من ت (أربع).

المضاف إليه بحاله والألف في (بنيا) للتثنية.

ثم أشار لقسم المعرب من الأفعال وهو المضارع بقوله:

وأعربوا مضارعاً إن عريا ....
من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كَيَرُعْنَ من فتن

من راعني الشيء بمعنى أعجبني، كما في الصحاح[1] وعلى هذا سقط الاعتراض على الناظم، بأنه لو قال كيرقن كان أولى وهو بناء على أن يرعن من الروع وهو الفزع، وسكت عن بيان أن الإعراب في المضارع هو أصل، كما قال الكوفيون، أو فرع عن الإعراب في الاسم كما قال البصريون، لعدم الفائدة المترتبة على ذلك.

وسمي مضارعاً لمشابهته اسم الفاعل في حركاته وسكناته، وقيل غير ذلك مما هو مذكور في المطولات، وأيضاً فالمضارعة لغة المشابهة مشتقة من الضرع.

فكأن[2] المضارع واسم الفاعل ارتضعا من ضرع واحد، فكانا أقوى رضاع وإعرابه مشروط[3] بتعريه، أي تجرده من نون توكيد مباشر أي ملاصق له ثقيلة كانت النون أو خفيفة، نحو ﴿ليسجنن وليكونا﴾[4] وبتعريته أيضاً من نون الإناث[5] فإن اتصلت به بني كما مثله الناظم، ولما كانت نون الإناث لا تكون[6] إلا مباشرة[7] لم يقيدها، أما نون التوكيد غير المباشرة فإن فصل بينها وبين الفعل واو[8] جمع أو ياء مخاطبة أو ألف اثنين فإن الفعل معها

---

(1) رجعت إلى الصحاح للجوهري فلم أجدها، ووجدتها في مختار الصحاح مادة (روع).
(2) في ت (كأن).
(3) سقط من ت (مشروط).
(4) سورة يوسف، الآية: 32.
(5) في ت (أثاث).
(6) سقط من ت (لا تكون).
(7) في ت (مباشرة).
(8) سقط من ت (واو جمع أو ياء مخاطبة أو ألف إثنين فإن).

معرب تقديراً بنون محذوفة لتوالي الأمثال، في نحو ﴿لتبلون﴾[1] بخلاف قوله تعالى ﴿فإما ترين﴾[2] ﴿ولا تتبعان﴾[3] فليس إعرابه تقديراً بنون محذوفة كما قال بعضهم، بل إعرابه لفظي بحذف النون للجازم، وأصل لتبلون لتبلوونن بواوين أحدهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة حذفت لام الكلمة وهي الواو الأولى وحذفت نون الرفع أيضاً، ووزنه بعد حذفها (لتفعون).

وأصل ترين ترأيين بوزن (تفعلين) فالياء في الأولى لام الكلمة، والثانية ياء المخاطبة، نقلت حركة الهمزة لما قبلها ثم حزفت الهمزة وتحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت لاجتماع الساكنين وهما الألف المنقلبة وياء المخاطبة، ثم أدخل حرف الجزم وهو إما، فحذفت النون لأن ترين من الأمثلة الخمسة فاجتمع ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة، فبقي ترين فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فصار وزنها (تفيّن) بحذف اللام وهي الياء الأولى.

وأصل (تتبعان) تتبعانن بنونين أحدهما للرفع والثانية للتأكيد فحذفت نون الرفع للجازم وهو حرف النهي، ثم كسرت نون التوكيد لأنها إذا كانت شديدة واقعة بعد الألف تكسر.

وأشار لتعميم البناء في الحروف بقوله:

وكل حرف مستحق للبنا ....

ولو أشبه الاسم وضعاً كما سبق تمثيله (بسوف ولعل) لأنه لا يفيد الإعراب فيه شيئاً وأيضاً فالحرف، إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد، وقصر المصنف البناء لضرورة الوزن.

ولو قال وكل حرف مبني كان أخصر وأوفى بالمراد، لأنه لا يلزم من

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 186.

(2) سورة مريم، الآية: 26.

(3) سورة يونس، الآية: 89.

استحقاق الحروف للبناء إعطاؤه لها مثلاً، الشريف يستحق الإكرام وإن لم يكرم أصلاً.

وقد يقال إن الاستحقاق في كلام الناظم مأخوذ من قولهم لفلان عليك حق أي شيء يجب دفعه إليه.

ثم ذكر ما هو الأصل في كل مبني بقوله:

.... والأصل في المبني أن يسكنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم

(فأين) مثال لما بني على الفتح وهو اسم لجره بالحرف ومبني لتضمنه معنى حرف، وهو همزة الاستفهام إن استعمل استفهاماً وإن الشرطية إن استعمل شرطاً، وبني على حركة لالتقاء الساكنين على غير حده وهو ممتنع وكانت الحركة فتحة لخفتها ولذلك دخلت أيضاً في الفعل والحرف[1] نحو قام وإن. وأما (أمس) فمن ظروف الزمان، وهو مثال لما بني على كسر وهو اسم لجره بمن[2] ودخول أل عليه.

ومبني لتضمنه معنى حرف التعريف ومبني على حركة لالتقاء الساكنين، وكسر على أصل التقائهما، وأما (حيثُ) فمثال لما بني على الضم، وهو اسم لدخول من عليه ومبني لافتقاره لجملة افتقاراً لازماً، وبني على حركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة[3] وهو أشهر لغات حيث تشبيهاً لها بقبلُ وبعدُ في ضمهما حيث قطعا عن الإضافة.

وأما (كمْ) فمثال لما بني على السكون، ويسمى بالوقف أيضاً وهو اسم لجره بالحرف، ومبني لشبهه الحرف وضعاً، وليس في كلام الناظم ما يقتضي حصر المبني في الأنواع الأربعة لتعبيره بمن.

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (والحرف).

(2) كما جاء في ت وسقط من د (بمن).

(3) في ت (كما هو).

فيبنى الاسم أيضاً في باب النداء على ما يرفع به من ألف أو واو كالمثنى والمجموع على حده، ويبنى الاسم أيضاً في باب لا التي لنفي الجنس على ما ينصب به المثنى والمجموع على حده، وقد يقال إن اقتصار الناظم على الأنواع الأربعة لأن غيرها يتفرع عليها.

ولما فرغ من أنواع البناء أخذ في أنواع الإعراب الأربعة:

وبدأ منها بنوعين، يشترك فيهما الاسم المتمكن والفعل[1] المضارع فقال:

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ... لاسم وفعل نحو لن أهابا

أي زيداً مثلاً فيكون مثالاً للاسم والمضارع المنصوبين، ومثال المرفوع فيهما زيد يهاب، ويقال هاب الشخص الشيء هيبة ومهابة خاف منه وفي الصحاح[2] الهيبة والمهابة الإجلال والمخافة.

ثم ذكر النوعين الباقيين من علامة الإعراب المختص أحدهما بالاسم والآخر بالفعل المضارع فقال:

والاسم قد خصص بالجر كما ... قد خصص الفعل بأن ينجزما

فالأول لا يدخل الأفعال والثاني لا يدخل الأسماء.

وذكر في اختصاص كل منهما بما ذكر وجوه كثيرة لا طائل تحتها وأقربها أن المجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم[3]، ومشى الناظم على الاستعمال السابق[4] من دخول الباء على المقصور في قوله (بالجر) الكاف في (كما) ليست للتعليل بل للتنظير، ولو قال خص بالجزم كان أولى، فإن قوله (بأن ينجزم) يتجلى بعد السبك إلى مصدر وهو الانجزام، ولا

---

(1) سقط من ت (الفعل).

(2) انظر الصحاح في اللغة والعلوم للجوهري ج 654:2.

(3) في ت (الأسماء).

(4) في ت (في).

يستعمل في اصطلاحهم بمعنى الجزم لكن الانجزام لما كان مطاوعاً للجزم ولازماً عنه أطلقه عليه، وقدم أنواع البناء على أنواع الإعراب، لأن الأصل في البناء السكون وهو عدم الحركة، والأصل في الإعراب الحركة، وهو[1] أمر وجودي والعدم سابق على الوجود.

والكوفيون لا يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء بخلاف البصريين فألقاب البناء عندهم، ضم وفتح وكسر ووقف.

وألقاب الإعراب عندهم رفع ونصب وجر وسكون، لكنهم يجعلون ألقاب البناء علامات لألقاب الإعراب، فيقولون في قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد، إن زيداً رفع في الأول بضمة، ونصب في الثاني بفتحة وجر في الثالث بكسرة، وفي لم يضرب، إنه مجزوم بالسكون وإلى هذا أشار بقوله:

فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر   كسرا لذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين ....

لم يقل فارفع برفع لأن الرفع قد يكون بالألف والواو ومقصوده بيان الرفع بالحركة، فكأنه قال بضم لا بألف وغيرها، وقس على ذلك.

ومثل للرفع والنصب والجر في الاسم (بذكر الله عبده).

(فذكر) مصدر مبتدأ مرفوع بضمة والاسم الكريم مضاف إليه مجرور بكسرة، و (عبده) منصوب بفتحة مفعول (بذكر) والهاء في عبده راجعة لله.

ومثل لرفع الفعل المضارع بقوله (يسر) بضمة ولكن وقف عليه بالسكون، وضمير يسر يرجع لله تعالى[2] أيضاً، وجملة يسر محلها رفع خبر للمبتدأ ونون (انصبن) نون توكيد خفيفة.

و (فتحا وكسرا) منصوبان بحذف الباء، كما قيل وهذا قليل والأَوْلَى

---

(1) في ت (وهي).
(2) سقط من ت (تعالى).

نصبهما على أنهما مصدران وقعا حالاً، أي أنصب حال كونك فاتحاً وكاسراً.

وأصل الإعراب أن يكون بحركات وسكون وما عداهما ينوب عنه كما قال:

وغير ما ذكر .... ينوب ....

أي غير ما ذكر من الرفع بضمة والنصب بفتحة والجر بكسرة والجزم بسكون، وينوب عما ذكره، وقد مثل الناظم للرفع والجر بقوله:

.... نحو جا أخو بني نمر

كما في مثال الناظم (فأخو) فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و (بني) مجرور بإضافته لأخو وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة.

ومثال النصب بالألف[1] رأيت أخا زيد، وحذف الناظم همزة جاء للهمزة بعدها، فهو قراءة أبي عمرو[2] ﴿وجا أجلهم﴾[3] وبنو نمر قبيلة من العرب ينتسبون إلى أبيهم نمر.

وأبواب النيابة سبعة: أحدها باب الأسماء الستة، وأشار إليها بقوله:

وارفع بواو وانصبنّ بالألف واجرر بياء ما من الأسما أصف

أي أذكره لك بعد هذا البيت، وظاهر كلامه هنا أن إعرابها بالحروف هو أحد المذاهب العشرة فيها وإليه ذهب بعض البصريين والكوفيين.

وقال في شرح التسهيل[4] إنه أسهل المذاهب، لكنه صحح في التسهيل

---

(1) سقط من ت (بالألف).

(2) أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمار توفي سنة (154 هـ) أحد القراء السبعة، انظر الأعلام 41:3 وابن خلكان 386:1.

(3) سورة النحل، الآية: 61.

(4) انظر نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد أبي بكر المرابط الدلائي الجزء الأول: 310:1 تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي.

تبعاً لسيبويه[1] والفارسي[2] وجمهور البصريين.

إن إعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الألف والجر بكسرة مقدرة على الياء.

(وما من الأسما) اسم موصول وقع مفعولاً، تنازع فيه (ارفع وانصب وأجرر). فأي فعل من هذه الثلاثة أعملته في ما كان المفعول محذوفاً من الباقيين، وقصر الناظم الأسماء لضرورة الوزن.

ثم شرع في بيان ما أجمله[3] في البيت قبله من[4] الأسماء الستة فقال:

من ذاك ذو إن صحبة أبانا   والفم حيث الميم منه بانا

أي من الأسماء الستة (ذو) إن أبان، أظهر صحبة مثال الرفع (ذو مال)[5] أي صاحبه، وقوله تعالى ﴿إن ربك لذو مغفرة﴾[6].

ومثال النصب والجر ﴿أن كان ذا مال﴾[7] ﴿إلى ظل ذي ثلاث شعب﴾[8].

فإن لم تفهم ذو صحبة كذا والموصولة فمبنية في لغة طيّ على الأعرف عندهم، وتلزم الواو في الأحوال كلها، ويؤخذ تَمثيله بذو شرط آخر، هو كونها مذكرة فإن كانت مؤنثة أعربت بالحركات، نحو: هذه ذات مال، ورأيت ذات مال، ومررت بذات مال.

---

(1) ترجمته ص: 57.
(2) أبو علي الحسن بن أحمد توفي سنة (377 هـ) امام العربية في عصره وله الإيضاح والتذكرة في النحو، انظر الأعلام 179:2 ووفيات الأعيان ج 131:1.
(3) في ت (أشار إليه).
(4) في ت (من ذكر).
(5) في ت (جاء ذو مال).
(6) سورة الرعد، الآية: 6.
(7) سورة القلم، الآية: 14.
(8) سورة المرسلات، الآية: 30.

ومنهـا (الفم) إن بان انفصـل منه الميم، نحـو هـذا فو زيـد ورأيت فـاه ونظرت إلى فيه.

فإن لم تنفصل منه الميم أعربت بالحركات.

كهذا فم ورأيت فماً ونـظرت إلى فم، وفتح فـائه منقـوصاً بحـذف لامه أفصح اللغات العشر فيه، وأشار لما بقي من الأسماء الستة بقوله:

أب أخ حـم كـذاك وهـن ....

تقول هذا أبوه وأخوه وهنوه وحموها، ورأيت أباه وأخـاه وهناه وحمـاها، ونظرت إلى أبيه وأخيه وهنيه وحميها.

وقال خطاب[1]: إن الكـاف في حموك مكسورة لأنه لا يضـاف إلا لمؤنث، لأن حمو المرأة أقارب زوجها، وأشار بقوله:

.... والنقص في هــذا الأخيـر أحسن

أي[2] أن حذف لام الهن وإعرابه بالحـركات على مـا قبل الـلام أحسن من إتمامه بذكر لامه وإعرابه بالحروف.

وسبق أن الحم اسم لأقـارب الزوج أبـاً أو غيـره، أمـا أقـارب الـزوجـة فيسمون الأختان، وأما الصهر فيطلق على أقارب كل منهما.

والهن هو الشيء المكروه ذكره في الصحاح[3] المراد به شيء.

وقد يطلق ويـراد به ذكـر الرجـل، وفي أبان وبـان جناس النقص وقـوله (أب) مبتدأ و (أخ) و (أخ وحم) معطوفان عليه بحذف حرف العطف و (كذاك)

---

(1) أبو بكر خطاب بن يوسف توفي سنة (450 هـ) عالم من قرطبة له كتاب الترشيح في النحو، انظر بغية الوعاة للسيوطي 53:1 الطبعة الأولى 1964 م تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(2) كما في ت وسقط من د (أي).

(3) انظر الصحاح للجوهري مادة (هنو).

محله رفع خبر للمبتدأ (وهن) مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر أب عليه والتقدير وهن كذلك.

وأشار إلى ثلاثة أسماء مما سبق يندر النقص فيها بقوله:

وفي أب وتاليه يندر ....

أي يقل التزام النقص في (أب) و (تاليه) وهما (أخ وحم) ويعرب كل منهما حينئذ بحركات ظاهرة على الباء والخاء والميم.

نحو: جاء أبه وأخه وحمها ورأيت أبه وأخه وحمها، ومررت بأبه وأخه وحمها.

وأشار إلى لغة أخرى في هذه الثلاثة أيضاً بقوله:

.... وقصرها من نقصهنّ أشهر

أي تجيء كل من هذه الثلاثة على صفة المقصود بالألف رفعاً ونصباً وجراً بحركات مقدرة عليها نحو: هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها.

أشهر من نقص هذه الأسماء بحذف لاماتها وإعرابها بحركات ظاهرة (وقصرها) مبتدأ و (أشهر) خبره و (من نقصهنّ) متعلق بأشهر ثم شرع في شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف فقال:

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

وهو بعد الألف من العلا بالمد الرفعة والشرف، وقصرها الناظم للضرورة وكذا قوله لليا، وشروط الأسماء الستة أربعة صرح الناظم باثنين منها وهما الإضافة أي في غير ذو.

وكونها لغير ياء المتكلم، والثالث والرابع أن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة وأن تكون مكبرة وهذان الشرطان يؤخذان من تمثيله، (فأخو) مرفوع بالواو وهو مضاف و (لأبيك) المجرور بالياء وهو مضاف للكاف، و (ذا)

منصوب بالألف مضاف (لاعتلا).

وإضافته في هذا المثال لغير ياء المتكلم، فإن[1] أفردت هذه الأسماء عن الإضافة، نحو: هذا أب أعربت بحركات ظاهرة، أو أضيفت إلى الياء نحو هذا أبي أعربت بحركات مقدرة، أو ثنيت أعربت إعراب المثنى، أو جمعت نحو هؤلاء أباء الزيدين؛ أعربت بحركات ظاهرة، وكذا لو صغرت نحو هذا أبي زيد وأما ذو فلا تستعمل إلا مضافة، فلا حاجة لشرط الإضافة فيها كما يوهمه كلامه.

(وشرط) مبتدأ والألف واللام في (الإعراب) للعهد، أي الإعراب بالحروف، (وأن يضفن) خبر المبتدأ وكلمة (لا) عاطفة على معطوف محذوف أي يضفن لغير الياء من الأسماء لا للياء.

الباب الثاني: المثنى وأشار لإعرابه بقوله:

بالألف ارفع المثنى وكلا ... إذا بمضمر مضافاً وصلا

والمثنى اسم مفعول من التثنية، وهي مأخوذة من ثنيت العود إذا عطفته وفي الاصطلاح جعل الاسم موضوعاً لاثنين ومغنياً عن المتعاطفين كزيدان وقائمان وهندان وداران.

وحكم المثنى إذ يعرب حال الرفع بالألف نيابة عن الضمة، خلافاً للزجاج[2] في قوله إنه[3] مبني لتضمنه حرف العطف.

---

(1) في ت (فإذا).

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن السري توفي سنة (321 هـ) نحوي بغدادي له كتاب الاشتقاق وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب فعلت وأفعلت.

انظر معجم الأدباء 130:1 وإنباه الرواة 159:1 وبغية الوعاة ص: 179.

(3) سقطت من ت (أنه).

وشروط التثنية احد عشر:

الأول: الإفراد فلا يثنى المثنى والمجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد كمصابيح، وأما جمع التكسير نحو جمال فظاهر كلام الناظم جواز تثنيته.

وقال غيره إن تثنية جمع التكسير واسم الجمع، نحو ركب واسم الجنس نحو غنم غير مقيسة.

الثاني: الإعراب فلا يثنى[1] المبني نحو كم، وأما قولهم منان ومنين فليست الألف والنون فيهما للتثنية، بل للحكاية، وأما قولهم اللذان وهذان فليسا من المثنى الحقيقي عند المحققين، بل صفتان وضعتا للمثنى.

الثالث: التنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته، بل يقدر تنكيره ولا الكناية عن العلم كفلان وفلانة.

الرابع: اتفاق اللفظين فإن اختلف لفظهما كأبي بكر وعمرو، وكشمس وقمر لم يثنيا حقيقة بل تغليباً.

الخامس: اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك كما قال كثير من المتأخرين لكن الناظم في شرح التسهيل[2] صحح الجواز.

السادس: أن لا يستغنى عن تثنية الاسم بتثنية غيره، نحو سواء فإن أكثرهم لا يثنيه استغناء عنه بتثنية سيّ بمعنى مثل، حيث قالوا سيان لا سواءان وإن حكاه بعضهم عن العرب.

السابع: عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب مزج كبعلبك، ولا تركيب جملة كبرق نحره، وعلى الصحيح فإن أريد التوصل لتثنيتهما جيء

---

(1) في ت (يثنا).

(2) انظر شرح التسهيل ج 63:1 تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد الطبعة الأولى مصر لم يذكر تاريخ الطبعة.

بكلمة ذي، بمعنى صاحب، فيقال جاءني ذوا برق نحره.

وأما تركيب الصوت نحو سيبويه، فمن جعله غير منصرف جوز تثنيته، ومن جعله مبنياً لم يثنه، وأما العلم المضاف كأبي بكر فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه، كجاءني أبوا بكر.

وأجاز الكوفيون تثنيتهما معاً كجاءني أبوا البكرين.

الثامن: أن يكون قابلاً لمعنى التثنية، فلا يثنى ما لا ثاني له في الوجود كشمس.

التاسع: أن لا يكون اسماً يراد به الاستغراق كأحد.

العاشر: أن لا يكون عدداً يستغنى عن تثنيته كثلاثة وأربعة، فيستغنى عنهما بستة وثمانية.

الحادي عشر: أن لا يكون لفظ كل وبعض، لعدم الفائدة في تثنيتهما.

أما الملحق بالمثنى: فمنه كلا كما يشعر عطف الناظم لها على المثنى.

وأشار بقوله إذا بمضمر الخ، إلى أنه يشترط في إعرابها كالمثنى بالألف رفعاً وبالياء[1] جراً ونصباً، إضافتها لمضمر نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، فإن أضيفت لظاهر كجاءني كلا الرجلين أعربت بحركات مقدرة على الألف في الأحوال الثلاثة وإنما أعربت مع الإضافة للضمير بالحروف، ومع الإضافة للظاهر بالحركات، لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات والإضافة للضمير فرع الإضافة للظاهر، فيجعل الأصل مع الأصل والفرع مع الفرع مناسبة بين الحالين.

وقوله: (مضاف) حال من الضمير المستكن في (وصل) العائد إلى لفظ (كلا) فإنه مفرد وإن كان معناها مثنى، وقد يراعى معناها فيثنى الضمير الراجع

---

(1) في ت (بيا).

لها، و (بمضمر) يتعلق بوصل والمعنى أرفع كلا بالألف إذا وصل بمضمر حال كونه مضافاً له.

وأشار إلى بقية الملحق بالمثنى بقوله:

كلتـا كـذاك اثنـان واثنتـان ....

أي (كلتا) وهي مؤنثة كلا (كذاك) أي مثل كلتا في أن[1] إعرابها كالمثنى مشروط بإضافتهما للضمير.

و (كلتـا) مبتدأ و (كـذاك) جـار ومجـرور في محـل خبـر المبتـدأ، وأمـا (اثنان) (واثنتان) فيعربان بلا شرط، وكذلك[2] شبهها الناظم بالمثنى حقيقة في قوله:

. ... كـابنين وابنتين يجـريـان

و (اثنـان) مبتـدأ و (اثنتـان) عـطف عليـه و (يجـريـان) خبـر و (كـابنين) (وابنتين) متعلقـان بيجـريـان، والمعنى أن اثنين واثنتين بمثلثة أولهمـا، كـابنين وابنتين بموحدة أولهما.

وأشار لحكم المثنى جراً ونصباً بقوله:

وتخلف اليـا في جميعهـا الألـف جـراً ونصباً بعـد فتـح قـد ألف

أي اليـاء تحل محـل الألف في جميع مـا سبق من المثنى وما ألحق بـه فهي علامة الجر والنصب، كمررت بالزيدين والاثنين كليهما، ورأيت الزيدين والاثنين كليهمـا، وتكون اليـاء واقعة بعـد فتح قـد ألف، أي عهد قبـل الألف حال الرفع لأن[3] ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً وإنما فتح مـا قبلها جـراً ونصباً، لأنه لو كسر التبس المثنى بالجمع.

---

(1) سقط من ت (أنه).

(2) في ت (لذلك).

(3) كما جاء في ت وفي د (لأنها).

و (الياء) فاعـل (تخلف) وقصرهـا الناظم للضـرورة و (الألف) مفعول[1] و (في جميعها) و (بعد) متعلقـان به، ويقـال خلف فلان فـلاناً إذا صـار خليفة له.

و (جراً) و (نصباً) منصوبان إما على إسقاط في، أو على كونهما مصدرين في محل نصب على الحال، أي في حال كون ما ذكر مجروراً أو منصوباً وقدم الناظم الجر على النصْب، لأن الجر أحق باليـاء من النصب إذ الياء قـريبة من الكسرة التي هي في الأصل علامة للجر فحمل النصب عليه، وما ذكره الناظم من كون المثنى معرباً بالحروف هو المشهور من مذاهب ستة، ولكن الصحيح منها ما ذهب إليه سيبويه[2] وجمع، أنها معربة بحركـات[3] مقدرة على الألف والياء.

وأما الحارث بن كعب[4] وبنو العنبر وغيـرهما، فيعـربون المثنى بـالألف رفعـاً ونصباً وجـراً، كجاء الـزيدان كـلاهما ورأيت الـزيدان كـلاهما، مـررت بـالزيـدان كلاهمـا، وهو أحسن مـا خرج عليـه قراءة قـوله تعـالى ﴿إنّ هـذان لساحران﴾[5].

الباب الثالث: جمع المذكر السالم:

كـزيدون ومسلمـون، ويسمى أيضاً بـالجمـع الـذي على حـد المثنى، والذي على هجاءين وحقيقـة هذا الجمـع لغة الضم، واصـطلاحاً مـا دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفات.

وسمي[6] سالماً لسلامة مفـرده عن التغيير، إلا إن اقتضـاه الإعلال نحو

---

(1) في ت (مفعول تخلف).

(2) ترجمته ص: 57.

(3) في ت (بالحركات المقدرة).

(4) الحارث بن كعب وبنو العنبر قبيلتان من قبائل العرب، انظر جمهـرة أنساب العـرب لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي ص: 416 ـ تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة 1971 م مصر.

(5) سورة طه، الآية: 63.

(6) في ت (يسمى).

قاضون فلا يخرج بذلك عن السلامة، وأشار لإعرابه بقوله:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ... سالم جمع عامر ومذنب

أي أرفعه بواو نيابة عن الضمة، وأجره وأنصبه بياء نيابة عن الفتحة والكسرة[1]، وإنما اختص هذا الجمع حال الرفع بالواو، والمثنى حال الرفع بالألف، لما قيل إن التثنية في كلامهم أكثر من الجمع والألف خفيفة والواو ثقيلة، فجعلوا الخفيف للكثير والثقيل للقليل مناسبة بينهما.

وخرج بالمذكر جمع المؤنث كمسلمات، وبالسالم الجمع المكسر كرجال فإن كلاً منهما يعرب بالحركات.

وحقيقة جمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد لفظاً أو تقديراً ليدخل نحو فلك فإنه جمع تكسير، ويقدر فيه التغيير بزوال ضمة المفرد والإتيان بدلها بضمة مشعرة بالجمع، فضمة فلك مفرداً كضمة قفل وضمة جمعا كضمة أسد.

وأشار بقوله (عامر ومذنب) إلى أن مفرد جمع المذكر السالم[2] إما اسم كعامر أو صفة كمذنب.

فالأول لا يجمع جمع[3] سلامة إلا بشرط الذكورية والعلمية والعقل والخلو من تاء التأنيث المغائرة، كما في عدة وثبة علمين، والخلو من التركيب، فلا تقول في زينب ورجل ولا حق اسم فرس وطلحة وسيبويه ومعدي كرب زينبون ولا رجلون ولا حقون وطلحون وسيبويهون ومعدي كربون.

والثاني: الصفة كمذنب فلا تجمع[4] جمع المذكر[5] إلا بشروط الذكورة

---

(1) في ت (عن الكسرة والفتحة).
(2) كما جاء في ت وسقط من د (السالم).
(3) كما جاء في ت وسقط من د (جمع).
(4) في ت (يجمع).
(5) كما جاء في ت وفي د (المذكور).

والعقل والخلو من تاء التأنيث، وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه كمذنب فإنه عند قصد التأنيث تلحقه التاء، فيقال مذنبة، وإن لم تقبل الصفة التاء فيشترط أن تدل على التفضيل أو التصغير، كالأفضل ورجيل، فلا يقال في حائض حائضون ولا في سابق سابقون ولا في علامة علامون.

وخرج بقبول التاء نحو سكران وأحمر، وما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور فلا يقال سكرانون ولا أحمرون ولا صبورون.

وعرف بهذا أن كلًّا من عامر ومذنب مستوف للشروط فيقال في جمعهما عامرون ومذنبون.

أما شروط أصل الجمع العامة لجمع السلامة وغيره، فالإعراب والإفراد والتنكير والاتفاق في اللفظ وفي الدلالة فلا يجمع المبني وأما نحو الذون وأولات فورد على طريق الجمع، وليس بجمع حقيقة ولا يجمع الجمع على الصحيح ولا اسم الجمع واسم الجنس ولا العلم إلا بعد تقدير تنكيره.

ولا ما اختلف لفظه كشمس وقمر، ولا ما اختلف معناه كمشترك، فلا تقول رأيت عيوناً، وتريد به عيناً باصرة وشمساً وذهباً وسبق بيان ذلك في شرط المثنى.

وقوله (بواو) متعلق (بارفع) (وبياء) متعلق (بأجرر) (وأنصب) فهو من التنازع الذي تقدم فيه المعمول وهو جائز عند بعضهم وأما (سالم) فمفعول تنازع فيه أرفع وأنصب وأجرر فاعطه لواحد منها وفي بعض الشروح أنه منصوب بأجرر وأنصب.

وأشار لما ألحق بجمع المذكر في الإعراب بقوله:

وشبه ذين وبه عشرونا　　　وبابه ألحق والاهلونا

والإشارة (بذين) إلى (عامر ومذنب) وشبهها، إلى نحو زيد ومسلم وذكر في البيت من الملحق بالجمع (عشرون) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه.

فلا يقال عشر فسِّحْ وبابه من ثلاثين وأربعين إلى تسعين، إذ لو كان ثلاثون

جمعاً كان مفرده ثلاثة، وكان كل فرد من الثلاثة عشراً، ولزم حينئذ أن أقل الجمع ما ينطلق عليه ثلاثون تسعون ولو كان أربعون جمعاً كان مفرده أربعة وكان كل فرد منها عشرة ولزم حينئذ أن أقل ما ينطلق عليه أربعون مائة وعشرون وهو باطل.

ومن الملحق أيضاً أهلون، وهو جمع تصحيح لم يستوف شروطه لأنه ليس بعلم ولا صفة بل جرى مجرى الاسم كقولك الأهل.

وقوله (وشبه ذين) مجرور عطفاً على (عامر ومذنب) (وبه) يتعلق (بألحق) والضمير يرجع لسالم جمع، ومن المحلق أيضاً:

أولو وعالمون عليونا وأرضون شذوا لسنونا

(وبابه) (فأولو) لفظ جرى مجرى الجمع السالم في الإعراب ولا مفرد له من لفظه، بل من معناه وهو ذو (وعالمون) بفتح لامه وجعله الناظم اسم جمع خاصاً بمن يعقل، ثم قال وليس مفرده عالماً لأنه عام فإنه اسم لما سوى الله.

والجمع خاص بالعاقل وليس هذا شأن المجموع. انتهى

ولا يصح هنا كسر لام عالمون لأنه حينئذ يكون جمعاً حقيقياً لعالم فلا يكون من الملحق.

و(عليون) اسم لأعلى الجنة ولم يستوف شروط الجمع لكونه لما لا يعقل ولا مفرد له.

وقيل إن مفرد عليين على اسم ملك وعليه فهو جمع مذكر سالم حقيقة ويقدر حينئذ في قوله تعالى ﴿كلا إنّ كتاب الأبرار لفي عليّين﴾[1] مضاف محذوف أي أن كتاب الأبرار لفي حفظ عليين.

وقيل هو جمع مفرده على اسم للغرفة.

---

(1) المطففين: 18.

وأما (أرضون) فشذ إلحاقه بالجمع لأنه جمع تكسير، وكذا (السنون) جمع سنة وأصلها سنهة أو سنوة بدليل جمعها على سنهات وسنوات ووجه شذوذه فوات شرط الجمع فيه وهو العقل والتذكير والعلمية.

وكذا بابه ملحق بالجمع أيضاً، والمراد به كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر نحو عضة وعضين.

والمراد أنه لم يكسر التكسير المعهود في باب جمع التكسير، والا يرد أرضون فإنه كسر وأعرب بإعراب جمع المذكر السالم، وحذف الناظم حرف العطف من أولو وما بعده.

وقوله: (شذ) خبر (لأهلون) وما عطف عليه، وأراد بالشذوذ خروجه عن القياس، والسنون مبتدأ وبابه عطف عليه والخبر محذوف أي شذ فهو مثل زيد قائم وعمرو، وإنما فصل الناظم السنين وبابه عما قبله وكان يمكنه أن يقول وأرضون والسنون وبابه لمخالفته لما قبله بحكم يذكره فيه وهو قوله:

.... ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

أي قد يرد قليلاً عن العرب إعراب سنين (مثل حين) وتصدق هذه المماثلة بأربعة أمور.

لزوم الياء وتنوين النون وعدم سقوطها للإضافة وجعل الإعراب عليها بحركات الرفع والنصب والجر، وأشار بقوله وهو الخ.

إلى أن ورود سنين وبابه (كحين) عند قوم من العرب مطردوان كان شاذاً عند غيرهم ولا بأس ببيان الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس.

فالجمع هو الموضوع للآحاد المجتمعة، دالاً على تلك الآحاد دلالة تكرار الواحد بالعطف، كزيدون فإنه في قوة قولك زيد وزيدٍ وزيد.

واسم الجمع هو الموضوع لمجموع دالاً على ذلك المجموع دلالة المفرد على جملة أجزائه، كقوم فإنه يدل على مجموع أفراده ثلاثة ولا يدل

جزء[1] من قوم على واحد من تلك الأفراد، كما لا يدل جزء من زيد على بعضه.

واسم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هي مع قطع النظر عن فردية أو جمعية، وقد لا يوضع للحقيقة بل يقيد الجمع ويفرق بينه وبين مفرده غالباً بالتاء كتمرة وتمرة وعكسه نحو كمأة وكماء وجبأة وجباء فالمجرد من التاء للمفرد والمختوم بها للجمع، وقد لا يوضع للحقيقة بل يقيد بالإفراد و (مثل) نصب على الحال من (ذا).

وأشار لما يتميز به نون الجمع عن نون المثنى بقوله:

ونـون مجموع ومـا بـه التحق   فـافتح وقـل من بكسره نـطق

أي افتح نون الجمع كنون مسلمين وما التحق به كنون عشرين، ولا يكسر إلا قليلاً فيحفظ ذلك ولا يقاس عليه.

وكان أصلها تكون ساكنة، لأنها في مقابلة التنوين وإنما حركت لالتقاء الساكنين.

(ونون) منصوب (بأفتح) و (ما) مجرورة المحل عطفاً على مجموع (وبه) متعلق (بالتحق) والضمير يرجع لمجموع والفاء في (أفتح) جواب شرط مقدر دل عليه تقديم معمول أفتح، أي مهما يكن من شيء فأفتح نون مجموع وما التحق به.

ومعنى لحاق غير المجموع به أنه يعرب بإعرابه، و (من) فاعل (قل) أي قل الذي نطق بكسر نون الجمع بعد الياء، و (التحق) افتعل من قولك لحقت فلاناً ولحقت به.

ومنه في دعاء القنوت (إن عذابك الجد بالكفار ملحق)[2] أي لاحق بهم

---

(1) في د (جزو).
(2)) المدونة الكبرى للإمام مالك ج 1: 103 الطبعة الأولى بيروت.

وأشار لحكم نون المثنى وما لحق به بقوله:

ونـــون مـــا ثُنِّيَ والـملحـق بــه بعكس ذاك استـعـملوه فـانـتبـه

أي نون المثنى كزيدان والملحق به كاثنان بعكس ذاك، أي بعكس نون الجمع وما لحق به فتكون نونهما مكسورة على أصل التقاء الساكنين.

وأشعر قوله بعكس أن فتح نون المثنى قليل، كما أن كسـر نون الجمـع قليل وليس كذلك بل فتح نون المثنى لغـة حكاهـا الكسائي[1] والفـراء[2] لكن مـع اليـاء لا مـع الألف وأجـازهـا بعضهم مـع الألف أيضـاً والعكس في لغـة العرب، رد آخر الشيء لأوله وفي اصطلاح المنـطق يرجـع لذلـك أيضاً فـإنه عندهم جعل موضوع القضية محمولاً ومحمولها موضوعـاً على وجه تصـدق به القضية، وحينئذ فحق الناظم أن يقول فأكسر وقل من بفتح نطق.

(ونون ما ثنى) مرفوع بالابتداء وخبره جملة (استعملوه) ويحتمـل نصبه على المفعـولين بفعل مقـدر يدل عليـه الملفوظ وعليـه فالمسـألـة[3] من بـاب الاشتغال.

وضمير (به) عـائد على (مـا ثُنِّي)، وقولـه (فانتبـه) أي لبيان مـا قصدتـه العرب من الفرق بين نوني التثنية والجمع.

الباب الرابع

ما نابت فيـه الكسرة عن الفتحـة وهو جمـع المؤنث كهندات ومسلمـات وأشار له بقوله:

ومـــا بـــتـــا وألـــف قـــد جـــمـــعـــا يكســـر في الجر وفي النصب معـــا

---

(1) أبـو الحسن علي بن حمزة تـوفي سنة (189 هـ) أحـد القراء السبعـة وإمام الكـوفيين في النحـو واللغة.

أنظر شذرات الذهب 1: 321، والنجوم الزاهرة 2: 130.

(2) ترجمته ص 50.

(3) كما في ت وفي د (المسلة).

أي والذي جمع بألف وتاء وقصر الناظم التاء للضرورة يرفع على الأصل بضمة ويجر بكسرة على الأصل أيضاً وينصب بكسرة نيابة عن الفتحة، هذا مذهب الجمهور، خلافاً للأخفش[1] والمبرد[2] فإنهما لم يجعلاه حال النصب معرباً بكسرة بل جعلاه مبنياً.

ولم يقل الناظم جمع المؤنث السالم، كما قال في المذكر السالم جمع عامر لأن غرضه بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ولا يختص ذلك بالمؤنث فقد يكون جمع وصف لمذكر كجبال راسيات و ﴿أياماً معدودات﴾[3].

يؤخذ من كلام الناظم تعريف هذا الجمع بأنه الذي فيه تاء وألف مزيدتان واستغنى الناظم عن تقييدهما بالزيادة لتعليقه الألف والتاء بجمع فخرج بزيادة الألف نحو قضاة لأن ألفه ليست زائدة بل منقلبة عن أصل وهو الواو، فإن أصله قضوة وبزيادة التاء نحو أبيات فإن تاءه أصلية وأعرب كل منهما كإعراب المفرد وإذا جمع نحو مسلمة بألف وتاء حذفت التاء التي كانت فيه لئلا تجتمع علامتا تأنيث.

وسيأتي للناظم قبيل جمع التكسير أن حذف هذه التاء واجب حيث قال: (وتاء ذي التا الزمن تنحية).

وما في قوله: (وما بتا) مبتدأ موصول و (جمع) وما تعلق به من قوله (بتا وألف) صلته و (يكسر) خبر المبتدأ وضمير يكسر يرجع إلى ما (ومعا) نصب على الحال من الجر والنصب أي حال اجتماع كل منهما على حركة واحدة وهي الكسرة، ولك أن تجعل (معا) في كلام الناظم تأكيداً لمشاركة الجر

---

(1) ترجمته ص 57.

(2) أبو العباس محمد بن يزيد توفي سنة (286 هـ) إمام أهل البصرة في العربية وصاحب كتاب الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف. انظر إنباه الرواة على انباه النحاة ج 3: 241/ جمال الدين القفطي مصر 1950 م، وشذرات الذهب ج 2: 190.

(3) البقرة: 184.

والنصب[1] في الكسرة[2]، وحينئذ فتكون بمعنى جميعاً الذي هو أحد ألفاظ التأكيد.

ثم أشار لما لحق بالجمع المذكور بقوله:

كذا أولات والذي اسما قد جعل   كأذرعات فيه ذا أيضاً قبل

يعني أن (أولات) وهي[3] في المؤنث (نظير[4] أولو في المذكر اسم جمع لا واحد له من لفظه) ينصب كجمع المؤنث السالم بكسرة كقوله تعالى: ﴿وإن كن أولات حمل﴾[5] وكذا ما كان مجموعاً بألف وتاء ثم سمي به فصار على مفرد، فينصب[6] بعد التسمية بكسرة كما كان قبلها نحو عرفات علم لموضع وأذرعات بذال معجمة، قرية من قرى الشام، وما ذكره الناظم في إعراب أذرعات هو الصحيح فيها.

وبعضهم يترك التنوين منها، وبعضهم يعربها إعراب ما لا ينصرف فيفتح تاءها حالة الجر بلا تنوين، واعترض بأنه على الصحيح فيها ينبغي منعها من الصرف للعلمية والتأنيث، وحينئذ[7] فلا يدخلها التنوين.

وأجيب بأن تنوينها للمقابلة لا للصرف كما قال جار الله[8].

(وأولات) مبتدأ خبره (كذا) (والذي) مبتدأ و (اسما) بمعنى[9] علماً

---

(1) في ت (النصب والجر).

(2) في ت (في الكثرة).

(3) كما جاء في ت وفي د (وهو).

(4) ما بين القوسين سقط من ت.

(5) الطلاق: 6.

(6) في ت (فإنه ينصب).

(7) سقط من ت (حينئذ).

(8) جار الله هو العلامة محمود بن عمر الزمخشري إمام بمكة زمناً إلى جوار الحرم الشريف فأطلق عليه جار الله توفي سنة (538 هـ) انظر شرح المفصل 1: 46 لابن يعيش وإنباه الرواة على أنباه النحاة ج 3: 265 للقفطي، وأعلام العرب في العلوم والفنون ج 1: 135 تأليف عبد الصاحب عمران الدحبلي الطبعة الثانية 1966.

(9) في ت (معنا).

مفعول ثان (بجعل) مقدم عليه والمجموع صلة الذي وضمير (جعل) بمعنى صير يرجع للموصول و (كأذرعات) متعلق بجعل و (ذا) مبتدأ أشير به لحكم ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وهو نصبه بكسرة و (قبل) خبر ذا وفيه متعلق بقبل وهذه الجملة خبر الذي.

لكن في جواز تقديم معمول خبر المبتدأ عليه كما في تركيب الناظم هذا خلاف والمصنف[1] يكثر منه ومراده القبول القياسي لا السماعي وإلا فالقبول المطلق لا يعطي كونه قياساً أو سماعاً فإن كلا منهما مقبول في الجملة.

الباب الخامس:

ما نابت فيه الفتحة عن الكسرة، وهو ما لا ينصرف من الأسماء، وهو ما منع من[2] التنوين لعلتين أو علة تقوم مقامهما، كأحمد ومصابيح، وحكم[3] إعرابه مذكور في قوله:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

أي اجرر الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة، مفرداً كان كأحمد أو جمعاً كمساجد بشرط أن لا يضاف ولا يردف، أي يتبع الألف واللام أو بدلها وهو الألف والميم في لغة أهل اليمن.

فإن أضيف إضافة محضة كمررت بأحمدكم، أو غير محضة كمررت بأحمر الوجه، أو ردفته أل معرفة كانت نحو: ﴿عاكفون في المساجد﴾[4] أو موصولة نحو كالأعمى صفة مشبهة من عمى، كذا مثل به بعضهم ولكن الصحيح أن الألف واللام في ذلك معرفة لا موصولة.

---

(1) في ت (وهو يكثر).
(2) سقط من ت (من).
(3) كما جاء في ت وسقط من د (حكم).
(4) البقرة: 187.

والمثال الصحيح قول الشاعر:

ما أنت باليقظان ناظره ....[1] ....

فإن الألف واللام في اليقظان موصولة أو زائدة كاليزيد، فيجر في جميع ذلك بالكسرة على الأصل.

وظاهر كلامه أنه بعد الإضافة أو دخول الألف واللام باق على منع صرفه وهو أحد مذاهب ثلاثة مشهورة وقال بعضهم إنه التحقيق إن زالت إحدى علته بالإضافة أو أل فمنصرف، نحو بأحمدكم وإلا فغير منصرف نحو بأحسنكم وبالأحمر، وحكي عن أبي علي[2] قول رابع وهو الوقف، ولما كان إعراب ما لا ينصرف بضمة في الرفع وفتحة في النصب على الأصل سكت عنه الناظم.

وقوله: (وجر) يحتمل أمرين أحدهما أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول و (ما) في محل رفع مفعول ما لم يسم فاعله.

والثاني أن يكون فعل أمر وما في محل نصب على أنه مفعول، وما في قوله: (ما لم) (يضف) مصدرية ظرفية، أي مدة كون ما لا ينصرف غير مضاف ولا تابع[3] لأل.

ولما فرغ من مواضع النيابة في الأسماء، شرع في مواضع النيابة[4] في الأفعال.

---

(1) استشهد ابن مالك بهذا البيت في الكافية الشافية ج 1: 180 وكذلك استشهد به في شرح التسهيل ولم ينسبه لأحد، والبيت كاملاً هكذا:

وما أنت باليقظان ناظره إذا   نسيت بما تهواه ذكر العواقب

(2) أبو علي الحسن بن أحمد توفي سنة (377 هـ) إمام العربية في عصره وله الإيضاح والتذكرة في النحو والحجة في القراءات.

أنظر الأعلام 2: 179 ووفيات الأعيان 1: 131.

(3) في ت (أل).

(4) كما في ت وفي د (نيابتها).

الباب السادس:

من أبواب النيابة، أي ما ناب فيه عن الضمة حرف وهو النون وناب حذفها عن فتحة وسكون، وهو الأمثلة الخمسة المشار إليها[1] بقوله:

واجعل لنحو يفعلان النونا رفعاً وتدعين وتسألونا[2]

أشار بنحو (يفعلان) إلى كل مضارع اتصل به ألف اثنين مذكرين أو مؤنثين، مخاطبين أو غائبين سواء أكان[3] الألف فيهما ضميراً، نحو الزيدان يفعلان، أو حرفاً نحو يفعلان الزيدان في لغة طي.

وأشار بنحو (تدعين) إلى كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة[4]، نحو (تدعين)، وهو معتل بالواو وأصله تدعوين بوزن تفعلين نقلت كسرة الواو للعين ثم[5] حذفت فصارت تدعين بوزن تفعين.

أما المضارع المتصل به نون الإناث فمبني كما سبق.

وأشار بنحو (تسألون) إلى كل مضارع اتصل به واو جمع مخاطبين أو غائبين سواء كانت فيه الواو ضميراً، نحو الزيدون يفعلون أو حرفاً نحو يفعلون الزيدون في لغة طي.

(والنون) مفعول أول لـ (أجعل) و (رفعا) مفعوله الثاني وهو على حذف مضاف أي علامة رفع، والمعنى اجعل النون علامة لنحو (يفعلان) ونحو (تدعين) ونحو (تسألون)، وحكم هذه الأمثلة أن رفعها يكون بثبوت النون، وأن نصبها وجزمها بحذف النون كما قال:

وحذفها للجزم والنصب سمه ....

---

(1) في ت (لها).
(2) في ت (يسألون).
(3) في ت (كانت).
(4) كما في ت وفي د (مخاطبة).
(5) كما جاء في ت وسقط من د (ثم حذفت).

أي علامة عليهما ومثالهما في نحو يفعلان الزيدان، لم يذهبا ولن يذهبا، ومثالهما في نحو تفعلين قول الناظم:

.... كلم تكوني لترومي مظلمة

و (تكوني) مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون، وكان أصله قبل دخول الجازم تكونين، (وترومي) منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود وعلامة النصب حذف النون، (وتكوني) في كلام الناظم[1] ناقصة والياء اسمها وخبرها محذوف[2] دل عليه الكلام، أي لم تكوني رائمة أي طالبة مظلمة.

ونظير تركيب الناظم قوله تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾[3] أي[4] مريداً لتعذيبهم، ولا يصح جعل تكوني تامة لأنها لا تقع في كلام النظم بعد لام الجحود.

وقدم الناظم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه في الإعراب، كما حمل النصب على الجر في الأسماء.

و (مظلمة) إن كانت مصدراً ميمياً فالقياس فتح لامها، ويجوز الكسر فإن كانت اسماً لم يظلم به تعيّن الكسر.

ومثال الجزم والنصب بحذف النون في نحو تفعلون قوله تعالى ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾[5] وأما قوله تعالى: ﴿إلا أن يعفون﴾[6] فواوه لام الفعل كالذي في قولك زيد يعفو، وليست ضميراً متصلاً به ولا النون فيه نون رفع حتى تحذف للناصب، بل ضمير يرجع للمطلقات كما في قوله تعالى:

---

(1) في ت (المصنف).

(2) كما في ت وفي د (مقدر).

(3) الأنفال: 33.

(4) في ت (يريد).

(5) البقرة: 24.

(6) البقرة: 237.

﴿والمطلقات يتربصن﴾[1] والفعل حينئذ مبني لاتصاله بنون النسوة، وعليه فوزن يعفون[2] يفعلن، كقولك النسوة يخرجن.

وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون بأن الواو فيه ضمير المذكر، وليست النون فيه ضميراً بل علامة على الرفع يحذف للجزم والنصب وعليه فأصل يعفون[3] يعفوون بواوين أولهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على الواو المضموم ما قبلها فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت إحداهما[4].

وما ذكره الناظم في الإعراب[5] للأمثلة الخمسة هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش[6] إلى أن النون فيها ليست إعراباً، بل دليل الإعراب، وهو مقدر قبل الضمائر للتعذر وعلامة الإعراب تكون ظاهرة كما سبق.

ومقدر (كما في الباب السابع من أبواب[7] النيابات) وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ الناظم بالأول فقال:

وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

أشار بما يشبه المصطفى إلى كل اسم حرف إعرابه ألف لازمة غير مهموزة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى والحرف نحو إلى، وبحرف إعرابه المبني نحو[8] إذا، وألف[9] المنقوص فإن حرف إعرابه ياء، وبلازمة ألف

---

(1) البقرة: 228.
(2) في ت (يعفو).
(3) سقط من ت (يعفون).
(4) كما في ت وفي د (احديهما).
(5) في ت (إعراب).
(6) ترجمته ص: 57.
(7) ما بين القوسين سقط من ت.
(8) في ت (أنا).
(9) في ت (بالف).

المثنى حال الرفع[1] فإنها تنقلب ياء في النصب والجر وبغير مهموز ألف خطأ، وأشار بما يشبه المرتقي إلى كل اسم معرب حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة.

فخرج بالاسم الفعل نحو يرمي، وبالمعرب المبني نحو الذي وبياء المقصور فإن حرف إعرابه ألف وبلازمة الياء في نحو الزيدين فإنها غير لازمة.

وخرج بقبلها كسرة ما قبلها سكون كظبي[2]، فليس معتلاً بل جارياً مجرى الصحيح.

وما في قوله (ما كالمصطفى) اسم موصول مفعول أول (ليسم)[3] و (معتلاً) مفعوله الثاني، و (كالمصطفى) جار ومجرور صلة ما، ومعناه المختار، و (مكارما) مفعول به (للمرتقي) أو[4] مفعول لأجله أو ظرف على المجاز كأنه ارتقى في نفس المكارم أو على حذف مضاف أي منازل المكارم، أو تمييز وجمعه باعتبار أنواعه نحو زيد كريم آباء.

والمرتقي اسم فاعل مفتعل من الرقي وهو الارتفاع والسمو والمكارم جمع مكرمة وهي الفعلة التي ينسب الإنسان بها للكرم.

وذكر الناظم إعراب المصطفى وتسميته بالمقصور بقوله:

فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا

أي المقصور يقدر فيه جميع الإعراب من ضمة وفتحة وكسرة، لتعذر النطق بالحركة على آخره، نحو جاء المصطفى ورأيت المصطفى ومررت بالمصطفى.

فالمصطفى في الأول مرفوع بضمة مقدرة على الألف تعذراً، وفي

---

(1) في ت (غير لازمة).

(2) في ت (فإنه ليس).

(3) كما في ت وفي د (يسم).

(4) كما جاء في ت وسقط من د (مفعول).

الثـاني منصوب بفتحـة مقدرة على الألف تعـذراً، وفي الثالث مجـرور بكسرة مقدرة على الألف تعذراً.

وسمي[1] بالمقصور لأنه منع المد أو لأنه[2] قصـر آخره أي حبس عن أن يظهر فيه الإعراب فكأنه قصر على حالة واحدة.

وقوله: جميعه يجوز رفعه توكيداً للإعراب أو لضمير (قدراً) أو نائبـاً عن الفاعل بقدر، ويجوز جره توكيداً للمجرور في (فيه).

ثم أشار لإعراب المرتقي وتسميته بالمنقوص بقوله:

والثـان منقـوص ونصبـه ظهـر ....

وسمي منقوصاً لأن لامه تحذف للتنوين، نحو مرتق[3] وداع، لأن الياء لما استثقلت الضمـة والكسرة عليهـا حذفتـا فالتقى ساكنان: آلياء والتنوين، فـوجب حذف الياء لالتقائهما.

وتسمية ما ذكر بالمنقوص نظراً للعـرف الصناعي، وهـو احتراز عن نحـو يد أي فإنه منقوص لا بالنظر للعرف الصناعي في المنقوص ولا فرق فيه بين ما حروفه قليلة كمرتق، أو كثيرة كمستقض.

وحكمه ظهور نصبه كقوله تعالى: ﴿**أجيبوا داعي الله**﴾[4].

وفي التسهيل[5] في باب العلم أنه إذا ركب تركيب مزج قد يضـاف، أي فيقال جاء معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كـرب، بجر كـرب في الأحـوال كلها وصـدره يشبه المنقـوص حـال النصب مـع أنـه[6] يقـدر فيـه

---

(1) في ت (يسمى).
(2) كما جاء في ت وسقط من د (لأنه).
(3) في ت (مرتقى).
(4) الاحقاف: 31.
(5) انظر التسهيل ص: 30 تحقيق محمد كامل بركات.
(6) كما في ت وفي د (يتقدر).

الإعـراب كالمقصـور، وعلامـة نصبه فتحـة مقدرة، وقـد يلغز بهـذا فيقال لنا منقوص يقدر نصبه على الياء.

وأشار إلى أن إعراب[1] المنقوص حال رفعه وجره مقدر بقوله:

.... ورفعـه ينـوى كـذا أيضـاً يجـر

فتقول جاء المدعي للقاضي بضمة وكسرة مقدرة على الياء لا تعـذراً بل استثقالاً بدليـل ظهور الضمـة والكسرة في الضـرورة، واعترض بـأنه لا حـاجة لقوله ورفعه ينوى الخ، مع مفهوم قوله ظهر فأجيب بأن الناظم قصد الـرد على من قال لا حاجة لتقدير حركة الرفع والجر في نحو قاض، لإمكان إظهارها كما جاء في الضرورة فهي في حكم الموجود، فكمـا لا يقدر المـوجود لا يقـدر ما في حكمه[2]، ولما فرغ من معتل الأسماء شرع في معتل الأفعال فقال:

وأي فـعـل آخـر مـنـه ألـف أو واو أو يـاء فـمـعـتـلاً عـرف

أي عرف المعتل في عرف النحاة بأنه الفعل المضارع الذي آخره حرف من حروف العلة، أما ألف قبلها فتحة كيخشى أو واو قبلها ضمة كيدعو أو يـاء قبلها كسرة كيرمي.

أما الصرفيون فالمعتل عندهم لا يتقيد[3] بكون آخره حرف علة[4] بل هو عندهم أعم من ذلك.

(وأي) شرط مرفوع بالابتـداء و (فعل) مضـاف إليه[5] وبعـده كان التـامة مقدرة.

و (آخر منه ألف) جملة من مبتدأ وخبر مفسرة لضمير الشان المستتر في

---

(1) كما في ت وفي د (الإعراب).
(2) كما في ت وفي د (قوله).
(3) كما في ت وفي د (يتفذ).
(4) كما في ت وفي د (عليه).
(5) كما جاء في ت وسقط من د (إليه).

كان وصح الابتداء بآخر مع كونه نكرة لوصفه بـ (منه)[1] المفيد للاختصاص ويجوز في كان المقدرة أن تكون ناقصة، وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليها بالسكون على لغة ربيعة، وجملة كان خبر (أي).

وأشار لإعراب الفعل المضارع الذي آخره ألف نحو يخشى بقوله:

فالألف انوِ فيه غير الجزم ....

وهو[2] صادق بالرفع والنصب، أي قدر في[3] الألف الرفع والنصب مثال الرفع ﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾[4] فيخشى مرفوع بضمة مقدرة على الألف، ومثال النصب ﴿من قبل أن نذل ونخزى﴾[5] فنخزى منصوب بفتحة كذلك.

وإنما استثنى الجزم، لأنه يحذف الألف كما سيأتي وقوله: (فالألف)[6] يجوز نصبه بتقدير فعل فيكون من باب الاشتغال، ويجوز أيضاً رفعه على الابتداء، واعتبر الناظم التذكير في الألف فقال فيه ولو اعتبر التأنيث لقال فيها.

وأشار إلى حكم نصب المضارع الذي آخره واو أو ياء بقوله:

.... **وأبد نصب ما كيدعو يرمي**

أي أظهر النصب فيهما لخفته، فتقول لن يدعوَ ولن يرميَ و (ما كيدعو) موصول وصلته و (يرمي) عطف على يدعو بحذف حرف العطف.

وأشار لحكم الرفع في الواو والياء بقوله:

والرفع فيهما انوِ ....

---

(1) في ت (بالجر).
(2) في ت (فهو).
(3) في ت (على).
(4) النازعات: 45.
(5) طه: 134.
(6) في ت (الألف).

أي قدره فيهما فتقول زيد يدعو ويرمي بضمة مقدرة على الواو والياء.

وأشار إلى أن الجزم في الأفعال بحذف كل من الألف والواو والياء[1].

...... واحــذف جـازمــا ثـلاثهن تقـض حكماً لازمـا

أراد بثلاثهن الأحرف الثلاثة، نحـو لم يخش ولم يغز ولم يرم بحـذف كل من الألف والواو والياء.

وفي جعل الناظم الجزم بحذف ما ذكر مسـامحة، لأن التحقيق كمـا قال بعضهم ان[2] الجـازم يحذف الحـركة المقـدرة في الألف والواو واليـاء وحرف العلة إنما يحذف عند الجازم لا به، لأن وظيفة الجـازم حذف عـلامة الـرفع، والألف والـواو والياء ليست عـلامة رفـع في هذه الأفعـال، لأن العلامـة تكون زائدة على ماهية الكلمة، وكل من هذه الأحرف جزء من الكلمـة، وما خـالف ما تقرر من إثبات هذه الأحرف عند الجازم فخاص بالشعر.

وأما قولـه تعالى[3]: ﴿إنـه من يتقِ ويصبر﴾[4] في روايـة قنبل[5] عن ابن كثيـر[6] بإثبـات ياء يتقي، فقيـل ليست من شـرطيـة حتى تحـذف[7] اليـاء بـل موصولة فلذلك سكنت وعليه فتسكين يصبر إما لتوالي أربـع متحركـات[8] الباء والـراء والفاء والهمـزة، قـال بعضهم وهـذا أحسن الأقـوال التي يخـرّج عليها

---

(1) ما بين القوسين سقط من ت.

(2) سقط من ت (إن).

(3) سقط من ت (تعالى).

(4) يوسف: 90.

(5) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن توفي سنة (271 هـ) أحد القراء وله الفضل في انتشار قـراءة ابن كثير، انظر غاية النهاية 2: 165 ومعرفة القراء الكبار 1: 186.

(6) أبو سعيد عبد الله بن كثير توفي سنة (120 هـ) أحد القراء المشهورين انظر منـاهل العـرفان في علوم القرآن 1:457 لمحمد عبد العظيم الزقاني، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي.

(7) في ت (يخفف).

(8) في ت (مرتات).

(قراءة قنبل ونقض امتناع توالي أربع متحركات بتوالي ست متحركات في قوله تعالى[1]: ﴿ووجدك ضالاً﴾ [2] وأما لأن قنبلاً وصل [3] بنية الوقف في قراءة نافع [4] ﴿محياي ومماتي﴾ [5] بسكون الياء فيهما، وقيل لأن ياء يتقي تولدت من اشباع كسرة القاف، وقيل لأن الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة عليه.

وأما للعطف على المعنى لكون من الموصولة بمعنى الشرطية في عمومها وإبهامها وهذا العطف هو المسمى عندهم بالعطف على التوهم، وهو في غير القرآن أما فيه فلا يحسن.

وإذا[6] كان حرف العلة في المضارع بدلاً من همزة، كيقرأ ويقرىء ويوضَؤ[7] فإن فرض الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياس لأنه من همز ساكن، ويمتنع حينئذ حذف الحرف المبدل لاستيفاء الجازم عمله من تسكين ضم الهمزة قبل الإبدال وإن فرض الإبدال قبل دخول الجازم، فهو إبدال شاذ لأنه همز متحرك.

ويجوز على هذا الشاذ حذف الحرف المبدل بناء على القليل من الاعتداد بالعارض، وهو جعل الألف المبدلة كالألف التي ليست بدلاً من همز، وحينئذ[8] تحذف فيقال، لم يقر كقولك في يخشى لم يخش.

---

(1) سقط من ت (تعالى).
(2) الضحى: 7.
(3) سقط من ت (وصل).
(4) أبو ريم نافع بن عبد الرحمن أحد القراء المشهورين توفي سنة (169 هـ) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن حـ 1: 461 تأليف محمد عبد العظيم.
(5) الأنعام: 162.
(6) في ت (إن).
(7) كتب في الهامش: أي مضارع قرأ، ويقرىء مضارع اقرأ وتوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل.
(8) في ت (كونها).

ويجوز أيضاً إثبات الحرف المبدل بناء[1] على الأكثر، من عدم الاعتداد بالعارض، فكأن الهمز لم يبدل فيكون العامل[2] سلط على حركة الهمزة فسكنها، ثم أبدل الهمزة ألفاً وعليه فيقال: لم يقرأ بإثبات الألف وقوله: (جازماً) حال من المستتر في (حذف) و (ثلاثهن) مفعوله، أي احذف ثلاثهن حال كونك جازماً ويحتمل كون ثلاثهن مفعول احذف بتقدير مضاف أي احذف آخر ثلاثهن حال كونك جازماً، و (تقض) مجزوم جواب الأمر و (حكماً) مفعول إن جعل تقض بمعنى تؤدي، ومفعول مطلق إن جعل بمعنى تحكم أي تحكم حكماً لازماً.

واعترض قوله: تقض الخ. بأنه حشو لا فائدة فيه لفهمه من قوله احذف.

وأجيب بأن له فائدة، وهو أن ما نص عليه هو القياس اللازم، وإن ما سمع من خلافه من إثبات الألف والواو والياء مع الجازم خارج عن القياس اللازم فلا يعول عليه.

---

(1) سقط من ت (بناء).

(2) في ت (تسلط).

النَّكِرة والمعرِفة

ثم شرع في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة فقال:

النكرة والمعرفة وهما مصدران.

الأول مصدر نكرت الشيء نكرة، ونكراً إذا جهلته.

والثاني مصدر عرف الشيء معرفة وعرفاً وعرفاناً إذا لم يجهله ثم نقلا وجعلا علمين على ما سيأتي:

وقدم الكلام عليهما لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليهما وبدأ بالنكرة لأنها الأصل، لاندراج كل معرفة تحت نكرة، ولا عكس[1] فلذلك قال:

نكرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

أي موقع ما يقبل الألف واللام.

وأشار إلى أن الاسم النكرة على قسمين أحدهما ما يقبل أل المؤثرة تعريفاً، سواء كان مدخولها عاقلاً أو غيره كمررت برجل وفرس ودار.

---

(1) في ت (العكس).

والثاني ما يقع موقع أل المذكورة، نحو ذي ومن وما في مررت برجل ذي مال، وبمن معجب لك، وما معجب لك أي صاحب مال وإنسان وشيء، وإنما فسر من بإنسان لأنها لمن يعقل وفسر ما بشيء لأنها لما لا يعقل.

وخرج بمؤثر أل التي للمح الصفة والزائدة، فلا يدلان[1] على تنكير الاسم، بل يدخلان[2] على العلم.

وعرف الناظم في شرح الكافية[3] النكرة بأنها ما شاع في جنس كحيوان أو نوع كإنسان.

وقال بعضهم ويصدق الجنس بالمحقق كرجل والمقدر كشمس فإنها بالنظر لمعناها وهو أنها كوكب نهاري ينسخ ظهوره وجود الليل حقه الصدق على متعدد الافراد وإن تخلف ذلك لعدم وجود أفراد له في الخارج، لكنها لو وجدت كان معنى الشمس صالحاً لها.

وأنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل ثم بعد ذلك المشار إليه ثم العلم.

وكل شيء أول وجوده يكون نكرة.

والأول هي الأجناس ثم أنواعها والجنس لا يختلط بجنس والنوع لا يختلط بنوع وأما الأشخاص فيحدث التعريف فيها بعد وجود الأنواع لاختلاف بعضها ببعض.

وقوله: (نكرة) مبتدأ وصح الابتداء بها لأنها[4] في موقع التقسيم للنكرة أي قسم يقبل أل، وقسم لا يقبلها، و (قابل أل) الخ. خبر ويجوز أن يكون

---

(1) في ت (تدلان).

(2) في ت (يدلان).

(3) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ج 1: 222 تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي الطبعة الأولى 1981 م مكة المكرمة.

(4) سقط من ت (لأنها).

(قابل أل) مبتدأ ونكرة خبر مقدم، و (مؤثرا) حال وقوله: (أو واقع) عطف على (قابل أل) (وموقع) ظرف، ولا يحسن جعله مصدراً لأن المعنى أن تقع النكرة في محله، وليس المعنى أن تقع النكرة وقوعاً كوقوعه، إذ لو كان كذلك لدخلته الألف واللام.

ثم شرع في بيان النوع الأول من المعارف وهو الضمير فقال:

وغيره معرفة كهم وذي   وهند وابني والغلام والذي

أي غير ما ذكر من قسمي النكرة معرفة، وهي منحصرة استقراء في سبعة.

الضمير[1] كأنا وأنت وهم، والإشارة كذا وذي، والعلم كزيد وهند والمضاف لواحد من المعارف إضافة محضة كابني وغلامي.

لا كضارب زيد غداً فإن إضافته غير محضة، والمعرف بالألف واللام غير الزائدة، كالغلام والمرأة والموصول بعد تمامه بصلته كما قال الناظم: كالذي قام والتي قامت، والنكرة المقصودة في النداء، نحو يا رجل لمعين، فإن كان لغير معين فنكرة وسكت الناظم[2] هنا عن هذا الأخير، لذكره له في باب النداء، وسكت أيضاً عن معارف أخرى منها اسم الفعل إذا لم ينون نحو صه، ومنها ألفاظ التوكيد كأجمع ومنها سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه، لذكره الأول في أسماء الأفعال والثاني في التوكيد والثالث فيما لا ينصرف.

واستغنى الناظم بعد المعارف عن حدها لقوله:

في شرح التسهيل[3] من تعرض لحدها عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه وسكت هنا[4] عن مراتب المعارف في التعريف مع الاحتياج

---

(1) في ت (المضمر).
(2) سقط من (هنا).
(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1: 125 تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد.
(4) في ت (أيضاً).

إليها في باب النعت.

إذ المعرفة من الأسماء لا تنعت بكل معرفة بل بمثلها أو دونها لا بما فوقها بخلاف النكرة فلا يلزم فيها ذلك ولهذا سكت أكثرهم عن بيان مراتبها.

وجعل في التسهيل[1] مراتب المعارف ستاً.

فقال: وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثم المشار به أو المنادى ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

لكن رأي أكثر النحاة أن المضاف للضمير في رتبة العلم، واحترز بالسالم عن الإبهام، عن نحو قام زيد وبكر كلمته.

وجعل بعضهم أعرف المعارف على الإطلاق لفظ الجلالة والضمير العائد عليها وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿**إنني أنا الله لا إله إلا أنا**﴾[2].

ثم ضمائر غير الله على الترتيب السابق ثم شرع في تعريف الضمير فقال:

فما لذي غيبة أو حضور | كأنت وهو سَمِّ بالضمير

أي سَمِّ في عرف النحاة ما وضع لمسمى ذي غيبة، كهو[3] أو حضور، وشمل المتكلم كأنا والمخاطب كأنت، أو وضع[4] لمخاطب مرة ولغائب أخرى وهو الألف والواو والنون كقوما وقوموا وقمن.

بالضمير والمضمر عند البصريين، وبالكناية والمكنى عند الكوفيين.

وأتى بالأمثلة في النظم على طريق اللف والنشر المشوش.

---

(1) انظر التسهيل باب المعرفة والنكرة ص 21. تحقيق محمد كامل بركات.

(2) طه: 14.

(3) سقط من ت (كهو).

(4) سقط من ت (أو وضع).

والمـراد بالغـائب في اصـطلاح النحـاة، غيـر المتكلم والمخـاطب لأن الحـاضر الـذي لا يخاطب يكنى عنـه بالغـائب[1] ولهـذا يكنى عن الله تعـالى بضمير الغيبة لأنه حاضر ولا يطلق عليه غائب تعـالى الله عن ذلك اللهم إلا أن يقال إنه غائب عن حواسنا.

أو أن لفظ الجلالة غائب مذكر، كما أجاب به العـلامة التفتـازاني[2] في بحث المضـارع من شرح التصـريف[3] حيث قال: واعتـرض قـولهم اليـاء في المضـارع للمذكـر الغائب، بـأنـه يستعمـل في الله تعـالى[4] وليس بغـائب ولا مذكر.

ثم قال، وأجيب بأن المراد اللفظ أي لفظ الله فإذا قلت الله يحكم فـالله لفظه مذكر غائب، أي دون معناه الذي هو الذات ولا يدخل في تعبيره بحضور اسم الإشارة، فإنه يصدق عليه أنه حاضر ليس بمتكلم ولا مخـاطب لإخراجـه له بالمثال، وأيضاً فقد أفرده بباب كما سيأتي.

أمـا في عرف اللغـة فالضميـر مشتق، من أضمرت الشيء إذا أخفيتـه أو من الضمر أي الهزال وقلة اللحم، لأن المضمر أقل حـروفاً من المـظهر إذ من الضمير ما هو على حرف واحد.

وفائدة وضع الضمير الاختصار مثلاً، زيد ضربته أخصر من ضربت زيداً وقوله (سم) فعل متعـدٍّ لمفعولين أحدهما بنفسه والثاني بحرف الجر.

ويطرد إسقاطه فمفعوله الأول (ما) والثـاني بالضميـر، و(لذي) صلة مـا وهو متعلق بفعل محذوف للدلالة عليه كوضع ونحوه.

ثم شـرع في تقسيم الضميـر المتصـل والمنفصـل، الأول أخص فلذلك قدمه حيث قال:

---

(1) كما في ت وفي د (بالحاضر).

(2) ترجمته ص 49.

(3) انظر شرح التصريف للتفتازاني ص 10.

(4) سقط من ت (تعالى).

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختياراً أبدا

أي الضمير المتصل يعرف بشيئين، أن لا يصلح[1] وقوعه أول الكا ولا وقوعه بعد لفظ إلا الاستثنائية في الاختيار.

أما في الضرورة فيقع خلافاً للمبرد[2] في منعه وقوع المتصل بعد إلا مطلقاً والمنفصل بخلافه وسيأتي في النظم بيانه بالعد.

(وذو اتصال) مبتدأ و (ما لا يبتدأ) الخ . . خبره وضمير (منه) يرجع للضمير في البيت قبله ثم مثل أقسام المتصل من مرفوع ومنصوب ومجرور بقوله:

كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك

فالياء في (ابني) ضمير متكلم مجرور بالإضافة، والكاف في (أكرمك) ضمير مخاطب منصوب بأكرم، والياء من (سليه) ضمير مخاطبة مرفوع بسل، (والها) وقصرها الناظم للضرورة ضمير غائب منصوب بـ (سل) أيضاً، وجملة الضمائر أحد وستون ضميراً.

عشرة للمتكلم، أنا نحن قمت قمنا إياي إيانا أكرمني أكرمنا مربي مربنا.

وللمخاطب خمسة وعشرون:

قمت قمت الخ . . أنت أنت الخ . . أكرمك أكرمك الخ . . إياك إياك الخ . . مربك مربك الخ .

---

(1) في ت (أن لا يقع).

(2) أبو العباس محمد بن يزيد توفي (286 هـ) إمام أهل البصرة في العربية، وصاحب كتاب **الكامل** في اللغة والأذب والنحو والتصريف انظر شذرات الذهب ج 2:190 والكنى **والألقاب** ج 3:135.

وللغائب خمسة وعشرون:

ضربت ضربت ضربا الخ . . هو هي الخ . . أكرمه أكرمها الخ . . إياه إياها الخ . . مربه مربها الخ .

وجملة ذلك ستون ويزاد على ذلك ياء المخاطبة نحو قومي، ثم أشار لحكم عام لجميع المضمرات وهو البناء.

وسبق الإشارة إليه في بحث المعرب والمبني، وذكره هنا توطئة لما بعده من انقسام المبني إلى مرفوع ومنصوب ومجرور فقال:

وكل مضمر له البنا يجب . . . .

وهذه الكلية متفق عليها وإنما الخلاف في سبب بناء المضمرات فقيل شبهها بالحرف في الوضع كما سبق في بحث المعرب والمبني وقيل في الجمود لأنها لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع.

(والبنا) ممدود وقصره الناظم للضرورة.

ثم أشار إلى أن كل ضمير نصب متصل يصلح للجر وعكسه بقوله:

. . . . ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

فافهم أن الياء من (ابني) تصلح للنصب لأنها مجرورة والكاف من (أكرمك) تصلح للجر، لأنها منصوبة والهاء من (سليه) تصلح للجر أيضاً لأنها منصوبة وأن الياء من (سليه) لا تصلح لجر ولا نصب لأنها مرفوعة.

ثم أشار إلى أن من الضمير ما يصلح لمحل الإعراب كله رفعاً ونصباً وجراً بقوله:

للرفع والنصب وجرّنا صلح . . . .

يعني أن كلمة (نا) الدالة على المتكلم ومعه غيره أولاً كالمعظم نفسه تصلح للثلاثة.

فكلمة[1] مبتدأ وجملة (صلح) خبره و (للرفع) وما عطف عليه متعلق بصلح ثم مثل الثلاثة بقوله:

كاعرف بنا فإننا نلنا المنح ....

جمع منحة وهي العطية وفي الصحاح[2] نلته العطية أي أعطيته نوالاً فموضع (نا) في مثال الناظم جر بعد الباء ونصب بعد إن ورفع بعد الفعل لأن (نلنا) مبني للفاعل كبعنا ونظير مثال المصنف قوله[3] تعالى: ﴿ربنا إننا سمعنا﴾[4] وأشعر كلام الناظم بأن غير كلمة نا لا يكون[5] مشتركاً بين الثلاثة، واعترض بأن الياء وهم كذلك نحو قومي وأكرمني وغلامي وهم فعلوا وأنهم لهم مال، وأجيب بأن كلام الناظم في ضمير يصلح لكل من الرفع والنصب والجر من غير أن يختلف معناه وياء المخاطبة في قومي غير ياء المتكلم في أكرمني وغلامي والضمير المنفصل في هم فعلوا غير المتصل[6] في أنهم لهم مال.

واعلم أن مجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ، خمسة منها مختصة بمحل الرفع وهي: تاء الضمير متكلماً كان أو مخاطباً، ولم يذكرها الناظم هنا لذكره لها في قوله سابقاً حيث قال: (بتا فعلت).

ومنها ألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث وياء المخاطبة، وأربعة لا تختص بل تستعمل إما في الجر والنصب وهي ياء المتكلم والكاف والهاء وإما في الرفع والنصب والجر وهو نا.

ثم أشار لاشتراك بعض الضمائر[7] بين الغائب والمخاطب بقوله:

---

(1) في ت (وكلمة).
(2) أنظر الصحاح مادة (منح) ج 2: 515.
(3) سقط من ت (قوله تعالى).
(4) آل عمران: 193.
(5) في ت (لا تكون).
(6) في ت (المنفصل).
(7) في ت (الضمير).

وألـف والــواو والنــون لـمــا غــاب وغيــره كقــامــا واعلمــا

الأول مثـال الألف في الغيبة، والثـاني مثـال الألف في الخـطاب ومثـال الواو في الخطاب في اعلمـوا[1] وفي الغيبة قـاموا، ومثـال النون في الخـطاب أعلمن وفي الغيبـة النسوة قمن، ومثـال الألف في الخطاب اعلمـا وفي الغيبة قاما.

واعترض قوله: وغيره بأنه صادق بالمتكلم ولا تكون الضمائر المذكـورة له وأجيب بحمل غير في كلامه على المخاطب ويرشد لهذا تمثيله بقاما واعلما ولو قال يدل غير خوطب كان أخص في مراده.

(وألف) مبتـدأ نكرة وسـوغ الابتداء بـه عطف المعـرفـة عليـه في قـولـه (والواو والنون) و (لما غاب) خبر المبتدأ.

ثم أشار لانقسام الضمير إلى واجب الاستتار وجائزه بقوله:

ومن ضميــر الــرفــع مــا يستتــر كــافعــل أوافق نـغتـبط إذ تشكــر

وضبط المستتر وجوباً بما لا يخلفه ظاهـر، ولا ضمير منفصـل فإن اتفق وقوعه بعده فهو توكيد له، وإن[3] كان الأولى أن يقول: لا يظهـر[2] بدل يستتـر لأن التعبير بالاستتار يشعر بأن الضمير كان ظاهراً ثم استتر وليس كذلك.

ولهذا قال بعضهم: إن التحقيق في المستتـر أنه أمر ذهني لا يظهـر قط واعترض قوله ما يستتـر بأنـه لا يعطي وجـوب الاستتار وأجيب بـأن العرب قـد تريد بالمضارع الدوام كقولهم فلان يعطي أي شأنه ذلـك دائماً، فيكـون مراده ما يستتر دائماً.

وأشعر قوله[4] تخصيصه الاستتـار بالـرفع أن كـلا من الضمير المنصـوب

---

(1) سقط من ت (اعلموا).
(2) سقط من ت (وإن).
(3) كما في ت وفي د (بل).
(4) سقط من ت (قوله).

والمجرور لا يستتر بل يحذف وهو كذلك.

واعترض بجعلهم الضمير المنصوب والمجرور مستتراً في قولهم:

أعجبني الذي رأيت، أي رأيته، واقضي ما أنت قاض أي قاضيه، وأجيب بأن الضمير في كل منهما محذوف لا مستتر، وفرق بين الأمرين وإنما اختص[1] الاستتار بضمير الرفع لأنه عمدة.

وذكر الناظم[2] ما يستتر فيه الضمير وجوباً أربعة أفعال:

فعل أمر الواحد المذكر (كأفعل)، والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم (كأوافق)، والمضارع المبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره (كنغتبط)، والمضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد (كتشكر).

ومما يستتر فيه[3] الضمير أيضاً وجوباً فعل الاستثناء كخلا وعدا ولا يكون، وكذا أفعل في التعجب، وأفعل التفضيل، واسم فعل غير ماض كأوه ونزال، والمصدر الواقع بدلاً عن فعله في الأمر، نحو ضَرْباً يا زيد وضبط المستتر جوازاً بما يخلفه الظاهر.

والضمير المنفصل هو المرفوع بفعل غائب أو غائبة كزيد قام وهند قامت والصفات المحضة كقائم وضارب، واسم الفعل الماضي كهيهات.

وما ذكره الناظم من تقسيم الضمير إلى واجب الاستتار[4] وجائزه، تبع فيه بعض النحاة كابن يعيش[5] وغيره، والتحقيق كما قال: ابن الحاجب[6]

---

(1) في ت (اخص).

(2) كما جاء في ت وسقط من د (الناظم).

(3) سقط من ت (فيه).

(4) أنظر شرح المفصل لابن يعيش 109:3 مبحث المضمرات.

(5) موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي توفي سنة 643 هـ انظر أعلام العرب في العلوم والفنون ج 2: 68 وبغية الوعاة ج 2 ص 351.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 426:2 تحقيق يوسف عمر الطبعة سنة 1978 م جامعة قار يونس.

وغيره أن الضمير واجب الاستتار دائماً، ولا يقال في قام هو مثلاً إن هـو فاعـل بقام بل تأكيد للمستتر في قام، وكان الأولى جعل النـاظم المقسم للعامـل في الضمير لا نفس الضمير، فيقول ينقسم العامل فيه إلى مـا لا يرفـع إلا المستتر كأقوم وإلى ما يرفعه وغيره كقام.

وقوله (من ضمير الرفع) خبر مقدم و (ما يستتر) موصول وصلته في محل رفع مبتدأ مؤخر و (أوافق) مجزوم جـواب الأمر، و (نغتبط) عـطف على أوافق بحذف حرف العطف.

والضمير المنفصل يبتدأ به ويقـع بعد إلا، وعـرفه النـاظم بالعـد وقسمه إلى مختص بمحل الرفع ومختص بمحل النصب وبدأ بالأول فقال:

وذو ارتـفـاع وانـفـصـال أنـا هـو وأنـت ....

وما ذكره الناظم من الضمائر الثلاثة فهي أصول لضمائر الـرفع المنفصلة نحو أنا يوسف هو يحيى أنت ولينا.

وظاهر كلامه أن مجموع كل من أنـا وأنت ضمير وهـو مذهب جمـع من النحويين أما البصريون فالضمير عندهم نفس أنَّ بفتح النون ثم أُشبعت الفتحة فصارت ألفاً وزيدت تاء الخطاب في أنت.

وفائدة الخلاف تظهر في التسمية بالضمير، فعند[1] البصريين يحكى لأنه مركب من اسم وحرف، وعند غيرهم يعرب.

وحذف الناظم حرف العطف من هو للضرورة وأشار لفروع هذه الأصول بقوله:

.... والفـروع لا تشتبـه

وأريد بها ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع وإنمـا كانت غيـر مشتبهة لأنها قريبة المآخذ إلى الفهم من تلك الأصول.

---

(1) في ت (عند).

أما أنا فللمتكلم وحده وله فرع واحد وهو نحن للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره[1] وبني على حركة لالتقاء الساكنين.

وأما هو فللغائب المذكر وله أربعة فروع هي هما هم هن.

وذهب أبو علي[2] إلى أن هما وهم وهن بجملتها ضمائر، وقال بعضهم أصل هما هوما، وأصل هم هوموا، وأصل هن هون، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فسكنت الواو ثم حذفت تخفيفاً وسكن الناظم واو هو لوصلها بما بعدها.

وأما أنت فللمخاطب المذكر وله أيضاً أربعة فروع أنت أنتما أنتم أنتن وجملة الفروع حينئذ تسعة.

وأما أنت فمبني على كسرة للفرق بين المذكر والمؤنث وأما أنتما فزيد فيه على أنت ميم وألف وضعت التاء لأنها لو كسرت لتوهم أن الخطاب لمؤنث وأما أنتم فزيد فيه[3] على أنت ميم وضمت التاء حملاً على تاء أنتما وأما أنتن فزيد فيه على أنت نونان إحداهما زائدة والثانية للتأنيث، ليكونا مقابلي الميم والواو في جمع المذكر، وضمت التاء حملاً على تاء أنتما.

ولو قال وذوات ارتفاع الخ.. كان أولى لأنه خبر عن متعدد غير عاقل وهو لفظ (أنا وهو وأنت).

ولك أن تجعل (ذو) خبراً عن أنا، وخبر الآخرين محذوف.

وأشار للمنفصل المختص بمحل النصب بقوله:

وذو انتصاب في انفصال جعلا إياي والتفريع ليس مشكلا

واقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط، ولم يذكر المخاطب وهو إياك

---

(1) كما في ت وفي د (أو معه).

(2) ترجمته ص 94.

(3) في ت (فيها).

والغائب وهو إياه كما فعل في المرفوع لأن جميع المراتب الثلاث اللفظ فيها واحد وهو إيا، وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة في آخره فلذلك قال: (والتفريع) أي على إياي (ليس مشكلاً) ففرع إياي إيانا، وفرع إياك ضمير المخاطب المذكر إياك للمخاطب[1] المؤنث إياكما إياكم إياكن.

وفرع إياه للمذكر الغائب إياها إياهما إياهم إياهن، وجملة هذه الفروع تسعة.

ولواحق هذه الضمائر كما قال سيبويه[2]: حروف تدل على المراد من تكلم وخطاب وغيبة فلا محل لها من الإعراب إذ لا رافع لها ولا ناصب ولا خافض بل هي علامات كتاء التأنيث.

وذهب الناظم تبعاً للخليل[3] إلى أن إيّا ضمير مضاف للواحقه وهي ضمائر وعليه ففي إياي ضميران أضيف أولهما إلى ثانيهما.

وسبق فائدة هذا الخلاف في[4] البيت قبله، ويؤيد ما قاله الناظم من الإضافة.

وما رواه الخليل عن بعض العرب (إذا بلغ الرجل ستين[5] فإياه وإيا الشواب) واعترض بعضهم هذه الإضافة، بأنه يلزم عليها إضافة الشيء لنفسه. لأن مدلول إيا من إياك ومدلول الكاف واحد.

وقوله: (وذو انتصاب) ثبت في بعض النسخ بالواو على أنه مبتدأ

---

(1) في ت (ضمير المخاطبة المؤنثة).

(2) أنظر كتاب سيبويه ج 2: 354 تحقيق عبد السلام هارون بيروت.

(3) الخليل بن أحمد الفراهيدي توفى سنة (170 هـ) أحد أذكياء العرب وإماماً في اللغة والنحو والأدب وواضع علم العروض ـ أنظر كتاب سيبويه: 388:2، انظر بغية الوعاة ج 1: 157 وإنباة الرواة على أنباة النحاة ج 1: 341.

(4) في ت (في شرح البيت).

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج 3: 100.

و (جعل) الخ . . خبره والمستتر[1] فيه يرجع للمبتدأ، (وإياي) مفعوله الثاني وفي بعض النسخ وذا بالألف على أنه مفعول ثان بجعل وإياي مفعول ما لم يسم فاعله (بجعل) ولما فرغ من تعداد الضمائر شرع في بيان بعض أحكامها فقال:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل

إلا فيما سيأتي في قوله: (وصل أو افصل الخ . . .).

فإن لم يتأت مجيء المتصل بأن تأخر العامل في الضمير المتصل به تعين الإتيان به ضميراً منفصلاً مقدماً على عامله نحو ﴿إياك نعبد﴾[2] ويتعين أيضاً في صور أخرى مذكورة في المبسوطات منها أن يحصر الضمير بإنما نحو قام أنا، أو بإلا نحو ما قام إلا أنا ومنها أن[3] يرفع بصفة جرت على غير صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه هو عند البصريين مطلقاً وعند الكوفيين بشرط خوف اللبس.

ومنها أن يفصل الضمير متبوع نحو ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾[4] ولو أتى[5] متصلاً لقال يخرجونكم.

وأشعر كلامه بأن المنفصل فرع المتصل لقوله: إن المنفصل لا يؤتى به إلا عند تعذر المتصل، وهذه حالة الفرع مع الأصل واحترز بالاختيار عن ضرورة الشعر فيجوز فيها مع تأتي المتصل الإتيان بالمنفصل.

وقوله: (في اختيار) متعلق (بيجيء) ويستثنى مما تضمنه كلام الناظم من تعيين الاتصال مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال، ذكرها في قوله:

---

(1) في ت (والضمير جعل).
(2) سورة الفاتحة، آية: 5.
(3) في ت (أنه).
(4) سورة الممتحنة، آية: 1.
(5) كما جاء في ت وفي د (أتى).

وصـــل أو افصـل هـــاء سلنيـه ومـــا   أشبهـــه . . . .

أشار بهاء (سلنيه) إلى ما وقـع ثاني ضميـرين منصوبين مثلاً بفعل غيـر نـاسخ، فيجـوز اتصالـه حينئـذ وانفصـالـه نحـو الـدرهم سلنيـه وسلني إيـاه، والاتصال أرجح، وتقديم الناظم له يشعر بـذلك، وكـذلك مـا أشبه هـاء سلنيه من نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه.

وأو في قوله أو أفصل للتخيير وهاء (سلنيه) تنازعه كل من (صل) أو (افصل) على أنه مفعول لكـل منهما (وقـد[1] أعمل النـاظم الثاني منهمـا لأنه لـو أعمل الأول قـال وصل أو افصـل)، فإن وقـع الثاني من الضميـرين منصـوبـاً بفعـل ناسخ[2] جاز فيه الاتصال والانفصال.

وفي المختار منهما خلاف للنحاة ذكره بقوله:

. . . .   فـي كنتـه الخلـف انتـمى

كـــذاك خلتنيـــه . . . .

أي أنشب الخلاف في هاء كنته، وأراد بها الضميـر الواقـع خبر كـان أو إحـدى أخواتهـا كأصبـح وأمسى وفي هـاء خلتنيـه والمـراد بهـا مـا وقـع ثـاني ضميرين بفعل ناسخ كظن وأخواتها.

وأراد بقـولـه: (كـذاك) التشبيـه في أصـل الخـلاف إذ من المعلوم أن ضميري خلت منصوبان وضميري كان أحدهما مرفوع والثاني منصوب.

وهـذا الخلاف كمـا سبق ليس في الجواز فـإنه متفق عليـه بـل في غيـر الاختيار كما قال:

واتصـــالا . . . .   أختـار غيري اختـار الانفصالا

أي في باب كنت وخلت، فيقول الصديق كنته وخلتكه.

---

(1) سقط من ت ما بين القوسين.

(2) في ت (نحو كان يجوز).

وأراد بغيره سيبويه[1] والأكثر من النحاة وافقهم الناظم في التسهيل[2] على اختيار الانفصال لكن في باب خلت، وحينئذ فاختلف كلام الناظم في باب خلت، ووجه ما اختاره الناظم تبعاً للرماني[3] وابن الطراوة[4] من الاتصال أنه الأصل.

ووجه ما اختاره غير الناظم أن الضمير في بابَيْ كان وخلت خبر في الأصل فحقه الانفصال ويجري الخلاف والاختياران[5] السابقان في المفعول الثاني من نحو أعطيت زيداً درهماً في باب الإخبار بالذي فتقول الذي أعطيت زيد إياه درهم، أو الذي أعطيته زيداً درهم.

و (اتصالا) مفعول مقدم (بأختار) و (غيري) مبتدأ و (اختار) وما بعده خبره، وسكت الناظم[6] عن اتصال الضمير بغير ما ذكر من الحروف والأسماء أما الحروف فثلاثة أقسام:

قسم يعمل بالأصالة كحرف الجر فيتصل به الضمير المنصوب لا المرفوع لعدم إمكانه وقسم يعمل لشبه الفعل غير الحقيقي، كما ولا العاملتين عمل ليس فلا يتصل بهما الضمير لعدم إمكانه.

وأما الأسماء فأقسام:

قسم يعمل لوضعه موضع الفعل في الأصل كأسماء الأفعال فيتصل بها

---

(1) ترجمته ص: 57.

(2) أنظر التسهيل ص: 27 تحقيق محمد كامل بركات.

(3) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسين الرماني (384 هـ) انظر بغية الوعاة ج 2: 180، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ج 2: 109 بيروت والكنى والألقاب تأليف الشيخ عباس القمي ج 2: 180 بيروت الطبعة الثانية 1983.

(4) أبو الحسن سليمان بن محمد توفي سنة (528 هـ) عالم أندلسي في النحو والأدب، انظر البغية 602:1.

(5) كما في ت وفي د (الاختيار).

(6) سقط من ت (الناظم).

معمولها كالفعل فكما تقول[1] أمهله تقول رويده.

وقسم ينوب عنه في الاستعمال، وهو المصدر الموصول[2] فيجري مجرى الفعل في اتصال الفاعل به، فإذا اجتمعا اختير الانفصال نحو أعجبني إكرامي إياك وأجاز فيه[3] الاتصال أيضاً.

وقسم يجري على الفعل وشبهه حتى استتر فيه الضمير المرفوع، فيجري مجرى فعله في اتصال الضمير، تقول أنا معطيكه، ولك أن تفصل الثاني منهما.

ثم أشار لبيان ترتيب الضمائر بتقديم بعضها على بعض في قوله[4]:

وقدم الأخص في اتصال وقدمن ما شئت في انفصال

أراد بالأخص الأعرف، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب فإذا اجتمع ضميران مختلفا الرتبة وأريد اتصال الثاني منهما قدم أخصهما عند سيبويه[5] والجمهور على أعمهما.

نحو الدرهم أعطاكه أو أعطيكه وأعطينه، ولا يرد على هذا قول بعض العرب، عليكني بتقديم الكاف على الياء، الأخص منها لأن الكاف فاعله في المعنى فتقديمها على الياء كتقديم التاء في أكرمتني.

وإذا انفصل الثاني من ضميرين مختلفي الرتبة جاز تقديم الأخص منهما على الأعم كما في نحو الدرهم أعطيتك إياه، وتقديم غير الأخص كأعطيته إياك وهذا بشرط أمن اللبس فإن خيف لم يجز تقديم غير الأخص منهما ففي نحو زيد أعطيتك إياه، لا يجوز تقديم الغائب فلا تقول زيد أعطيته إياك، لأنه

---

(1) في ت (يقول).
(2) سقط من ت (الموصول).
(3) سقط من ت (فيه).
(4) في ت (بقوله).
(5) ترجمته ص: 57.

لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ.

وإذا تقدم غير الأخص كان الانفصال واجباً، نحو سألته إياك أو الأخص كان الاتصال جائزاً نحو أعطيتكه.

ولما فرغ من حكم الضميرين المختلفي الرتبة، شرع في حكم متحديهما مرتبة فقال:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ....

أي للثاني منهما، وأراد أنه إذا اجتمع ضميران منصوبان واتحدا رتبة بكونهما لمتكلم أو مخاطب أو غائب، لزم فصل ثانيهما فتقول علمتني إياي وعلمتك إياك، وعلمته إياه.

فأشار إلى أن الاتصال في هذا الأخير قليل بقوله:

.... وقد يبيح الغيب فيه وصلا

بشرط أن يتصل الثاني من الغائبين وأن يختلفا اختلافاً ما، كما صرح بذلك في الكافية[1] وذلك كأن يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً أو أحدهما مفرداً والثاني مثنى أو مجموعاً.

نحو أعطاهوها، وأعطاهاه، وأعطاهوهما، وأعطاهوهم، وأعطاهوهما وأعطاهوهن.

واعتذر ولد الناظم[2] عن تصريح والده بهذا الشرط بأنه أشار إليه بتنكير (وصلا) بأن معناه على نوع من الوصل، كاختلاف الضميرين في الغيبة وليس المراد مطلق الغيبة.

---

(1) أنظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ج 1: 229.

(2) محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك (686 هـ) انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ج 5: 398 وبغية الوعاة ج 1: 225 للسيوطي.

و (الغيب) مصدر بمعنى الغَيْبة يقال غاب عنه غيبة بفتح الغين وكسرها وغياباً وغيبوباً ومغيباً.

ولما فرغ من بحث الضمائر استطرد لنون الوقاية المذكورة قبل ياء المتكلم والعامل فيها قد يكون فعلاً وقد يكون حرفاً، وبدأ بالأول فقال:

وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية ....

وهي ما تلحق[1] آخر الكلمة قبل ياء المتكلم، المعبر[2] عنها في النظم بياء النفس وقصرها الناظم للضرورة، وهي كما سبق من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والجر، نحو أكرمني غلامي.

وسميت نون الوقاية[3]، لأنها تقي الفعل الكسر عند اتصاله بياء المتكلم فإنها ساكنة لا يكون ما قبلها في غير المعتل إلا مكسوراً كضربني، فلو دخلت على الفعل كسرت آخره، فقلت ضربي فأدخلوا النون بينهما ليسلم آخره عن الكسر.

وقال الناظم سميت بذلك لأنها تقي الفعل الكسر، كما في الأمر نحو أكرمني فلولا النون التبست ياء المتكلم بياء المخاطبة.

والفعل في كلامه صادق بالماضي والمضارع والأمر نحو دعاني ويكرمني وأعطني، وبفعل التعجب كما قال البصريون، نحو ما أحسنني إن اتقيت الله.

وقال[4] الكوفيون ما أحسني بحذف نون الوقاية مبني على أن أحسن ونحوه اسم.

وتقول: عساني وما خلاني وما عداني وما حشاني إن قدرت الثلاثة

---

(1) في ت (يلحق).

(2) في ت (منه).

(3) كما جاء في ت وفي د (وقاية).

(4) كما جاء في ت وفي د (وقول).

الأخيرة أفعالاً فإن قدرت حروفاً كان حكمها على القول في لحاق النون للحرف وسيأتي.

واعترض بأن نون الوقاية إنما تدخل لتقي الفعل الكسر، ولا يتصور في الأفعال التي آخرها ألف.

وأجيب بأنهم فعلوا ذلك إجراء لباب الفعل مجرى واحداً، وقد تسقط نون الوقاية مع الفعل كما قال:

.... وليس قد نظم

أي وقع في الشعر للضرورة، وأجازه بعضهم في الاختيار ولكن الكثير إثبات النون.

ولا يرد على إطلاق الناظم لزوم نون الوقاية للفعل قراءة ﴿تأمرون﴾[1] بنون واحدة لأن الصحيح عند الناظم أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية لأن نون الرفع عهد حذفها للناصب والجازم ولم يعهد حذف نون الوقاية وأما اسم الفعل فتلحقه لزوماً كما في توضيح ابن هشام[2] نحو عليكني خلافاً لما في شرح التسهيل[3] من أن لحاقها جائز.

واحترز الناظم بالفعل عن الحرف الناصب لها وحكمه مذكور في قوله:

وليتني فشا ....

أي كثر لحاق نون الوقاية مع ليت، وندر إسقاطها معها كما قال:

.... وليتي ندرا ....

أي وقع في ضرورة الشعر، وأجازه بعضهم في الاختيار وأشار بقوله:

---

(1) سورة الزمر، آية: 64.

(2) انظر المغني لابن هشام ص 450.

(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك ج 1: 151.

. . . . ومع لعل اعكس . . . . .

إلى أن الكثير فيها حذف النون وندر إثباتها.

ونص بعضهم على أنه ضرورة، وفي الكافية[1] أن إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا في القلة.

وسبق قلم ابن الناظم فجعل ليتي نادراً ولعلني ضرورة، وليس كذلك بل ليتي ضرورة.

وأشار بقوله: (وكن مخيراً في الباقيات) إلى أن الباقي من أخوات ليت ولعل، أربعة أحرف وهي: أن وإن ولكن وكأنّ.

وهذه يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها كراهة اجتماع الأمثال وإنما لحقت هذه النون مع هذه الأحرف الستة لقوة شبهها بالفعل المتعدي في عمل الرفع والنصب، فاستمرت على مقتضى الشبيه إلا في النادر، وضعف لحاقها للعل لبعدها عن شبه الفعل بكونها أشبهت الحرف في تعليق ما بعدها بما قبلها غالباً، نحو تب لعلك تفلح أي إن تبت أفلحت فعلقت الفلاح[2] بالتوبة و (مخيراً) خبر (كن) و (في الباقيات) متعلق بمخير بكسر يائه وفتحها أولى.

ثم ذكر حكم الحرف الجار لياء المتكلم مع نون الوقاية، ولا يكون إلا من وعن فتقول عند دخول نون الوقاية، منّي وعنّي بتشديد النون فيهما اختياراً، وأما تخفيفهما بحذف النون منهما اضطراراً[3] فأشار له بقوله:

. . . . واضطراراً خففا مني وعني بعض من قد سلفا

أي بعض من قد مضى من العرب خفف نون مني وعني اضطراراً وأراد بالتخفيف حذف نون الوقاية على جهة الشذوذ ويدل هذا بطريق اللزوم على

---

(1) انظر الكافية الشافية لابن مالك ج 1: 225/224.

(2) كما جاء في ت وفي د (الفلان).

(3) كما جاء في ت وفي د (اطراراً).

كثرة إثباتها في الاختيار كما سبق.

وضبط بعضهم نون مني بالتخفيف ونون عني بالتشديد، قال: لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك، وليفيد التمثيل للمخففة والمشددة.

و (بعض من قد سلفا) فاعل (خفف)، (واضطراراً) مفعول لأجله و (مني) مفعوله بتقدير مضاف أي نوني مني و (عني) عطف عليه.

ثم أشار للحوق نون الوقاية بعض الاسماء المبنية على السكون بقوله:

وفي لدنّي لدني قبل ....

أي لحاق نون الوقاية في لدن كثير وبه قرأ السبعة إلا نافعاً قوله تعالى: **﴿قد بلغت من لدنّي عذراً﴾**[1] بإدغام نون لدن في نون الوقاية المتصلة بياء المتكلم.

ويقل حذفها كما قال: الناظم تبعاً لغيره، وبه قرأ نافع[2]. وأتى الناظم بتشديد لدن في الأول لأنه لا يكون إلا مع لحاقها وبالتخفيف في الثاني لأنه لا يكون إلا مع حذفها.

وأشار الناظم لضبط[3] ذلك بالوزن فإنه لا يصح وزن البيت إلا بذلك ثم شرع في لحاق نون[4] الوقاية لاسمين مرادفين لحسب وهما (قد وقط).

فقال:

.... وفي قدني وقطني الحذف أيضاً قد يفي

أي يكثر فيهما إثبات نون الوقاية ويقل حذفها كما يفهم ذلك من قوله قد.

---

(1) سورة الكهف، الآية: 76.

(2) ترجمته ص: 103.

(3) في ت (ضبط).

(4) سقط من ت (نون)

وسبق قلم ابن الناظم فجعل حذف النون فيهما أعرف من إثباتها فيهما.

وجملة الأسماء التي تلحقها نون الوقاية ثلاثة (لدن وقد وقط) كما سبق، وأما لحوقها لاسم الفاعل فيمن قرأ شاذاً ﴿**هل أنتم مطلعون**﴾[1] بسكون الطاء وكسر النون من اطلعه أي فهل أنتم مطلعونني، وحذف إحدى النونين فضعيف.

و (الحذف) مبتدأ مؤخر، خبره في الجار والمجرور قبله، كما قال بعضهم: و (يفي) مأخوذ من قولهم وفي الشيء وفياً بضم الواو وكسر الفاء أي كثر وعلى هذا تكون (قد) في كلام الناظم للتحقيق وهو الموافق لكلامهم ولك ضبط قوله: قد نفي بنون مضمومة على البناء لما لم يسم فاعله وتكون قد حينئذ للتعليل، والمعنى نفي الحذف لنون الوقاية قليلاً في قد وقط فيكون إثباتها فيهما كثيراً.

* * *

(1) سورة الصافات، الآية: 54.

العَلَم

ثم رجع للنوع الثاني من المعارف فقال: العلم.

ويطلق لغة على العلامة، وعلى الراية، وعلى الجبل، واصطلاحاً على نوعين علم شخص وعلم جنس وبدأ بتعريف الأول فقال:

اسم يعين المسمى مطلقا علمه ....

فاسم الجنس متناول للنكرة والمعرفة، ومخرج للفعل والحرف، نعم لو سمي بهما دخلا في الاسم، ويعين المسمى فصل يخرج النكرة، كرجل وفرس، وأراد الناظم بالتعيين أن يخرج ذلك المسمى عن الابهام من بين أشخاص جنسه، ليصير كالمشار إليه، ومطلقاً مخرج لغير العلم من المعارف فإنه إنما يعين مسماه بقرينة، إما لفظية كأل أو معنوية كالحضور والغيبة كما في الضمير، بخلاف العلم فيعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة بلا قرينة.

ومنهم من جعل تعريف المصنف شاملاً للعلم الجنسي وقال: إنه موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها.

وفيه نظر لأن الناظم أفرد الكلام على علم الجنس حيث قال بعد ذلك:

ووضعوا لبعض الأجناس علم .... الخ..

واعترض تعريف الناظم للعلم الشخصي بأنه غير مانع إذ يدخل فيه المعرف بأل العهدية، فإنه يعين مسماه مطلقاً تكلماً وخطاباً وغيبة نحو أنا القاضي وأنت القاضي وهو القاضي.

وأجيب بمنع تعيينه مُسَمَّاه مطلقاً بل تعيينه له بقرينة العهد، ولا يرد نحو شمس فإنه نكرة مع أنه علم مسماه واحد، لأن الواضع لم يقصد به التعيين لفرد في الخارج، بل وضعه له ولنظائره الممكن وجودها، وإن لم يوجد منها في الخارج إلا فرد.

ولهذا جعل العلماء معنى الشخص كلياً وسبق ذلك أول بحث النكرة.

وعرف التفتازاني[1] في شرح التلخيص[2] العلم بأنه ما وضع لشيء بعينه مع جميع مشخصاته.

وزاد ابن الحاجب[3] على ذلك أن يكون[4] بوضع واحد ليدخل العلم العارض الاشتراك نحو زيد إذا سمي به شخص ثم آخر ثم آخر وهكذا، لأن هذه أوضاع متعددة.

ويسمى العلم في عرف المنطقيين بالجزء الحقيقي.

و (اسم) مبتدأ وجملة (يعين المسمى) نعت له و (مطلقا) حال من المستتر في يعين و (علمه) خبر والضمير فيه يرجع للمسمى ويجوز جعل علمه خبر مبتدأ واسم يعين المسمى خبره، وهو واجب التقديم حينئذ لالتباس خبره

---

(1) ترجمته ص: 49.

(2) انظر شرح المطول على التلخيص للتفتازاني ص: 71 الطبعة الأولى 1330 هـ.

(3) جمال الدين عثمان بن عمر توفي سنة (646 هـ) فقيه مالكي ونحوي له الكافية في النحو والشافية في الصرف، انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج 234:5، والبغية 134:2.

(4) أنظر الكافية لابن الحاجب ج 245:3 شرح الرضي على الكافية طبعة سنة 1978 م جامعة قاريونس.

بضمير المبتدأ، ويجوز كون اسم خبر مبتدأ أي العلم اسم الخ. ويكون علمه كجعفر مبتدأ وخبراً.

ولما كان علم الشخص لا يختص بأولي العقل نوع الناظم أمثلته للعاقل وغيره فقال:

.... كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق وشدقم وهيلة وواشق

فجعفر علم رجل وخرنق بكسر الخاء والنون علم امرأة وهي أخت طرفة[1] بن العبد لأمه، وقرن علم قبيلة وإليها ينسب أُوَيْس القرني[2]، وعدن علم بلد بساحل اليمن، ولاحق علم فرس شهير بين العرب وشدقم علم جمل، وهيلة علم شاة، وواشق علم كلب.

وقد اتفق جعل الناظم الكلب ثامن الأمثلة كوقوعه أيضاً ثامناً في قوله تعالى: ﴿**ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم**﴾[3]، ويحتمل أن لا يكون اتفاقاً بل قصداً.

وفي تكثير الناظم هذه الأمثلة إشارة إلى أن الاعلام تارة توضع لأفراد الأناس وقبائلهم ومن جرى مجراهم وتارة توضع لما يؤلف من بلدان وخيل وجمال وشياه وكلاب ونحو ذلك.

وأما الذي لا يؤلف من الوحوش النافرة في القفار فلا يوضع لأشخاصها أعلام بل لأجناسها كما سيأتي في علم الجنس، ثم أشار لتقسيم العلم ثلاثة أقسام بقوله:

واسماً أتى وكنية ولقبا ....

---

(1) طرفة بن العبد البكري شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات قتل شاباً ترجمته في شرح المعلقات السبع للزوزني ص: 81.

(2) انظر القاموس المحيط (قرن) حيث يغلّط الفيروز أبادي الجوهري في هذه النسبة.

(3) سورة الكهف، الآية: 22.

ووجه الضبط في هذه الثلاثة أن الاسم إن صدّر بأب أو أم أو ابن أو بنت فكنية كأبي بكر وأم كلثوم وابن لبون، وبنت لبون.

وإن لم يصدر الاسم بما ذكر، فإن أشعر برفعة المسمى أو ضعته فلقب، كزين العابدين، وبطه، وإلا فاسم وهو الغالب.

وفي حاشية العضد للتفتازاني[1] إن لقب المدح لا يشترط فيه كونه مما يقصد عند استعمال اللفظ علماً، وعرف بما سبق من تقسيم العلم أن للاسم إطلاقين أحدهما مقابل الكنية واللقب وإلا فهما اسمان علمان أيضاً. والثاني مقابل الفعل والحرف كما سبق أول النظم.

وفرق في حاشية العضد للأبهري[2] بين الاسم واللقب بأن الاسم يقصد بدلالته الذات المعنية واللقب يقصد به الذات المعنية مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة.

وقد يكنى الشخص بولده الموجود، كأبي الحسين علي بن أبي طالب، وقد يكنى في الصغر بوالدِهِ تفاؤلاً بأنه يعيش ويصير له ولد اسمه كذا.

ثم ذكر حكم صحبة اللقب غيره في قوله:

.... وأخرن ذا إن سواه صحبا

الإشارة بذا إلى اللقب أي أخره حتماً إن صحب غيره، وهو صادق بصحبته للاسم والكنية، هذا ما يقتضيه كلامه، لكن يرد عليه أن وجوب تأخيره إنما يكون مع صحبة الاسم كزيد زين العابدين، وقد يتقدم عليه اللقب قليلاً وعليه يحمل ما يقع لبعض الموثقين في نحو قولهم مثلاً أقر شمس الدين محمد.

---

(1) ترجمته ص: 49.

(2) أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (660 هـ) انظر الكنى والألقاب لعباس القمي ج 11:2 الطبعة الثانية 1983 م بيروت.

وقوله تعالى: ﴿إنما المسيح عيسى ابن مريم﴾[1]، وقول[2] الشاطبي وقالون[3] عيسى فمحمول على أن الاول منهما اسم والثاني ليس لقباً بل هو اسم عطف على الأول عطف بيان.

فإن صحب الاسم الكنية جاز تقديمه وتأخيره، كأبي حفص عمر وعكسه ولو قال: وأخرن ذا إن سواها صحبا، سلم من الاعتراض[4] السابق.

ويقع في بعض نسخ الالفية (وذا اجعل أخراً إذا اسماً صحبا) ويتعين قراءة هذه النسخة بنقل حركة همزة اخراً إلى لام اجعل، لكن هذه النسخة لا يعلم منها حكم اللقب مع الكنية كما قال بعضهم: وقد يقال بل هو معلوم من المفهوم.

وقوله (ذا) مفعول (أخر) (وسواه) مفعول (صحب) بناء على مذهب الناظم من وقوع سوى متصرفة حيث جعلها مفعولاً وإلا فمذهب غير الناظم أنها ظرف لا يتصرف ثم ذكر اجتماع اللقب وما صحبه من اسم في قوله:

وإن يكونا مفردين فأضف حتما ....

أي إذا اجتمع اللقب مع الاسم ولم يكونا مضافين، ولا أحدهما فأضف الاسم حتماً إلى اللقب عند جمهور البصريين إن لم يمنع مانع من الإضافة نحو جاءني سعيد كرز.

ولما كان الاسم تارة يطلق ويراد به اللفظ وتارة يراد به المدلول، حمل الاسم المضاف في المثال المذكور ونحوه[5] على تأويل الأول بالمسمى.

والثاني بالاسم، أي جاءني مسمى هذا الاسم وأجاز الناظم في

---

(1) سورة النساء، الآية: 171.

(2) القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الشاطبي (509 هـ) بغية الوعاة ج —2:260

(3) قالون أبو موسى عيسى بن مينا النحوي (220 هـ) انظر البرهان في علوم القرآن 1:454 ومباحث في علوم القرآن مناع القطان ص: 182 الطبعة الثامنة 1981م بيروت.

(4) كما جاء في ت ود (الاراد).

(5) سقط من ت (ونحوه).

التسهيل[1] تبعاً للكوفيين وبعض البصريين مع الإضافة الاتباع عطف بيان أو بدلاً، والقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ.

أو إلى النصب بإضمار فعل و (حتماً) نعت لمحذوف، أي إضافة حتماً، ويجوز كونه مصدراً في موضح الحال من فاعل (أضف) أي حاتماً بذلك.

.... والا اتّبع الذي ردف

أي وإن لم يكن اللقب وما صحبه مفردين ويصدق بثلاث صور، أما بكونهما مركبين، كعبد الله أنف الناقة، أو الأول مركباً والثاني مفرداً، نحو عبد الله كرز، أو عكسه نحو سعيد أنف الناقة.

وامتنعت الإضافة ووجب اتباع الثاني للأول في إعرابه، اما على أنه بدل من الأول أو عطف بيان له أو قطعه بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل.

و (تبع) جواب الشرط المحذوف[2] مع فعله لأن معنى قوله و (إلا) أي وإن لم يكونا مفردين (اتبع الذي ردف) أي اتبع حينئذ فاتبع الذي وقع في النظم بمعنى التبعية في الإعراب، وردف الذي معناه تبع، أريد به التبعية اللغوية.

وحذف الناظم الفاء من جواب الشرط للضرورة ثم شرع في تقسيم العلم المنقول وغيره فقال:

ومنه منقول كفضل وأسد وذو ارتجال كسعاد وأُدد

أي من العلم مفرد منقول وهو الغالب بأن يستعمل قبل العلمية لغيرها ونقله إما من مصدر كفضل أو اسم ذات كأسد أو اسم فاعل كحارث أو صفة مشبهة كحسن أو اسم مفعول كمحمد، أو من فعل ماض كشمّر علم فرس، أو من مضارع كيزيد.

---

(1) أنظر التسهيل ص 31.

(2) سقط من ت (مع).

ومن العلم أيضاً مفرد ذو ارتجال، وهو ما استعمل أولاً علماً كأدد[1] علم رجل، وسعاد علم امرأة، وفي شرح البيضاوي للعنبري، المرتجل العلم المنقول لا لعلاقة وكأن المرتجل كما قال بعضهم مأخوذ من قولهم ارتجل الأمر كأنه فعله قائماً على رجليه من غير ان يقعد ويتروى فيه[2].

وما ذكره الناظم من تقسيم العلم إلى[3] منقول ومرتجل هو بالنظر للغالب وإلا فالعلم بالغلبة، لا منقول ولا مرتجل.

وقال سيبويه العلم كله منقول[4] والزجاج[5] كله مرتجل[6] وقوله: (ومنه منقول) جملة من مبتدأ وخبر (وذو ارتجال) كذلك، ولكن الخبر محذوف أي ومنه ذو ارتجال، ثم ينقسم العلم أيضاً إلى مفرد كزيد[7] وإلى جملة ومركب، وأشار لهما بقوله:

وجملة وما بمزج ركبا ذا إنّ بغير ويه ثم أعربا

أي ومن العلم ما أصله جملة، وهي الكلام المستقل فعلية كانت كشاب قرناها أي جانبا رأسها، أو اسمية قياساً عليها كزيد قائم ويلزم من ذلك كون العلم منقولاً منها.

وحكم هذا العلم أنه يحكى فلا يغير في رفع ولا نصب ولا جر، كجاءني زيد قائم، ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم.

ومن العلم أيضاً ما ركب تركيب مزج، وهو كل اسمين جعلا اسماً

---

(1) في الهامش: هو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن هلال بن سبأ بن حمير.
(2) سقط من ت (فيه).
(3) كما جاء في ت وفي د (منقول).
(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج 1:29 وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ج 1:88.
(5) الزجاج ترجمته ص: 80.
(6) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام 1:88.
(7) سقط من ت (إلى مفرد كزيد).

واحداً منزلاً ثانيهما منزلة تاء التأنيث، وجعلا علماً على شيء ويصير كل من الاسمين منزلة حرف من كلمة كبعلبك.

ومعنى منزلة تاء التأنيث أن الجزء الثاني من المركب شديد الامتزاج بالجزء الأول، بحيث صار الإعراب عليه، كما ان تاء التأنيث شديدة الامتزاج بما اتصلت به حتى صار الإعراب عليها.

وحكم الاسم الأول منهما أن يفتح آخره كاللام من بعلبك إلا أن يكون آخره ياء فيبنى على السكون كمعدى كرب.

وحكم الاسم الثاني منهما أن يعرب إعراب غير المنصرف للتركيب والعلمية كما سيأتي في باب ما لا ينصرف[1]، ويجوز في المزجي أيضاً أن يبنى جزؤه[2] على الفتح حال رفعه ونصبه وجره، وأن يعرب إعراب المتضائفين كعبد الله.

هذا كله في مزجي لم يختم بويه[3]، فإن ختم به كسيبويه بني على الكسر في الأحوال كلها، وسيأتي وجه بناء الأصوات في بابها.

وأما المركب العددي كخمسة عشر فحكمه البناء لتضمنه معنى الحرف أي واو العطف و (ما بمزج) مبتدأ حذف خبره، أي من العلم ما ركب بمزج و (ركب) وما يتعلق به صلة (ما) و (ذا)[4] مبتدأ خبره (اعرب)، وجواب الشرط محذوف ويحتمل جملة الشرط والجواب أن تكونا خبراً عن ذا.

ومن العلم ما ركب تركيب إضافة كما قال:

وشاع في الأعلام ذو الإضافه كعبد شمس وأبي قحافه

أشار بـ (شاع) إلى أن المضاف أكثر أنواع العلم المركب فإن منه الكنى،

---

(1) سقط من ت (ما لا ينصرف).

(2) كما جاء في ت وفي د (جزآه).

(3) كما جاء في ت وفي د و (بصوت).

(4) ما بين القوسين سقط من ت.

ولا يخفى كثرتها وإلى أن المضاف قسمان كنية كأبي قحافة واسم كعبد شمس.

وإلى أن الجزء الأول من المضاف، تارة يعرب آخره بالحركات كعبد وتارة بالحروف كأبي وإلى أن الجزء الثاني يكون منصرفاً كشمس، وغير منصرف كأبي قحافة.

وأشعر كلام الناظم بأن ما عري من الأعلام من إضافة وإسناد ومزج مفرد وما لم يعر مركب، وبذلك صرح في التسهيل[1] ولا يرد عليه العلم المركب من حرفين كأنما أو حرف واسم كيا زيد أو حرف وفعل كقد قام لأنه لم يرد عن العرب التسمية بذلك، وبعد[2] تسليم وروده فالمركب مما ذكر شبيه بالمركب الإسنادي.

ثم أشار للنوع الثاني من نوعي العلم، وهو الجنسي فقال:

ووضعوا لبعض الأجناس علم ....

أي لبعض الأجناس التي لا تؤلف غالباً كأسد ونحوه من الوحوش وربما وضع لبعض المألوفات كأبي المضا لجنس الفرس، وفي قوله لبعض إشارة إلى أنهم لم يضعوا علماً لكل الأجناس بل ذلك موقوف على السماع.

وحقيقة علم الجنس أنه اسم موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها بخلاف اسم الجنس كأسد فإنه موضوع للحقيقة من حيث هي.

ظهر بهذا مخالفة علم الجنس لاسم الجنس في المعنى خلافاً لمن سوى بينهما.

وأما اسم الجنس المعرف باللام التي للحقيقة كالأسد فمساو لعلم

---

(1) انظر التسهيل ص: 30.

(2) في ت (على).

الجنس كأسامة كما أن علم الشخص مساو للمعرف بلام العهد.

وقد سبق أول الباب أن منهم من جعل تعريف علم الشخص شاملاً لعلم الجنس وذكر القرافي[1] عن شيخه الخروشاهي أنه لما ذكر الفرق بين اسم الجنس وعلم الشخص[2] وعلم الجنس، قال ليس في البلاد المصرية من يعرفه غيري ونازعه بعض المتأخرين في ذلك، وقال ليس في الدنيا[3] عالم إلا وهو يعلمه غيره ووقف الناظم على علم بالسكون موافقة للغة ربيعة ولو وقف على لغة غيرها قال علماً بالألف.

ثم أشار لمشابهة علم الجنس علم الشخص في اللفظ بقوله:

.... كعلم الأشخاص لفظا ......

أي علم الجنس مشابه لعلم الشخص في أحكام لفظية كصحة مجيء الحال منه كهذا الأسد مقبلاً، ومنعه من الصرف لعلة[4] زائدة على العلمية كالتأنيث في أسامة ومنع دخول أل عليه لا تقول هذا الأسامة.

وأشار بقوله:

.... وهو عم

إلى أن علم الجنس يفارق علم الشخص من جهة المعنى[5] لعمومه على حد عموم الجنس لأنه[6] لا يختص بفرد من ذلك الجنس، فكل أسد يصدق عليه أسامة بخلاف علم الشخص، ويؤخذ من كلام الناظم إشارة لفرق

---

(1) شهاب الدين أبو العباس أحمد الصنهاجي (684 هـ) له شرح تنقيح الفصول، **الأعلام** 1:94.
في اختيار المحصول والأجوبة الفاخرة في أسئلة القاصرة، انظر الكنى **والألقاب** ج 3: 59.

(2) سقط من ت (وعلم الشخص).

(3) كما جاء في ت وسقط من د (في الدنيا).

(4) في ت (بعلة).

(5) كما جاء في ت وسقط من د (المعنى).

(6) كما جاء في ت وسقط من د (في انه).

آخر بين علم الشخص وعلم الجنس[1] واسم الجنس وهو أن الأول معرفة لفظاً ومعنى، والثاني معرفة لفظاً لا معنى والثالث نكرة لفظاً ومعنى.

و (عم) فعل ماض وقع خبراً عن قوله[2] (وهو) ويجوز أن يكون اسماً وأصله عام وقصر بحذف ألفه، وسبق نظير ذلك في ترجمة الكلام في قوله: (والقول عم).

وعلم الجنس نوعان اسم معنى وسيأتي، واسم عين، وهو قسمان ما يؤلف ليس بغائب كأبي الدغا الأحمق.

وما لا يؤلف وهو الغالب وأشار لأمثلة منه بقوله:

من ذاك أم عـريط لـلعـقـرب ....

أي من علم الجنس (أم عريط) علم لجنس العقرب فكل عقرب يصدق عليها (أم عريط)، (وهكذا ثعالة للثعلب).

أي علم لجنس الثعلب، وهذا اسمه وكنيته أبو الحصين، وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث ولكن الناظم صرفه للضرورة.

وأما علم الجنس للمعنى فأشار له بقوله:

ومـثـلـه بـرة لـلـمـبـره كـذا فَجـارِ علم لـلـفـجـره

أي مثل ما ذكر من (أم عريط) (وثعالة)، في كونهما علمي جنس.

(برة) فإنه علم جنس (للمبرة) وبرة في الأصل صفة كامرأة برة ثم غلب على نفس المبرة، نحو زيد لا يفارق برّة أي المبرة.

(وفجار) علم جنس (للفجرة) مبني على الكسر نحو زيد لا يقرب فجار

---

(1) سقط من ت (علم الجنس).

(2) كما جاء في ت وسقط من د (قوله).

أي الفجرة، وفجار في الأصل علم معدول، قيل عن فجرة، وقيل عن صفة غالبة وهي فاجرة.

واعترض قوله الفجرة بأن علم الجنس للمعنى، سبحان، علم جنس للتسبيح ولا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وهو في الأصل مصدر كغفران، وقد علم مما سبق أن لعلم الجنس خصوصاً من وجه وشياعاً من وجه، فلذلك جاء عن العرب في بعضه ما فيه وجهان، وطريق ذلك السماع فمما سمع فينة تقول فلان يأتينا فينة بلا تنوين أي الحين دون الحين، فإن قلت فينة بالتنوين فمعناه يأتينا حيناً دون حين، فيختلف التقدير والمعنى واحد.

* * *

إسم الإشارة

ثم انتقل إلى النوع الثالث من المعارف، وترجم له[1] بقوله اسم الإشارة أي اسم الإشارة وعرفه الناظم في التسهيل[2] بأنه ما وضع لمسمى وأشار إليه وعرفه هنا بالعد، وبدأ بإشارة المذكر فقال:

بـذا لمفـرد مـذكـر أشـر: ....

أي ليس للمذكر المفـرد إلا لفظ واحد وهـو ذا، عاقـلاً كان المشـار إليه أو لا، فتقول هذا زيد وهذا فرس وهذا حجر.

وذهب البصريون إلى أن ذا ثنائي لفظاً ثـلاثي وضعاً، فـأصل ذا عنـدهم ذيي، حذفت منه الياء الثانية وهي اللام، وأبدلت الأولى وهي العين ألفاً.

والمشهور أن وزنه فعل بالتحريك، وأنه من باب حيّ أي مما عينه ولامه ياءان لا من باب طويت أي مما عينه واو ولامه ياء.

وذهب الكـوفيون والسهيلي[3] إلى أن ذا على حـرف واحد وضعـاً، وأن

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (له).

(2) انظر التسهيل باب الإشارة ص: 39.

(3) عبد الرحمن بن عبد الله متوفى سنة (581) عالم في اللغة والاخبار له أمالي السهيلي في النحـو واللغة والحديث ـ انظر بغية الوعاة 81:2 وشذرات الذهب ج 39:4.

ألفه زائدة، و (بذا) يتعلق (بأشر).

وذكر الناظم ألفاظ المفردة المؤنثة في قوله:

.... بـذي وذه تي تـا على الأنثى اقتصـر

أي بهـذه الألفـاظ الأربعـة فـلا تشر بهـا للمـذكـر، إلّا أن إشـارة الانثى محصورة فيها بدليل أنه في التسهيل[1]، حكى في إشارتها عشـرة ألفاظ، هـذه الأربعة وأما الستة الباقية فهي:

ذه بسكون الهاء وذه وته بكسرها وذهي وتهي بالاشباع وذات بالبناء على الضم.

ولمـا كـانت الإشـارة يكنى بهـا عن المشـار إليـه، وكـانت الأنثى أحق بالكناية من المذكر، ناسب كثرة ألفاظ[2] إشارتها ولا كذلك المذكر.

و (بـذي) متعلق (باقتصـر) الذي هـو فعل أمـر بفتح التـاء، ويجوز ضم تـاء[3] اقتصر على البنـاء للمفعول، وحـذف النـاظم حـرف العـطف من تي وتـا للوزن.

ثم شرع في تثنية إشارة المذكر والمؤنث فقال:

وذان تـان للمثنى المـرتفـع ....

أي بالألف التي هي علامة الرفع وظاهر كلامه أن كلًّا منهما مثنى حقيقة وأن ألف المفرد من كل منهما حذفت، لأجل ألف التثنية.

وصرح في التسهيل[4] بهـذا الظاهـر، ويؤيده حـذف الياء من الـذي إذا ثني، كما قال في بحث الموصول، والياء إذا ما ثنيـا لا تثبت لكن الذي عليـه

---

(1) انظر التسهيل ص: 39.

(2) في ت (الألفاظ).

(3) في ت (ثانيه).

(4) انظر التسهيل باب الموصول ص: 34.

الجمهور أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وإلا لزم إبدال ألفهما ياء، فقيل ذيّان وتيّان كما يقال في فتى[1] فتيان ولم يثن من أسماء الإشارة إلا ذا وتا.

وأشار لنصب المثنى وجره بقوله:

. . . . وفي سـواه ذين تـين اذكـر تـطع

أي في سوى المرتفـع الصادق بـالمنصوب والمجـرور يشار إليـه (بذين وتين) مقتـرنين باليـاء التي هي عـلامـة نصب المثنى وجـره، ويشكـل[2] على النصب بالياء قراءة ﴿**إن هذان لساحران**﴾[3].

وأجيب بـأجوبـة أحسنها، أن هـذا جاء على لغـة بني الحـارث من لـزوم الألف عندهم في المثنى حالة النصب.

وإنمـا أعرب المثنى في الإشـارة وإن كـانت مبنيـة لأن التثنيـة عـارضت شبهه بالحرف لأنها من خصائص الأسماء فضعف شبه الحرف.

و(ذان) مبتدأ و(تان) عـطف عليه بحـذف العاطف وللمثنى خبـر(ذان) و(ذين تيـن) مفعول مقدم (باذكر وتطع) مجزوم جواب الامر، ثم ذكـر الإشارة للجمع في قوله:

وبـأولى أشـر لجمـع مـطلقـا . . . .

مذكراً كـان أو مؤنثاً كـأعجبني هؤلاء الرجـال، وهؤلاء النسوة، ولا فـرق في اللفظ حينئذ بين الإشارة لجماعة الذكور والإناث.

وأشعـر إطلاقـه بأنـه يشار بهـا للعاقـل وغيـره وهـو كـذلـك لكن الأكثـر استعمالها في العاقل، ومن ورودها في غيره قوله تعالى: ﴿**إن السمع والبصـر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا**﴾[4] وفيها لغتان القصر وهو لغة تميم والمد

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (فتى).

(2) في ت (اشكل عليه).

(3) سورة طه، الآية: 63.

(4) سورة الإسراء، الآية: 36.

وهو لغة الحجاز وأشار لذلك بقوله:

والمـد أولى ....

ولذلك لم يقع في القرآن إلا ممدوداً كقوله: ﴿**ها أنتم أولاء تحبونهم**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**هؤلاء بناتي**﴾[2] بـزيادة همـزة بلا تنـوين بعد الألف والمشهـور بناء هؤلاء على الكسر وقد يضم.

وجميع ما سبق يشار به للقريب وذكر الإشارة للبعيد في قوله:

.... ولـدى الـبـعـد انـطقـا

بـالكـاف حـرفـاً دون لام أو معـه ....

أي عند الإشارة للبعيد أو المنزل منزلته، ينطق[3] مع الإشـارة له بكـاف سواء قرنت بلام أو لا، نحو ذاك وذانك وأولئك.

ومن المنـزل منـزلـة البعيـد قـولـه تعـالى: ﴿**ذلـك نتلوه عليـك**﴾[4] لأن المقتضى في حكم الذهاب البعيد.

وأشعر كلام الناظم بأنه ليس للمشار إليـه إلا مرتبتـان إحداهمـا[4] بعدي وهي المصحوبة بالكاف مجردة من اللام نحو ذلك وأولاك أو مقترنة باللام نحو ذلـك وأولئك بـلام مكسورة فـرقاً بينهـا وبين لام الجـر الـداخلة على الضمير فاللام المكسورة في ذلك داخلة على اسم الإشارة، والمفتوحة في لك حـرف جر، واللام لغة الحجازيين وحذفها لغة التميميين.

والثاني قربي وهي المجردة مما ذكر، ولكن المشهور للمشار[5] **إليه ثلاث**

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 119.

(2) سورة هود، الآية: 78.

(3) كما جاء في ت وفي د (انطق).

(4) سورة آل عمران، الآية: 57.

(5) في ت (أحدهما).

(6) كما جاء في ت وفي د (ان لها).

مراتب قربي، وهي المجردة مما ذكـر، ووسطى وهي المقتـرنة بـالكاف فقط، وبعدي وهي المقترنة بها وباللام.

وأشار بقولـه: حرفـا إلى أن الكاف الـلاحقة لاسم الإشـارة حرف يـدل على حال المخاطب يتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً نحو هو[1] ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن كما تقول أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن.

وأصل الكاف الحرفية اسم مضمـر، ولكن لما استعملت حـرف خطاب خلعت عنها الإسمية.

ومن غير الغالب قـوله في سـورة المجادلـة ﴿**ذلك خيـر لكم وأطهر**﴾[2] فإن كلمة ذلك استعملت في هذه الآية للجمع بلفظ المفرد، ويدل على ذلـك قوله قبلها ﴿**إذا ناجيتم الرسول فقدّموا بين يدي نجواكم صدقة**﴾[3] فأتى بلفظ الجمع ثم قال ذلك أي ذلكم.

وأما قوله (أو معه) ففيه إطلاق وهو مقيد بالمفرد، وبـأولا المقصـور أمـا المثنى وأولاء المـمـدود فـلا تلحقهمـا الـلام، (ولـدى) بمعنى عنـد متعلق بـ (انطق) وهو أمر مؤكد بنون خفيفة أبدلت ألفاً.

وقوله (حرفا) حال من الكاف، وقوله: (أو معـه) عطف بـأو على (دون) فيكون حالاً من الكاف أيضاً، وأشار بقوله:

والـلام إن قـدمـت هـا ممـتنعـه . . . .

إلى أنك إذا قدمت قبل اسم الإشارة كلمـة ها التي للتنبيـه امتنع اقتـرانه باللام فلا تقول هـذالـك، كراهة[4] لكثرة الزوائد.

وأفهم كـلامه أن هـا التنبيه تـدخل المجـرد من اللام فتقـول هـذا وعلى

---

(1) سقط من ت.(هو).

(2) سورة المجادلة، الآية: 12.

(3) سورة المجادلة، الآية: 22.

(4) سقط من ت (كراهة).

المصاحب للكاف فقط، فتقول هذاك لكن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف قليل.

وفي شرح التسهيل[1] إن هاء التنبيه لا تصحب[2] المقرون بالكاف في تثنية أو جمع فلا تقول هذانك ولا هؤلائك، وقال بعضهم والسماع في الجميع يرد عليه.

(واللام) مبتدأ وخبره (ممتنعة)، وحذف جواب الشرط لدلالة ما سبق عليه لأن خبر المبتدأ مقدم على الشرط في التقدير أي اللام ممتنعة إن قدمت ها فهي ممتنعة (وها) في (قدمت ها) ليس بضمير نصب متصل بالفعل بل[3] هي ها التنبيه تكتب منفصلة عن الكلمة لأنها اسم ظاهر وهي مقصورة إذ لو[4] مدت التبست بحرف الهجاء.

وحكمة الإتيان بها تنبيه المخاطب ليقبل على المشار إليه ولا بأس بذكر جميع صور المشار إليه:

فأصوله[5] ستة، ذا للمفرد المذكر، وذي وتا للمفرد المؤنث وللمثنى المذكر ذان والمؤنث تان، ولجمع المذكر والمؤنث أولاء.

وجملة ذلك ستة، فاضربها في مراتب الإشارة، القرب والبعد والتوسط على المذهب المشهور تبلغ ثماني عشرة، وإذا لحقتها كاف الخطاب تنوعت ستة أنواع بحسب أفراد المخاطب وتثنيته مذكراً ومؤنثاً وجمعه كذلك فتصير للنظر[6] في مراتب الإشارة الثلاثة تصير كل مسألة من الثمانية عشر بحسب الخطاب.

---

(1) انظر شرح التسهيل ج 274:1.

(2) في ت (يصحب).

(3) سقط من ت (هي).

(4) في ت (لأنها).

(5) في ت (وأصوله).

(6) كما جاء في ت وفي د (بالنظر مراتب).

ستة تقول: ذاك ذاكما للمذكر، ومثله للمؤنث، ذاكم ذاكن.

وتفعل في بقية الثمانية عشر كذلك.

وإذا ضربت ستة في ثمانية عشر بلغت مائة وثمانية على المذهب المشهور وعلى رأي الناظم يسقط ثلثها بسقوط مرتبة التوسط عنده، يصير الباقي اثنين وسبعين، وما سبق في الإشارة غير المكانية.

أما هي بألفاظها المختصة بها تنقسم إلى قريب وبعيد، وبدأ بالأول فقال:

وبهنا أو ها هنا أشر إلى داني المكان ....

أي المكان القريب يشار إليه (بهنا) فيقال: جلست هنا أي في هذا المكان القريب، وقد تلحقه ها التنبيه، فيقال: (ها هنا) نحو ﴿**إنا ها هنا قاعدون**﴾[1] و (داني المكان) من إضافة الصفة للموصوف، أي المكان القريب، وأشعر كلامه بأن هنا لا تستعمل في الزمان فلا يقال صمت هنا تريد صمت هذا اليوم، وبه صرح في الكافية[2] ويشار للمكان البعيد بألفاظ أشار لها على سبيل التخيير بأنها مذكورة في قوله:

.... وبه الكاف صلا
في البعد أو بثم فه أو هنا أو بهنالك انطقن أو هنا

أي فيشار للمكان البعيد بأمور منها على رأي المصنف هناك وهنالك كقوله تعالى: ﴿**هنالك ابتلي المؤمنون**﴾[3] وأما على رأي غيره ممن يثبت المرتبة الوسطى فالمجرد من اللام للمكان المتوسط والمقرون بها للمكان البعيد، ومنها (ثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم محركة لالتقاء الساكنين وهما الميمان آخرها وحركت الثانية منهما بالفتح طلباً للخفة لاستثقال الكسرة مع

---

(1) سورة المائدة، الآية: 24.

(2) انظر الكافية الشافية لابن مالك 318:1.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 11 في د (هنالك ابتلى المبطلون) وهو خطأ.

التضعيف وهو ظرف لا يتصرف وغلط من أعربه مفعولاً مطلقاً لـرأيت في قولـه تعـالى : ﴿وإذا رأيت ثم﴾[1] وإنما هـو ظرف مكـان والعامـل فيه رأيت الأول، وأمـا رأيت الثـاني فجـواب، ولا يتقـدمـه هنـا التـأنيث ولا يتـأخـر عنـه كـاف الخطاب.

ومنها هنا بفتح الهاء وكسرها وتشديد النون، ومعناه هناك وقد يقال هنت موضع هنا، وقد يقال هناك وهناك بكاف الخطاب.

والضمير في قوله (وبه) يرجع إلى (هنا، والكاف مفعول مقدم بـ (صلا) وأصله صلن بنـون توكيـد خفيفة ثم أبـدلت ألفاً وقفـاً، وفي (البعد) يتعلق بـه (وثم) يتعلق (بفه)، وهو فعل أمر من فاه يفوه إذا نطق.

* * *

---

(1) سورة الإنسان، الآية: 20.

المَوْصُول

ثم انتقل للنوع الرابع من المعارف، فقال الموصول وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه.

وهو اصطلاحاً على قسمين، حرفي واسمي، وسكت الناظم هنا عن الحرفي، وأشار له في أبواب متفرقة فقال:

في باب أن (وهمز أن افتح لسد مصدر مسدها).

وفي باب إعمال المصدر:

إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله ....

إلى غير ذلك مما يأتي التنبيه عليه في محله في باب إعراب الفعل.

وذكره الناظم في التسهيل[1] وعرفه بأنه ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج لعائد، وخرج بهذا الذي حيث يوصف بها مصدر محذوف، نحو قوله تعالى: **﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾**[2] أي كالخوض الذي خاضوه، أو كالجمع الذي خاضوا.

---

(1) انظر التسهيل باب الموصول ص: 33.

(2) سورة التوبة، الآية: 69.

وحينئذ مثل هذا موصول حرفي اصطلاحي، ومنهم من جعل الذي مشتركاً بين الحرفي والإسمي.

وحروف الموصول، الحرفي ان لم يعد الذي منها، خمسة أن وما وكي وأنّ المصدريات، ولولا الامتناعية على الصحيح عند الجمهور خلافاً لابن مالك، وجمع من النحاة في كونها مصدرية، **الأول**: أن وهي الناصبة للمضارع.

وتوصل بماض وأمر ومضارع، لا يكون بمعنى الحال نحو قوله تعالى: **﴿وأن تصوموا خير لكم﴾**[1].

والثاني: ما فتوصل في الكثير بفعل متصرف غير أمر نحو قوله تعالى: **﴿بما نسوا يوم الحساب﴾**[2].

والثالث: كي فتوصل بمضارع ولا تقع إلا مجرورة باللام نحو قوله تعالى: **﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج﴾**[3].

والرابع: أنّ بتشديد النون، وتوصل باسمها وخبرها نحو قوله تعالى: **﴿أو لم يكفهم أنّا أنزلناه﴾**[4].

والخامس: لو وعلامتها أن يصلح موضعها أن وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ نحو قوله تعالى: **﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾**[5].

وأما الإسمي وعرفه الناظم في التسهيل[6] بما افتقر أبداً إلى عائد، أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 184.

(2) سورة ص، الآية: 26.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 37.

(4) سورة العنكبوت، الآية: 51.

(5) سورة البقرة، الآية: 96.

(6) انظر التسهيل باب الموصول ص: 33.

وسيأتي أنه لا بد من كونها معهودة أو منزلة منزلتها نحو قوله تعالى: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾[1].

واحترز بقوله أبداً من النكرة الموصولة بجملة فإنها مفتقرة لا أبداً.

وبقوله إلى عائد من حيث وإذ وإذا، فإنها مفتقرة لجملة، لكن بغير عائد، وبقوله أو خلفه عن الربط بظاهر وهو الموصول في المعنى، نحو قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي عنه، وأراد بمؤولة الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة.

وأما الناظم هنا فعرف الموصول، بالعد حيث قال:

موصول الاسماء الذي الأنثى التي ....

أي الموصول الإسمي ضربان مذكر ومؤنث.

فللمذكر الذي وللمؤنث التي، وفي كل منهما ست لغات أفصحها ما ذكره الناظم فيهما، وأصل الذي عند سيبويه[2] لذي بوزن عمي، وعند الكوفيين أنه الذال فقط واللام والياء زائدتان، واحترز بالأسماء عن موصول الحروف وسبق بيانه.

و (موصول) مبتدأ مضاف لـ (الأسماء) بنقل حركة همزتها للام، إذ لا يستقيم الوزن إلا به.

و (الذي) مبتدأ ثان خبره محذوف تقديره منه (الذي والتي) لأن موصول الأسماء عام يشمل جميعها والتي بدل من (الانثى) والجملة حينئذ معطوفة بحذف العاطف لضرورة الوزن.

وجعل الناظم التي أنثى لدلالتها عليها، ويحتمل جعل (الأنثى التي) جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة الأولى بحذف العاطف والألف

---

(1) سورة طه، الآية: 78.

(2) انظر كتاب سيبويه: 416:2.

واللام في الأنثى عوض عن الضمير أي أنثاه التي ثم أشار لتثنية الذي والتي بقوله:

.... واليا إذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه أوله العلامه ....

أي الذي والتي إذا أريد تثنيتهما تحذف الياء من كل منهما وتجعل علامة التثنية ألفاً في الرفع وياء في الجر والنصب، وتكون العلامة، وإليه لما قبل الياء المحذوفة فتقول في الذي اللذان رفعاً واللذين جراً ونصباً، وفي التي اللتان رفعاً واللتين جراً ونصباً.

وكان القياس إثبات الياء في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقتين في الإشارة فيقال اللذين واللتيان وذيان وتيان كقولهم في تثنية الشجي ونحوه من المنقوص، كقاض، الشجيان والقاضيان بإثبات الياء، ولكنهم قصدوا الفرق بين تثنيتي المبني والمعرب، عند من يقول بأن اللذان واللتان مبنيان، وكما يشعر به قول الناظم (ثنيا).

أما عند من يقول بأن صورتهما صورة المثنى، فللفرق بين صورة المثنى من المبني والمثنى من المعرب.

واعترض قوله: (إذا ما ثنيا) الخ. بأن حقه أن يقول في غير تصغير فإنك تقول في التصغير اللذين واللتيان، بإثبات الياء وبأن حقه أيضاً أن يقول ثنيا أو جمعا.

وأجيب بأنه إنما حكم على لفظ الذي والتي وهما مكبران، وبأن جمع الذي على القياس فلا يحتاج لذكره.

واعترض أيضاً بأنه لا فائدة لقوله بل ما تليه.. الخ لفهمه من قوله:

.... واليا إذا ما ثنيا لا تثبت

وأجيب بأن فائدته التنصيص على التصريح بأيلا الحرفين اللذين قبل الياء علامة التثنية (واليا) قصرها الناظم للضرورة مفعول (لا تثبت) و (ما) زائدة

وضمير (ثنيا) يرجع للذي والتي و (ما تليه) موصول وصلته ومحلها نصب بفعل مقدر يفسره (أوله) فيكون من باب الاشتغال.

ويجوز كونهما في محل رفع بالابتداء و (أوله) في موضع الخبر ورجح بعضهم الأول ولعل وجهه ان وقوع الخبر جملة طلبية خالف فيها ابن الانباري[1] وبعض الكوفيين.

والهاء مفعول أول بـ (أوله) و (العلامة) مفعوله الثاني.

ثم أشار للغة في نون المثنى بقوله:

والنون إن تشدد فلا ملامه ....

أي إن شددت نون الموصول المثنى حال رفعه وغيره، كما يشعر به إطلاق الناظم تبعاً للكوفيين، وإن حصه البصريون بحالة الرفع فلا ملامة عليك في التشديد وإذا انتفى اللوم فيه كان جائزاً، بل قرىء به في السبع ففي قوله تعالى: ﴿**واللذان يأتيانها منكم**﴾[2] وفي قوله تعالى: ﴿**ربنا أرنا اللذين**﴾[3].

(والنون) مبتدأ وخبره جملة الشرط والجزاء، والمستتر في (تشدد) هو رابط الجملة ثم استطرد لما كان حقه أن يذكره في باب الإشارة.

فقال:

والنون من ذين وتين شددا أيضاً ....

ففي الرفع كقوله تعالى: ﴿**فذانك برهانان**﴾[4] وفي غير الرفع كقراءة

---

(1) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري توفي (328 هـ).
انظر المدارس النحوية شوقي ضيف ص 238 الطبعة الرابعة 1968م القاهرة، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ج 315:2.

(2) سورة النساء، الآية: 15.

(3) سورة فصلت، الآية: 29.

(4) سورة القصص، الآية: 34.

ابن كثير[1] ﴿**أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين**﴾[2] بتشديد النون.

ثم أشار لعلة التشديد بقوله:

. . . . ، وتعويض بذاك قصدا

أي قصد بتشديد النون في اللذين واللتين وذين وتين، التعويض عما حذف من الباقي في الذي والتي، ومن الألف في ذا وتا في التثنية.

هذا ما ذهب إليه الناظم تبعاً لقيس وتميم.

وليس من عادة الناظم الإشارة لتعليل المسائل، وإنما قصد بذلك الرد على الجمهور القائلين، بأن التشديد دليل، إما على البعد فقط أو عليه والتعويض.

وبعضهم جعل التشديد تأكيداً للفرق بين تثنية المعرب والمبني.

(وتعويض) مبتدأ ذكره و (بذاك) متعلق به مسوغ للابتداء بالنكرة.

ويجوز أن يكون المسوغ ما في النكرة من معنى الحصر، لأن المعنى ما قصد بذاك إلا التعويض، فهو كقولهم شيء جاء بك، أي ما جاء بك إلا شيء والإشارة بذاك للتشديد، و (قصد) خبر المبتدأ.

ثم أشار لجمع الذي بقوله:

جمع الذي الأولى الذين مطلقا . . . .

أي للذي جمعان أحدهما (الأولى) وهو لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً، وتسمح المصنف في إطلاق الجمع على **الأولى**، وإنما هو اسم جمع.

والثاني الذين، تقول جاء الذين بالياء مطلقاً رفعا ونصباً وجراً وإنما لم

---

(1) ترجمته ص: 102.

(2) سورة القصص، الآية: 27.

يغير في هذه الأحوال لكونه مبنياً.

وتسمح أيضاً في إطلاق الجمع على الذين، وليس كذلك بل هو[1] اسم جمع أيضاً وليس[2] جمعاً للذي، لأن الذين مخصوص بالعالمين كقوله تعالى: ﴿الذين هم في صلواتهم خاشعون﴾[3].

والذي عام في العالم وغيره والمفرد لا يكون أعم من جمعه.

(وجمع الذي) مبتدأ و (الأولى) خبره و (الذين) عطف عليه بحذف العاطف، وأشار لمقابل (مطلقاً) بقوله:

.... وبعضهم بالواو رفعاً نطقا

يعني[4] أن بعض العرب وهم بنو هذيل وبنو عقيل، ومنهم من جزم ولم يتردد بإجراء الذين حال الرفع بالواو، مجرى جمع المذكر السالم فيقول: نصر الذون آمنوا على الذين كفروا.

(وبعضهم) مبتدأ و (نطق) خبره، و (بالواو) متعلق بنطق و (رفعاً) نصب بإسقاط الخافض، أي في رفع ويجوز كون (رفعاً) مصدر، في موضع الحال، أي وبعضهم نطق بالواو رفعاً.

ثم أشار لجمع التي فقال:

باللات واللاء التي قد جمعا ....

أي للتي جمعان اللاتي واللائي، وقد تحذف[5] ياؤهما فيقال: جاء اللات أو اللاء فعلن، وللتي جموع أخر، مذكورة في المطولات، منها اللواتي بإثبات الياء وحذفها.

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (هو).
(2) في ت (وليس أيضاً).
(3) سورة المؤمنون، الآية: 2.
(4) في ت (إلى).
(5) في ت (يحذف).

ويستعمل كل منهما للعاقل وغيره، وتسمح الناظم أيضاً في اطلاق الجمع على اللاتي واللائي، وإلا فكل منهما اسم وضع للجمع.

و (التي) مبتدأ و (قد جمع) خبره و (باللات) متعلق (بجمعا) وألفه للإشباع.

وأشار بقوله:

. . . . والـلاء كـالـذين نـزراً وقعـا

إلى أن اللائي جمع التي قد يطلق قليلاً[1] على الذين جمع الذي فيقال: جاء اللائي قاموا، كما يقال جاء الذين قاموا.

أما اللاتي المرادف للائي، فلا يقع موقع الذين.

(واللائي) مبتدأ خبره (وقعا) وألفه للإشباع و (كالذين) متعلق بوقع و (نزرا) نصب[2] على الحال من ضمير وقع المستتر فيه و (نزرا) صفة مشبهة باسم الفاعل من نزر بضم الزاي، نحو ضخم فهو ضخم.

ولما فرغ من أصول الموصولات، وهي الذي والتي وفروعهما، شرع فيما يجري مجراها[3] في حكمها ومعناها فقال:

ومـن ومـا وال تـساوي مـا ذكـر . . . .

أي كل من[4] هذه الثلاثة، اسم موصول يساوي معنى ما ذكر من الموصولات السابقة، فتستعمل[5] بلفظ واحد، بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما نحو جاء من قام وقامت وقاما وقامتا وقاموا وقمن، ونحو جاء ما قام.. الخ ونحو جاء القائم.. الخ.

---

(1) سقط من ت (قليلاً).

(2) في ت (منصوب).

(3) في ت (مجراهما).

(4) في ت (كل واحد).

(5) في ت (فيستعمل).

ويعاد الضمير تارة على من بحسب المعنى كما في المثل[1] السابقة وكما في قوله تعالى: ﴿**ومنهم من يستمعون إليك**﴾[2].

وأكثر ما يستعمل[3] من للعالم حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿**ومن عنده علم الكتاب**﴾[4] أو تغليباً نحو قوله تعالى: ﴿**ولله يسجد من في السموات والأرض**﴾[5] وتستعمل أيضاً من التي للعاقل شرطية واستفهامية ونكرة موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿**من يعمل سوءاً يجز به**﴾[6] ونحو قوله تعالى: ﴿**فمن ربكما يا موسى**﴾[7] ونحو مررت بمن معجب لك وتستعمل[8] ما الاسمية الموصولة لغير العاقل، أما وحده نحو قوله تعالى: ﴿**ما عندكم ينفد**﴾[9] أو للعاقل المختلط بغير[10] نحو قوله تعالى: ﴿**يسبح لله ما في السموات وما في الأرض**﴾[11].

وتستعمل أيضاً لأنواع من يعقل نحو ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء**﴾[12]، وعبر عنهن بما نظراً لأحوالهن[13] لنقصان عقلهن مجرى غير العقلاء وتستعمل ما أيضاً للمشكوك أمره لبعده كقولك وقد رأيت شبحاً من بعد لا تعلم أنه إنسان أو غيره نظراً لما ظهر أو تعلم إنسانيته وتشك أذكر هو أم

---

(1) في ت (المثال).

(2) سورة يونس، الآية: 42.

(3) في ت (تستعمل).

(4) سورة الرعد، الآية: 43.

(5) سورة الرعد، الآية: 15.

(6) سورة النساء، الآية: 123.

(7) سورة طه، الآية: 49.

(8) في ت (وأما الاسمية فتكون لغير العاقل).

(9) سورة النحل، الآية: 96.

(10) في ت (مع غير).

(11) سورة التغابن، الآية: 1.

(12) سورة النساء، الآية: 3.

(13) كما جاء في ت وفي د (اجرائهن).

أنثى نحو قوله تعالى: ﴿إني نذرت لك ما في بطني محرراً﴾ [1] ولما يعلم إذا أريد تعظيمه نحو قوله تعالى: ﴿والسماء وما بناها﴾ [2]، وتستعمل ما أيضاً شرطية واستفهامية ونكرة موصوفة وغير موصوفة نحو قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ [3] ونحو ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [4] ونحو مررت بما معجب لك، ونحو ما أحسن زيداً على رأي سيبويه [5].

وتستعمل أيضاً صفة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه [6] أي لأمر عظيم. ومعرفة تامة في باب نعم نحو غسلته غسلاً نعماً، أي نعم الغسل.

وأما ما الحرفية فتكون نافية ومصدرية وزائدة، وأما أل فاسم موصول، كما قال الناظم تبعاً للجمهور.

وذهب المازني[7] إلى أنها حرف موصول، والأخفش[8] إلى أنها حرف تعريف، وتستعمل على كونها اسماً موصولاً، للعاقل وغيره كجاء القائم والمركوب، وبمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما.

ويعاد الضمير عليها بحسب المعنى، فتقول زيد القائم، وهند القائمة والرجلان القائمان، أي اللذان قاما والمرأتان القائمتان أي اللتان قامتا، والرجال القائمون، أي الذين قاموا، والنساء القائمات، أي اللات قمن وأشار بقوله:

.... وهكذا ذو عند طيىء شهر

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 35.

(2) سورة الشمس، الآية: 5.

(3) سورة البقرة، الآية: 197.

(4) سورة طه، الآية: 49.

(5) ترجمته ص: 57.

(6) قصير بن سعد ـ انظر معاهد التنصيص ج 312:1 وأمثال العرب للمفضل الضبي ص 146.

(7) ترجمته ص: 57.

(8) الأخفش ترجمته ص: 57.

إلى أن استعمال (ذو) اسماً موصولاً مبنياً، بمعنى من وما وأل خاص بطيىء، ومن تشبه بهم من المولدين ولذلك تسمى ذو هذه الطائية فتستعمل عندهم بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد، نحو جاء ذو فعل وفعلت وفعلا وفعلوا وفعلن، بواو لازمة رفعاً ونصباً وجراً.

ويعود الضمير عليها بحسب المعنى كهذه الأمثلة.

وأشار الناظم (بشهر) إلى[1] بناء (ذو) عند طيىء هو القول المشهور عندهم.

ومقابلة إعرابها عند بعض طيىء إعراب ذو التي[2] بمعنى صاحب كجاء ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذي قام.

والفرق بين الطائية والتي بمعنى صاحب أن هذه معربة ومتصرفة بحسب من تبنى له، ولا يليها إلا اسم[3] مجرور بإضافتها إليه.

وأما الطائية فمبنية في الافصح، ولا تتصرف بل تلزم الإفراد والتذكير في الأصح، ولا يليها إلا جملة لا محل لها وقوله[4] (ذو) مبتدأ خبره شهر و (عند طيىء) متعلق به، ويجوز أن يعلق[5] (هكذا) بشهر أيضاً وينصب حالاً.

والمعنى شهر ذو عند طيىء حال كونه مثل من وما وأل.

وأشار بقوله:

وكالتي أيضاً لديهم ذات ... وموضع اللاتي أتى ذوات

(1) في ت (إلى أن).
(2) سقط من ت (التي).
(3) كما جاء في ت.وفي د (الاسم).
(4) كما جاء في ت وفي د (وقوله).
(5) في ت (يتعلق).

إلى أن بعض طيىء إذا أراد معنى التي قال ذات بالبناء على الضم كجاءت هند ذات قامت.

وإذا أراد معنى اللاتي، قال ذوات بالبناء على الضم، كجاءتني نسوة ذوات[1] قمن.

ولم يقيد الناظم هذه اللغة بالشهرة كما قال في التي قبلها إشارة إلى أنها دون اللغة التي قبلها، وإظهاراً لمخالفة ابن عصفور[2] حيث أشار إلى أنهما[3] لغة واحدة، مذكرها خلاف مؤنثها وأشعر كلام الناظم بأن بعض بني طيىء إذا لم يرد معنى التي واللاتي بل معنى اللتان يقول ذو على الأصل كجاءني ذو فعلا، ولا يقول ذوا فعلا.

(وكالتي) خبر مقدم و(ذات) مبتدأ مؤخر و(لديهم) متعلق باستقرار[4] العامل في الخبر.

(وموضع) نصب على الظرفية متعلق (بأتى) و(ذوات) فاعل (أتى) وتقدير البيت وذات مساوية التي عند طيىء أتى.

(وذوات) عندهم أيضاً في موضع اللاتي، وبقي من الموصولات المبنية، ما يستعمل بمعنى الذي وفروعه وهو ذا وأشار له ولشرطه[5] فقال:

ومثل ماذا بعد ما استفهام   أو من إذا لم تلغ في الكلام

يعني أن ذا وإن كانت في الاصل اسم اشارة لمفرد مذكر، اختصت من بين أسماء الإشارة بنقلها إلى الموصولية كما قال البصريون، لكن بشروط ثلاثة **الأول**: وأهمله الناظم لوضوحه أن لا تكون للإشارة نحو من ذا الذاهب أي أي شيء هذا الذاهب فمن اسم استفهام وذا إشارة.

---

(1) سقط من ت (قمن).

(2) ترجمته ص: 65

(3) في ت (أنها).

(4) في ت (بالاستقرار).

(5) في ت (بشرطه).

الثاني: أن يتقدمها استفهام فإن كان ما كانت ذا موصولة باتفاق أو من كانت موصولة في الأصح، ولهذا الاتفاق قدم الناظم ما التي لما لا يعقل على[1] من التي للعاقل.

الثالث: أن لا تكون ملغاة، وتستعمل حينئذ بلفظ واحد لمفرد مذكر أو مؤنث ولتثنيتهما وجمعهما.

فتقول من ذا عندك في الجميع.

ومعنى الغائها على وجهين، أحدهما حقيقي بأن يكون دخولها في الكلام كخروجها.

والثاني: حكمي بأن تركب[2] مع ما فيجعلا اسماً واحداً.

ويحكم على موضع ماذا أو من ذا بالحكم الذي يستحقه ما من رفع ونصب وجر، ولها حينئذ معنيان، الأشهر منهما أن يكون المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه سابق عليه بخلاف الموصول فيعمل فيه السابق عليه.

والثاني: أن تكون[3] اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة، ويظهر أثر الإلغاء وعدمه في البدل من اسم الاستفهام وفي البدل من الجواب فبدل الأول مرفوع وكذا جوابه على المختار وبدل الثاني منصوب وكذا جوابه على المختار أيضاً، فقولك مثلاً ماذا صنعت؟ أخيراً أم شراً ينصب البدل وأخير أم شر برفعه فالأول على جعل ما مفعولاً مقدماً بصنعت وذا لغواً.

والثاني على جعل ما مبتدأ فخبر عنه بذا الموصولة.

والجواب كالبدل فيجيء فعلياً ان جعلت ذا لغواً (لأن الاستفهام حينئذ بجملة فعلية ويجيء الجواب أيضاً اسمياً إن جعلت ذا موصولاً)[4] لأن

---

(1) في ت (عن).

(2) في ت (يركب).

(3) في ت (أن يكون).

(4) ما بين القوسين سقط من ت.

الاستفهام حينئذ بجملة اسمية، وقد بسط السمين[1] الكلام على ماذا وأنها تستعمل على ستة أوجه في قوله تعالى: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾[2] فراجعه و (ذا) مبتدأ خبره (مثل ما) و (بعد) في محل الحال من ذا و (من) مضاف (استفهام) أي بعدما استفهام أو من استفهام، والمعنى وذا حال كونه واقعاً بعد ما ذكر مساوياً لما الموصولة إذا لم تلغ في الكلام.

والإلغاء السقوط يقال ألغيت الشيء إذا أسقطته ولم تعتبره.

و (في الكلام) متعلق بـ (تلغ) أي[3] باسم فاعل مقدر ينصب حالاً من ضمير تلغ أي إذا لم تلغ ذا حال كونها كائنة[4] في الكلام.

ولو قال وإذا لم تلغ بالواو كان أولى، لئلا يتوهم أنه شرط للذي[5] قبله.

وأشار بعد فراغه من الموصولات الاسمية، غير أي إلى بيان صلتها وعائدها بقوله:

وكلها يلزم بعده صله   على ضمير لائق مشتمله

وإنما لزم ذكره الصلة بعد كل من الموصولات، لأنها لا يبين[6] معناها بنفسها لنقصانها.

ولذلك سمى بعضهم الموصولات (نواقص، كقولك مثلاً جاء الذي لا يفيد شيئاً إلا بصلته، وهو قام مثلاً)[7] فالصلة من الموصول بمنزلة جزء

---

(1) أحمد بن يوسف الحلبي المعروف بالسمين توفي سنة (756 هـ) عالم بالعربية له شرح الشاطبية وغيرها، انظر شذرات الذهب ج 179:6 والبغية ج 402:1.

(2) سورة البقرة، الآية: 26.

(3) في ت (أو).

(4) في ت (كائنة موجودة)

(5) في ت (في الذي).

(6) في ت (لا تبين).

(7) ما بين القوسين سقط من ت.

الاسم، فيصير معنى الذي مثلاً بتلك الصلة مساوياً لمعنى زيد، في قولك جاء زيد.

وأشار بقوله: (بعده) بالضمير الراجع (لكل) من الموصولات إلى أنه لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء منها على موصولها، فلا تقول مثلاً جاء ضربته الذي، ولا جاء عندي من قعد.

وأما ما ورد مما يوهم تقدم بعض الصلة على الموصول كقوله تعالى: ﴿**وكانوا فيه من الزاهدين**﴾[1] فمحمول على أن فيه متعلق بمحذوف أي كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، خلافاً لابن الحاجب[2] حيث جوز تقديم بعض الصلة على موصولها، إذا كان الألف واللام كما في هذه الآية.

وقوله: (على ضمير) أي يرجع للموصول، ويسمى العائد، ومعنى كونه لائقاً مطابقة[3] لفظه للموصول في إفراده وتذكيره وفروعهما، نحو الذي قام والتي قامت، واللذان قاما واللتان قامتا، والذين قاموا واللاتي قمن.

هذا في موصول مطابق لفظه معناه كالذي والتي في المثالين المذكورين أما الذي لا يطابق **لفظه** معناه، كمن لفظها مفرد مذكر، ومعناها[4] مثنى أو جمع، فيجوز فيها[5] حينئذ اعتبار المعنى كجاءني من قام ومن قامت وقامتا وقاموا وقمن على حسب ما يقصد بها، وحيث لا ضمير في الصلة. لا يصح جعله[6] عائداً، لا تقول جاءني الذي قام زيد، لكن[7] ينوب عنه[8] قليلاً عن الضمير العائد، اسم ظاهر، ولم يذكره الناظم لقلته، كقولهم أبو سعيد الذي

---

(1) سورة يوسف، الآية: 20.

(2) ترجمته ص: 40.

(3) في ت (مطابقته).

(4) سقط من ت (ومعناها).

(5) في ت (فيه).

(6) في ت (جعلها صلة).

(7) في ت (لكن قد).

(8) سقط من (عنه).

رويت عن الخدري أي عنه.

(وكلها) مبتدأ خبره (يلزم)، و (بعده) متعلق به، وضميره يرجع للفظ كلها، (صلة) فاعل (يلزم) و (على ضمير) متعلق (بمشتمله) الواقعة صفة لصلة أي صلة مشتملة على ضمير لائق وأعلم أن الموصول منه ما يوصل بصفة وسيأتي، ومنه ما يوصل بجملة أو شبهها كما قال:

وجملة أو شبهها الذي وصل به ....

أي صلة الموصول غير أل، لا تكون إلا جملة فعلية، كجاءني الذي أكرمته أو اسمية وذكر الناظم مثالها.

مع مثال شبه الجملة في قوله:

.... كمن عندي الذي ابنه كفل

ولا فرق في الجملة بين ما تحل لمفردين، كزيد قائم، أو لجملتين، كجملة الشرط والجزاء وجملة القسم وجوابه، كجاء الذي إن أكرمني أكرمته، أو جاء الذي والله إن أكرمني لأكرمته، لأن هاتين الجملتين في قوة جملة واحدة.

والمراد بشبه الجملة الجار والمجرور، كجاء الذي في الدار والظرف ومثله الناظم بقوله: (من عندي).

ويشترط في الجملة أن تكون خبرية كما في مثال الناظم، ولعله اكتفى به عن التصريح باشتراط خبريتها فلا يجوز أن تكون إنشائية بلفظ الأمر أو النهي، كجاء الذي أضربه أو لا تضربه خلافاً[1] للكسائي[2] فيهما وأجاز المازني[3] كونها بلفظ الدعاء كجاء الذي رحمه الله.

---

(1) انظر شرح ابن عقيل ج 155:1.

(2) الكسائي ترجمته ص: 55.

(3) ترجمته ص: 57.

ومن اشترط العهد في الجملة الموصول بها استغنى عن اشتراط كونها إنشائية، لأن العهد يستدعي أمراً خارجياً، والإنشاء لا خارج له ويستثنى من العهد مقام التهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى؛ ﴿**فغشيهم من اليم ما غشيهم**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**فأوحى إلى عبده ما أوحى**﴾[2].

ويشترط في جملة الموصول خلوها من معنى التعجب، وكونها غير مفتقرة لكلام قبلها فلا يجوز، جاء الذي ما أحسنه أو أحسن به.

ولا جاء الذي لكنه قائم، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى أي جاء الذي ما قعد لكنه قائم.

ويشترط في الوصل بظرف أو جار ومجرور كونهما تامين، أي في الوصل بهما فائدة نحو جاء الذي عندك.

ومثال الجار والمجرور جاء الذي في الدار، ويتعلق كل منهما بفعل محذوف وجوباً مقدر باستقر، لا باسم فاعل، لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة ولا يظهر أبداً متعلق الظرف والجار والمجرور.

وأما قوله تعالى: ﴿**فلما رآه مستقراً عنده**﴾[3] فليس معناه كائناً بل غير متحرك.

فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما، فلا تقول جاء الذي بك، ولا الذي في الدار، ولا الذي اليوم.

ولقد أحسن الناظم في جمعه في كلام واحد بين مثالي الوصل بجملة اسمية وبظرف في قوله: (من عندي الذي ابنه كفل).

و(من) مبتدأ و(عندي) ظرف في موضع الصفة و(الذي) وصلته خبر (من) و(ابنه) مبتدأ، وجملة (كفل) خبر ابنه، وهو وخبره صلة الذي، والعائد

---

(1) سورة طه، الآية: 78.

(2) سورة النجم، الآية: 10.

(3) سورة النمل، الآية: 40.

عليه الضمير المخفوض في (به).

(وجملة) مبتدأ نكرة وعطف الناظم عليها، (أو شبهها) مسوغ للابتداء بها والذي خبر المبتدأ ويجوز عكس هذا.

قال بعضهم هو أظهر، ولعل وجه الأظهرية أن الذي معرفة فهو أحق بالابتداء من النكرة المعطوف عليها معرفة.

(ووصل) صلة الذي والمستتر الذي[1] في وصل يرجع للموصول والضمير في به يرجع لكل من الجملة وشبهها، والتقدير والذي وصل به الموصول جملة أو شبهها، ويحتمل أن يكون به هو النائب عن الفاعل بوصل، ولا ضمير حينئذ في وصل، ويصير التقدير والذي وقع الموصول به جملة أو شبهها.

ثم انتقل لصلة أل فقال:

وصفة صريحة صلة أل ....

يعني اختصت أل الموصولة من بين الموصولات الاسمية بأنها لا توصل بجملة ولا ظرف ولا جار ومجرور.

بل بصفة صريحة نحو **﴿إن المصدقين والمصدقات﴾**[2] **﴿والسقف المرفوع﴾**[3] **﴿والبحر المسجور﴾**[4].

وليس حرفاً معرفاً خلافاً لأبي الحسن[5] ولا موصولاً حرفياً، خلافاً للمازني[6] وموافقيه[7].

---

(1) سقط من ت (الذي).

(2) سورة الحديد: الآية: 18.

(3) سورة الطور، الآية: 5.

(4) سورة الطور، الآية: 6.

(5) أبو الحسن علي بن حمزة توفي (189 هـ) أحد القراء السبعة وإمام الكوفيين في النحو ـ انظر شذرات الذهب: 321:1، والنجوم الزاهرة: 130:2، أنظر ابراز المعاني من حرز الأماني/ شرح متن الشاطبية لأبي شامة ـ مصر 1349 هـ.

(6) ترجمته ص 57.

(7) في ت (من موافقه).

وليس المراد بالصفة هنا النحوية بل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، خلافاً لمن منع وصلها بها، وقال إن الألف واللام الداخلة عليها معرفة لا موصولة، والمراد بالصريحة الخالصة للوصفية[1] وحينئذ يخرج أمران ما وصف به وليس بمشتق، كأسد في قولك مررت[2] بالرجل الأسد شدة، أي الشجاع.

والثاني الصفة الغالب عليها الاسمية بمعنى أنها لا تستعمل جارية على موصوف، فلا يوصل بها أل الموصولة. كأبطح وأجرع وصاحب، فإن معنى الأبطح بحسب الأصل شيء ما ثبت له البطح، ثم صار مختصاً بأرض فضاء متسعة.

ومعنى الأجرع بحسب الأصل شيء ما ثبت له الجرع ثم صار مختصاً بأرض مستوية ذات رمل لا تنبت شيئاً.

ومعنى صاحب في الأصل اسم لكل[3] شيء انضم لشيء ثم خص بصحبته من يعقل.

فلا توصل أل بشيء[4] من الأمرين السابقين، ووصل الألف واللام من قبيل الوصل بشبه الجملة كما قال بعضهم، ولعل وجهه أن اسم الفاعل يقدر[5] من جهة المعنى بالفعل (وصفة صريحة) خبر مقدم و (صلة أل) مبتدأ مؤخر وأشار بقوله:

وكونها بمعرب الأفعال قل ....

أي إن وصل أل الموصولة بالفعل المضارع الذي عبر عنه (بمعرب

---

(1) في ت (لوصفيه).
(2) في ت (هذا).
(3) سقط من ت (لكل).
(4) في ت (بواحد).
(5) في ت (ما يتقدر).

الأفعال) نحو جاء اليضرب[1] قليل، وإنما دخلت عليه لأنه يشبه باسم الفاعل، وخص الجمهور دخولها بالضرورة خلافاً للناظم تبعاً للكوفيين في جواز ذلك[2] اختياراً.

وجرى على عادته من التعبير بقل في موضع يكون فيه القليل جائزاً، ولذلك لم يقل هنا شذ بدل قل، وسيأتي أيضاً للناظم استعمال قل في الجائز، كقوله وخففت أن فقل العمل إلى غير ذلك مما يأتي منها عليه في مواضعه.

وخرج بمعرب الأفعال، الماضي فلا توصل به إلا في العطف نحو **﴿فالمغيرات صبحاً﴾**[3] **﴿فأثرن به﴾**[4].

وشذ وصل أل بجملة اسمية أو بظرف و (كونها) مبتدأ والضمير فيه يرجع لأل و (بمعرب) يتعلق به، ويجوز أن تكون الباء ظرفية متعلقة بفعل عام، أي كون أل[5] مستقرة في معرب الأفعال.

(قل) وجملة (قل) في موضع خبر[6] المبتدأ والضمير في قل يرجع لكونها، وهي كما قال بعضهم مصدر كان التامة.

والمعنى وصل أل بالفعل المضارع قليل.

وبقي من الموصولات أي كما قال: (أي كما).

أي[7] تستعمل اسماً موصولاً بلفظ واحد، يقع على الذي والتي وفروعهما، نحو يكرم أيهم خرج، مريداً بأي واحداً أو أكثر مذكراً أو مؤنثاً،

---

(1) في ت (ليضرب).
(2) كما جاء في ت وسقط من د (ذلك).
(3) سورة العاديات، الآية: 3.
(4) سورة العاديات، الآية: 4.
(5) كما جاء في ت وسقط من د (كون).
(6) كما جاء في ت وفي د (الخبر).
(7) في ت (أي إنها).

تقول اضرب أيهن خرجت، بتجريد أي من علامة التأنيث كما هو الأكثر[1]، وقد تؤنث، فيقال أيتهن موافقة للتي، وخالف في موصوليتها ثعلب[2].

ولا تضاف لنكرة لأنها معرفة بصلتها والمعرفة لا تضاف لنكرة، وإنما يعمل فيها مستقبل متقدم كما قال الكوفيون ورجحه بعضهم نحو اضرب أيهم عندك.

ومثله ﴿**لننزعن من كل شيعة أيهم أشد**﴾[3].

أما أعجبني أيهم عندك، فلا يجوز لكون الفعل ماضياً.

وسئل الكسائي[4] لم لا يجوز، أعجبني أيهم قام؟ أي كون العامل في أي فعلاً ماضياً، فقال أي كذا خلقت، أي وضعت فأطلق الخلق على الوضع مجازاً.

أما البصريون فيعملون في أي المستقبل المتأخر، وإنما أفردها الناظم عن بقية الموصولات، ولم يعطف عليها لأنها وإن شاركتها في البناء في بعض أحوالها، لكن انفردت عنها بإعرابها في غالب أحوالها كما قال:

وأعربت ما لم تضف   وصدر وصلها ضمير انحذف ......

يعني أعربت أي ما لم يجتمع فيها أمران إضافتها وحذف صدر صلتها كيعجبني أيهم قائم، فإن اجتمعا بأن اضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو ﴿**لننزعن من كل شيعة أيهم أشد**﴾[5].

وإن لم تضف وذكر صدر صلتها نحو يعجبني أي قائم أعربت، أو أضيفت وذكر صدر صلتها. نحو يعجبني أيهم هو قائم، أو لم تضف ولم يذكر

---

(1) في ت (أكثر).
(2) أبو العباس أحمد بن يحيى توفي سنة (291 هـ) انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف وبغية الوعاة 1:396.
(3) سورة مريم، الآية: 69.
(4) ترجمته ص: 55.
(5) سورة مريم، الآية: 69.

صدر صلتها نحو يعجبني أي قائم أعربت أيضاً.

وعرف بهذا أن أقسامها، أربع تبنى في حال وتعرب في الباقي **وأشار بقوله:**

وبعضهم أعرب مطلقاً ....

إلى أن بعض العرب أو النحاة أعرب أي أياً مطلقاً عن الشرط السابق لإعرابها، وحينئذ فهي معربة في الأقسام الأربعة.

ويشهد لهذا البعض قراءة بعضهم شاذاً ﴿**لننزعن من كل شيعة أيَّهم**﴾[1] بنصب أي والضمير في قول الناظم يرجع لأي، وهو النائب عن الفاعل بـ (أعربت) و (ما) مصدرية ظرفية (وصدر صلتها) مبتدأ والواو فيه للحال.

و (ضمير) خبره و (انحذف) في محل الصفة لضمير.

ومعنى البيت أي مثل ما في أحوالها، وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً **وأشار بقوله:**

.... وفي ذا الحذف أياً غير أي يقتفي

إلى أن غير أي من الموصولات التي توصل بجملة يقتفي أي يتبع أياً في جواز حذف صدر الصلة، وهو العائد على الموصول مطلقاً طالت الصلة أو لا، بل بالتفصيل المذكور في قوله:

إن يستطل وصل وإن لم يستطل فالحذف نزر ....

والمراد بطول الصلة، أن يكون فيها شيء زائد على المفرد ومخبر به على المصدر بحيث لو حذف كان الباقي صلة كاملة كما في **قوله تعالى:** ﴿**وهو الذي في السماء إله**﴾[2] أي الذي هو إله في السماء أي **معبود فيها،**

---

(1) مريم: 69.

(2) سورة الزخرف، الآية: 84.

فالظرف لغو ولا يصح كونه ظرفاً مستقراً فحذف في هذا المثال صدر الصلة لطوله بالمجرور.

والمراد بعدم طولها أن يكون ما يبقى بعد حذفها لا يصلح صلة كاملة، كقراءة يحيى بن يعمر[1] ﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾[2] برفع النون على انه خبر مبتدأ محذوف، أي الذي هو أحسن.

وقد صرح بإثبات الصدر في قوله: ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾[3] وأشعر قول الناظم أن الحذف في هذا (نزر) أي قليل بأن حذف إذا طالت الصلة كثير وهو كذلك، وتفصيل القول في حذف العائد، أن كان فاعلاً أو نائباً عنه لم يحذف من الصلة فلا تقول جاء اللذان قام، بحذف الفاعل ولا اللذان ضرب بحذف النائب عنه.

وإن كان مبتدأ جاز حذفه من الصلة، أي بشرط واحد وهو كون خبر العائد مفرداً، وأما حذفه العائد نفسه في صلة غير أي فبشرطين عند البصريين، طول الصلة وكون الخبر مفرداً.

وشرط غير الناظم زيادة على ذلك أن لا يكون محصوراً، نحو جاء الذي ما في الدار إلا هو، أو إنما في الدار هو، وأن لا يكون بعد لولا كجاء الذي لولا هو لقمت، وأن لا يكون معطوفاً على غيره، كجاء الذي زيد وهو فاضلان، وأن لا يكون غيره معطوفاً عليه، كجاء الذي هو وزيد فاضلان خلافاً للفراء في[4] هذه و (غير أي) مبتدأ و (يقتفي) خبره و (أياً) مفعول مقدم (يقتفي) و (في ذا الحذف) متعلق أيضاً (يقتفي)، و(إن يستطل) شرط وليس السين فيه للطلب.

---

(1) يحيى بن يعمر التابعي بصري أخذ النحو عن أبي الأسود توفي سنة (129 هـ) انظر البغية ج 345:2 وشذرات الذهب.

(2) سورة الأنعام، الآية: 154.

(3) سورة البقرة، الآية: 61.

(4) ترجمته ص: 50.

بل هو من باب استفعل، كاستطولت الشيء بمعنى وجدته طويلاً كاستحسنته بمعنى وجدته حسناً.

و (وصل) مفعول لم يسم فاعله (بيستطل) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما سبق عليه، (وإن لم يستطل) عطف على جملتي الشرط وجواب السابقين وجواب هذا الشرط قوله: (فالحذف نزر) أي قليل من نزر الشيء بالضم نزارة قل، وقد اعترض قوله في هذا الحذف الخ.. بأن فيه تقديم معمول خبر المبتدأ عليه، لأنه الجار والمجرور وهو قوله (وفي ذا الحذف)، والمنصوب وهو أياً معمولات.

لـ (يقتفي) الواقع خبراً عن غير أي والقاعدة أن المعمول لا يتقدم إلا إذا صح تقديم العامل ولا يصح تقدمه هنا لأنه فعل فاعله ضمير المبتدأ وقد نص الناظم على امتناع مثل هذا واعترض أيضاً بأن اتيانه بالمضارع مصاحباً لأداة الشرط في قوله (إن يستطل) مع تقدم الجواب عليه ممتنع إلا في الشعر.

وأجيب عنهما بأن الناظم ارتكب ذلك لضرورة النظم.

وأشار بقوله:

(وأبوا أن يختزل) (إن صلح الباقي لوصل مكمل).

إلى أن النحويين أو العرب امتنعوا من حذف العائد المبتدأ إن كان الباقي بعد حذفه صالحاً لصلة كاملة كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر، كجاء الذي هو جاريته ذاهبة، أو جملة من فعل وفاعل كجاء الذي هو قام أبوه، أو يكون ظرفاً كجاء الذي هو عندك أو جاراً ومجروراً، كجاء الذي هو في الدار. فلا يجوز حذف العائد في جميع ذلك، لأنه لو حذف لم يدل على إرادته دليل، لكون الباقي بعد حذفه صالحاً للصلة الكاملة.

أما الخبر المفرد فسبق أنه يجوز حذف العائد فيه، وسبق شاهده في قراءة يحيى[1] السابقة ﴿**تماماً على الذي أحسنُ**﴾[2] برفع النون لأن الباقي بعد

---

(1) ترجمته ص 171.

(2) سورة الأنعام، الآية: 154.

حذفه لا يصلح للصلة فيعلم أن أحد الجزأين محذوف، و (أن يختزل) في موضع مفعول (أبوا) وهو كما في المحكم من الاختزال وهو الحذف.

وفي الصحاح الاختزال[1] الاقتطاع وقوله: (إن صلح الباقي لوصل) متعلق (بصلح) و (مكمل) صفة (وصل) وهو بكسر الميم الثانية اسم فاعل من أكمل لأنه كمل به الموصول.

ولما فرغ من حذف العائد المرفوع، شرع في المنصوب فقال:

.... والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف ....

أي حذف الضمير العائد المنصوب المتصل بفعل تام أو وصف غير صلة الألف واللام، جائز كثير عند العرب بحيث يصلح للقياس عليه لكن حذف المنصوب بالفعل أكثر من حذف المنصوب بالوصف.

ولا يعرف هذا من كلام الناظم إلا أن يقال إن في تقديمه الفعل على الوصف إشارة إليه.

ومثال الوصف الذي أنا معطيك درهم أي معطيكه.

ومثل الناظم للفعل بقوله:

.... كمن نرجو يهب

(فمن) مبتدأ موصول و (نرجو) صلته و (يهب) خبر المبتدأ والضمير العائد للموصول منصوب (بيهب) وهو محذوف أي نرجوه ومثله قوله تعالى: **﴿وآمنوا بما أنزلت مصدقاً﴾**[2] وقرىء بالوجهين قوله تعالى: **﴿وما عملته أيديهم﴾**[3] وقوله: **﴿وفيها ما تشتهي الأنفس﴾**[4] والمراد يكون الضمير منصوباً

(1) انظر الصحاح مادة (قطع) للجوهري.

(2) سورة البقرة، الآية: 41.

(3) سورة يس، الآية: 35.

(4) سورة الزخرف، الآية: 71.

الحكم على محله بالنصب، وأما الفعل الناقص المتصل به عائد منصوب، نحو الذي كأنه أو لبسه زيد فيمتنع حذفه وأما صلة الألف واللام، نحو أنا الضاربة فلا يجوز عند الجمهور حذف العائد منها.

واحترز بالمتصل عن المنفصل، نحو جاء الذي إياه أكرمت.

فلا يجوز حذفه لفوات فائدة المنفصل وهو الاختصاص، لأن معنى قولك جاء الذي إياه أكرمت لا غيره.

(والحذف) مبتدأ خبره (كثير) (ومنجلي) خبر آخر و (عندهم) متعلق بـ (الحذف) أو بـ (منجلي)، ومعناه الظاهر وفي عائد يتعلق بكثير أو بمنجلي، وحينئذ فهو من التنازع و (إن انتصب) شرط و (بفعل) متعلق بـ (انتصب) وحذف جواب الشرط لدلالة ما سبق عليه ولما فرغ من حذف العائد المنصوب شرع في حذف المجرور بوصف أو حرف، وبدأ بالأول فقال:

كذاك حذف ما بوصف خفضا   كأنت قاض بعد أمر من قضى

أي مثل حذف العائد المنصوب كثيراً كما سبق حذف العائد المجرور بإضافة اسم فاعل إليه بشرط كونه، عاملاً بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً فيجوز حذف الهاء من ضاربه، ونحو (قاض) المسبوق بفعل أمر (من قضى).

وأشار إلى ذلك بتعيين محل الشاهد وهو قوله تعالى: **﴿فاقض ما أنت قاض﴾**[1] أي قاضيه وقرىء **﴿ما أنت قاضياً﴾** وعليه (فما) نافية مجازية وقاضياً خبراً وما زائدة وأنت توكيد للفاعل وقاضياً منصوب على حد قم قائماً.

ولم يقيد الناظم الوصف بكونه عاملاً اكتفاء بما ذكره من المثال على عادته في أخذ الشروط في المثل التي يذكرها، وإن كان العائد مجروراً بغير وصف، نحو جاء الذي أنا غلامه، أو كان الوصف بمعنى الماضي، لم يجز الحذف.

---

(1) سورة طه، الآية: 72.

و (كـذاك) خبر مقـدم و (حذف) مبتـدأ مؤخر و (مـا) مضـاف إليـه وهـو موصول اسمي صلته (خفض) و (بوصف) متعلق به.

ومعنى البيت حـذف العائـد المخفوض بـوصف مثل حـذف المنصـوب المتصل بفعل أو وصف في الكثرة.

وذكر الناظم العائد المجرور بحرف بقوله:

كـذا الذي جـر بما المـوصـول جـر   كـمـر بـالـذي مـررت فهـو بـر

أي يجوز حذف العائد المجرور بحرف بشروط أربعة.

أن يجر الموصول بمثل ذلك الحرف الجار للعائد لفظاً.

وأن يتحد الحرفـان معنى، وأن يتحد متعلقهمـا معنى، وأن لا يكون في الصلة ضمير غيره.

واجتمعت هـذه الشروط في نحـو قـولـه تعـالى: ﴿**ويشـرب ممـا تشربون**﴾[1] أي منه.

وفي قول الناظم: (كمر بالذي مررت فهو بر) أي مررت به.

فيجـوز حذف بـه لأن الذي مجـرور بمثل الحـرف الذي جرّ به العـائـد والعامل في بالذي مر وفي به مررت، ولفظهما ومعناهما واحد.

وليس في الصلة ضمير غيره، فلو اختلف لفظ الجـار لم يجز الحـذف، نحـو حللت في الذي حللت بـه، فلو اختلف معنى الجـار لم يجـز الحـذف، كمررت بالذي مررت به، مريداً بأحد الباءين السببية والأخرى للإلصاق، ولـو اختلف المتعلق لم يجز الحذف أيضاً.

نحو مر بـالبناء للمفعـول بالـذي مررت بـه، بالبناء للفاعـل وإذا كان في الصلة ضميـر غير المجـرور يصلح للربط لم يجز الحـذف، كمـررت بـالـذي

(1) سورة المؤمنون، الآية: 33.

مررت به في داره.

ومن الشروط أيضاً أن لا يكون نائباً عن الفاعل نحو مررت بالذي مر بـه ببناء مر للمفعول. وأن لا يكون محصوراً.

وسكوت الناظم عن ذلك للعلم بأن نـائب الفاعـل كالفـاعل في امتنـاعه حـذفه، وبـأن الفُضَل إذا حصـرت لم يجز حـذفها، وقـد وقع حـذف العـائد المجرور مع فقد شروطه.

ولو جر الموصوف بـالموصـول بحرف ممـاثل جـاز الحذف أيضـاً إن لم يكن الموصول مجروراً بذلك الحرف كمررت بالرجل الذي مررت به.

وإنما لم يقل الناظم بما جر الموصول أو الوصف لتدخل هـذه الصورة، لأن الموصوف والصفة فيها كشيء واحـد، وفي المغني[1] في بحث الموصـول في الكلام على قوله تعالى: ﴿**فاصدع بما تؤمر**﴾[2].

يجوز كون ما موصولاً اسمياً، أي بالذي تُؤْمَرُهُ، على حد أمرتك الخير، وأمـا من قال أمـرتك بكـذا، وهو الأكثـر فمشكـل، لأن شـرط حـذف العـائد المجرور أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً.

ثم قال وقد يقال: إن أصدع بمعنى أمر وكلمة (الـذي) في كلام النـاظم مبتدأ خبره (كذا) و (جر) مع ما تعلق بـه صلة الموصـول و (ما) مبتـدأ وصلته (جر) المذكور ثانياً، و (الموصول) مفعول مقـدم بجر بفتـح الجيم كذا العـائد والفاعل هو المستتر في (جر) راجع إلى (ما).

ومعنى البيت على فتـح الجيم كذا العـائد الـذي جر بحـرف جـر ذلـك الحرف الموصول فإنه يحذف كثيراً، مثل كثرة[3] حذف المجرور بالوصف.

---

(1) انظر المغني ص: 736.

(2) سورة الحجر، الآية: 94.

(3) سقط من ت (كثرة).

وفي بعض نسخ المتن ضبط جر الثانية بضم الجيم ورفع الموصول على أنه مبتدأ.

وجر في موضع خبره المستتر في جر يرجع للموصول والضمير الرابع إلى ما محذوف، والتقدير كذا الذي جر بما جر الموصول به.

وفي بعض النسخ أيضاً كذلك[1] ما جر بما الموصول جر.

ولا يخفى ما في صدر بيت الناظم من التعقيد، وقوله: (فهو بر) جواب الأمر وهو مر[2] وليس من المثال في شيء بل هو تتميم، ويقال فلان بر أي صادق.

---

(1) في ت (كذلك بما).

(2) في ت (من مرّ).

المعرَّف بأداة التعرِيف

ثم شرع في النوع الخامس من المعارف وترجم له بقوله:

المعرف بأداة التعريف والمراد بالأداة ما يتوصل به إلى الشيء، وهي هنا الألف واللام لأنه يتوصل بهما إلى تعريف النكرة[1] وخرج بالأداة المعرف بغيرها كالمعرف بالإضافة، ولم يتكلم الناظم على مدخولها إلا في قوله:

.... فنمط عرفت قل فيه النمط

لأنه لا تفصيل في حكم مدخولها حتى يذكره، بل يعرف حكم مدخولها من معناها.

وإنما التفصيل فيها نفسها لأنها تنقسم إلى معرفة وزائدة وواقعة للمح الصفة وللغلبة.

وبدأ بالأول: من هذه الأقسام مشيراً للخلاف فيه فقال:

أل حرف تعريف أو اللام فقط ....

---

(1) في ت (المنكر).

أشار **بالأول** لمذهب الخليل[1] فإن حرف التعريف عنده مجموع أل[2] وهمزته[3] أصلية، وهي للقطع[4] لكن وصلت لكثرة الاستعمال.

وأشار بالثاني: لمذهب سيبويه كما نقله الناظم عنه في شرح الكافية[5] أن حرف التعريف عنده اللام فقط، وجيء بها ساكنة مبالغة في خفتها وزيد فيها ألف ليصح الابتداء بها، لكن الناظم نقل في التسهيل[6] وشرحه عن سيبويه أن حرف التعريف مجموع أل أيضاً ولكن الهمزة عنده زائدة معتد[7] بها في الوضع، وكلام الناظم يشمل هذه الأقوال الثلاثة.

وهي متفقة على أنه لا بد في التعريف من الإتيان بالألف واللام ودلائل هذه الأقوال ما ذكر في المبسوطات.

ومنهم من رجح مذهب الخليل[8] من جهته أن دعوى زيادة الألف خلاف الأصل.

ومنهم من رجح مذهب سيبويه[9]، بأن سقوط الألف أصل في ألف الوصل ثم تعريف النكرة بقوله:

.... فنمط عرفت قل فيه النمط

أي إن أردت تعريف النكرة (كنمط) مثلاً وهو ضرب من البسط والجماعة من الناس الذين أمرهم واحد أو غير ذلك مما قيل في معناه (قل فيه

---

(1) ترجمته ص 117.

(2) أنظر كتاب سيبويه ج 324:3.

(3) كتب في الهامش: إنما فتحت همزة الوصل مع أن أصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال لام التعريف وتوضيح.

(4) في ت (المنقطع).

(5) انظر الكافية لابن مالك ج 319:1.

(6) انظر شرح التسهيل لابن مالك ج 284:1.

(7) في ت (متعد بها).

(8) ترجمته ص: 117.

(9) ترجمته ص: 57.

النمط) وإنما قدر فعل الإرادة في كلام المتن، لأن (النمط) بعد تعريفه بأل، لا تدخل أل عليه مرة ثانية إذا تقرر ما سبق فالتعريف بأل قسمان عهدي وجنسي.

والعهدي إمَّا ذكري أو علمي أو حضوري بأن يكون لمصحوب أل ذكر أو علم أو حضور في الحس.

فالأول نحو **﴿فعصى فرعون الرسول﴾**[1] والثاني نحو **﴿إذ هما في الغار﴾**[2] **﴿إذ ناداه ربه بالواد المقدس﴾**[3] والثالث نحو **﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾**[4].

والجنسي ما عدا العهدي: وهو ثلاثة أقسام:

أحدها ما تكون أل فيه لاستغراق الجنس، أي شمول أفراده وهي التي تخلفها كلمة كل حقيقة نحو قوله تعالى: **﴿الرجال قوامون على النساء﴾**[5] أي كل فرد من الرجال قائم على النساء في الحكم الشرعي.

ونحو **﴿إنَّ الإنسان لفيَ خسر﴾**[6].

والثاني: ما تكون أل فيه لشمول خصائص الجنس، وهي ما تخلفها كل مجازاً نحو: أنت الرجل علماً، أي الجامع لخصائص كل الرجال مبالغة.

والثالث: ما تكون أل فيه لبيان الحقيقة المسمى عند المتكلمين بتعريف الماهية، وهي ما لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً. نحو قوله تعالى: **﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾**[7] أي من حقيقته من حيث هي، لا من كل

---

(1) سورة المزمل، الآية: 16.
(2) سورة التوبة، الآية: 40.
(3) سورة النازعات، الآية: 16.
(4) سورة المائدة، الآية: 3.
(5) سورة النساء، الآية: 34.
(6) سورة العصر، الآية: 2.
(7) سورة الأنبياء، الآية: 30.

فرد[1]، ونحو الرجل خير من المرأة، أي حقيقة الحيوان الذكر النـاطق خير من حقيقة الحيوان الناطق الأنثى فلا ينافي هذا أن يكـون بعض أفراد الأنثى خيـراً من بعض أفراد الذكر، ولا بد في لام الحقيقة كما قال بعض المحققين من أن يقصـد بها الإشـارة للماهيـة، باعتبـار حضورهـا في الذهن للتمييـز عن أسماء الأجنـاس النكرات، أي فـالفرق مثـلاً بين قولـك: اشتر اللحم، واشتـر لحماً كـالفرق بين علم الجنس واسم[2] الجنس سبق الفـرق بينهمـا في بحث العلم فراجعه.

و (أل) في البيت مبتدأ و (حرف تعريف) خبره، وقوله: (أو اللام) عطف عليه بأو التي للتخيير و (قط) اسم فعل بمعنى حسب.

(نمط) مبتدأ و (عرفت) في موضع صفته وحذف منه الضمير أي عرفته.

و (قل فيه النمط) في موضع خبر المبتدأ و (النمط) مفعول (قل) يتضمن اذكر، ولو أن الناظم عدّى عرفت إلى نمط، قال[3] فنمطاً بالنصب[4] كـان أولى من حذفه الضمير من جملة الصفة، وعلى هذا لا يصح وقوع عرفت صفة نمط لأن الصفة من تمام الاسم فهي كبعضه وبعض الشيء لا يعمل فيه.

وذكر الناظم[5] أل الزائدة لغير الاضطرار في قوله:

وقـد تـزاد لازمـاً كـالـلات   والآن والـذيـن ثـم الـلات

أي قـد تخـرج أل عن أصلهـا فـلا تفيـد التعـريف في مـدخـولهـا وهي الزائدة، وقد تفيد، غيـر التعريف كلمـح الأصل، وكـالغلبة وسيـأتيان والـزائدة على قسمين، لازمة وغير لازمة.

---

(1) في ت (فرد فرد من الماء).
(2) سقط من ت (واسم).
(3) في ت (وقال).
(4) كما جاء في ت وسقط من د (بالنصب).
(5) ساقط من ت (الناظم).

فالزائدة اللازمة هي التي لا تفارق مدخولها بأن قارنت وضعه، وهي واقعة في ألفاظ مسموعة، منها اللات علم صنم كان بالطائف وأصله اللاّت اسم فاعل لرجل كان يلت السويق للحجاج إذا قدموا، ومنها الآن[1] لزمن حاضر مبني لتضمنه معنى حرف التعريف، فلذلك كانت أل فيه زائدة، وقيل في بنائه غير ذلك، ومنها الذين واللاتي ونحوهما مما دخل عليه أل من الموصولات وسبق في بابها أنها معارف بصلتها وتكون الألف واللام فيها[2] زائدة لازمة، أي عند أكثر العرب ولا ينافي هذا ما حكاه الناظم في التسهيل[3] من أن حذف أل من الذين واللاتي لغة، لأن هذا من القليل.

والضمير في (تزاد) يرجع لأل مع قطع النظر عن كونها معرفة وإلا فالتي للتعريف لا تزاد.

و (قد) للتقليل و (لازماً) اسم فاعل نعت لمصدر محذوف أي زائداً لازماً، وقد[4] تزاد أل لغير اضطرار كما سبق ولاضطرار.

. . . . كبنات الأوبر . . . .

. . . . كذا وطبت النفس يا قيس السّري

أي تزاد أل للاضطرار الشعري، وذكر الناظم له مثالين أعلاماً، بأنها تدخل على المعرفة والنكرة.

فالأول: (كبنات أوبر) فإنه علم جنس لضرب من الكمأة رديء وافق الناظم سيبويه[5] فإنه علم جنس زيد فيه أل للضرورة.

لكن المبرد[6] ذهب إلى أنه نكرة وأل فيه للتعريف.

---

(1) في ت (الآن اسم).

(2) في ت (فيه).

(3) انظر التسهيل ص: 34.

(4) ساقط من ت (قد).

(5) ترجمته ص: 57.

(6) المبرد ترجمته ص: 91.

والثاني: قولـه[1] (وطبت النفس) وأصله طبت نفساً بـالتنكير كمـا سيأتي في باب التمييز من اشتراط كونه نكرة.

خلافاً للكوفيين، وهذا المثال من التمييز المحـول عن الفاعل يلتحق[4] بـزيادة أل اضـطراراً زيادتهـا شذوذاً نحـو: ادخلوا الأول فـالأول (ولاضـطرار) مفعول له وجره الناظم باللام مع استيفاء شروط نصبه، لما سيأتي في بـابه من جواز جره في هذه الحالة.

وقوله[2]: (كذا) خبر مقدم (وطلبت) الخ في موضع مبتدأ مؤخر وأدخل الواو على (طلبت) قصداً للحكاية، لأن[3] (طبت) في البيت شاهد على دخول الألف واللام على التمييز، معطوفاً بالواو في قول الشاعر:

رأيـتـك لـمـا أن عـرفـت وجـوهـنـا
صـددت وطبت النفس يـا قيس عن عـمـرو[4]

أي طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه، وكان عمرو قريب قيس، وتمم في النظم الكلام في المثال المذكور، بوصفه لقيس بالسري وهو السيد.

وأشار إلى زيادة أل لمعنى وهو لمح الوصف بقوله:

وبعض الاعلام عليه دخلا   للمح ما قد كان عنه نقلا

أي تدخل[5] أل التي للمح الأصل على[6] بعض الأعلام بشرط كونه منقولاً لا مرتجلاً، وكون دخول أل عليه بعد التسمية لقصد لمح الأصل، وكون العلم صالحاً لدخولها عليه.

---

(1) في ب (كقوله).
(2) كما جاء في ت وفي د (يلتحق).
(3) سقط من ت (وقوله).
(4) في ت (لأنها).
(5) البيت لأبي النجم العجلي - انظر الأغاني ج 73:9 وخزانة الأدب: 48:1. وشرح ابن عقيل: 182:1.
(6) في ت (يدخل).
(7) في ت (عن).

وأشار الناظم إلى هذه الشروط بقوله: (للمح ما) الخ.. بأن يلزم منه أن يكون له أصل نقل منه للعلمية ليلمح بالألف واللام ذلك الأصل.

فخرج بذلك العلم المرتجل ويلزم أيضاً أن يكون دخولها بعد التسمية لأنها لو كانت داخلة قبلها لم تدل على شيء، وبهذا يعرف الفرق بين أل الزائدة للغلبة والزائدة للمح، فإن التي للغلبة كانت داخلة قبل التسمية ثم وقعت التسمية عليها، ويلزم أيضاً أن يقصد بها لمح الأصل لأنه لو لم يلمح لم يدخل أصلاً بل يكون الاسم حينئذ بمنزلة زيد وعمرو في عدم دخول أل عليهما.

ويلزم أيضاً أن يكون الاسم صالحاً لدخولها ليخرج العلم المنقول من فعل كيزيد، ولذلك كان دخولها عليه من الضرورة كقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا .... (1)

وفي قوله بعض الأعلام، اشارة لخروج مثل هذا.

(وبعض الأعلام) مبتدأ خبره (دخلا) والألف فيه وفي (نقلا) للإطلاق وضمير (دخل) يرجع إلى أل و (عليه) متعلق(2) بدخل والضمير المجرور الرابط للخبر بالمبتدأ يرجع لبعض، و (للمح) متعلق بدخل ولامه للتعليل، و (ما) اسم موصول واقع على ما كانت عليه هذه الاسماء قبل نقلها و (قد كان) الخ صلة الموصول و (عنه) متعلق بنقل) والضمير فيه عائد إلى(3) الموصول والمستتر في كان يرجع (لبعض الاعلام).

وتقدير الكلام وبعض الاسماء والاعلام دخل عليه أل للمح ما كان عليه قبل النقل من قبول أل.

---

(1) البيت لابن ميادة الرماح بن يزيد يمدح الوليد بن يزيد وعجزه:

.... شديداً بأعباء الخلافة كاهله

انظر الأغاني 85:2 والخزانة 76:1 والشعر والشعراء 655:2 والمفصل في علم العربية تأليف محمود عمر الزمخشري ص: 13 الطبعة الثانية بيروت.

(2) في ت (يتعلق).

(3) سقط من ت (إلى).

ومثل لما دخل فيه أل للمح بثلاثة أمثلة فقال:

كالمفضل والحارث والنعمان ....

فالأول منقول من مصدر والثاني من اسم فاعل، والثالث من اسم عين وهو الدم ويشكل على تمثيل الناظم في شرح التسهيل[1] بالنعمان لما قارنت الأداة فيه وضعه فإن الأداة فيه حينئذ لازمة لا للمح.

وأجاب بعض مشايخنا عن هذا الإشكال في حاشيته على المغني[2] عند الكلام على أل بأن النعمان الذي قارنت الأداة فيه نقله، غير النعمان الذي لم يقارن فيه الأداة نقله.

فإن الأول علم على ملك العرب ابن المنذر، والثاني اسم لنعمان مجرداً عن أل ثم أدخلت عليه، وعرف من تمثيل الناظم بما ذكر أنه ليس المراد باللمح لمح الوصف، بل الأصل سواء كان صفة أو لا.

وأشار بقوله:

.... فـذكر ذا وحـذفـه سيـان

إلى أن ذكر أل السابقة وحذفها في الأسئلة المذكورة ونحوها على القصد فإن قصد اللمح جيء بأل وإلا فلا، واعترض بقوله (وحذفه) بأن حقه أن يعبر بقوله وتركه لأن الحذف إنما يستعمل فيما كان ثابتاً بحكم الأصل ثم أزيد وأل فيما نحن فيه لم تكن ثابتة ثم حذفت بل الأمر بالعكس وباب أل التي للمح الأصل كله سماعي.

فنحو صالح ومحمد ومعروف، لا يجوز دخول أل هذه عليه.

و (ذكر ذا) مبتدأ ومضاف إليه، (وحذفه) عطف عليه **(سيان)** خبرهما وهو تثنية سيّ بمعنى مثل.

---

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك ج 1:197،

(2) انظر المغني ص: 74.

وأشار لزيادة أل التي للغلبة بقوله:

وقـد يصيـر علمـاً بـالغلبـه مضافٌ أو مصحوب أل كالعقبه

أي قد يصير المعرف باللام أو بالإضافة علماً بالغلبة، أي على ما دخلت عليه، والمراد بالعلم بالغلبة، كل اسم اشتهر به ببعض حاله بحيث لا يفهم منه غير ذلك البعض إلا بقرينة.

فالمضاف كابن عمر وابن الزبير وابن عباس، المسمين بالعبادلة فإنهم[1] غلبت عليهم الإضافة إلى آبائهم حتى عرفوا بها معرفة الأعلام وإن كان لهم إخوة غيرهم، بحيث لو أطلق ابن عمر أريد به عبد الله بن عمر بن الخطاب، أو ابن الزبير، أريد به عبد الله بن الزبير، أو ابن عباس، أريد به عبد الله بن عباس.

قال بعضهم ومن عد من العبادلة عبد الله بن مسعود فقد وهم.

ولما عدّ في شرح الكافية[2] العبادلة زاد على ما ذكر هنا عبد الله بن عمرو بن العاص.

ومثال المعرف باللام العقبة فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم غلب على عقبة منى التي تضاف لها الجمرة فيقال جمرة العقبة ومن المعرف باللام المذكورة أسماء منها الصعق فإنه غلب على خويلد بن نفيل الذي كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فسبها فرمي بصاعقة فقتلته، فلذلك سمي (الصّعق) والأعشى والنابغة غلب كل منهما على الشاعر المشهور والعيوق غلب على نجم.

وأشعر قوله: (وقد يصير) الخ.. بأن العلمية طرأت على الاسم، وأن التعريف بالإضافة أو الألف واللام سابق على العلمية كما تقدم.

وإنما ذكر المضاف في هذا الباب مع أنه ليس منه لاشتراكه مع ذي الأداة في الغلبة.

(1) كما جاء في ت وفي د (فإنه غلب).
(2) انظر الكافية لابن مالك ج 327:1.

والفرق بين العلم بالوضع والعلم بالغلبة أن هذا أصل تعريفه بالإضافة أو بالألف واللام وهما باقيان بعد التسمية، بدليل زوال تعريفه بزوالهما، والعلم ليس بالوضع كذلك.

و(علماً) خبر مقدم (ليصير) واسمها (مضاف أو مصحوب أل).

وأشار بقوله:

وحذف أل ذي إن تناد أو تضف أوجب ....

إلى أن حذف أل التي صحبت ما صار علماً واجب في نداء أو إضافة مثال حذفها في النداء قولهم في الصعق يا صعق.

ومثال حذفها في الإضافة قولهم في الأعشى أعشى قيس وفي النابغة نابغة ذبيان.

واعترض بأنه كان ينبغي حذف قوله: (أو تضف) لأن العلم بالغلبة إذا أضيف صار نكرة، وليس الكلام فيه، بل في العلم بالغلبة.

وحذف في التسهيل[1] مسألتي النداء والإضافة قال بعضهم وألحق ذكر مسألة النداء، ولا تحذف[2] أل المذكورة في غير النداء والإضافة إلا قليلاً كما قال:

.... وفي غيرهما قد تنحذف

كقولهم هذا عيوق طالعاً.

(وحذف) مفعول مقدم (بأوجب) و(ذي) إشارة إلى (أل) ونعت لها.

وأنث الناظم ذي على تأويل أل بالكلمة وذكر ذا سابقاً في قوله (فذكر ذا) على اعتبار لفظ أل (أوجب)دال على جواب إن وليس جواباً صناعياً وإلا لقال[3]

---

(1) انظر التسهيل ص: 30.

(2) في ت (يحذف).

(3) كما جاء ت وفي د (قال).

فأوجب بالفاء، و (في غيرهما) متعلق بـ (ينحذف) والضمير المثنى يرجع للنداء والإضافة المفهومين من قوله: (إن تناد أو تضف).

ولما فرغ من أحكام المفردات أخذ في المركبات وهي ترجع لجملتين فعلية وهي المصدرة بفعل، واسمية وهي المصدرة باسم وهو المبتدأ وقدم عليه الترجمة بما له به تعلق، وهو الابتداء.

الابتـــداء

فقال الابتداء، وهو كما قال الناظم، في غير الألفية جعلك الاسم مبتدأ به ليخبر عنه.

فأما[1] المبتدأ فعرفوه بأنه اسم صريح أو مؤول، مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفي به عن الخبر.

فالصريح كالله ربنا، والمؤول نحو قوله: ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾[2] أي صيامكم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه[3] أي سماعك.

والمجرد عن العوامل اللفظية صادق باللفظية والتقديرية. ليدخل فيه نحو ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾[4] أي وإن استجارك أحد وسبقت أمثلة المجرد.

وأريد باللفظية نواسخ الابتداء، واحترز باللفظية عن اسم كان مثلاً فإنه لم

---

(1) في ت (أما).

(2) سورة البقرة، الآية: 184.

(3) قائله المنذر بن ماء السماء لما رأى شقة بن ضمرة إذ كان حسن الصيت قبيح الصورة، انظر المستقصى 37:1 ومجمع الأمثال 136:1.

(4) سورة التوبة، الآية: 6.

يتجرد عن عامل لفظي، وقوله: غير الزائدة، مدخل لنحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ والعامل اللفظي فيه، وهو الحرف الزائد كالعدم.

ويلحق بالزائد ما أشبهه نحو رب رجل قائم فرجل مبتدأ ويدل على كونه مبتدأ رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة بالرفع[1] ويصدق قوله مخبر عنه، بما أخبر عن معناه فقط، كزيد قائم، وما أخبر[2] عن لفظه فقط، كضرب ثلاثي، وخرج بمخبر عنه[3] الاسم قبل التركيب فإنه مجرد عن عامل لفظي وليس مبتدأ لأنه لم يخبر عنه، وخرج أيضاً أسماء الأفعال فإنها لا يخبر عنها.

ودخل في وصف رافع اسم الفاعل والمفعول، وخرج بمكتفى به نحو قائم من قولك أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف لا يكتفى به بل لا بد من ذكر زيد في المثال المذكور. وهو مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم.

وأما الناظم هنا فعرف المبتدأ والخبر بالمثال فقال:

مبتدأ زيد وعاذر خبر   إن قلت زيد عاذر من اعتذر

وأشار إلى أن المبتدأ قسمان، ذو خبر ووصف رافع لمكتفى به عن الخبر (فزيد) في مثال النظم مبتدأ لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية الخ، و(مبتدأ) في كلام النظم وقع خبراً عنه مقدماً.

و(إن قلت) شرط و(زيد عاذر) مبتدأ وخبر و(من) مفعول (بعاذر) والجملة صلة من والعائد على الموصول الضمير المستتر في (اعتذر) وحذف جواب الشرط لدلالة ما سبق عليه، وكان يمكنه أن يقدم عجز البيت على صدره ويستغني عما سبق من التقديم والتأخير والحذف فتقول[4]: (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) فالمبتدأ (زيد) و(عاذر) خبر.

والتسمية بالمبتدأ والخبر من اصطلاح النحاة، ويعبر عن ذلك علماء

(1) كما جاء في ت وسقط من د (بالرفع).
(2) سقط من ت (وما أخبر).
(3) كما جاء في ت وفي د (عنه).
(4) في ت (فيقول).

المعاني بالمسند والمسند[1] إليه، وعلماء المنطق بالموضوع والمحمول.

وأشار للقسم الثاني من المبتدأ، وهو الوصف الرافع لمكتفى به عن الخبر بقوله:

وأولٌ مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسارٍ ذان

(فأسارٍ) مبتدأ وهو اسم فاعل من سرى إذا سار ليلاً، (وذان) بذال معجمة تثنية ذا اسم إشارة للقريب المذكر فاعل (بأسار) أغنى عن خبره.

ونظير مثال الناظم، أقائم الزيدان، وإنما لم يحتج هذا المبتدأ إلى الخبر[2] لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه، وأشار بقوله: (وقس) إلى أن ما ذكره الناظم من المثالين ليس متعيناً للتمثيل به، بل يقاس على زيد (عاذر) نحو الله ربنا ومحمد نبينا.

ولقد أحسن من جمع بين حكم المبتدأ ومثاله في بيت واحد فقال:

المبتدأ لفظاً ومعنى يرفع ذنبي عظيم والنبي يشفع

ويقاس على (أسار ذان) كل وصف اعتمد على استفهام، إما بحرف نحو أقائم الزيدان؟ وأفائز أولو الرشد؟، أو باسم نحو كيف جالس العمران؟

و (أول) مبتدأ وخبره (مبتدأ) و (الثاني) مبتدأ خبره (فاعل) وجملة (أغنى) في موضع الصفة (لفاعل) والمفعول محذوف، أي أغنى عن الخبر في (أسار) أي في قولك: (أسار ذان) (وقس) أمر معموله محذوف أي قس على ما ذكر.

وقال ابن هشام في حاشيته على شرح ابن الناظم، في باب اسم الفاعل أنه مع مرفوعه يكون[3] جملة، نحو أقائم الزيدان؟ انتهى.

---

(1) في ت (بالمسند إليه والمسند).

(2) في ت (لخبر).

(3) في ت (قد يكون).

وعلى هذا فيستثنى هذا المثال ونحوه من قولهم إن اسم الفاعل مع مرفوعه[1] يكون مفرداً، ومثل الاستفهام في نحو (أسار) النفي كما قال:

... وكاستفهام النفي .. ..

أي النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف معتمداً عليه، سواء كان النفي[2] بحرف نحو ما قائم الزيدان، وما محمود أخوك أو بفعل نحو ليس قائم الزيدان، أو اسم نحو غير قائم الزيدان.

فغير مبتدأ مضاف للوصف والزيدان فاعل أغنى عن خبره، والنفي مبتدأ وكاستفهام خبره، ويقل مجيء الوصف مبتدأ غير معتمد على استفهام أو نفي، كما قال الأخفش[3] والكوفيون.

وإليه أشار بقوله:

.... وقد يجوز نحو فائز أولو الرَّشَد

بفتح الراء والشين، مصدر رشِد بكسرها ضد غوى، أما بضم الراء وسكون الشين فمصدر رشد بفتح الشين.

ومعنى البيت أهل الرشد فائزون في الآخرة بمطلوبهم.

و (فائز) في البيت وصف وقع مبتدأ ولم يعتمد و (أولو) فاعل سد مسد الخبر، وهو محكي بقول محذوف، أي نحو قولك فائز.

(وقد) حرف تقليل بمعنى ربما، و (نحو) فاعل (يجوز) ولا يصح[4] أن يكون هذا الفاعل مبتدأ مؤخراً والوصف خبراً مقدماً لعدم المطابقة إذ لا يخبر بالمفرد عن الجمع كما يشير إليه.

والثان مبتدا وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر

---

(1) في ت (ومرفوعه).

(2) كما جاء في ت وفي د (الاستفهام).

(3) ترجمته ص: 57.

(4) كما جاء في ت وفي د (لا يجوز).

و (سوى الأفراد) صادق بالتطابق في التثنية نحو أقائمان الزيدان؟ وفي الجمع نحو أقاعدون الزيدون؟

والوصف في كل منهما خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر.

ولا يجوز[1] كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً لتحمله الضمير إلا على لغة أكلوني البراغيث.

أما إذا تطابق الوصف وما بعده افراداً نحو: أقائم زيد؟ فلا يتحتم كون[2] الثاني مبتدأ خبره الوصف، بل يجوز الوجهان كون الوصف (مبتدأ) وما بعده فاعلاً لا ضمير فيه، وكونه خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ متحملاً للضمير، (والثان) مبتدأ خبره (مبتدا) بإبدال الهمزة ألفاً لضرورة الوزن (وذا) مبتدأ و (الوصف) صفة له وخبر المبتدأ قوله: (خبر) و(إن) شرط وفعله (استقر) و (في سوى) متعلق باستقر، و (طبقاً) حال من فاعل استقر المستتر فيه الراجع للوصف، ويصير المعنى إن استقر الوصف مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد، ويجوز كون طبقاً تمييزاً محولاً عن الفاعل، أي إن استقر طبق الوصف في غير الإفراد، وفي بعض نسخ الألفية طبق بالرفع على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره استقر، والمعنى إن استقرت مطابقة بين الوصف وفروعه والطبق والمطابقة بمعنى التوافُق والتطابق.

وذكر الناظم رافع المبتدأ والخبر بقوله:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

أي كل من المبتدأ والخبر مرفوعان، والأول عامله معنوي وهو الابتداء لما سبق من أنه جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه وهذا أمر معنوي.

وأما الثاني فمرفوع بالمبتدأ وعامله[3] لفظي، وما ذكره الناظم من أن كلاً

---

(1) في ت (لا يصح).

(2) في ت (كونه).

(3) في ت (فعامله).

منهما مرفوع بما ذكر، هو مذهب سيبويه[1] والجمهور وهو الصحيح من مذاهب سبعة مذكورة في المطولات.

قال بعضهم وهذا من الخلاف الذي لا طائل تحته، وفي بعض شروح التسهيل[2] مذهب ثامن، وهو أن المقدم منهما مرفوع بالابتداء والمؤخر مرفوع بالخبر، وضمير رفعوا يرجع للعرب لا للنحاة لئلا يتوهم أن هذا قول جميعهم.

(ورفع) مبتدأ خبره قوله: (بالمبتدا) وسهل الناظم همزة[3] ألفاً لضرورة الوزن والعامل في (كذا) الاستقرار الذي تعلقت به، وفي بعض الشروح أن التشبيه في (كذاك) يرجع للرفع لا للرافع، لأن الصحيح عند الناظم كما سبق قريباً أن رافع المبتدأ غير رافع الخبر، وذكر تعريف الخبر في قوله:

والخبر الجزء المتمّ الفائده ....

فالجزء كالجنس يشمل الخبر والمبتدأ، و (المتم الفائدة) يخرج المبتدأ والمراد الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ لا يكون وصفاً رافعاً لمكتفى به عن الخبر، وبقولنا مع المبتدأ إلخ. سقط الاعتراض على الناظم بأن تعريفه الخبر[4] شمل فاعل الفعل وفاعل الوصف مع أن كلاً منهما لا يسمى خبراً، وخص الناظم الجزء[5] بكونه متم الفائدة، وإن كانت الفائدة إنما تتم بمجموع الخبر والمبتدأ.

لأن الخبر هو ثاني الجزأين، وظاهر أن ثانيهما هو الجزء لعله المتم الفائدة المستفادة من الجملة.

ثم استظهر على أن المراد بالجزء في الخبر جزء الجملة[6] الاسمية

(1) انظر كتاب سيبويه ج 126:2.

(2) انظر التسهيل باب الابتداء ص 44.

(3) في ت (همزته).

(4) في ت (الجزء).

(5) في ت (الخبر).

(6) سقط من ت (والجملة).

ومثل بمثالين مذكورين في قوله:

. . . . كـالله بـرّ والأيـادي شـاهـده

و (بـر) أصله بارّ ويجمـع بـرّ على أبـرار وبـررة، ويـرجـع ذلـك لمعنى الإكرام (والأيادي) جمع يد بمعنى النعمة والعطية، وأما يد الجارحة فلا تجمع غالباً على أياد، بل على أيد، ومعنى المثالين نعم[1] الله وعطاياه المتفضـل بها على عباده، شاهدة له بأنه تعالى ربهم وباريهم.

وأشار لتقسيم الخبر إلى مفرد وجملة بقوله:

ومفـرداً يـأتي ويـأتي جملة . . . .

ولا ثالث لها خلافاً لابن السـراج[2] حيث أثبت قسماً ثـالثاً لا مفـرداً ولا جملة وهـو الظرف والجـار والمجـرور، والخبـر المفـرد هـو الأصـل في هـذا الباب.

وأريد به هنا ما ليس بجملة، كزيد[3] قائم، والزيـدان قائمـان والزيـدون قائمون.

وأمـا الجملة وهي مـأخـوذة من أجملت الشيء إذا جمعتـه، فتصـدق[4] بالاسمية، كزيد أبوه ذاهب، وبالفعلية كزيد قام أبوه.

ويدخل في الفعلية الإنشائية، كزيد أضربه، وعمرو لا تنهه، وبكر اللهم اغفر له، ونحو ذلك من الانشائيات.

---

(1) في ت (وأن نعم).
(2) محمـد بن السري بن سهـل البغدادي المعـروف بابن السـراج توفي سنـة (316 هـ) انظر معجم المؤلفين 19:1.
نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي ـ انظر شرح ابن عقيل 221:1.
(3) في ت (كما في زيد).
(4) في ت (فيصدق).

وهو موافق لمذهب الجمهور، خلافاً لابن السراج[1] في منعه وقوع الإنشائية خبراً، وأشار لشرط[2] وقوع الجملة خبراً بقوله:

.... حاوية معنى الذي سيقت له

و (الذي سيقت له) هو المبتدأ، وأراد بكونها (حاوية) اشتمالها على ما يربطها بالمبتدأ لأنه إذا انتفى الربط فيها يتنافر الكلام، نحو زيد قائم بكر، ولم يقل حاوية ضميراً ليعم الربط بضمير مذكور، كزيد أبوه قائم، أو بمحذوف كالسمن منوان بدرهم، أي منه والربط بالإشارة للمبتدأ كقوله تعالى: ﴿**والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار**﴾[3] والربط أن يكون[4] الخبر متضمناً المبتدأ كقوله تعالى: ﴿**والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين**﴾[5] أي أجرهم فالمصلحون متضمن للذين يمسكون، والربط بتكرير المبتدأ، والخبر[6] وقوع ذلك في موضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾[7].

فالحاقة الأولى مبتدأ، ولك في ما إعرابان كونها مبتدأ، والحاقة الثانية خبره، وكونها خبراً مقدماً، وعلى كل من التقديرين فالجملة خبر المبتدأ الأول.

و (مفرداً) حال من (يأتي) المذكور أولاً، (وجملة) حال من (يأتي) المذكور ثانياً، وضمير (يأتي) في الموضعين للخبر (وحاوية) صفة جملة و (معنى) مفعول (حاوية) و (الذي) اسم موصول واقع على المبتدأ و (**سيقت**) صلته والضمير فيها يرجع للجملة، ويقع الربط أيضاً بغير ما سبق من الروابط

---

(1) ترجمته ص: 197.

(2) في ت (بشرط).

(3) سورة الأعراف، الآية: 26.

(4) كما جاء في ت وفي د (لكن).

(5) سورة الأعراف، الآية: 170.

(6) في ت (أكثر).

(7) سورة الحاقة، الآية: 1.

كما أشار إليه بقوله:

وإن تكن إياه معنى اكتفى   بها كنطقي الله حسبي وكفى

(فنطقي) مبتدأ بمعنى منطوق و (الله) مبتدأ ثان و (حسبي) خبره والجملة خبر (نطقي) ولا رابط في هذه الجملة، لأنها نفس المبتدأ في المعنى، ومن ذلك هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله، أي عادته في الهاجرة لا إله إلا الله، وبحث بعضهم أن مثل هذا ليس من الخبر بالجملة بل بالمفرد لأن الجملة في ذلك يراد بها لفظها فيحكم لها بحكم المفرد، كما في لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[1].

وضابط الجملة التي هي نفس المبتدأ أن تقع خبراً عن مفرد يدل على جملة، كالحديث والقول والكلام، وما أضيف لأحدهما و (إياه) خبر (تكن) واسمها مستتر يرجع للجملة و (معنى) منصوب بإسقاط الخافض أي في معنى و (اكتفى) جواب الشرط وفيه ضمير يرجع للمبتدأ وضمير بها يرجع للجملة (وكفى) ليس من المثال والضمير فيه يرجع (لله) **وأشار** بقوله:

والمفرد الجامد فارغ وإن   يشتق فهو ذو ضمير مستكن

إلى تقسيم الخبر المفرد إلى قسمين جامد ومشتق.

وفسره الناظم بأنه الفارغ أي الخالي من الضمير، كزيد[2] أخوك.

وفسر المشتق بأنه المتحمل لضمير مستكن فيه، كزيد قائم، وفي شرح التسهيل[3] المشتق ما دل على متصف مصوغاً من مصدر مستعمل أي كاسم الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة وأفعل التفضيل.

ويدخل في المشتق الجامد المؤول به، كزيد أسد وتميمي. ويخرج عنه ما لا يتحمل ضميراً كاسم الآلة والزمان والمكان، كهذا مفتاح، وهذا مرمى

---

(1) صحيح البخاري باب الدعوات ص: 102.
(2) سقط من ت (كزيد).
(3) انظر نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل الجزء الأول المجلد الثالث ص: 1043.

زيد، أي مكان رميه، أو زمانه، والضمير في قوله: (يشتق) يرجع للخبر المفرد لا بقيد وصفه بالجمود، لأن الجامد لا يشتق، ونظير هذا قوله في المعرف بالأداة أل حرف تعريف.

ثم قال: (وقد تزاد) أي[1] أل لا بقيد كونها معرفة.

و (ذو) في كلام الناظم بمعنى صاحب و (مستكن) صفة (ضمير) وهو اسم فاعل من استكنَّ وهو استفعل من كنّ في البيت إذا اتخذه سكناً له[2].

وما سبق من كون المشتق يستقر فيه الضمير، هو في خبر حقيقي رفع ضمير المبتدأ، أما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يبرز كما قال:

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

أي يجب عند الناظم تبعاً للبصريين إبراز الضمير الراجع من الخبر إلى المبتدأ إذا تلا الخبر شيئاً ليس معنى ذلك الخبر.

(محصلا) للمبتدأ أي بأن جرى معنى ذلك الخبر على غير من هو له مطلقاً سواء أمن في ذلك الضمير اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه نحو زيد الفرس راكبه، هو فمعنى الخبر وهو راكبه ليس صادراً عن الفرس وقد أبرز الضمير مع أنه لا يتوهم أحد أن الفرس راكبه.

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس، كزيد عمرو ضاربه هو، إذا أريد أن الضارب زيد والمضروب عمرو، وإنما كان هذا ملبساً لأن زيد فيه مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان وضاربه خبر عن عمرو وفي ضاربه ضميران أحدهما الراجع[3] لعمرو، والثاني فاعل عائد لزيد وحقه أن يستتر لكن لما كان يلي الخبر مبتدأ ليس معنى الخبر صادراً عنه احتيج لإبراز الضمير، وقيل هو لئلا يلتبس على السامع فيتوهم أن عمراً هو الضارب زيداً.

---

(1) في ت (إلى).
(2) كما جاء في ت وفي د (اتخذه كنّاً).
(3) في ت (الهاء الراجعة لعمرو).

وقال الكوفيون بوجوب إبراز الضمير مع اللبس، ويجوز الاستتار وعدمه عند أمن اللبس، والضمير في قوله: (أبرزنه) راجع للضمير في البيت قبله، و (مطلقاً) نصب على الحال من الضمير المنصوب (بأبرزنه) وضمير (تلا) يرجع للخبر و (ما) موصولة واقعة على المبتدأ مفعولة بـ (تلا) و (معناه) اسم (ليس) والهاء راجعة للمبتدأ وضمير (محصلا) يرجع للخبر.

ولما انقضى الكلام على الخبر بمفرد أو جملة صريحين أشار إلى ما يحتملهما هو الظرف والجار والمجرور بقوله:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

فمن قدر الظرف في نحو زيد عندك، والجار والمجرور في نحو ﴿**الحمد لله**﴾[1] متعلقاً بـ (كائن) ونحوه فهما حينئذ من قبيل الخبر بالمفرد أو متعلقاً (بكان) ونحوها فهما حينئذ من قبيل الخبر بالجملة والأول هو اختيار الناظم ولذلك قدمه في الذكر والثاني اختيار البصريين ويقدر الكون المطلق في كل مقام بما يليق به، ففي قوله مثلاً: ﴿**وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم**﴾[2] يقدر مريداً تعذيبهم.

وفي حاشية الكشاف للتفتازاني عند قوله تعالى: ﴿**وإن كنتم مرضى أو على سفر**﴾[3] ومما يجب التنبيه له أنه[4] إنما قدر في الظرف المستقر، كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو لا من كان الناقصة، وإلا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان أخرى، وتتسلسل التقديرات انتهى.

وليس المراد بقول الناظم: (معنى كائن أو استقر) أنك لا تقدر لفظاً محذوفاً بل المراد أنه لا يتعين هذان اللفظان:

---

(1) سورة الفاتحة، الآية: 2.
(2) سورة الأنفال، الآية: 33.
(3) سورة النساء، الآية: 43.
(4) سقط من ت (أنه).

واقتصر الناظم على حرف الجر لاستلزامه حرف[1] المجرور لأن الخبر في الحقيقة مجموعهما ولا بد من تقييدهما بكونهما تامين، بأن يكون تعلقهما بالكون العام مفيداً، نحو زيد عندك، وزيد في الدار فإن كانا ناقصين بأن يكون تعلقهما بالكون العام لا يفيد شيئاً.

نحو زيد فيه أو يوم الجمعة، فلا يصح وقوعهما خبراً والصحيح أن متعلق كل من الظرف والجار والمجرور هو الخبر في الحقيقة، وأن الضمير الذي كان في المتعلق انتقل إليهما ويلزم القائل بالانتقال أن يكون الظرف هو العامل، لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، كأعطيت، أو بما اتصل بعامله كأعطيتك، أو بما اتصل بما اتصل بعامله كأعطيتكه.

وإنما قدر النحويون المحذوف بالكون والاستقرار ونحوهما لعمومهما فإن كل شيء من العالم داخل تحت الكون، ولا يجوز إظهار هذا العامل.

وأما قوله تعالى: ﴿**فلما رآه مستقراً عنده**﴾[2] فليس معناه كائناً بل غير متحرك، ولا يجوز أيضاً إظهار متعلق الجار[3] والمجرور الواقع صفة وحالاً وصلة الرافع لها ظاهر نحو: ﴿**أو كصيب من السماء**﴾[4] الآية ونحو: ﴿**فخرج على قومه في زينته**﴾[5] ونحو: ﴿**وله من في السموات والأرض**﴾[6] ﴿**ومن عنده**﴾[7] ونحو: ﴿**أفي الله شك**﴾[8].

والمراد بالظرف اسم زمان أو مكان ضمن معنى في، وهو على قسمين مستقر ولغو، والأول ما كان متعلقه عاماً، بخلاف الثاني فإن متعلقة خاص.

---

(1) سقط من ت (حرف).

(2) سورة النمل، الآية: 40.

(3) ساقط من ت (الجار).

(4) سورة البقرة، الآية: 19.

(5) سورة القصص، الآية: 79.

(6) سورة الروم، الآية: 26.

(7) سورة الرعد، الآية: 43.

(8) سورة إبراهيم، الآية: 10.

وسمي الأول بالمستقر لأنه لمّا حذف متعلقه العام انتقل منه الضمير الذي كان للظرف فسمي مستقراً أي مستقراً فيه، ثم حذفت الصلة اختياراً.

وإنما سمي الثاني باللغو لأنه لما لم ينتقل إليه شيء من المتعلق فكأنه ألغي.

ولمّا اقتضى كلامه سابقاً، أن الظرف مطلقاً يكون خبراً احتاج لتقييده بقوله:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة ....

أي لا يصح وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم ذات، فلا تقول زيد اليوم ولو عبر بذات بدل جثة كان أولى لأنها في اللغة اسم لشخص الإنسان فقط، وليس مراداً هنا بل الأعم من ذلك.

وأفهم كلام الناظم أنه يصح وقوع ظرف الزمان خبراً عن المعنى، نحو السفر يوم الخميس، وأن الذات يخبر عنها باسم المكان، نحو زيد أمامك، وأشار بقوله:

(وإن يفد فأخبرا) إلى أنه إذا أفاد الإخبار عن الذات بظرف الزمان، كقولهم الهلال الليلة، فأجز الإخبار به، لأن معناه عند الجمهور على تقدير مضاف، أي ظهور الهلال، وحينئذ فالإخبار بالظرف إنما هو عن معنى.

وذهب الناظم تبعاً لبعضهم إلى أن المثال المذكور لا يقدر فيه مضاف، لأن الهلال يشبه اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت.

والفاعل في (يفد) مستتر يرجع للإخبار المفهوم من قوله: (فأخبرا) وأصله فأخبرن بنون توكيد خفيفة، ولما وقف عليها الناظم أبدلها ألفاً.

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه والخبر بالعكس، وقد يعرفان نحو: ﴿**الله ربنا**﴾[1] ﴿**محمد رسول الله**﴾[2] وقد ينكران، وقد

---

(1) سورة الشورى، الآية: 15.   (2) سورة الفتح، الآية: 29.

يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة وهو الغالب كزيد قائم وعكسه، لكن بشرط الفائدة وأشار لذلك بقوله:

ولا يجوز الابتداء بالنكره ما لم تفد ....

أي مدة عمل إفادة الابتداء بها، وتحصل الفائدة بمسوغات كثيرة وصلها بعضهم لنيف وأربعين موضعاً، وكلها ترجع لشيئين التخصيص أو التعميم، وذكر الناظم منها ستة وكلها من التخصيص إلا قوله:

.... فما خِلٌّ لنا ....

أحدها أن يتقدم على النكرة خبرها، وهو ظرف مختص أو جار ومجرور فالأول نحو قوله تعالى: **﴿ولدينا مزيد﴾**[1]، ومنه قول الناظم:

.... كعند زيد نمره

وهي اسم لبردة من صوف يلبسها.

الاعراب، والجار والمجرور نحو قوله تعالى: **﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾**[2] ولم يمثل الناظم لهذا اكتفاء بمثال الظرف لأن حكمه وحكم الجار والمجرور واحد ولا يجوز رجل في الدار، لأن الخبر لم يتقدم، ولا عند رجل مال لأن الظرف غير مختص.

الثاني: أن تتلو النكرة استفهاماً، نحو قوله تعالى: **﴿أإله مع الله﴾**[3] (وهل فتى فيكم) ولا تكون النكرة نفسها استفهاماً نحو من عندك؟.

والثالث: أن تتلو نفياً ومثاله (فما خِلٌّ لنا) والخل بكسر المعجمة الصديق.

والرابع: أن توصف النكرة بما يختص بها سواء ذكر الموصوف وصفته

---

(1) سورة ق، الآية: 35.

(2) سورة البقرة، الآية: 7.

(3) سورة النمل، الآية: 60.

نحو قوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾[1].

ومنه قول الناظم:

. . . . ورجل من الكرام عندنا

أما الصفة فقط نحو قوله تعالى: ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾[2] أي طائفة من غيركم، أو الموصوف فقط كقوله عليه السلام: «سوداء ولود خير من حسناء عقيم[3] أي امرأة سوداء، وقد تكون الصفة مقدرة، نحو السمن منوان بدرهم، أي كائنان منه بدرهم، وقد تكون الصفة معنوية، نحو رجيل جاءني، لأنه في معنى رجل حقير فإن لم يختص الوصف بالنكرة لم يجز الابتداء بها نحو رجل من الناس جاءني، إذ لا فائدة فيه، إذ من المعلوم أن الرجل من الناس.

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها نحو: أمر بمعروف صدقة[4].

ورغبة في الخير خير . . . .

السادس: أن تكون نكرة مضافة لنكرة نحو قوله عليه السلام: «خمس صلوات كتبهن الله»[5].

. . . . وعمل بر يزين . . . .

صاحبه ولما لم يكن للناظم غرض في استيفاء المسوغات قال:

(وليقس ما لم يقل) من المسوغات المذكورة في المطولات على المذكور هنا منها.

مما لم يذكر أن يكون في النكرة عموم كقوله تعالى: ﴿كل له

---

(1) سورة البقرة، الآية: 221.

(2) سورة آل عمران، الآية: 154.

(3) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين الجزري ج 2: 416.

(4) صحيح مسلم 158:2 باب استحباب صلاة الضحى.

(5) الموطأ ص: 111.

قانتون﴾[1] وأن تكون النكرة دعاء لقوم نحو قوله تعالى: **﴿سلام على آل ياسين﴾**[2] أو دعاء على قوم نحو قوله تعالى: **﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾**[3] **﴿ويل للمطففين﴾**[4].

وأن تكون أمراً خارقاً للعادة نحو بقرة تكلمت، وحصاة سبحت (وليقس) لام الأمر وهو مجزوم بها و (ما) موصولة أو نكرة موصوفة في محل رفع على نيابتها عن الفاعل.

ولما كان للخبر حالات من وجوب تقديمه وتأخيره، وجواز الأمرين أشار لما هو الأصل فيها، وهو التأخير بقوله:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا ....

أي عن المبتدآت في لغة العرب:

.... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

أي في تقديم الأخبار على المبتدآت، ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو: في داره زيد.

(والأصل) مبتدأ و (في الأخبار) متعلق به و (أن تؤخرا) خبر المبتدأ و (ضررا) اسم (لا) وحذف خبرها، أي في التقديم.

وأشار لخمسة أمور سابقة من تقديم الخبر بقوله:

فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا ....

أي امنع تقديم الخبر وأخره حتماً عند استواء جزأي المبتدأ والخبر في تعريف أو تنكير، وخيف التباس الخبر بالمبتدأ.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 116.
(2) سورة الصافات، الآية: 130.
(3) سورة المرسلات، الآية: 15.
(4) سورة المطففين، الآية: 1.

وعبر الناظم عن الالتباس بقوله:

.... عـادمَـيْ بيـان

أي ما يبين المبتدأ من الخبر، بأن لا يكون عند التساوي قرينة تبين المحكوم عليه، لاستوائهما إما في التعريف، كزيد أخوك، لأنه لو قدم أخوك لم يعلم أنه خبر مقدم، لأنه يصلح لكونه مبتدأ، وإما في التنكير، كأفضل منك أفضل مني.

واحترز بالتساوي عن نحو رجل صالح جاءني، وبعدم البيان عن نحو أبو حنيفة أبو يوسف، فإن من المعلوم أن أبو حنيفة في المثال هو الخبر تقدم أو تأخر، لأن المعنى على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، نظراً لقاعدة أن المشبه به زائد الرتبة على المشبه، والضمير في (أمنعه) يرجع لتقديم الخبر، و(عرفاً ونكراً) مصدران منصوبان بإسقاط الخافض أي في عرف ونكر و(عادمَيْ) نصب على الحال من الجزأين.

والثاني: من موانع تقديم الخبر خوف التباس المبتدأ بالفاعل وأشار له بقوله:

كـذا إذا مـا الفعـل كـان الخبـرا ....

نحو زيد قام، وهند قامت، وأشعر كلامه بامتناع كل فعل وقع خبراً وهو مقيد بكون المبتدأ مفرداً والفعل مسنداً لضمير مرفوع متصل عائد للمبتدأ كما سبق في المثالين، وحينئذ فلا يمتنع تقديم الخبر في زيد قام أبوه، ولا في نحو الزيدان قاما، ولا يقال إن التقديم في نحو قاما الزيدان يوهم فاعليه المبتدأ، على لغة أكلوني البراغيث لقول الناظم في شرح التسهيل[1] أن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

وكان حقه أن يقول كذا إذا ما الخبر كان فعلاً، لأن كلامه إنما في الخبر، وحينئذ فكلامه محمول على القلب لفهم المعنى.

---

(1) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص: 46.

الثالث: أن يحصر الخبر بما وإلا، أو إنما، وأشار بقوله:

. . . . أو قصد استعماله منحصرا

أي بأداة من أدوات الحصر، والمراد أن ما قبل إلا محصور فيما بعدها نحو قوله تعالى: ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾[1]، أو بحصر نحو: ﴿**إنما أنت نذير**﴾[2]، وشذ تقديم الخبر المحصور بألا والعامل في قول الناظم (كذا) محذوف تقديره يمتنع، و (الفعل) مرفوع بكان المقدرة، فهو من باب الاشتغال والمستتر في (كان) يرجع للفعل وجملة (قصد استعماله) عطف على الجملة التي بعد (إذا) والهاء من استعماله يرجع للخبر، والمعنى إن قصد استعمال الخبر منحصراً.

الرابع: من المانع لتقديم الخبر كونه مسنداً لصاحب لام الابتداء وأشار بقوله:

أو كان مسنداً لذي لام ابتدا . . . .

وقصره الناظم للضرورة نحو لزيد قائم، وشذ تقديمه في هذه الحالة.

الخامس: أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ لازم الصدر، وأشار بقوله:

أو لازم الصدر . . . .

إما بنفسه كأداة شرط، نحو من يقم أقم معه، أو استفهام ومثله الناظم بقوله: (كمن لي منجدا) ونحو: كم الخبرية، نحو كم رجل عندك.

أو لا يكون المبتدأ لازم الصدر بنفسه، كأن يكون مضافاً لواحد مما ذكر، نحو غلام من يقم أقم معه وغلام من في الدار، ومال كم رجل عندك، وكذا الخبر المسند لضمير شأن، نحو هو زيد منطلق، إذ لو قدم الخبر وقيل زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير شأن.

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 144.

(2) سورة هود، الآية: 12.

ويمتنع تقديم الخبر على المبتدأ المتضمن معنى الشرط، نحو الذي يأتيني فله درهم، و (لازم) مجرور عطفاً على (الذي) بمعنى صاحب عطفاً والتقدير أو كان الخبر مسنداً (للازم الصدر).

و (من) في كلام الناظم اسم استفهام مبتدأ و (لي) جار ومجرور في محل الخبر (ومنجدا) نصب على الحال.

ولما فرغ من الأسباب المانعة من تقديم الخبر، شرع في الأسباب الأربعة[1] الموجبة لتقديمه فأشار لأولها بقوله:

نحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر

أراد بنحو (عندي) الخ. أن يكون الخبر المقدم[2] ظرفاً أو جاراً ومجروراً وكل منهما مسوغ للابتداء بالنكرة كما في مثالي الناظم وما أشبههما[3] مما تقديم الخبر فيه مسوغ للابتداء بالنكرة كما في قصدك غلامه رجل ونحوه من الخبر المقدم جملة، فلو أخر الخبر في كل ذلك لم يصح الابتداء بالنكرة، لأنه لا مسوغ لها حينئذ ويجب أيضاً تقديم الخبر في نحو عندي أنك فاضل فإن تأخيره يوقع في إلباس أن المفتوحة بالمكسورة، أو في إلباس أن المؤكدة بأن التي بمعنى لعل مع أن التي بمعنى لعل يجب تصديرها[4]، وفي الصحاح الوطر[5] الحاجة، والجمع أوطار ولا يجيء منه فعل.

و (نحو) مبتدأ و (ملتزم) بفتح الزاي خبره والضمير في (فيه) يرجع إلى (نحو) والمراد ملتزم قياساً لا سماعاً، فقد سمع من كلام العرب، رجل في الدار.

---

(1) في ت (الأربعة الآتية).
(2) في ت (المتقدم).
(3) في ت (من).
(4) سقط من ت (يجب تصديرها).
(5) الصحاح للجوهري مادة (وطر).

والثاني: من الموجب[1] لتقديم الخبر اشتماله على صاحب ضمير في المبتدأ، وأشار لذلك بعبارة طويلة معقدة فقال:

كذا إذا عاد عليه مضمر   مما به عنه مبيناً يخبر

نحو قوله تعالى: **﴿أم على قلوب أقفالها﴾**[2] وقولهم على التمرة مثلها زبداً، فلا تقول أقفالها على القلوب، وضمير مثلها على التمرة وكل منهما متأخر لفظاً ورتبة، وقد يكون الخبر مضافاً إلى مضاف إلى اسم فيعود الضمير لذلك.

الثالث: كقوله عليه السلام: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[3] (وكذا) يتعلق بمحذوف أي كذا يلزم تقديم الخبر و(مضمر) فاعل (عاد) والمستتر[4] في (عاد) يرجع للخبر و(ما) في (مما) اسم موصول واقع على المبتدأ و(يخبر) صلة الموصول و(به) و(عنه) متعلقان بـ(يخبر) وضمير (عنه) يرجع للموصول وضمير به يرجع للخبر و(مبيناً) حال من ضمير به، والمعنى يجب تقديم الخبر إذا عاد من المبتدأ ضمير على[5] ما التبس به.

الرابع: أن يكون الخبر لازماً صدريته كما أشار إليه[6] ولمثاله بقوله:

كذا إذا يستوجب التصديرا   كأين من علمته نصيرا

(فأين) خبر مقدم وهو ظرف مكان ضمن همزة الاستفهام.

و(من) اسم موصول محله رفع بالابتداء وجملة (علمته) صلة الموصول، ومثله قوله تعالى: **﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها﴾**[7].

---

(1) في ت (الموجبات).

(2) سورة الأعراف، الآية: 187.

(3) الموطأ: 787 للسيوطي بيروت الطبعة الرابعة 1985 م.

(4) في ت (الضمير).

(5) في ت (على الخبر أو ما التبس).

(6) في ت (له).

(7) سورة الأعراف، الآية: 187.

وقولك[1] كيف زيد أي على أي حالة، وجوابه صحيح أو سقيم، وفي حاشية الكشاف للتفتازاني. وفي قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله﴾[2].

إن كيف في[3] معنى الجار والمجرور ومحله جرّ أي في أي حال تكفرون لا أنه مرفوع المحل كما يزعم بعض النحاة انتهى.

ويجب أيضاً تقديم الخبر إذا لم يكن اسم استفهام، بل أضيف إليه نحو غلام من أنت؟ وصبيحة أي يوم سفرك؟

و (كذا) يتعلق بمحذوف أي كذا يلزم تقديم الخبر، وفاعل (يستوجب) ضمير يرجع للخبر، و (التصدير) مفعول (يستوجب).

الخامس: أن ينحصر[4] المبتدأ بألا أو بإنما، وأشار لذلك بقوله:

وخبر المحصور قدم أبدا   فما لنا إلا اتباع أحمدا

ﷺ، وإنما لنا اتباع أحمد لأن معناه ما لنا إلا اتباعه.

(فلنا) خبر مقدم وجوباً (واتباع أحمد) مبتدأ محصور بألا ومعنى البيت اتباعنا محصور في اتباع أحمد، وذكر المصنف في التسهيل[5] من الخبر الذي يجب تقديمه، لله درك ولله أنت، فإنه يدل مع التقديم على معنى التعجب ولا يدل مع التأخير[6]، كدرك لله وأنت لله.

ولعل حذف الناظم له لأنه سماعي جرى مجرى المثل[7]... الذي لا

---

(1) في ت (كقولك).
(2) سورة البقرة، الآية: 28.
(3) قال ابن مالك كيف سميت ظرفاً لأنها في تأويل الجار والمجرور.
انظر مغني اللبيب: 272.
(4) في ت (يقترن).
(5) انظر التسهيل ص: 46.
(6) في ت (على معنى التأخر).
(7) في ت (الكل).

يغير (وخبر) مفعول تقدم على عامله وهو (قدم) و (أبدا) نصب على الظرف، وما ذكره من لزوم تأخير المبتدأ، ولزوم تقديمه إنما هو عند اجتماع شرط كل منهما كما سبق.

فإن عدم كنت مخيراً بين تقديم كل منهما وتأخيره، كما دل عليه سابقاً قوله: (وجوزوا التقديم) وأشار هنا بجواز حذف كل منهما بقوله:

وحذف ما يعلم جائز ....

وهو صادق بحذف كل منهما[1] أي من الخبر والمبتدأ.

أراد[2] بالعلم القرينة الدالة للسامع على حذفه بعد تعيينه وحينئذ لا يرد ما كان معلوماً إجمالاً فإنه لا يجوز حذفه في زيد قائم زيد وتحذف قائم، فهو وإن كان معلوماً من جهة، أن المبتدأ لا بد له من خبر فهو مجهول من حيث تعيينه.

وذكر الناظم مثال حذف الخبر للعلم به في قوله:

.... كما تقول: زيد بعد من عندكما

فحذف الخبر وهو عندنا، لأنه معلوم من قول السائل من عندكما؟ لأن الجواب يكون طبق السؤال، وفي شرح التسهيل[3]، لو كان المجاب به نكرة كدرهم يقدر الخبر متقدماً كعندي درهم، ولا يجوز درهم عندي إلا على ضعف.

وكان حقه أنّ يقول: كما يقولان: زيد فإنه أوقع السؤال خطاباً لمثنى فيكون المجيب أيضاً مثنى، ولك حمل كلام النظم على أن أحد المسؤولين أجاب وسكت الآخر.

وقد يجب حذف الخبر كالواقع بعد لولا كما سيأتي، وذكر الناظم مثال

---

(1) في ت (كل من المبتدأ والخبر).

(2) كما جاء في ت وفي د (والمراد).

(3) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص: 12.

حذف المبتدأ للعلم به فقال:

وفي جـواب كيف زيـد قـل دنف   فـزيـد استغـني عنـه إذ عـرف

(فدنف) خبر وحذف المبتدأ وهـو (زيد) والـدنف بكسر النـون المريض وتقـدير النـاظم المبتدأ اسمـاً ظاهـراً وإن كان هـو الأصـل مخـالف لتقـديـر[1] النحويين له بالضمير، حيث قالوا: هو دنف.

ولعل تقديرهم الضمير لئلا يتوهم المغايرة، وحـذف المبتدأ جـوازاً يكثر في أربعة مواضع:

أحدها: جواب الاستفهام كما مثله الناظم، وكما في قولـه تعالى: **﴿ما أصحاب اليمين﴾**[2] **﴿في سدر﴾**[3] أي هم في سدر.

الثاني: فيما إذا وقع بعد فاء الجزاء نحـو قولـه تعالى: **﴿فـإن لم يكونـا رجلين فرجل﴾**[4] أي فالشاهد رجل.

الثالث: إذا وقع بعد القول نحو قوله تعالى: **﴿الا قـالوا سـاحر﴾**[5] أي هو ساحر.

الرابع: إذا تقدم على المبتدأ لفظ يكـون هو الخبـر في المعنى، كقولـه تعالى: **﴿التائبون العابدون﴾**[6] أي هم التائبون، فحذف المبتـدأ وهو هم لأن خبره صفة في المعنى للمؤمنين السابق ذكرهم.

ومثل[7] حذف المبتـدأ جوازاً في غيـر هذه الأربعـة، نحو قـوله تعـالى:

---

(1) في ت (لتقديم).
(2) سورة الواقعة، الآية: 27.
(3) سورة الواقعة، الآية: 28.
(4) سورة البقرة، الآية: 282.
(5) سورة الذاريات، الآية: 52.
(6) سورة التوبة، الآية: 112.
(7) في ت (يقل).

﴿سورة أنزلناها﴾[1] أي هذه سورة، وفي قول العلماء: باب كذا أي هذا باب كذا.

ويدخل في قوله ما يعلم جوازاً حذف المبتدأ والخبر معاً، كقوله تعالى: ﴿واللائي لم يحضن﴾[2] أي فعدتهن ثلاثة أشهر.

وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد تقديره كذلك.

(وفي جواب) متعلق بـ (قل) أي وفي جواب سؤالك بهذا الكلام قل كذا.

وقوله: فزيد الخ. تتميم ولو حذفه صح المعنى، وأما حذف المبتدأ وجوباً فكأن يخبر عنه بنعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم[3]. كالحمد لله الحميد وأعوذ بالله[3] من إبليس الرجيم، برفع النعت في الثلاثة بتقدير هو فإن كان النعت للتخصيص كزيد الخياط، جاز إضمار المبتدأ وكذا لو أخبر عن المبتدأ بمصدر بدلاً من اللفظ، نحو سمع وطاعة، أي أمري سمع وطاعة، أو أخبر عنه بمخصوص، لنعم وبئس مؤخر عنهما، نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل بكر إذا[4] قدر كل من زيد وبكر خبرين، فإن كان المخصوص مقدماً كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ فقط.

ثم شرع في حذف الخبر حتماً وذكر منه أربعة مواضع أشار للأول منها بقوله:

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم ....

أي حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب، أي إن وقع كوناً مطلقاً، نحو لولا زيد لأكرمتك، أي لولا زيد موجود.

---

(1) سورة النور، الآية: 1.
(2) سورة الطلاق، الآية: 4.
(3) كما جاء في ت وفي د (بالله).
(4) سقط من ت (إذا).

وضابط هذا أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ، فإن كان الكون خاصاً لا دليل عليه وجب ثبوته، وضابط هذا أن يعلق[1] الامتناع على صفة في المبتدأ كالإحسان، نحو لولا زيد محسن إليّ ما عشت، لأنه لو حذف محسن لم يدل عليه دليل، وإن دل عليه جاز إثباته وحذفه كأن يقال: زيد محسن إليك، فتقول: لولا زيد ما عشت.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (غالباً) وهذا التفصيل المذكور مذهب جمع[2] من النحاة.

لكن الذي عليه الجمهور أن حذف الخبر بعد (لولا حتم) مطلقاً بناء[3] على أنه كون عام، فإن أريد كون خاص لم يجز إثباته ولا حذفه بل يجعل مصدر الكون المطلق مبتدأ فتقول في نحو لولا زيد قائم لجئتك، لولا قيام زيد، وتدخل أنّ على المبتدأ فتقول: لولا أنّ زيداً قائم، وتكون أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر، وسيأتي الكلام على لولا الواقع بعدها المبتدأ مستوفى في قول الناظم: (لولا ولو ما يلزمان الابتداء) إلخ.

وقد أشكل[4] الجمع بين (حتم وغالباً) في كلام الناظم، بأن كون الحذف حتماً يقتضي عدم الانفكاك، وكون الحذف غالباً يقتضي الانفكاك وهما متباينان[5]

وأجيب بأن المراد الحتم الجزئي لا الكلي، وقريب من هذا ما أجاب به التفتازاني[6] في قول صاحب التلخيص[7] والتقديم لازم للتخصيص غالباً أي اللزوم الجزئي لا الأكثري، كما يقال: تحرّك الفك الأسفل لازم للمضغ

(1) في ت (يتعلق).
(2) سقط من ت (من).
(3) سقط من د (بناء).
(4) في ت (استشكل).
(5) سقط من ت (وهما متباينان).
(6) ترجمته ص: 49.
(7) انظر المطول على التلخيص للتفتازاني ص: 108.

غالباً، ليخرج التمساح فإنه يحرك في المضغ الفك الأعلى.

(وبعد لولا) متعلق (بحذف) أو بـ(حتم) و(غالباً) حال من (لولا) وتقدير الكلام وحذف الخبر واجب بعد (لولا) في غالب أحوالها وهو كما سبق في صورة تعليق الامتناع على نفس المبتدأ، وهذا يقوي الجواب السابق عن الإشكال المتقدم.

الثاني: مما[1] يحذف فيه الخبر حتماً، كون[2] المبتدأ صريحاً في القسم، وأشار له بقوله:

.... وفي نص يمين ذا استقر

نحو لعمرك لأفعلن، فعمرك مبتدأ وهو نص في اليمين والخبر محذوف وتقديره قسمي وسد جواب القسم مسده، وإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين نحو عهد الله لأفعلن، جاز إثبات الخبر فتقول عهد الله عليّ وإن شئت حذفته، ويحذف أيضاً جوازاً في نحو قوله تعالى: ﴿**أكلها دائم وظلها**﴾[3] أي كذلك، وفي نحو خرجت فإذا الأسد أي حاضر و(ذا) في كلام الناظم إشارة لحذف الخبر حتماً، ومعنى (استقر) ثبت والضمير فيه يرجع إلى (ذا).

الثالث: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو المعية، وأشار له بقوله:

وبعد واو عينت مفهوم مع　　　كمثل كل صانع وما صنع

(فكل صانع) مبتدأ (وما) عطف عليه وهو موصول اسمي أو حرفي.

و(صنع) صلته والخبر محذوف حتماً تقديره مقترنان، ودل على حذفه كون الواو نصاً في المعية، فكأنها نابت عن الخبر ولا يجمع بين[4] نائب ومنوب عنه، فإن لم تكن الواو نصاً فيها بأن احتملت العطف والمعية، كقولك: زيد وعمرو مريداً الإخبار باقترانهما جاز حذف الخبر وذكره، فإن

---

(1) في ت (ما).

(2) في ت (أن يكون).

(3) سورة الرعد، الآية: 35.

(4) في ت (من).

شئت قلت مقترنان وإن شئت حذفته.

ونظير مثال[1] الناظم كل رجل وضيعته أي مقترنان، والضيعة بضاد معجمة ما يعيش منه[2] الإنسان وإن كان حرفة.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبراً عنه، وأشار لذلك بقوله:

وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا

أي عن المبتدأ الذي أضمر خبره وقيل متعلق بمحذوف أي وبحذف الخبر (قبل حال) وقوله: (لا يكون) في محل الصفة لحال و (عن الذي) متعلق بخبر و (الذي) نعت لمحذوف أي عن المبتدأ الذي، ويشترط في المبتدأ الذي أضمر خبره كونه إما مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير صاحب الحال المذكورة أو أفعل تفضيل مضافاً للمصدر المذكور أو مضافاً لمؤول بالمصدر المذكور، ومثل الناظم الأول بقوله:

كضربي العبد مسيئاً ... .

أي إذا كان مسيئاً (فضربي) مبتدأ عامل في (العبد) والعبد مفسر للمستتر[3] في كان المحذوفة وهي تامة و (مسيئاً) اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور، وسدت هذه الحال مسد خبر المبتدأ وهو الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربي كائن إذا كان العبد مسيئاً إن أردت الاستقبال.

فإن أردت الماضي[4] قلت إذ كان مسيئاً ولقد أحسن من قال:

لا تسل عن خبري بعدهم سدت الحال مسد الخبر

---

(1) في ت (قال).
(2) كما جاء في ت وفي د (فيه).
(3) في ت (للضمير).
(4) في ت (المعنى).

وخرج بقوله: (لا يكون خبراً) الحال الصالحة لخبر ذلك المبتدأ كقراءة علي[1] رضي الله عنه ﴿ونحن عصبة﴾[2] بالنصب أي نرى أو نكون عصبة، ولا يصح جعل كان المحذوفة ناقصة ومسيئاً خبرها.

لأنه لم يسمع من العرب مجيء مثل هذه الحال معرفة، بل التزموا[3] تنكيرها فدل على كونها حالاً لا خبراً.

ومثل الناظم الثاني بقوله:

.... وأتم تبييني الحق منوطاً بالحكم

(فأتم) مبتدأ وهو أفعل تفضيل من التمام مضاف (لتبييني) و(الحق) مفعول تبييني وبالحكم متعلق به ومنوطاً حال سدت مسد خبر أتم والتقدير أتم تبييني الحق إذا كان أو إذا كان التبيين منوطاً بالحكم ومثال أفعل التفضيل المضاف إلى مؤول بالمصدر أخطب ما يكون الأمير قائماً، أي أخطب أي كون الأمير قائماً، وخبر أخطب مقدر بإذا كان أو إذ كان قائماً.

ولما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر وكان في تعدد الخبر خلاف بين النحاة أشار لجوازه بقوله:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد ....

أيّ مبتدأ واحد، وإذا تعدد الخبر لفظاً لا معنى، نحو الرمان حلو حامض، امتنع عطف أحد الخبرين على الآخر، لأن معناهما يرجع لشيء واحد وهو مزّ وامتنع أيضاً أن يتوسط بينهما مبتدأ، فلا تقول: الرمان حلو الرمان حامض، واستشكل قولهم[4]: الرمان حلو حامض، بأنه يؤدي إلى

---

(1) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم توفي سنة (40 هـ) انظر الإصابة في تمييز الصحابة 507:2 تأليف شهاب الدين أبي الفضل العسقلاني الطبعة الأولى سنة 1328 هـ. وطبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي ص: 41 الطبعة الثانية 1981 م بيروت تحقيق إحسان عباس.

(2) سورة يوسف، الآية: 8.

(3) سقط من ت (التزموا تنكيرها).

(4) كما جاء في ت وفي د (بعضهم).

الإخبار بأمرين متنافيين.

وأجيب بأنه لم يرد فيه الإخبار بأن الرمان حامض من كل وجه ولا حلو من كل وجه، بل أراد أن فيه طرفاً من هذا وطرفاً من هذا ولا تنافي بينهما.

وإذا تعدد الخبران لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد جاز أن لا يعطف أحدهما على الآخر كما مثله الناظم بقوله:

.... كهم سراة شعرا

بالقصر للضرورة، وأجاز أن يعطف فتقول[1] (سراة وشعرا)، وكذا الحكم لو كانت الأخبار أكثر من اثنين، كزيد شاعر أديب كريم.

و (هم) في كلام الناظم مبتدأ و (سراة) خبر، وهو جمع سريّ، أي شريف على غير قياس، لأن فعيلاً لا يجمع على فعلة بل على أفعل.

وقال السهيلي : ليس السرا بجمع بل هو اسم مفرد مستعار من المرأة وهو الوسط والأعلى.

وسكت الناظم عن تعدد المبتدأ وهو على قسمين، أحدهما أن يذكر كل من المبتدآت مجرداً عن ضمير مضاف إليه[2] نحو زيد عمر وهند ضاربته في داره من أجله، ويخبر عن المبتدأ الأخير منها ويجعل مع خبره خبر الذي يليه، ثم يجعل هذا المبتدأ المتلو مع ما بعده خبراً عن المتلو إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بروابط المبتدآت المخبر عنها بالجمل، ومعنى المثال المذكور هند ضاربة عمرو في دار عمرو من أجل زيد.

والثاني أن يكون كل من المبتدآت مضافاً إلى ضمير يعود للمبتدآت[3] قبله ويكون هذا وخبره في محل خبر ما قبله إلى أن ينتهي للمبتدأ الأول، نحو

---

(1) في ت (فيقول).

(2) في ت (إليهما).

(3) في ت (المبتدأ).

زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم.

فأبو مبتدأ وقائم خبره والجملة في محل خبر الأخ والأخ وما بعده في محل خبر الخال، وهو ما بعده في محل خبر العم وهو ما بعده في محل خبر زيد.

ومعنى هذا المثال أبو أخي خال عم زيد قائم.

* * *

كَانَ وأخواتها

ولما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي سبعة والناسخ على قسمين:

حرفي وسيأتي، وفعلي وبدأ به.

-فقال: كان وأخواتها وعرفها ابن الحاجب[1] بقوله:

هي ما[2] وضع لتقرير[3] الفاعل على صفته، وأراد بالفاعل المبتدأ[4] وبالصفة الخبر.

وعرفها الناظم بالعد وبدأ بكان فقال:

ترفع كان المبتدا اسماً والخبر   تنصبه ....

أي ترفع كان المبتدأ الموجود قبل دخولها على أنه اسمها حقيقة وتسميته فاعلاً مجاز، وتنصب الخبر الموجود قبلها على أنه خبرها حقيقة،

---

(1) ترجمته ص 40.
(2) انظر شرح الرضيّ على الكافية 4:181.
(3) في ت (تعريف).
(4) كما جاء في ت وفي د (وأراد بالصفة الخبر).

وتسميته مفعولاً مجاز، ولا خلاف في نصبها للخبر.

وأما الاسم فترفعه عند البصريين وإليه يشير قول الناظم ترفع كان إلخ. خلافاً للكوفيين.

وكان وأخواتها أفعال عند الجمهور إلا (ليس) فذهب الفارسي[1] إلى أنها حرف، وتوسعوا في إدخال هذه الأفعال على الجمل، وإلا فحق الدخول عليها إنما هو للحرف نحو: هل زيد قائم؟ وإن عمراً منطلق.

و (كان) فاعل (ترفع) و (المبتدأ) مفعول به وسهل الناظم همزته للضرورة فصارت ألفاً ثم سقطت لالتقائها ساكنة مع سكون سين (اسم) المنصوب في كلامه حالاً، أي ترفع كان المبتدأ حال كونه اسماً لكان (والخبر) منصوب بإضمار فعل يفسره (تنصبه)[2] والضمير فيه يرجع لكان، ويحتمل أن يكون الخبر مرفوعاً بالابتداء، وجملة (تنصبه) في محل خبر[3] المبتدأ، والاحتمال الأول أظهر لمناسبته للجملة قبله فإنها فعلية.

وأشار بقوله:

. . . . كـكان سيـداً عمـر

إلى مثالٍ لكان مقدماً فيه خبرها على اسمها إعلاماً بجواز ذلك واحتياجاً إليه أيضاً للوزن، ولعله أراد بعمر هنا عمر بن الخطاب فإنه حقيق بوصف السيادة.

وأشار لما يشارك (كان) فيما ذكر من بقية أخواتها وهي اثنا عشر فعلاً أولها ظل وآخرها دام فقال:

ككان ظل بات أضحى أصبحا   أمسى وصار ليس زال برحا

---

(1) ترجمته ص 77.

(2) في ت (ينصبه).

(3) سقط من ت (خبر).

فتـىء وانفـك ....

فكل منها يعمل عملٍ كان فترفـع[1] الاسـم وتنصب الخبر، ومعنى كـان الوجود وقد لا يكون مسبوقاً بعدم ولا ينتهي إليه نحو قوله تعالى: ﴿**وكان ربك قديراً**﴾[2] أي ولم يزل، وقد يكون الوجـود صالحـاً في كان بعـد أن لم يكن، ويكون حينئذ كان بمعنى صار كقوله:

.... قطا الحزن قد كانت فـراخاً بيـوضها[3]

أي صـارت، ومعنى ظل أقـام نهاراً وبـات أقـام ليـلاً وأضحى وأصبح وأمسى، دخل في ضحى أو صباح أو مساء، ومعنى صار تحول[4] ومعنى ليس عند الجمهور نفي الحال، فقولك ليس زيد قائماً أي في الحال ولا ينتفي غيره إلا بقرينة.

وهذه الأفعال الثمانية تعمل بلا شرط، وكل من زال وبـرح وفتىء وانفك معناه انفصل وتعمل بالشرط المذكور في قوله:

.... وهـذي الأربعـه لـشبـه نـفي أو لـنفي مـتبعـه

أي يشترط في عمل كل منها تقـدم نفي، أما ملفـوظ نحو قـوله تعـالى: ﴿**ولا يـزالون مختلفين**﴾[5] ﴿**لن نبـرح عليه عـاكفين**﴾[6]، أو مقدر نحـو قولـه تعالى: ﴿**تاالله تفتؤ تذكر**﴾[7] أي لا تفتـأ، ولا فرق في النـافي[8] بين الحرفي

---

(1) في ت (فيرفع).

(2) سورة الفرقان، الآية: 54.

(3) عجز بيت لابن أحمر/ انظر شرح المفصل لابن يعيش 102:7 وقطر الندى ص: 132، وصدره:
بتيهـاء قفـر والـمـطيّ كـأنهـا ....

(4) كما جاء في ت وفي د (تجدد).

(5) سورة يوسف، الآية: 118.

(6) سورة طه، الآية: 91.

(7) سورة يوسف، الآية: 85.

(8) في ت (في المثالين).

كما سبق أو الفعلي كليس أو الاسمي كغير.

وأراد بشبه النفي النهي نحو لا تزل قائماً، والدعاء نحو لا يزال الله محسناً إليك، والمراد بزال ماضي يزال وهو بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كنال ينال، وزال هذه ناقصة، ولم يستعمل لها مصدر ولا أمر، أما زال ماضي يزيل ففعل تام يتعدى لمفعول ومعناه ماز، وأما ماضي يزول ففعل تام قاصر لا يتعدى لمفعول ومعناه الانتقال، وليس هذا وما قبله[1] من أفعال هذا الباب.

وإذا دخل النافي على الأربعة المذكورة أعطاها الإثبات المعنوي وإذا انتفى شرط مما ذكر لم تعمل العمل المذكور بل يكون المرفوع بعدها فاعلاً والمنصوب حالاً نحو: برح زيد صحيحاً.

وبقي من أفعال هذا الباب دام وأشار لها ولشرطها بقوله:

ومثل كان دام مسبوقاً بما ....

أي دام تعمل مثل كان لكن بشرط أن يسبقها ما المصدرية الظرفية الزمانية واستغنى كعادته عن هذا الشرط بالمثال فقال:

.... كأعط ما دمت مصيباً درهما

أي أعط درهماً مدة دوامك مصيباً له.

ومعنى المثال حث المخاطب على هبة المال للناس وأنه لا يقطعها عنهم ما أصاب درهماً، ونظير مثال الناظم قوله تعالى: **﴿لا يُؤدِّهِ إليك إلا ما دمت عليه قائماً﴾**[2].

ولو كانت ما مصدرية ولم يرد بها ظرف الزمان، كعلمت ما دمت مصاحباً لزيد، أي بدوام صحبتك له، رفعت بها الفاعل فقط ولا اسم لها ولا

---

(1) في ت (وما بعده).
(2) سورة آل عمران، الآية: 74.

خبر حينئذ، وكذا لو جاءت دام غير مسبوقة بما فإنها ترفع الفاعل فقط نحو دام زيد عندنا.

وخرج بالمصدرية إلخ. ما النافية والموصولة والنكرة الموصوفة وغير ذلك من أنواع ما.

ولا تدخل كان وأخواتها على كل مبتدأ وخبر فيمتنع دخولها عليهما في صُوَرٍ كثيرة مذكورة في المطولات، منها أن يكون المبتدأ مقترناً بلام الابتداء نحو لزيد قائم، أو مخبراً عنه بجملة طلبية نحو زيد اضْرِبْهُ أو لا تضربه أو هل ضربته؟ أو لعله قائم، أو يكون المبتدأ متضمناً معنى الشرط أو الاستفهام نحو أي القوم أفضل؟ ومن جاءك فأكرمه.

وبقي مما يعمل عمل كان أفعال أخر مذكورة في المطولات منها كما قال بعضهم، غدا وراح، كقوله عليه السلام في الطير «تغدو خماصاً وتروح بطاناً»[1].

ورد المصنف ذلك بأن كلاً من خماصاً وبطاناً حال لا خبر.

و (أعط) أمر و (ما) مصدرية بمعنى الزمان و (دام) ماض والتاء اسمها و(مصيباً) خبرها و (درهماً) مفعول (أعط).

ولما كان ذكر الناظم أفعال هذا الباب بلفظ الماضي قد يوهم اختصاص عملها بذلك رفع الوهم بقوله:

وغيــر مــاض مثـله قــد عمــلا ....

أي غير الماضي من هذه الأفعال كالمضارع في قوله تعالى: **﴿ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾**[2] والأمر في قوله تعالى: **﴿كونوا قوّامِين﴾**[3]،

---

(1) سنن ابن ماجة ج 2:1394.
(2) سورة البقرة، الآية: 143.
(3) سورة المائدة، الآية: 8.

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول مما[1] يعمل عمل الماضي، وأشار بقوله:

.... إن كان غير الماضي منه استعملا

إلى أن منها ما لا يتصرف كليس جزماً ودام في الأصح.

و (غير) مبتدأ و (قد عملا) خبره وألفه للإطلاق و (مثله) نعت لمصدر محذوف أي عمل عملاً[2] مثل عمله، و (إن كان) شرط حذف جوابه لدلالة ما سبق عليه.

وأصل خبر هذه الأفعال التأخير، وقد يجوز خروجه عن الأصل بتقديم أو تأخير[3] أو توسط كما قال:

وفي جميعها توسط الخبر أجِز ....

أي توسطه بين هذه الأفعال وأسمائها، حتى دام وليس، وعليه قراءة حفص[4] وحمزة[5] ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم**﴾[6] بنصب البر، هذا إن لم يمنع من التوسط مانع كقوله تعالى: ﴿**وكان حقاً علينا نصر المؤمنين**﴾[7]، فإن منع منه مانع لم يجز كأن يكون الخبر واجب التقديم، بكونه اسم استفهام، أو واجب التأخير لكونه محصوراً أو يكون كل من الاسم والخبر لا يظهر فيه إعراب.

---

(1) سقط من ت (مما).

(2) سقط من ت (عملاً).

(3) سقط من ت (أو تأخير).

(4) حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي توفي سنة (180 هـ) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن ج 1:452.

(5) حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الفرضي التميمي توفي سنة (156 هـ) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن ج 1:453.

(6) سورة البقرة، الآية: 177.

(7) سورة الروم، الآية: 47.

كقولك[1] كان أخي رفيقي، فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر.

(وتوسط) منصوب (بأجز) (وفي جميعها) متعلق به، وأما تقديم خبر هذه الأفعال عليها فعلى أقسام، ما يجوز بلا خلاف، وما يجوز بخلاف وما يمتنع وأشار بقوله:

.... وكل سبقه دام حظر

أي منع[2] كل النحاة والعرب سبق خبر (دام) عليها ويصدق كلامه بشئين[3] أن يسبق ما المقرونة بدام، نحو قائماً ما دام زيد.

وأن يسبق ويتأخر عن ما نحو ما قائماً دام زيد، وفي هذا الأخير[4] خلاف وأن أشعر كلامه بأنه متفق عليه.

(وكل) مبتدأ و (حظر) بمعنى منع خبر و (دام) مفعول (بسبقه) والضمير فيه يرجع للخبر، وصح وقوع دام مفعولاً لتأويله بالاسم، أي سبق هذه الكلمة، ومما لا يتقدم عليه الخبر ما النافية وأشار له بقوله:

كذاك سبق خبر ما النافيه ....

أي الداخلة على أفعال هذا الباب، فلا يجوز قائماً ما كان زيد ولا فاضلاً ما زال زيد، خلافاً للكوفيين فيهما وتخصيصه الجواز بالخبر يفهم أن الاسم يمتنع تقديمه، وهو كذلك.

و (سبق) مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل و (خبر) مضاف إليه وإنما نوّن خبر لأجل الوزن وإلا فإضافته لما كما قال بعضهم صحيح لكنه مخل بالوزن.

و (ما) مفعول بـ (سبق) و (النافية) نعت لما، ولم يقل الفعل المنفي

---

(1) في ت (كقوله).
(2) سقط من ت (أي منع).
(3) كما جاء في ت وفي د (من شئين).
(4) سقط من ت (الأخير).

بما[1] تنبيهاً على أن (سبق) خبر (ما) (النافية) هو الممتنع لا سبقه الفعل الواقع بعدها، وكذاك الخبر، قوله سبق والمراد التشبيه في المنع لا في كونه متفقاً عليه، وإذا علمت عدم جواز سبق الخبر.

.... فجيء بها متلوة لا تالية

أي متبوعة لا تابعة فتكون مقدمة على الخبر لا مؤخرة وعجز هذا البيت معلوم من صدره، ولكن ذكره الناظم تقريراً للحكم وتوكيداً له وتنبيهاً على علة منع التقديم بأن ما النافية لها صدر الكلام فهي متبوعة لا تابعة، وأشار للخلاف في تقديم خبر ليس عليها بقوله:

ومنع سبق خبر ليس اصطُفي ....

أي اختير فالناظم تبعاً للكوفيين ومتأخري النحويين اختار منع تقديم خبر ليس عليها، وذهب قدماء البصريين إلى الجواز، وبحث بعضهم أنه يستثنى من إطلاق الخلاف[2] ليس المستثنى بها فيمتنع التقديم فيها جزماً وسكوته عن بقية أفعال هذا الباب مشعر بجواز تقديم أخبارها عليها وهو كذلك.

(ومنع) مبتدأ (وسبق) مضاف إليه وهو مصدر أضيف لفاعله وهو (خبر)[3] بالتنوين للوزن وإن صح المعنى مع إضافته لما بعده و (ليس) مفعول بـ (سبق) و (اصطفي) خبر المبتدأ والياء من اصطفي محركة وسكنها الناظم للضرورة، والتقدير ومنع أن يسبق الخبر (ليس) مختار.

وأفعال هذا الباب قسمان: ما يستعمل تاماً وناقصاً، وما يستعمل ناقصاً فقط، وأشار للأول بقوله:

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (بما).
(2) كما جاء في ت وسقط من د (الخلاف).
(3) كما جاء في ت وسقط من د (خبر).

. . . . وذو تمام ما يرفع يكتفي

أي بذلك المرفوع عن المنصوب حتى[1] يصح السكوت عليه نحو قوله تعالى: ﴿**كن فيكون**﴾[2] أي أحدث فيحدث، ونحو قوله تعالى: ﴿**ما دامت السموات والأرض**﴾[3] وأما الفعل الناقص فلا يكتفي بالمرفوع كما قال:

وما سواه ناقص ....

أي والذي لا يكتفي بمرفوعه ناقص فلا يصح السكوت معه على المرفوع نحو قوله تعالى: ﴿**وكان الله غفوراً رحيماً**﴾[4] وسمي ما لا يكتفي بمرفوعه ناقصاً لاحتياجه للمنصوب الذي هو عمدة في الأصل بخلاف الفعل من غير هذا الباب فإنه لا يحتاج للمنصوب لأنه فضلة.

(وذو) مبتدأ و (ما) موصول وهو مع صلته خبر و (يرفع) متعلق بـ (يكتفي) والمعنى والفعل صاحب تمام هو الذي يكتفي بعمل رافع أو بصاحب رفع، ويحتمل كون (ما) مبتدأ خبره (ذو تمام).

(وما سواه) مبتدأ خبره (ناقص) وأشار لأفعال ثلاثة تلزم النقص فيها بقوله:

. . . . والنقص في فتىء ليس زال دائماً قُفِي

وأجاز الفارسي[5] وقوع زال تامة قياساً لا سماعاً، وفي الارتشاف لا أعلم أحداً ذكر أن فتىء بالكسر تكون تامة إلا الصغاني.

(والنقص) مبتدأ خبره (قفي) بضم أوله بمعنى تبع من قفوت أثره تبعته وضمير (قفي) يرجع للنقص، والمعنى أنه استقرىء السماع في هذه الأفعال

---

(1) كما جاء في ت وفي د (أي يصح).
(2) سورة البقرة، الآية: 117.
(3) سورة هود، الآية: 117.
(4) سورة النساء، الآية: 100.
(5) ترجمته ص: 77.

فلم توجد إلا ناقصة، و (في فتىء) متعلق بقفي أو (بالنقص) و (ليس) و (زال) معطوفان بحذف العاطف و (دائماً) حال من ضمير (قفي)، وأشار لحكم إيلاء هذه الأفعال معمول خبرها بقوله:

ولا يلي العـامـل معمـول الخبـر إلا إذا ظـرفـاً أتى أو حـرف جـر

أراد بالعامل كان وأخواتها فلا يليها شيء من معمولات أخبارها فلا تقول كـان طعامـك زيد آكـلاً، إلا فيمـا استثنـاه النـاظم تبعـاً للبصـريين من وقـوع المعمول ظرفاً أو حرف جر فيجوز[1] كـان عندك زيـد[2] أو كان في الـدار زيد مقيماً، وأجاز بعض البصريين إيلاء المعمول لكان وأخواتهـا بشرط تقـدم الخبر على الاسم، نحـو كان طعـامك آكـلاً زيد، فـإن تقدم وحـده امتنع نحـو كان طعامك زيد آكلاً.

و (العـامل) مفعـول (يلي) و (معمول) فـاعله و (ظرفـاً) و (حـرف جر) حالان من ضمير (أتى) الراجع لمعمـول (الخبر)، ولمـا أجاز الكـوفيون إيـلاء المعمول لكان وأخواتها وهو غير ظرف ولا جار ومجـرور مستدلين بمـا ورد في ذلك أوّله البصريون بتقدير ضمير الشأن وتبعهم الناظم فلذلك قال:

ومضمر الشان اسمـاً انو إن وقـع مـوهم مـا استبـان أنـه امتنـع

أي انو ضمير الشأن اسماً لكان وأخواتها إن وقع بعد كل منهـا ما يـوهم جواز ما تقدم امتناعه من إيلاء كـان وأخواتهـا معمول خبـرها وليس بـظرف ولا جار ومجرور، نحو ما أنشده السيرافي[3] وغيره من قول الشاعر:

.... بمـا كـان إيـاهم عـطيـة عـوّدا[4]

---

(1) سقط من ت (نحو).

(2) سقط من ت (زيد).

(3) السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي توفي (368 هـ) له مصنفات كثيرة ومن أهمها شرح كتاب سيبويه، انظر 313:1 والبغية 507:1.

(4) هذا عجز بيت للفرزدق من النقائض بينه وبين جرير. وصدره:

قنـافذ هـدّاجـون حـول بيـوتهم ....

والأصل عوّدهم بضمير متصل فلما قدم أتى به منفصلاً ليحول بين ضمير الشأن المقدر في كان المجعول اسماً لها وبين معمول[1] خبرها وعطية عوّد جملة من مبتدأ وخبر محلها نصب خبراً لكان الثانية ومنهم من خرّج قول الشاعر على زيادة كان أو على أنه ضرورة، ومثل قول الشاعر في تقدير ضمير الشأن قولك كان زيد قائم برفعهما، فيقدر اسم كان ضمير الشأن والجملة بعده خبر كان، أي كان هو زيد[2] قائم.

(ومضمر الشأن) مفعول (انو) و(اسماً) نصب على الحال من (مضمر) و(إن وقع) شرط (موهم) فاعل (وقع) و(ما) مصدرية أو موصولة، أو نكرة[3] موصوفة وصلتها (استبان) وهو هنا غير متعد لأنه بمعنى تبين وقد يستعمل متعدياً، فيقال استبنت الشيء و(إن) وما بعدها في تأويل مصدر فاعل باستبان، والرابط بين (ما) وصلتها أو صفتها الضمير في (أنه).

ولما فرغ من قسمي[4] التامة والناقصة شرع في القسم الثالث وهو الزائدة فقال:

وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدّما

فكان في هذا المثال زائدة والأصل ما أصح، ومعنى زيادتها أن دخولها في الكلام كخبر وجهاً بالنسبة للعمل لا بالنسبة لمعناها من الدلالة على الزمن الماضي، وفهم من معنى تخصيصه الزيادة بكان بلفظ الماضي أن غير كان وأخواتها لا تزاد وقد شذ زيادة أصبح وأمسى في قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها وكذا زيادة غيرهما، وبأن كان لا تزاد بلفظ المضارع وهو كذلك، لكن بالنظر للكثير، أما بالنظر للقليل فتزاد، وفهم من قوله: (في حشو) أنه لا

= انظر ديوان الفرزدق ص 214 وانظر شرح ابن عقيل ج1:281.

(1) سقط من ت (معمول).

(2) في ت (كان هو زيد هو قائم).

(3) سقط من ت (نكرة).

(4) في ت (من قسمي كان).

بد من وقوعها بين شيئين فلا تزاد أولاً جزماً ولا آخراً خلافاً للفراء، ومثل الناظم للحشو بوقوعها بين ما التعجبية وفعل التعجب، وهو قياس في ذلك، وتزاد أيضاً بين المبتدأ والخبر نحو زيد كان قائم، وبين المضاف والمضاف إليه كقوله:

تـرمي بكف كـان مَنْ أرمى البشـر[1] ....

بفتح ميم من كما رواه ابن جني، وبين الصفة والموصوف كمررت برجل كان فاضل، وما في (ما أصحّ) تعجبية تامة محلها رفع بالابتداء (وأصح) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يرجع إلى (ما) و(علم) مفعول بأصح.

ثم أشار لحذف كان واسمها بقوله:

ويحذفونها ويبقون الخبر ....

أي العرب يحذفون اسمها[2] ويبقون خبرها. وهذا الحذف مطرد مشتهر بعد (إنْ) و(لَوْ) الشرطيتين.

كما قال:

.... وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر

فمثال حذفها بعد إن قولهم: (الناس مَجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)[3] بنصب الأول منهما ورفع الثاني ويجوز عكسه، ونصبهما ورفعهما، والأول من هذه الأربعة أرجحها لأن المحذوف فيه أقل من المحذوف في غيره والثاني أضعفها والثالث والرابع متوسطان.

ومثال حذفها بعد (لَوْ) قوله عليه السلام: «التمس ولو خاتماً من حديد»[4]

(1) هذا عجز بيت ولم ينسب لأحد، انظر خزانة الأدب ج 312:2، ومغني اللبيب ص: 212.

(2) في ت (يحذفون كان واسمها).

(3) انظر مجمع الأمثال للميداني 341:2.

(4) صحيح البخاري 8:7.

و «احفظوا عني ولو آية»[1]، أي ولو كان الملتمس خاتماً، والمحفوظ آية، وفهم من قوله[2] (اشتهر) أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل وأن حذفها مع خبرها وإبقاء الاسم قليل أيضاً، وهو كذلك فيهما.

وجملة قوله: (يحذفونها) عطف على ما سبق في قوله: (وقد تزاد كان)، وحينئذ يدخل معها في القليل وإن كان هذا منقاساً، ولا ينافي هذا قوله: (ذا اشتهر) لأن معناه أن ذلك الحذف القليل اشتهر (بعد إن ولو) وكثير في بعض النسخ، بالرفع خبر مبتدأ محذوف (وذا اشتهر) خبر كان وفي بعضها ينصب كثيراً على أنه نعت لمصدر محذوف أو على الحال المؤكدة من ضمير (اشتهر) والتقدير بعد (إنْ) و (لَوْ) اشتهر الحذف كثيراً، وأشار لحذف كان وحدها وتعويض ما عنها بقوله:

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ....

أي تحذف كان بعد أن المصدرية وتعوض عنها ما وحذفها حينئذ واجب لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض.

ومثله الناظم بقوله:

.... كمثل أمّا أنت برّاً فاقترب

وأصله لأن كنت براً حذفت لام التعليل ثم حذفت[3] كان فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها لحذف عامله[4] ثم عوض عنها ما ثم أدغمت الميم في النون لقرب المخرج و (أنت) اسمها و (براً) خبرها.

ومعنى هذا المثال لأجل كونك في الزمن الماضي براً أي كريماً طلب منك القرب مني، ودخلت الفاء في (اقترب) لأنه مسبب لما قبله ويحتمل أن

---

(1) صحيح البخاري 7:8.
(2) سقط من ت (قوله).
(3) في ت (حذف).
(4) في ت (عاملها).

تكون الفاء زائدة، فلا يتسبب ما بعدها على ما قبلها، كما أن الكاف أيضاً في (كمثـل) زائدة، وفهم من تعـويض ما عنهـا أن اسمهـا لا يحـذف معهـا وليس الظرف في قوله هنا (وبعد أن) عطفاً على الظرف السـابق في قولـه: (وبعد إن ولـو) لأن الاسم في هذا المثـال لا يحذف، بـل هـو ظـرف (لارتكب) وجملة (تعويض ما عنها ارتكب) في موضع الحـال المحذوف معهـا الواو، ولم ينص الناظم في المثال على حذف كان، بل ذكر مـا يستلزمه وهـو التعويض لأنـه لا يكون عن معدوم بل عن محذوف، وتسمح الناظم في قوله: (ارتكب) لأن مثل هذا إنما يستعمل في الخارج عن القيـاس، وليس في تعويض حـرف عن فعل مخالفة للقياس، بل قد عوضوا حرفاً عن جملة في نحو: يومئذ فهذا أولى وقد تحذف كان واسمها وخبرها بعد أن ويعوض عن الجميع مـا في قولهم: افعـل هذا أما لا إن كنت لا تفعل غيره، ولا هي النافية لخبر كان.

وأشار بقوله:

ومن مضـــارع لكـان منجــزم تحـذف نـون ....

إلى أنَّ (كان) اختصت بجواز حذف لام مضارعها وهو النـون في يكون تخفيفـاً بشرط كـون المضارع مجـزوماً بـالسكون، لا بحـذف النون، ليخـرج نحو: ﴿**وتكونوا من بعده قـوماً صـالحين**﴾[1] فإن جـزم هذا المضـارع بحذف النون، ويشترط أن لا يتصل النون ضمير نصب فخرج نحو قوله عليه السـلام: «إن يكنه فلن تسلط عليه»[2] لاتصاله بضميـر نصب، وبشرط أن لا يكـون بعد النـون ساكن فخـرج نحـو قـولـه تعـالى: ﴿**لم يكن الله ليغفـر لهم**﴾[3] ومثـال الجامع للشروط نحو قوله تعالى: ﴿**ولا تك في ضيق ممـا يمكرون**﴾[4] وذهب

---

(1) سورة يوسف، الآية: 9.

(2) صحيح مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(3) سورة المائدة، الآية: 168.

(4) سورة الإسراء، الآية: 127.

يونس[1] إلى جواز حذفها مطلقاً عن هذا الشرط وإطلاق الناظم يقتضي موافقته وأشار بقوله:

. . . . وهو حـذف مـا التـزم

إلى جواز إثبات النون المذكـورة عند الجـازم بالشـروط السابقـة نحو لم يكن ولا يكن كذا وإن يكن كذا يكن كـذا، وليس حذف النـون مختصاً بكـان الناقصة بـل يكون فيهـا وفي التامـة أيضاً ومنـه قولـه تعالى: ﴿**وإن تـك حسنة يضاعفها**﴾[2] فمن قرأ برفع حسنة.

(ومن مضارع) متعلق بـ (تحذف) و (لكان) متعلق بـ (مضارع)، وهو في محل الصفة لـ (مضارع) وكذا قوله: (منجزم) (وهو حذف) مبتدأ وخبـر و (ما) نافية وهي وما بعدها صفة لحذف.

---

(1) انظر شرح ابن عقيل ج 1:299.

(2) سورة النساء، الآية: 40.

ما ولا ولات وإنْ المشَبَّهَات بلَيْسَ

ولما كان من الحروف ما يعمل تشبيهاً بليس التي هي من الأفعال السابقة فصلها عنها بترجمة فقال:

فصل في ما ولا ولات وأن المشبهات بليس في رفع كل منها الاسم، ونصبه الخبر. وبدأ من هذه الحروف بما وشرط عملها لأنها أم الباب فقال:

إعمال ليس أعملت ما دون إن   مع بقا النفي وترتيب زكن

وجه شَبَه (ما) بليس أن كلاً منهما لنفي الحال، وأهملها بنو تميم لعدم اختصاصها بالأسماء لدخول (ما) عليها وعلى الأفعال كقوله تعالى: **﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾**[1] **﴿وما كنت بجانب الطور﴾**[2] **﴿وما كنت بجانب الغربي﴾**[3] وأعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون، ونزل القرآن بلغتهم **﴿ما هذا بشراً﴾**[4] **﴿ما هن أمهاتهم﴾**[5] بالنصب بالكسرة لأنه جمع مؤنث

---

(1) سورة البقرة، الآية: 74.

(2) سورة القصص، الآية: 46.

(3) سورة القصص، الآية: 44.

(4) سورة يوسف، الآية: 31.

(5) سورة المجادلة، الآية: 2.

سالم، ولإعمالها عندهم ستة شروط ذكر الناظم منها أربعة:

الأول: أن لا تزاد بعدها أن وهو المراد بقوله: (دون أن) فإن زيدت بطل عملها نحو: ما أن زيد قائم برفع قائم، وأجاز بعضهم نصبه.

الثاني: بقاء نفي الخبر ولو عبر به الناظم كان أولى، فلو انتقض كأن اقترن خبرها بألا نحو قوله تعالى: ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾[1] ﴿**وما أمرُنا إلا واحدةٌ**﴾[2] لم يجز نصب الخبر خلافاً ليونس[3].

الثالث: بقاء الترتيب بأن يكون خبرها في مرتبته من التأخير فلا يتقدم على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن كان ظرفاً أو جاراً[4] ومجروراً وقدم[5] ففيه خلاف؛ فمن جعل (ما) حينئذ عاملة فالظرف والجار والمجرور في محل نصب، ومن جعلها غير عاملة وهو كلام[6] الناظم هنا وصرح به في بعض كتبه قال: إن الظرف والجار والمجرور في محل رفع خبران للمبتدأ بعدهما، فإن تأخر الاسم بطل عملها نحو ما قائم زيد برفع قائم خلافاً لمن أجاز نصبه.

الرابع: وهو مأخوذ من البيت بعده أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو: ما طعامك زيداً أكل فلا يجوز نصب أكل فإن كان معمول خبرها حرف جر أو ظرفاً جاز تقديمه مع بقاء عملها كما قال:

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنياً أجاز العلما

من النحاة، وأصل هذا المثال (ما أنت معنياً) خبر (ما)، و (بي) معمول

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 144.

(2) سورة القمر، الآية: 50.

(3) انظر شرح ابن عقيل ج 1:303.

(4) في ت (أو).

(5) في ت (قدمته).

(6) في ت (ظاهر).

للخبر تقدم عليه، وساغ تقديمه على الخبر لكونه حرف جر.

ومثال الظرف: ما عندك زيد مقيماً وقد يشكل على ما ذكره الناظم القاعدة المشهورة أن المعمول لا يتقدم إلا إذا[1] تقدم العامل ومتى تقدم هنا العامل وهو الخبر بطل عمل ما.

وأجيب بأن الناظم نازع في شرح التسهيل[2] في صحة القاعدة المذكورة.

الخامس: ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، نحو: ما ما عمرو قائم فلا يجوز نصب قائم خلافاً لبعضهم.

السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، بأن يكون المبدل من خبرها مصحوباً بألا، فإن أبدل استوت لغة الحجازيين[3] والتميميين، نحو ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فبشيء في محل رفع خبر المبتدأ، ولا يجوز نصب شيء خبراً لما خلافاً لبعضهم.

فـ (أعمال)[4] نصب على المصدر التشبيهي بـ (أعملت) أي أعملت ما على لغة الحجاز أعمالاً مثل أعمال ليس، لكن في قوله: (أعملت) بالبناء للمفعول إيهام أن عملها كذلك عند جميع العرب، وليس كذلك بل عند الحجازيين فقط، وقوله: (مع بقا النفي) بقصر بقا لضرورة الوزن (وترتيب) هو مجرور عطف على بقا و (زكن) بمعنى علم صفة ترتيب، ويستعمل زكن أيضاً بمعنى الظن (وسبق) مفعول مقدم بـ (أجاز) ولم يرد بالسبق حقيقته وهو التقدم[5] على ما، وإنما أراد السبق على الاسم والخبر، لما علم في باب كان أن التقدم[6] على ما غير جائز.

---

(1) في ت (أن).

(2) انظر نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل الجزء الأول المجلد الرابع: 1250.

(3) في ت (الحجاز وتميم).

(4) في ت (أعمال).

(5) في ت (التقديم).

(6) في ت (التقديم).

و (معنياً) اسم مفعول من العناية بالشيء وهو الاهتمام به من قولك عنيت بحاجتك فأنا معني بها، وهو من الأفعال اللازمة البناء للمفعول في الأشهر، ثم شرع في حكم التابع لمنصوب ما فقال:

ورفع معطوف بلكن أو ببل — من بعد منصوب بما الزم حيث حل

أي ألزم رفع المعطوف على منصوب ما إن كان العاطف يقتضي الإيجاب، نحو لكن وبل فتقول: ما زيد قائماً لكن قاعد أو بل قاعد.

وتسمح في تسمية ما بعد لكن وبل معطوفاً، وإلا فهو في الحقيقة خبر مبتدأ محذوف أي لكن أو بل هو قاعد، ويكونان حينئذ حرفي ابتداء، وقال بعض المحققين: إن العطف على المحل، لأن محل الخبر رفع، وحينئذ فلا تسمح في كلام الناظم، وإذا لم يقتض العاطف إيجاباً كالواو جاز في المعطوف على خبر ما الرفع، ولكن النصب هو المختار.

(ورفع) مفعول مقدم (بالزم) وهو مصدر مضاف إلى (معطوف) والباء في (بلكن) (وببل) متعلق بمعطوف و (من بعد) متعلق باسم فاعل هو صفة (لمعطوف) والعامل رفع و (بما) متعلق (بمنصوب) و (حيث) متعلقة (بألزم)[1] والتقدير ألزم رفع معطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث حل.

وأشار بقوله:

وبعد ما وليس جر البا الخبر — ....

إلى أن باء الخبر الزائدة لتوكيد النفي تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: **﴿وما الله بغافل﴾**[2] **﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾**[3] **﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾**[4] **﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾**[5] **﴿أليس الله**

---

(1) في ت (بالرفع).

(2) سورة البقرة، الآية: 74.

(3) سورة إبراهيم، الآية: 20.

(4) سورة فصلت، الآية: 46.

(5) سورة القلم، الآية: 2.

بعزيز ذي انتقام﴾[1] ﴿أليس الله بكاف عبده﴾[2] ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾[3].

﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾[4] وتزاد فيما ذكر بكثرة، وتزاد بقلة في خبر لا وكل ناسخ كما قال:

وبعد لا ونفي كان قد يجر ....

أي جر كل منهما بالباء كما في قوله:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً ....[5]

وقوله:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ....[6]

وتزاد أيضاً في مواضع مذكورة في المطولات، منها خبر المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾[7] ومنها الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾[8] ومنها المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[9].

---

(1) سورة الزمر، الآية: 35.
(2) سورة الزمر، الآية: 35.
(3) سورة القيامة، الآية: 39.
(4) سورة التين، الآية: 8.
(5) البيت لسواد بن قارب الأسدي يخاطب فيه رسول الله ﷺ وعجز البيت كاملاً:

.... بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

انظر ابن عقيل ج 310:1. ومغني اللبيب ص 548 وشواهد المغني 835:2.
(6) البيت للشنفرى، وعجز البيت كاملاً:

بأعجلهم إذْ أجشع القوم أعجل

انظر خزانة الأدب للبغدادي ج 15:2 وشرح ابن عقيل ج 310:1.
(7) سورة يونس، الآية: 27.
(8) سورة النساء، الآية: 78.
(9) سورة البقرة، الآية: 194.

(وبعد ما) متعلق (بجر) وهو فعل ماض والبا فاعل قصره الناظم للوزن و (الخبر) مفعول (بجر) والضمير فيه يرجع للفظ الخبر المتقدم لا لمعناه، لأن المراد خبر لا (ونفي كان) والخبر السابق خبر (ما) (وليس)، فهو نظير قولك: له علي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر لا نصف ذلك الدرهم بعينه، وأشار لشرط عمل لا بقوله:

في النكـرات أعملت كليس لا ....

فترفع الاسم وتنصب الخبر إن كانا نكرتين نحو لا رجل أفضل منك، وأفهم كلامه أنها لا تعمل في المعرفة وهو كذلك خلافاً لابن جني.

ولما ورد استعمالها في المعرفة ذكر الناظم تارة أنه مؤول وتارة أن القياس عليه سائغ وأعمالها كليس قليل، ومع قلته فيشترط له الشروط السابقة في عمل ما إلا الشرط الأول لامتناع زيادة أن بعد لا.

وقوله: (كليس) نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف[1] أي إعمالاً كإعمال ليس و (لا) هو النائب عن الفاعل (بأعملت) و (في النكرات) متعلق به وأشار بقوله:

.... وقد تلي لات وإن ذا العملا

إلى أن عمل كل منهما كعمل[2] ليس في رفع الاسم ونصب الخبر قليل وإلى أنهما لا يختصان بالنكرة، بل يعملان فيها وفي المعرفة نحو إنْ رجل قائماً وإنْ زيد قائماً أي ما كل منهما قائماً.

ونص الناظم على أن عمل لات أكثر من عمل إنْ قال بعضهم:

والعكس أقرب للصواب، وأصل لات لا ثم زيدت عليها التاء المفتوحة لتأنيث الكلمة، وأما إنْ فهي النافية.

---

(1) سقط من ت (على حذف مضاف).

(2) في د (عمل).

و (تلي) فعـل مضـارع من وليت الشيء و (لات) فـاعـل بتلي و (إن) معطوف عليه و (ذا) مفعول (تلي) وهو إشـارة إلى عمل ليس و (العمـل) نعت لـ (ذا).

وأشار لشرط عمل لات بقوله:

ومـا لـلات في سـوى حين عمـل ....

إلى أنهـا[1] لا تعمـل لات[2] إلا في اسم زمـان لفـظاً ومعنى كـالحين أو معنى فقط كالأوان فيقال: لات حين خروج كذا ولات[3] وقت قتـال، ولا يقال لات زيد، والكثير حذف اسمها والقليل حذف خبرها وعبر عن هذا في النـظم بقوله:

.... وحذف ذي الرفـع فشا والعكس قـل

فمن الكثير قوله تعالى: ﴿**ولات حين مناص**﴾[4] أي فرار، ومن القليـل هو حذف الخبـر قراءة الحين بـالرفـع وهي شاذة أي ﴿**ولات حين منـاص**﴾[5] كائناً لهم.

وأشعر كلامه بأنه لا يجوز إثبات الاسم والخبر جميعاً.

و (عمـل) مبتدأ خبـره (للات) و (في سـوى) في محل الحـال على أنـه نعت لعمل تقدم[6] عليه أو متعلق بعمل.

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (إلى أنها).
(2) سقط من ت (لات).
(3) في ت (أولات).
(4) ص: 3.
(5) ص: 3.
(6) في ت (قدم).

أفعال المقاربة

ثم شرع في النوع الثالث من نواسخ الابتداء وترجم له بقوله:

أفعال المقاربة وتسميتها بذلك من باب التغليب وإلا فمنها ما ليس للمقاربة كما سيأتي، وقول بعضهم أنها من تسمية الكل باسم الجزء فيه نظر، لأن أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على دنو الخبر في الشيء الممكن، وهو كاد وكرب وأوشك، أو للدلالة على رجاء الخبر وإن كان بعيداً، وهو عسى وحرى واخلولق، أو للدلالة على الشروع في الخبر وهو كثير ومنه[1] أنشأ وجعل وأخذ وطفق، وليس نوع منها جزء الكل[2]، وتستعمل[3] مثل كان في التمام والنقص وإنما أفردت عنها بترجمة لاختصاصها بأمور ليست لكان كالتزام كون خبرها مضارعاً في الأكثر، وعرفها ابن الحاجب[4] بأنها ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه، وعرفها الناظم بالعدّ واقتصر منها على أحد عشر فعلاً السابق ذكرها في الأنواع الثلاثة فقال:

---

(1) كما جاء في ت وفي د (ومنها).

(2) كما جاء في ت وفي د (الآخر).

(3) في ت (تستعمل هذه الأفعال).

(4) انظر شرح الرضي على الكافية ج 4: 220.

ككـان كـاد وعسـى ....

أي كاد وما بعدها شبيهة بكان في العمل والدخول على المبتدأ أو الخبر فترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها.

نحو قال تعالى: ﴿**كادوا يكونون عليه لبدا**﴾[1] ونحـو قولـه: ﴿**عسى الله أن يتوب عليهم**﴾[2].

ثم استدرك على التشبيه المذكور فرقاً بين كـان وبين كاد وعسى وهـو ما تضمنه قوله:

.... لكـن نـدر غيـر مضارع لهـذين خبـر

وأراد بغير المضارع كون خبر كاد وعسى اسماً فإنه النادر كقوله:

ومـا كـدت آئـبـاً ....[3]

وقوله:

.... **أني عسيـت صائمـاً**[4]

أما مجيء خبرهمـا ظرفـاً أو جاراً ومجـروراً أو جملة اسمية فليس بنـادر وإن دخل تحت قول النـاظم غير مضـارع، وذهب جمع منهم ابن جنّي[5] إلى

---

(1) سورة الجن، الآية: 19.

(2) سورة التوبة، الآية: 102.

(3) المذكور جزء من صدر بيت: قائله تأبط شـراً واسمه ثـابت وكنيته أبـو زهير:

فـأبت إلى فهم وما كنت آئباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

انظر ديوان الحماسة لأبي تمام شرح التبـريزي ج 18:1

(4) المـذكور جـزء من عجز بيت، وذكـره ابن عقيل في شـواهـد الجـزء الأول ص 324 ولم ينسبـه لأحد:

(أكثـرتَ في العـذل مُلِحّـاً دائمـاً: لا تكثـرن أني عسيت صـائمـاً) والخصـائص لأبي الفتـح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار الطبعة الثانية 98:1 وإعراب القرآن للزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري الطبعة الثانية 1982 م القاهرة 934:3 وحاشية العطار على الأزهرية الشيخ حسن العطار مصر 1347 هـ.

(5) أبو الفتح عثمان بن جني توفي سنة 392 هـ انظر إنباه الرواة ج 335:2.

أن اثبات كاد زيد يقوم معناه أن القيام منفى عنه وقولك: ما كاد زيد يقوم معناه أن القيام ثابت له بعد بطء، ولكن الذي عليه المحققون أنها كغيرها من الأفعال في أن إثباتها إثبات ونفيها نفي، ففي المثال السابق دلت كاد في الإثبات فيه على مقاربة الفعل، ودلت في النفي على تسلط النافي على المقاربة وإذا انتفت[1] انتفى الفعل عقلاً.

(وكاد) مبتدأ خبره (ككان) (وعسى) عطف على (كاد) و (غير مضارع) فعل (ندر) أي قل و (لهذين) متعلق بندر، واقتران المضارع الواقع خبر عسى بأن كثير، نحو قوله تعالى: ﴿**فعسى الله أن يأتي بالفتح**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**عسى ربكم أن يرحمكم**﴾[3].

ومجرداً من أن قليل كما قال:

وكونه بدون أن بعد عسى نزر ....

نحو عسى زيد يقوم، واعترض اقتران أن بخبر عسى فإنه يلزم عليه الاخبار عن اسم العين بالمصدر، إذ[4] يصير المعنى عسى زيداً القيام.

وأجيب بأن ذلك محمول على المبالغة أو على حذف مضاف، أي عسى أمر زيد أن يفعل القيام.

وأشار بقوله:

.... وكاد الأمر فيه عكسا

إلى أن تجرد خبر كاد من أن كثير واقترانه بأن قليل، وظاهر كلام الناظم جواز ذلك لكن خصه المغاربة بالضرورة.

(وكونه) مبتدأ (وبدون) و (بعد) متعلقاً به و (نزر) خبر المبتدأ و (الأمر)

---

(1) في ت (أنفت المقاربة للفعل).
(2) سورة المائدة، الآية: 25.
(3) سورة الإسراء، الآية: 8 .
(4) في ت (أن يصير).

مبتدأ خبره (عكس) وضمير (فيه) يرجع لـ (كاد) باعتبار اللفظ وقد يحذف خبر كاد كما روي في الحديث (من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد)[1] أي كاد[2] يصيب أو يخطىء.

ثم ذكر الناظم من أفعال المقاربة حرى وألحقه في المعنى وهو الرجاء في الحكم فقال:

وكعسى حرى ولكن جعلا   خبرها حتماً بأن متصلا

فيقال حرى زيد أن يفعل، ولا يجوز يفعل ويقال فيها أيضاً حرى بوزن علم، وهو فعل غير متصرف، ووهم أبو حيان في [3] ذكر حرى في أفعال المقاربة[4] وقال لم يذكرها أحد من النحويين ولا اللغويين ثم أنه ذكرها في مقدمته المسماة باللمحة فيجوز والله أعلم أن يكون قلد الناظم فيها أو وقف بعد ذلك على نقل[5] فيها.

ويجب أيضاً اقتران خبر اخلولق بأن كما قال:

والزموا اخلولق أن مثل حرى   ....

فتقول: اخلولق زيد أن يفعل، ويمتنع اخلولق يفعل.

وضمير (الزموا) للعرب و (اخلولق) مفعول أول بـ (الزموا) و (أن) مفعول ثان ويجوز العكس، والمعنى الزموا خبر اخلولق أن و (مثل) نصب على الحال من (اخلولق)، وأشار بقوله:

....   وبعد أوشك انتفا أن نزرا

أي أن أوشك تشارك عسى في الاستعمال، وهو أن اقتران خبرها بأن

(1) الجامع الصغير في أحاديث البشير النزير للسيوطي ج 168:2.
(2) كما جاء في ت وفي د (كان).
(3) في ت (من ذكر).
(4) كما جاء في ت وفي د (القلوب).
(5) كما جاء في ت وفي د (على شيء).

كثير وتجرده منها قليل وتخالفها في المعنى.

فإن عسى للرجاء وأوشك للمقاربة وقد تخرج أوشك عن أفعال هذا الباب نحو: أوشك فلان يوشك إيشاكاً إذا أسرع في السير.

و(انتفا) مبتدأ و(نزراً) خبر (وبعد) متعلق به أو بـ(نزراً) ونزر الشيء بالضم ينزر نزارة فهو نزر أي قليل تافه ثم شرع تشبيه كرب بكاد فقال:

ومثل كاد في الأصح كرباً ....

بفتح الراء في الأكثر وحكي كسرها فيكون الكثير في خبر كرب تجرده من أن فاقترانه بها قليل.

وأشار بالأصح إلى مخالفة سبيويه[1] حيث لم يذكر فيها الا التجرد من أن وسكت عن هذا الخلاف في التسهيل[2] وشرحه، ويجوز أن يريد بالأصح التعريض بابن الحاجب[3] فإنه[4] جعل في مقدمته النحوية كرب من أفعال الشروع.

(مثل كاد) مبتدأ خبره (كرب) ويجوز عكسه و(في الأصح) متعلق بـ(مثل) وزاد في التسهيل[5] على أفعال المقاربة المذكورة في النظم ثلاثة أفعال: هلهل وألم وأولى.

ثم شرع في وجوب تجرد خبر أفعال الشروع من أن فقال:

.... وترك أن مع ذي الشروع وجبا

أراد الأفعال صاحبة الشروع بمعنى الدلالة عليها[6] وإنما وجب تجردها

---

(1) انظر كتاب سيبويه ج 3 :159.

(2) ترجمته ص: 22.

(3) ترجمته ص: 7.

(4) في ت (حيث).

(5) انظر التسهيل ص : 59.

(6) كما جاء في ت وفي د (عليه).

من أَنْ لأن الفعل معها حال وأَن للاستقبال فيتنافيان.

(وترك) مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول وخبره (وجب) و (مع) متعلق بـ (ترك).

ثم ذكر خمسة أفعال من الشروع بقوله:

كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق

ومعنى (أنشأ) شرع وابتدأ و (السائق) اسم (أنشأ) من ساق الإبل وغيرها قدمها بين يديه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وجاءت كل نفس معها سائق**﴾[1] و (يحدو) خبر (أنشأ) ولا يستعمل الخبر في أفعال الشروع إلا مجرداً من أن.

وأما حادي الإبل فهو سائقها بالغناء لها ومعنى (طفق) بفتح الفاء وكسرها (جعل) ومنه قوله تعالى: ﴿**وطفقا يخصفان**﴾[2] ولا يشكل على وجوب كون الخبر في هذه الأفعال جملة وقوعه مفرداً في قوله تعالى: ﴿**فطفق مسحاً**﴾[3] لأنه متعلق بالخبر والخبر محذوف أي يمسح مسحاً، ومعنى جعل زيد يقرأ: أخذ في القراءة (وأخذ وعلق) قد يخرجان عن معناهما فيستعمل كل منهما متعدياً لمفعول واحد نحو قوله تعالى: ﴿**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم**﴾[4].

وعلق القلب هنداً بمعنى أحبها، وزاد في التسهيل[5] على الخمسة المذكورة (طَبِقَ) بكسر الموحدة (وهَبَّ) تقول:

هببت ألوم القلب أي شرعت ألومه، ولما كان تشبيه الناظم أفعال المقاربة بكان قد يوهم أنها مثلها في التصرف إلى المضارع واسم فاعل

---

(1) الذاريات: 21.
(2) سورة الأعراف الآية: 22.
(3) ص 33.
(4) سورة التوبة الآية: 103.
(5) انظر التسهيل ص 59.

وغيرهما دفع الوهم[1] بقوله:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غيرُ وزادوا مُوشِكا

فالمضارع من أوشك نحو قوله عليه السلام: (كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه)[2].

والمضارع من كاد كثير نحو قوله تعالى: ﴿يكاد البرق يخطف أبصارهم﴾[3] ﴿تكاد السماوات يتفطرن منه﴾[4] ﴿يكادون يسطون﴾[5] ﴿يكاد زيتها يضيء﴾[6] ﴿يكاد سنا برقه يذهب بالابصار﴾[7] ﴿لم يكد يراها﴾[8]

واسم الفاعل من أوشك موشك، وأشعر كلامه بأنهم لم يستطيعوا من كاد اسم فاعل لكنه في الكافية[9] ذكر اسم الفاعل منها[10] فقال:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد ....

واحفظ كائداً، وموشكاً، وأشعر أيضاً بأنه لم يستعمل من غير أوشك وكاد مضارع ولا اسم فاعل.

لكن الجوهري[11] حكى مضارع طفق، واستغربه الناظم، وحكى غيره اسم الفاعل من كرب وهو كارب، وحكى أيضاً مصدر طفق وكاد، فقالوا:

---

(1) في ت (التوهم).
(2) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 2 :194 الطبعة الأولى 1963 م.
(3) سورة البقرة، الآية: 20.
(4) سورة الشورى، الآية: 5.
(5) سورة الحج، الآية: 72.
(6) سورة النور الآية: 35.
(7) سورة النور، الآية: 43.
(8) سورة النور، الآية: 40.
(9) انظر الكافية لابن مالك ج 1 459:459.
(10) في ت (من).
(11) أنظر الصحاح للجوهري مادة (طفق).

طفوقاً مصدر لمن قال طفق بالفتح وطفقاً لمن قال طفق بالكسر، وقالوا كاد كوداً ومكاداً ومكادة، وحكى بعضهم المضارع واسم الفاعل من عسى فقال عسى يعسى فهو عاس.

وحكى الكسائي[1] مضارع جعل وهو يجعل.

وضمير (استعملوا) للعرب (وكاد) عطف على (أوشك) و (لا غير) على (أوشك) (وكاد). بنيت غير على الضم لقطعها عن الإضافة.

ثم أشار إلى اختصاص ثلاثة أفعال مما سبق بجواز استعمالها ناقصة كما سبق، وتامة وهو المراد بقوله:

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غني بأن يفعل عن ثان فقد

أي يجوز إسناد كل من عسى وما بعدها إلى أن والفعل ويستغنى بذلك عن الخبر نحو قوله تعالى: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم**﴾[2] ﴿**فعسى الله أن يأتي بالفتح**﴾[3].

وتكون[4] أن والفعل الذي هو صلتها في محل رفع بعسى سادّين مسد خبرها، وحينئذ فكل من هذه الأفعال لازم والمرفوع بها فاعلها وبحث الناظم في شرح التسهيل[5] كونها ناقصة بعد الاسناد المذكور.

و (بعد) متعلق بـ (يرد) والظاهر أن (أوشك) في كلام الناظم بفتح الكاف على أنه ماض وأدغم القاف في الكاف بعد قلبها قافاً ليصح الوزن، ويحتمل كسر الشين على أنه أمر، لكن الناظم لم يذكر إلا الأمر من (أوشك) وإن ذكره غيره و (قد) للتحقيق ولا يصح كونها للتقليل لورود عسى

---

(1) ترجمته ص: 55.

(2) سورة البقرة الآية: 216.

(3) سورة المائدة الآية: 52.

(4) كما جاء في ت وفي د (ويكون).

(5) انظر نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل الجزء الأول المجلد الرابع ص: 1322.

كثيراً تامة و (اخلولق) و (أوشك) معطوفان على (عسى) بحذف العاطف و (غني) فاعل (يرد) وبـ (أن يفعل) و (عن ثان) متعلقان بـ (غني)، وما سبق حكم عسى إن لم يسبقها اسم فإن سبقها فحكمه مذكور في قوله:

وجردن عسى أو أرفع مضمراً بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

أي إذا بُنِيَ كل من (عسى) و (اخلولق) و (أوشك) على اسم قبله جاز استعماله رافعاً لضمير الاسم السابق وجعل (أن يفعل) خبراً وحينئذ فمحله نصب، وجاز أيضاً تجرده من الضمير وإسناده إلى (أن يفعل) ويكتفي به ويظهر أثر الاستعمالين في تأنيث وتثنية وجمع.

فتقول على الاستعمال الأول: هند عست أن تفعل، والزيدان عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا.

وتقول على الثاني: عسى في الأحوال كلها وكذا الحكم في (اخلولق) (وأوشك)، وإنْ أشعر كلام الناظم اختصاص ذلك بعسى.

(وجردن) أمر مؤكد بالنون و (عسى) مفعوله واو للتخيير (وبها) متعلق بـ (ارفع) و (قبلها) متعلق بـ (ذكر).

و (اسم) مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر وأشار بقوله:

والفتح والكسر أجر في السين من نحو عسيت ....

أي عسى المسند لضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو غائبات الصادق ذلك بعسيت بفتح التاء وكسرها.

.... وانتقا الفتح زكن

أي اختياره علم لأنه الأصل، ولذلك قرأ به الستة[1] أما نحو عسى زيد وعسانا وعساه فلا تكسر فيه السين.

---

(1) ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، ونافع انظر مناهل العرفان في علوم القرآن ج 1:449.

(والفتح) مفعول مقدم بـ (أجز) (والكسر) عطف عليه.

(وانتقا الفتح) بقصر الألف مبتدأ و (زكن) خبره.

إنَّ وأخَواتها

ثم شرع في النوع الرابع من نواسخ الابتداء وترجم له بقوله: إنَّ وأخواتها وجعلها ابن الحاجب[1] مشبهة بالفعل لأنها ساكنة الحشو آخرها مبني على الفتح كالماضي، وهو ستة أحرف ذكرها الناظم بقوله:

لإنَّ أن ليت لكنَّ لعل كأن عكس ما لكان من عمل

أي من عمل هذه الأحرف عكس عمل كان وأخواتها، وسبق أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر فتكون هذه الأحرف تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها خلافاً للكوفيين في قولهم لم تعمل في الخبر شيئاً بل هو باق على رفعه.

وبعض[2] العرب أنها تنصب[3] المبتدأ والخبر، ويؤثر كل من هذه الأحرف في معنى الجملة الواقعة بعده بحسب معنى ذلك الحرف إذا تقرر ذلك **فالأول والثاني** من هذه الأحرف إنّ بكسر الهمزة هي[4] الأصل وأنّ بفتحها وهي فرع

(1) انظر شرح الرضيّ على الكافية ج 330:1.
(2) في ت (لبعض).
(3) في ت (في نصبه).
(4) كما جاء في ت وفي د (هو).

منها، وليسا مركبين على الأصح ولا يغيران معنى ما دخلا عليه من الجملة، بل يزيدان النسبة التي هي فيها توكيداً أو ينفيان إنكارها والشك فيها سواء كانت النسبة إيجابية أو سلبية.

واستشكل مجيء المفتوحة للتوكيد بأنها بعد سبكها الجزأين يصيران مفرداً فتذهب النسبة.

وأجيب بأن النسبة باقية والفتح علامة للسبك، وقد تستعمل أنّ غير حرف فتكون فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل أو المفعول مشتقة من الأنين، تقول: أنّ زيد في الدار بفتح أن فإذا بنيته للمفعول تكسر الهمزة على لغة من يقول رُد المبني للمفعول يرد بكسر الراء.

وقد تستعمل أمراً نحو: إنّ يا زيد بكسر الهمزة، كقولك فرّ يا زيد من الأسد.

والثالث: ليت والرابع لعل، وإذا دخل كل منهما على الجملة الخبرية غير معناها إلى الإنشاء، فقولك: زيد قائم صيّر معنى الجملة تمنياً في ليت وترجياً في لعل وكل منهما إنشاء، والتمني طلب ما لا طمع فيه أو في طمعه عسر، ويكون في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا تقول: ليت غداً يجيء، وقد تستعمل ليت مصدراً تقول: لات زيد عمرا، واسما: ضربه في ليته أي صفحة عنقه.

ويستعمل لعل للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه والأول يدل على إرادة[1] وقوعه والنفرة منه.

نحو: لعلك باخع نفسك أي قاتل لها إكراه طلبك الإسلام وحثك عليه، ويجوز وقوع خبر لعل معتلاً ماضياً، كقوله عليه الصلاة والسلام «لعل الله اطلع على أهل بدر»[2].

---

(1) كما جاء في ت وفي د (ارادته).

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الجزري ج 4 :254 تحقيق محمود محمد الطناحي. والطاهر أحمد الزاوي الطبعة الأولى 1963 م.

وعقيل يجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة، ومن[1] يستعمل لعل للتعليل نحو ﴿لعله يتذكر﴾[2] أي لأنه يتذكر.

وللاستفهام نحو ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾[3] أي هل يزكى وللتمني ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾[4]، ولذلك قرىء بنصب أبلغ على أنه جوابها، وإلا فالترجي لا ينصب الجواب بعده عن البصريين وحيث)وقعت (لعل) في كلامه تعالى فهو للتحقيق، وتستعمل أيضاً مركبة من قولهم: عَلَّ زيد عمراً سقاه مرة بعد أخرى وفي لعل عشر لغات مذكورة في المطولات.

والخامس: (لكنَّ) وهي لاستدراك ما توهم نفيه، فلو قلت: زيد قائم وتوهمت من السامع مشاركة بكر له في ذلك فتستدرك[5] منع هذا التوهم بقولك لكن بكراً لم يقم.

وتستعمل أيضاً للتوكيد نحو لو جاءني زيد أكرمته لكن لم يجيء، فلم يجيء توكيد للنفي المستفاد من لو لأنها لنفي الجواب لانتفاء الشرط.

وتستعمل أيضاً مركبة من لا التي لنفي المؤكد فإنها مركبة من كاف لتشبيه وأدخلت على أن وفتحت همزتها وصار المجموع حرفاً واحداً يدل على التشبيه.

وتستعمل قليلاً للتحقيق والظن والتقريب، ومما يعمل عمل أن عسى في لغيَّة وهي بمعنى لعل نحو كأنك بالشتاء مقبل، وشرط اسمه كونه ضميراً نحو: عساني أو عساك أو عساه، وهو[6] حينئذ حرف كما نقل عن سيبويه[7]

---

(1) في ت (وقد).

(2) سورة طه، الآية: 44.

(3) سورة عبس، الآية: 3.

(4) سورة غافر، الآية: 36.

(5) في ت (معنى).

(6) في ت (وهي).

(7) أنظر كتاب سيبويه ج 158:3.

خلافاً للجمهور في اطلاق فعليتها ولابن السراج[1] في إطلاق حرفيتها.

وقوله: (لان) متعلق بمحذوف هو خبر مقدم لمبتدأ مؤخر وهو (عكس) وحذف الناظم حرف العطف من المعطوف على (لأن) و (ما) موصول صلته (لكان).

ثم مثل الناظم لثلاثة أحرف من الستة التي ذكرها فقال:

كأن زيداً عالم بأني كفء ولكنّ ابنه ذو ضغن

فالأول مثال لأن المكسورة والثاني لمفتوحها والثالث لكن، وأمثلة بقية الستة ليت زيداً مقيم، ولعل أخاك راحل، وكأن زيداً أسد.

والكفؤ والكفيء والكفوء بوزن فعول: النظير، والمصدر الكفاءة بالفتح والمد، والضغن والضغينة: الحقد.

وضغن عليه بكسر الغين: أضمر[2] عداوته، وأشار بقوله:

وراع ذا الترتيب ....

أي أنه يجب الإتيان باسم[3] إن وأخواتها موالية لها وبأخبارها بعد ذلك كما سبق في الأمثلة.

ولا يجوز تقديم أخبارها عليه، فلا تقول: عالم إنّ زيداً ولا في الدار إنّ زيداً، ولا توسطه فلا تقول: إنّ عالم زيداً منطلقاً ثم استثنى من توسطه ما إذا وقع جاراً ومجروراً وظرفاً كما قال:

.... الا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

فـ (غير البذي) اسم (ليت) وقدم عليه الخبر وهو الجار والمجرور أعني

---

(1) ترجمته: 197.

(2) كما جاء في ت وفي د (ضمر).

(3) في ت (بأسماء).

فيها أي في المثال الأول والظرف أعني هنا في المثال الثاني، ونظير مثالي[1] الناظم.

﴿إنّ في ذلك لعبرة﴾[2] وأشعر كلامه بأنه لا يجوز تقديم الخبر المذكور على الأحرف المذكورة، وهو كذلك كما سبق ويجري في هذا الحكم بقية أخوات إنّ.

كما أشار إليه بالكاف في (كليت) وأما عسى الملحقة بأنّ فلا يجوز فيها ذلك وأما[3] تقديم معمول هذه الأحرف فلا يجوز ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً عند الجمهور، نحو: إن في الدار زيداً قاعد وإن مكانك زيداً قاعد وأجازه الناظم.

و(ذا) مفعول (راع) و(الترتيب) نعت له و(في الذي) نعت لمحذوف وهو المثال أي إلا في المثال الذي كليت الخ.

و(البذي) الوقح، وأصله الهزؤ لأنه من بذؤ الرجل بذاءة إذا سفه[4] وعلى هذا فالناظم حذف همزة البذي على غير قياس، أو سهلها بإبدالها ياء ثم حذفها لالتقاء الساكنين، ويجوز وهو الشهير في لغة العرب جعل البذي من معتل اللام بالواو فقالوا بذوت القوم وعلى هذا فالبذي أصله بذو وقلبت الواو ياء.

ثم شرع في بيان ما تفتح فيه همزة أن حتماً، وما تكسر حتماً وما يجوز فيه الأمران، وبدأ **بالأول** فقال:

وهمز أن افتح لسد مصدر مسدها ....

أي معموليها ولذلك سميت مصدرية، وأشعر قوله:

---

(1) كما جاء في ت وفي د (مثال).

(2) سورة النور: 44.

(3) كما جاء في ت وفي د (أما).

(4) كما جاء في ت وفي د (أسفه).

(افتح) أنَّ المكسورة هي الأصل وهو كذلك كما سبق.

وتفتح أن في تسعة مواضع: أحدها أن تقع فاعلة نحو: ﴿**أولم يكفهم أنا أنزلنا**﴾[1].

الثاني: أن تقع مفعولة غير محكية نحو ﴿**ولا تخافون أنكم أشركتم**﴾[2].

الثالث: أن تقع نائبة عن الفاعل نحو: ﴿**أوحي إلي أنه استمع**﴾[3].

الرابع: أن تقع مبتدأ نحو ﴿**ومن آياته أنك ترى**﴾[4].

الأصل: أي رؤية الأرض خاشعة من آيات الله.

الخامس: أن تقع خبراً عن اسم معنى ليس قولاً ولا صادقاً على ذلك المعنى خبر أن نحو: اعتقادي أنك فاضل، فاعتقادي اسم معنى ليس قولاً وأخبر عنه بفاضل وليس هذا الخبر صادقاً على اسم ذلك المعنى.

وخرج نحو: قولي أنه فاضل، لأن المبتدأ اسم معنى هو قول، وخرج أيضاً اعتقاد زيد أنه حق فإنَّ خبر (أنَّ) يصدق على ذلك المعنى لأن الحق يصدق على الاعتقاد.

السادس والسابع: أن تقع مجرورة بحرف، نحو: ﴿**ذلك بأن الله هو الحق**﴾[5]، أو بإضافة نحو: ﴿**ما أنكم تنطقون**﴾[6].

الثامن: أن تقع معطوفة على فاعل أو مفعول نحو: ﴿**واذكروا نعمتي**

---

(1) سورة العنكبوت، الآية: 51.
(2) سورة الأنعام الآية: 81.
(3) سورة الجن، الآية: 1.
(4) سورة فصلت، الآية: 39.
(5) سورة الحج، الآية: 6.
(6) سورة الذاريات الآية: 23.

التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم﴾[1].

التاسع: أن تقع مبدلة منها ﴿**وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾**[2] فأنها لكم بدل من إحدى.

واشار بقوله:

.... وفي سوى ذاك اكسر

إلى ضابط أن المكسورة بأنها التي لا يسد[3] المصدر محلها الأول.

أشار له بقوله:

فاكسر في الابتدا ....

أي استدم كسرها حتماً وبالاستدامة عبر في التسهيل[4] وليس المراد كسر إن المكسورة كما يشعر به كلامه حيث قال:

.... وفي سوى ذاك اكسر

(فاكسر في الابتداء) وقوعها أول الكلام حقيقة، نحو: ﴿**إنّ الله يفصل بينهم﴾**[5] ﴿**إنا فتحنا لك﴾**[6] ﴿**إنا أعطيناك الكوثر﴾**[7].

أو حكماً في الواقعة بعد ألا الاستفتاحية ﴿**ألا إن أولياء الله﴾**[8] ﴿**ألا إنهم في مرية من لقاء ربهم ألا إنه بكل شيء محيط﴾**[9]، وكالواقعة بعد كلا،

---

(1) سورة البقرة، الآية: 47.
(2) سورة الأنفال، الآية: 7.
(3) وفي ت (التي يسد).
(4) انظر التسهيل ص: 62.
(5) سورة الحج، الآية: 17.
(6) سورة الفتح، الآية: 1.
(7) سورة الكوثر، الآية: 1.
(8) سورة يونس، الآية: 62.
(9) سورة فصلت، الآية: 54.

نحو: ﴿كلا إنها تذكرة﴾[1] ﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾[2].

وقد تقع[3] في وسط الكلام لكنه ابتداء كلام آخر نحو: ﴿ولا يحزنك قولهم إنّ العزة لله﴾[4]، و (في الابتداء) قصره الناظم للوزن، وهو معمول لاسم فاعل حذف للعلم به كسر همز ان كائناً في الابتداء.

الثاني وأشار له بقوله:

.... وفـي بدء صلـة ....

أي اكسر إن الواقعة أول صلة موصول نحو ﴿**وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه**﴾[5] وخرج ببدء الصلة حشوها فلا تكسر أن الـواقعة بـل تفتح، كجـاء الذي عندي أنه فاضل.

(وفي بدء صلة) عطف على قوله (في الابتداء).

الثالث: وأشار له بقوله:

.... وحـيـث لـيـمـين مـكـمـلـه

أي حيث وقعت إن جواباً لقسم سـواء المجرد من الـلام أو المقترن بهـا كما يشعر به إطلاقه وهو الصحيح، فالمجرد نحو: ﴿**والكتاب المبين**﴾[6] ﴿**إنا أنزلناه**﴾[7] والمقترن باللام نحو: ﴿**والعصر**﴾ ﴿**إن الإنسان لفي خسر**﴾[8].

---

(1) سورة عبس، الآية: 11.
(2) سورة المطففين، الآية: 15.
(3) في ت (يقع).
(4) سورة يونس، الآية: 65.
(5) سورة القصص الآية: 76.
(6) سورة الدخان، الآية: 2.
(7) سورة الدخان، الآية: 3.
(8) سورة العصر، الآية: 1.

﴿ويحلفون بالله إنهم لمنكم﴾[1] ولا يعارض هذا ما سيأتي للناظم من جواز الوجهين في إن حيث وقعت جواباً لِقَسَمٍ، لا[2] لام بعده لأن فتحها لم يجعلها جواباً كما سيأتي.

(وحيث) عطف على (الابتداء) و (إن) مبتدأ و (مكملة) خبر (وحيث) مضافة لهذه الجملة وقوله: (فليمين) متعلق بـ (مكملة).

الرابع: وأشار له بقوله:

أو حكيت بالقول ....

الذي ليس بمعنى الظن، ولم تقع[3] أن بعده للتعليل، والمراد بحكاية إن بالقول أن يعبر عنها وعن الجملة التي بعدها بقول، نحو **﴿قال الله إني معكم﴾**[4] **﴿وقال إني ذاهب إلى ربي﴾**[5] **﴿قال إني عبد الله﴾**[6] فإن كان القول بمعنى الظن جاز الفتح والكسر أو كانت أن الواقعة بعده للتعليل.

كأخصك بالقول أنك ذكي فتحت همزتها.

الخامس: وأشار له بقوله:

.... أدخلت محل حال ....

سواء اقتربت أن بالواو:

.... كزرته وأني ذو أمل

أي حال كوني آملاً، وكقوله تعالى **﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق**

---

(1) سورة التوبة، الآية: 56.

(2) كما جاء في ت وفي د (لام).

(3) في ت (يقع).

(4) سورة المائدة، الآية: 12.

(5) سورة الصافات، الآية: 99.

(6) سورة مريم، الآية: 30.

وأن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾[1]، أو لم تقترن كقوله ﴿إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾[2].

السادس: وأشار له بقوله:

وكسروا من بعد فعل علقا بـاللام كـأعلم إنـه لـذو تقى

وكقوله ﴿قد تعلم إنه ليحزنك﴾[3] ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾[4] فاللام منعت فتح أن الواقعة بعد علم في المثالين المذكورين، فإن فقدت اللام فتحت أن كقوله[5]: ﴿علم الله أنكم ستذكرونهن﴾[6].

السابع: أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو ﴿إن الله يفصل بينهم﴾[7] فإنه وقع خبراً عن اسم ذات وهو الذين آمنوا وما عطف عليه، ومثله زيد أنه فاضل.

الثامن: أن تقع صفة، نحو مررت برجل إنه فاضل.

التاسع والعاشر: أن تقع تالية لإذ، نحو جئتك إذ إنّ زيداً أمير، وتالية لحيث كذهبت حيث إن زيداً ذاهب.

فقال[8] بعضهم وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث وهو لحن فاحش، لأنها لا تضاف إلا لجملة وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل مفرد، وما سمع من إضافة حيث المفرد فشاذ، وإنما لم يذكر الناظم السابع وما بعده لدخوله تحت قوله (فاكسر في الابتداء) إلخ.

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 5.
(2) سورة الفرقان الآية: 20.
(3) سورة االأنعام، الآية: 33.
(4) سورة المنافقون، الآية: 1.
(5) كما جاء في ت وفي د (قوله).
(6) سورة البقرة، الآية: 235.
(7) سورة الحج، الآية: 17.
(8) في ت (قال).

ثم شرع فيما يجوز فيه كسر ان وفتحها وهو تسعة مواضع ذكر الناظم منها أربعة، **الأول والثاني** منهما مذكوران في قوله:

بعد إذا فجاءة أو قسم   لا لام بعده بوجهين نمي

أراد بالوجهين فتح ان وكسرها والنظر للمعنيين الآتيين[1] في نحو[2]: مررت به فإذا إنه عبد بكسر ان على الأصل، لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية، وبفتح أن على تأويلها ومعموليها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، أي فإذا عبوديته حاصلة.

وظاهر كلام الناظم أن الوجهين على السواء لكنه في غير هذا الكتاب[2] قال إن الكسر أولى لأنه لا يجوز لتقدير الخبر، ومنهم من ذهب إلى أن إذ هي الخبر أي[3] ففي الحضرة عبوديته، وحينئذ فلا تقدير في الفتح أيضاً وعليه فيستوي الوجهان.

ومثال أن الواقعة بعد القسم المذكور، نحو حلفت إن يزيد قائم بكسر إن على جعلها جواباً للقسم وأوجبه البصريون.

وبفتحها على [4] جعلها مفعولاً بإسقاط الخافض، أي حلفت على أنه قائم، وعرف بهذا أن من فتح لم يجعلها جواباً، لأن الفتح يتوقف عن كون المحل مغنياً فيه المصدر على أن وصلتها وجواب القسم لا يكونه إلا جملة، وحينئذ فلا يعارض هذا ما سبق للناظم من إطلاقه وجوب الكسر في إن الواقعة جواب القسم في قوله: (وحيث أن ليمين مكملة) لأن المذكور هنا ليست إن فيه جواب قسم.

قال الناظم: إن ورد الفتح في جواب قسم حكم بشذوذه، ولا فرق في الجملة المقسم بها بين كونها فعلية فعل القسم ملفوظ كالمثال السابق، أو

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (الآتين).

(2) كما جاء في ت وسقط في د (أي).

(3) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1 :242.

(4) كما جاء في ت وفي د (ان).

مقدر نحو: والله إن زيداً قائم، أو اسمية نحو: لعمرك أن زيداً قائم، وحيث كانت اللام في أحد معمولي أن، نحو والله أن زيداً لقائم، فعن بعض الكوفيين ترجيح الفتح على الكسر وعن بعضهم عكسه، وعن البصريين أن الكسر لازم.

و (بعد إذا) (بوجهين) يتعلقان بـ(نمي) أي بدل، وتسكين ياء (نمي) ضرورة وحقه أن يقال نميا، لأن الفاعل ضمير تثنية يرجع للوجهين ولكنه أفرد الضمير ليرجع لهمز ان أو لجواز الوجهين في أن و (إذا) مضافة لـ (فجاءة) وقوله (أو قسم) عطف مخفوض إذ ليس للقسم لفظة إذا، وفي بعض الشروح عكس هذا و (لام) اسم (لا) و (بعده) خبرها والجملة صفة (قسم).

والثالث من جواز الوجهين مذكور في قوله:

مع تلو فا الجزا ....

أي يجوز في أن التالية فاء الجزاء، لكسر[1] نحو **﴿فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾**[2] بعد قوله: **﴿إنه من يتق ويصبر﴾**[3] ونحو **﴿فإن الله به عليم﴾**[4] بعد قوله **﴿وما تفعلوا من خير﴾**[5].

والفتح نحو: **﴿فأن له نار جهنم﴾** بعد قوله: **﴿من يحادد الله ورسوله﴾**[7] ونحو **﴿فأنه يضله﴾**[8] بعد قوله: **﴿من تولاه﴾**[9] وقرىء بالوجيهن

---

(1) كما جاء في ت وسقط في د (الكسر).
(2) سورة هود، الآية: 115.
(3) سورة يوسف، الآية: 90 .
(4) سورة البقرة، الآية: 215.
(5) سورة البقرة، الآية: 215.
(6) سورة التوبة، الآية: 63.
(7) سورة التوبة، الآية: 63.
(8) سورة الحج، الآية: 4.
(9) سورة الحج، الآية: 4.

قوله: ﴿فأنه غفور رحيم﴾[10] بعد قوله: ﴿من عمل منكم سوءاً بجهالة﴾[11] بالكسر على أن ما بعد الفاء جملة تامة.

والفتح على تأويلها بمصدر يكون مبتدأ حذف خبره، أو يكون خبر المبتدأ محذوف، التقدير: فالغفران والرحمة جزاؤه، أو فجزاؤه الغفران والرحمة.

والرابع: من[3] جواز الوجهين مذكور في قوله:

.... وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد

(يطرد) في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها وضابط ذلك أن تقع إن خبراً على قول ومخبراً عنها بقول والقائل واحد، وقد اجتمعت هذه الشروط في مثال الناظم فـ (خير) مبتدأ وهو قول في المعنى لإضافته لـ (القول) وإن واسمها وخبرها في محل خبر المبتدأ وخبر قوله في جملة (أحمد) وهذه الجملة قول من الأقوال وفاعل الحمد هو فاعل القول الذي هو المبتدأ أو كسر إن في المثال على تقدير: خير إني افتتح به هذا القول المعين المفتتح بإني، فيكون من الإخبار بجملة على طريق الحكاية عن معنى الجملة التي هي خبر ولذلك استغنت عن ضمير يربطها بالمبتدأ.

والفتح على تقدير: خير قولي[4] حمد الله، وهذا صادق بكل[5] حمد سواء كان بهذا اللفظ[6] أو غيره، وعرف بذلك الفرق بين معنى الكسر والفتح، ومتى انتفى قيد من الضابط السابق لم يأت جواز الوجهين بل إن انتفى القول الأول فتحت أن نحو: عملي أني أحمد الله، فإذا أردت عملي بلساني كان مثل

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 54.

(2) سورة الأنعام، الآية: 54.

(3) كما جاء في ت وفي د (مع).

(4) كما جاء في ت وفي د (الحمد لله).

(5) كما جاء في ت وفي د (كل).

(6) كما جاء في ت وسقط من د (اللفظ).

قولي في جواز الوجهين، أو انتفى القول الثاني، أو اختلف القائل كسرت ان: نحو: قولي إني مؤمن.

وقولي إن زيداً يحمد الله.

الخامس: أن تقع أن[1] للتعليل، نحو **﴿إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم﴾**[2] بفتح أن وقرأ به نافع[3] والكسائي[4] على تقدير لام العلة لأنه هو البر الرحيم، وقرأ الباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف.

السادس: أن تقع أن بعد حتى فالكسر على ان حتى ابتدائية نحو مرض حتى أنهم لا يرجونه، والفتح على أن حتى عاطفة أو جارة كعرفت أمورك حتى أنك فاضل.

السابع: أن تقع بعد أما بالتخفيف فالكسر على أن أما حرف استفتاح بمنزلة ألا والفتح على أنها بمعنى حقاً.

والثامن: أن تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو: **﴿أن الله يعلم﴾**[5].

التاسع: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد يصلح ذلك المفرد للعطف عليه نحو **﴿أنّ لك ألا تجوع فيها ولا تعرى﴾**[6]، **﴿وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾**[7].

قرأ نافع[8] وأبو بكر[9] إنك بالكسر على الاستئناف أو العطف على جملة

---

(1) سقط من ت (ان).

(2) سورة الطور، الآية: 28.

(3) ترجمته: 103.

(4) ترجمته: 55.

(5) سورة النحل، الآية: 23.

(6) سورة طه، الآية: 118.

(7) سورة طه، الآية: 119.

(8) ترجمته ص: 103.

(9) أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي (127 هـ).
انظر البرهان في علوم القرآن 451:1.

ان الأولى، والباقون بالفتح على أن لا تجوع (وذا) صيغة مشار به لجواز الوجهين السابقين.

و (يطرد) خبر وفي متعلق بـ (يطرد).

و (نحو) مضاف لقول يقدر: أي في نحو قولك خير القول.

ثم شرع في بيان دخول لام الابتداء على خبر إن المكسور فقال:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء ....

أي وهي التي تدخل على المبتدأ في نحو: لزيد قائم يؤدي للجمع بين حرفين بمعنى واحد وهما اللام وإنّ، فإنّ كلا منهما للتوكيد فكرهوا هذا الجمع.

والألف واللام في (الخبر) للعهد أي خبر إنّ ولا فرق في خبرها بين كونه مفرداً أو جملة أو جاراً ومجروراً.

ومثل الناظم للمفرد[1] بقوله:

.... نحو إنّي لوزر

ومثله **﴿إنّ ربي لسميع الدعاء﴾**[2] **﴿إنّ ربك لذو مغفرة﴾**[3] ومثال[4] الجملة الفعلية، نحو **﴿إن ربك ليعلم﴾**[5] والاسمية **﴿وإنا لنحن نحيي ونميت﴾**[6].

ومثال الجار والمجرور نحو **﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾**[7] وأشعر تقييده

---

(1) كما جاء في ت وفي د (المفرد).
(2) سورة إبراهيم، الآية: 39.
(3) سورة فصلت، الآية: 43.
(4) كما جاء في ت وفي د (ومثل).
(5) سورة النمل، الآية: 74.
(6) سورة الحجر، الآية: 23.
(7) سورة القلم، الآية: 4.

بذات الكسر أن اللام لا تصحب أَنَّ صاحبة الفتح خلافاً لبعضهم وما سمع منه محمول على زيادة اللام كالقراءة الشاذة في قولهم: ﴿إلَّا أنهم ليأكلون الطعام﴾ [1] بفتح أن، ويقال إن الحجاج[2] لما قرأ ﴿إن ربهم بهم يومئذ لخبير﴾ [3] بفتح الهمزة أسقط اللام من قوله لخبير فقيل إنه فر من اللحن فوقع في الكفر، وإذا تأملت وجدته جمع بين الكفر واللحن، لأنه أسقط من القرآن حرفاً، ولأن أَنَّ المفتوحة لا تقع أول الكلام.

وأشعر كلامه أيضاً بأن اللام لا تدخل على خبر غير إن، لكن أجاز الكوفيون دخولها على خبر لكن.

(والخبر) مرفوع فاعل (تصحب)، و (لام ابتداء) مفعوله وعكس هذا الإعراب أظهر.

و (إني لوزر) محكي بقول محذوف أي نحو قولك: إني لوزر، ولما كان في قول الناظم سابقاً أن اللام تصحبه خبر إن المكسورة إطلاق قَيَّدَهُ هنا بشرطين، أشار لأحدهما: وهو ألا يكون منفياً بقوله:

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ....

أي لا تدخل هذه اللام على خبر إن المنفي اسماً كان الخبر أو فعلاً فلا يجوز أن زيداً لما هو قائم، أو لما قام أبوه.

و (ذي) مفعول (يلي) و (ما) فاعلة، أي لا يلي اللام الخبر المنفي المذكور.

وأشار للشرط الثاني وهو ألا يكون خبر إنّ فعلاً ماضياً متصرفاً فلا تقول:

---

(1) سورة الفرقان، الآية: 20.

(2) الحجاج بن يوسف الثقفي انظر طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الجمحي ص 13، والعقد الفريد لشهاب الدين أحمد بن عبد ربه ج 6:3 منشورات دار مكتبة الهلال.

(3) سورة العاديات، الآية: 11.

إنَّ زيداً لرضى، خلاف الكسائي[1] وابن هشام[2] فإن انتفى كونه ماضياً أو متصرفاً فألحقه اللام.

فالأول: نحو ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾[3].

والثاني: إن زيداً لنعم الرجل، فإن قرن الماضي المتصرف بقد جاز قليلاً دخول اللام عليه كما قال:

وقد يليها مع قد ....

ومثله الناظم بقوله:

.... كانّ ذا لقد سما ....

فأدخل اللام على (سما) وهو ماض لاقترانه بقد.

وفاعل (يلي) هو الفعل الماضي المتصرف، والهاء في (يليها) يرجع للام المذكورة، وقوله:

.... على العدا مستحوذا

تتميم للبيت و (على) متعلق بـ(سما) و (مستحوذا) حال من ضمير (سما) والمستحوذ على شيء هو المستولي عليه، ومنه ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾[4].

ثم أشار إلى أن اللام تدخل على غير خبر إن في ثلاثة مواضع:

الأول: معمول الخبر المتوسط بين اسم[5] إن وخبرها كما قال:

وتصحب الواسط معمول الخبر ....

---

(1) ترجمته ص 55ـ انظر هذا الرأي في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج 248:1.

(2) ترجمته ص: 53.

(3) سورة النحل، الآية: 124.

(4) سورة المجادلة، الآية: 19.

(5) كما جاء في ت وسقط من د (اسم).

إن صلح الخبر للام، وأن يكون المعمول غير حال، قال بعضهم: وأن يكون المعمول غير حال ويصدق بالجار والمجرور والظرف وغيرهما، نحو إن زيداً لفي الدار قائم، وإنك لعندي عظيم، وان زيداً عمراً غرب.

أو كان المعمول حالاً نحو إن زيداً راكباً منطلق، لم يدخل اللام على المعمول المتوسط في المسألتين.

و (الواسط) مفعول (تصحب) وهو اسم فاعل لوسط من قوله تعالى: **﴿فوسطن به جمعاً﴾**[1] ومفعول (الواسط) محذوف.

معنى الواسط الاسم والخبر أي متوسطهما.

أو (معمول الخبر) هو المفعول، و (الواسط) حال، قال بعضهم وهو أظهر من حيث المعنى أي تصحب اللام الواسط بين الاسم والخبر حال كونه معمول الخبر الثاني: أنها تصحب ضمير الفصل أي ضميره نحو: **﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾**[2] **﴿وإنّ الله لهو العزيز الحكيم﴾**[3] **﴿وإنّ ربك لهو العزيز الرحيم﴾**[4].

وتسميته فصلاً اصطلاح البصريين أما الكوفيون فيسمونه عماداً ولا محل لضمير الفصل على الأصح، وقيل: هو مبتدأ وقيل هو تأكيد و (الفصل) مفعول بفعل مقدر، أي تصحب أو عطف على (الواسط) وهو أولى لاستغنائه عن تقدير.

الثالث: الاسم المتأخر عن[5] الخبر كما قال:

.... واسماً حل قبله الخبر

---

(1) سورة العاديات، الآية: 5.
(2) سورة آل عمران، الآية: 62.
(3) سورة آل عمران، الآية: 62.
(4) سورة الشعراء، الآية: 9.
(5) كما جاء في ت وسقط من د (عن الخبر).

وهـذا حيث الخبر ظـرف أو جـار ومجـرور لمـا سبق من أن خبـر إن لا يتقـدم على [1] اسمهـا إلا في واحــد من هـذين الأمــرين، نحـو ﴿إن علينـا للهدى﴾[2] ﴿إنّ لنا للآخرة والأولى﴾[3].

واشتـراط الناظم في دخـولها على الاسم تقـدم الخبر، مشعر بأن الاسم المتقدم لا يدخله اللام وهو كذلك لئلا يجمع بين حـرفين لمعنى واحد، فـإن اللام للتأكيد وإن للتأكيد.

كما سبق وتصحب اللام أيضاً (اسماً حل قبله) معمول (الخبر) كما قـال في التسهيـل[4]، نحو إن فيـك لزيـداً راغب، (واسمـاً) منصـوب عـطفـاً على (الفصـل) أو بفعـل محـذوف أي تصحب اسمـاً، والأول أولى لاستغنـائـه عن تقدير فعل و (حل قبله الخبر) في محل الصفة (لاسما)، وقد كرر النـاظم لفظ الخبـر في صـدر هـذا البيت وعجـزه[5] (والـذي قبله وهـو من عيـوب القـافيـة المسمى بـالإيطاء، لكن يـوجد في بعض نسـخ الألفيـة تنكيـر الخبـر في هـذا البيت)[6] دافع للإيطاء، ثم شرع في محكم دخول ما الزائدة على إن وأخواتها فقال:

ووصـل مـا بـذي الحـروف مبـطل أعمـالهـا ....

وفائدة وصلها بها حصر المبتدأ في الخبـر نحو ﴿إنمـا الله إلَه واحـد﴾[7] ﴿إنمـا وليكم الله ورسولـه﴾[8] ﴿إنمـا يـوحى إلي أنمـا إلَهكم إلَـه واحـد﴾[9]

---

(1) سقط من ت (على).
(2) سورة الليل، الآية: 12.
(3) سورة الليل، الآية: 13.
(4) انظر التسهيل: 64.
(5) كما جاء في ت وسقط من د (وعجزه).
(6) ما بين القوسين سقط من د.
(7) سورة النساء، الآية: 171.
(8) سورة المائدة، الآية: 55.
(9) سورة الأنبياء، الآية: 108.

﴿اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب﴾[1].

وإنما بطل إعمال هذه الحروف عند اتصالها بما لزوال اختصاصها بالأسماء الذي هو سبب عملها بدليل دخولها على الجملة الفعلية في ﴿**إنما يوحى**﴾[2] ﴿**كأنما يساقون إلى الموت**﴾[3] وكل من هذه الحروف المكفوفة بما الزائدة تصير حرف ابتداء أي يبتدأ بعده بالكلام.

وخرج بما الزائدة ما الموصولة الاسمية والموصولة الحرفية فلا يكفان عن العمل، نحو إنما عندك حسن وإنما فعلت حسن أي فعلك حسن وأشار بقوله:

.... وقد يبقى العمل

إلى أن عمل هذه الحروف قد يبقى قليلاً نقل الأخفش[4] إنما زيداً قائم بنصب زيداً، قال بعضهم: وهو نقل غريب وظاهر قوله: (وقد يبقى) أن الأحرف الستة على السواء، في هذا الحكم وليس كذلك، بل الإعْمال والإهمال على السواء في ليت فقط، وما عداها من الأحرف[5] الخمسة لم يسمع فيها بقاء العمل مع ما إلا فيما حكاه الأخفش[3] وقد سبق أنه غريب.

ومنهم من قاسى على ليت ما عداها من الحروف الخمسة وإطلاق الناظم يقتضيه، وقد[7] ذكر في الكافية ما يصلح أن يكون شرحاً لما ذكره هنا فقال:

وما تكف العمل الموصوفا زائدة أن تلي ذي الحروفا[8]

(1) سورة الحديد، الآية: 20.
(2) سورة الأنبياء، الآية: 108.
(3) سورة الأنفال، الآية: 6.
(4) ترجمته ص: 57.
(5) في ت (الحروف).
(6) انظر شرح ابن عقيل ج 375:1.
(7) في ت (لقد).
(8) انظر الكافية لابن مالك 479:1.

كـأنـمـا الله إلـه وأتـى في ليتمـا الـوجهـان[1] فمـا أثبتـا
وغـيـر لـيـت لا حـق بـه لـدى قـوم قـيـاسـاً وبـنـقـل عـضـدا

(ووصـل) مبتـدأ و (بـذي الحـروف) متعلق بـه و (مبـطل) خبـر المبتـدأ و (إعمالها) مفعول بـ (مبطل) (وقد يبقى العمل) جملة مستأنفة.

وأشار بقوله:

وجـائـز رفعـك معطوفـاً على منصـوب (إنَّ) بعد أن تستكمـلا

إلى أنه يجوز أن يعطف اسم مرفوع على موضع منصوب إنّ المكسورة بعد أن تستكمل اسمها وخبرها كقراءة ابن محيصن[2] قوله تعالى: ﴿**إن الله بريء من المشركين ورسوله**﴾[3] بكسر إن، وأفهم قوله: (وجائز) أن النصب هو الأصل قبل الاستكمال وبعده، نحو قوله تعالى: ﴿**إن المسلمين والمسلمات**﴾[4] ﴿**إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها**﴾[5] بنصبها على قراءة حمزة[6] وافهم أيضاً أن المعطوف قبل أن تستكمل إن خبرها[7] يتعين فيه نصب المعطوفات خلافاً للكسائي[8] في إجازته الرفع مطلقاً، (وللفراء)[9] في إجازته الرفع قبل الاستكمال في إن وغيرها لكن بشرط خفاء إعراب اسم إن الذي يعطف[10] عليه بالرفع، نحو: إن هذا وزيد ضاربان، وتسمح الناظم في تسمية

---

(1) في ت (الوجهين).

(2) ابن محيصن عبد الرحمن السهمي المكي (123 هـ) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن 408:1.

(3) سورة التوبة، الآية: 3.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 35.

(5) سورة الجاثية، الآية: 32.

(6) ترجمته ص: 226.

(7) كما جاء في ت وسقط من د (ان).

(8) ترجمته ص: 55.

(9) ترجمته ص: 50.

(10) في ت (تعطف).

المرفوع معطوفاً، وإلا فقط صرح في شرح التسهيل [1] وغيره بأن المرفوع مبتدأ حذف خبره، وحينئذ فهو من عطف الجمل لا من [2] المفردات، وأما العطف بالرفع على الضمير المستتر في الخبر فضعيف لعدم الفصل بالضمير المنفصل ونظير ما قاله الناظم هنا قوله في بحث ما المشبهة بليس.

(ورفع معطوف بلكن أو ببل) البيت مع أن هذا ليس معطوفاً باتفاق.

وقد يعتذر عن الناظم بأنه أراد أن صورته صورة المعطوف، وأطلق الناظم العطف ولم يقيده بحرف فأشعر بأن الحكم جار في حروف العطف كلها، وبحث بعضهم استثناء أم وأما لأنه لا يصح دخولهما في باب أن وأخواتها.

و (رفعك) مبتدأ خبره (جائز) و (معطوفاً) نصب بـ (رفعك) و (على) متعلق بـ (معطوف) و (بعد أن تستكمل) متعلق بـ (جائز) وضمير تستكمل يعود على أن أي بعد أن تستكمل معمولها، ويجوز أيضاً أن يكون بعد متعلق برفعك أي ورفعك معطوفاً على منصوب أن بعد استكمال خبرها جائز وأشار بقوله:

وألحقت بإنّ لكن وأن ....

إلى أن[3] الملحق بإنّ المكسورة (لكنّ) و (أنَّ) المتفوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد استكمالهما الخبر، نحو لكن زيداً قائم وبكر، وعلمت أن زيداً قائم وبكر، وأطلق الناظم في[4] أن المفتوحة وقيدها في شرح التسهيل[5] بأن يتقدمها علم، أي كما في هذا[6] المثال أو ما في معنى العلم

---

(1) انظر دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم ج 1: ورقة 105 شرح علي باشا بن محمد علي بن علي مخطوط تحت رقم 941 مكتبة الجهاد الليبي.
(2) كما جاء في ت وسقط من د (من).
(3) في ت (أي الحق).
(4) كما جاء في ت وسقط من د (في).
(5) انظر دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم 106:1.
(6) كما جاء في ت وسقط من د (هذا).

كقوله تعالى ﴿وأذان من الله ورسوله﴾[1] إلى قوله: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[2] وقوله:

.... من دون ليت ولعل وكأن

تتميم للبيت ولو حذفه لم يختل المعنى، وإنما خفف الناظم كأن لضرورة الوزن وأراد كأن من حيث هي خفيفة كانت أو ثقيلة ولا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثة إلا النصب ويمتنع الرفع قبل الخبر وبعده لأن معنى[3] الابتداء تغيّر بدخولها بخلاف لكن وأن بفتح الهمزة وكسرها فلا يغيّر كل منها إلا معنى الابتداء ثم ذكر حكم تخفيف (أنَّ) بقوله:

وخففت أنّ فقل العمل ....

ومنه قراءة نافع[4] وابن كثير[5] ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾[6] بنصب كلاً، وأشعر بأن إهمالها هو الكثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾[7] ﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾[8] ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾[9].

وأل في العمل للعهد أي العهد المتقدم وهو نصب الاسم ورفع الخبر، ويجوز أن يكون أل عوضاً عن المضاف إليه أي قل عملها وما سبق مختص بأن المكسورة بدليل قوله:

.... وتلزم اللام إذا ما تهمل

---

(1) سورة التوبة، الآية: 3.
(2) سورة التوبة، الآية: 3.
(3) كما جاء في ت وسقط من د (معنى).
(4) ترجمته: 103.
(5) ترجمته: 102.
(6) سورة هود، الآية: 111.
(7) سورة يَس. الآية: 32.
(8) سورة الزخرف، الآية: 35.
(9) سورة الطارق، الآية: 4.

وأراد لام الابتداء المذكور سابقاً في إن المشددة في قوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتـداء . . . .

وإنما لزمت هـذه اللام للفـرق بين أن المخففة من الثقيلة وبين النـافية، وذهب الفارسي[1] إلى أنها لام أخرى غير لام الابتداء اجتلبت للفرق أيضاً.

قـال بعضهم وتظهـر فائـدة الخلاف في قـوله ﷺ: «قـد علمنـا إن كنت لمؤمناً»[2] فمن جعلها لام ابتداء كسر إن، ومن جعلها لاماً أخرى فتح أن.

(واللام) فاعل (يلزم) والمفعول محذوف أي وتلزم اللام الخبر.

وأشار بقوله:

وربمـا استغنـي عنهـا إنْ بـدا مـا نـاطـق أراده مُـعْـتَـمِـدا

أي أنه يقل الاستغناء عن اللام الفارقة عند قرينة تدل عليهـا[3] وهي أمن اللبس بين المخففة والنافية إذا ظهر المعنى الـذي أراده الناطق نحـو: أن زيداً لن يقوم فإن الإتيان بأن[4] الـدالة على النفي قـرينة على أنـه لم يرد أن النـافية وإلا لزم اجتماع أداتي نفي، واعترض كلام النـاظم بأن فيـه تناقضـاً حيث قال أولاً وتلزم اللام فاقتضى عدم الاستغناء عنهـا وقال ثـانياً وربمـا استُغْنِي[5] عنها فاقتضى أنها غير لازمة.

وأجيب بأن اللزوم لها في كـلامه من حيث القيـاس والاستغناء عنهـا من حيث السماع الذي لا يقاس عليه.

و (استغني) بضم التاء على البناء للمفعول و (عنها) في محـل رفع على

---

(1) ترجمته ص 77.
(2) الموطأ باب الكسوف ص: 155.
(3) في ت (ذلك).
(4) في ت (ان).
(5) كما جاء في ت وفي د (واستغنى).

النيابة عن الفاعل و (ما) موصولة فاعل (بدا) بمعنى ظهر و (ناطق) مبتدأ و (أراده) خبره والهاء راجعة لما الموصولة والجملة صلة ما و (معتمداً) بكسر الميم حال من فاعل أراده، أي إنْ ظهر المعنى الذي أراده الناطق، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أراده والمعنى: حال كونه معتمداً عليه، ثم نبه على الفعل الذي[1] توصل به أن الخفيفة المكسورة بقوله:

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه غالباً بأن ذي موصلا

أي الفعل الوالي لأن المخففة لا يكون غالباً إلا فعلاً من نواسخ الابتداء نحو: كان ووجد وظن وكاد، نحو قوله تعالى: **﴿وإنْ يكاد الذين كفروا ليزلقونك﴾**[2] **﴿وإنْ كادوا ليفتنونك﴾**[3] **﴿وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾**[4] **﴿وإنْ كانت لكبيرة﴾**[5] **﴿وإنْ نظنك لمن الكاذبين﴾**[6].

أما الكوفيون فيُجيزون دخولها على كل فعل، فيقولون إن ضربت لزيداً، ومال إليه الناظم في تسهيله، وشرحه، وهو مخالف لقوله هنا: (غالباً) فإن التقييد به مشعر بأن الفعل غير الناسخ[7] يليها قليلاً.

ومنه قول بعض العرب: إنْ يزينك لنفسك وإنْ يشينك لهيه[1] وقراءة ابن مسعود: **﴿إن لبثتم إلا قليلاً﴾**[9].

واعترض قوله: (موصلاً) بأمرين: أحدهما أنه اسم مفعول من أوصل الرباعي والفعل المستعمل بمعنى الوصل ثلاثي كوصلت كذا بكذا وصلاً فهو

---

(1) في ت (التي).
(2) سورة القلم، الآية: 51.
(3) سورة الإسراء، الآية: 73.
(4) سورة الأعراف، الآية: 102.
(5) سورة البقرة، الآية: 143.
(6) سورة الشعراء، الآية: 186.
(7) كما جاء في ت وفي د (قد).
(8) انظر شرح ابن عقيل ج 381:1 المغني ص: 37.
(9) سورة الإسراء، الآية: 52.

موصول به فيتعدى إلى المفعول الثاني بالبناء ووصل كذا إلى كذا وصولاً فيتعدى إلى الثاني بإلى، وحينئذ فحق الناظم أن يقول: (بأن ذي موصلا).

والثاني: أنه لم يبين المراد بهذا الوصل أهو قبل أن أو بعدها؟ فإن اتصال شيء بشيء يكون من كلتا جهتيه يقول: وصلت هذا الكلام أوله بآخره وعكسه.

وأجيب عن الأول بأن العرب قد تستعمل وصل الشيء بالشيء بمعنى اتصل به كوقف وأوقف[1].

وعن الثاني بأن الوصل في العرف يستعمل بمعنى وصل للشيء من آخره، وعليه فالمراد أن الفعل الواقع بعد أن يكون متصلاً بها.

(والفعل) مبتدأ و(إن) شرط جوابه (فلا تلفيه) هو من ألفيت الشيء على حال كذا وجدته عليه و(غالباً) حال من هاء (تلفيه) و(موصلاً) مفعول ثان بـ (تلفيه).

و(ذي) صفة (لأن) وهي التي يشار بها للمؤنث القريب.

وجملة الشرط والجواب خبر (الفعل) والرابط للخبر بالمبتدأ الضمير المستتر في (يك).

ولما فرغ من حكم إن المكسورة الخفيفة شرع في حكم تخفيف المفتوحة فقال:

وإن تخفف أَنَّ فاسمها استكن   والخبر اجعل جملة من بعد أَنْ

أي بعد اسم[2] أَنَّ المخففة وفيه إشارة[3] أن تخفيفها لا يقتضي إهمالها، بل استتار اسمها ولا يظهر إلا في الضرورة.

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (كوقف وأوقف).

(2) سقط من ت (اسم).

(3) سقط من ت (ان).

ومعنى (استكن) استتر من قولهم استكن في البيت استتر فيه، وكان ينبغي أن يقول فاسمها حذف لأن المنصوب لا يستتر، وأيضاً فالحرف لا يستتر فيه ضمير وإنما قال الناظم سابقاً (وخففت أن) وقال: هنا وإنْ تخفف أنَّ بصيغة الشرط إشارة إلى[1] أن تخفيفها موقوف على شرط، وهو وقوعها بعد علم أو ظن كما سيأتي في الأمثلة ويدخل في قوله: (جملة) الاسمية والفعلية، فالاسمية لا تحتاج لفاصل بينها وبين أن نحو قوله تعالى: ﴿**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾[2] والفعلية[3] الدعائية والتي فعلها جامد كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿**والخامسة أن غضب الله عليها**﴾[4] بتخفيف أن وغضب بكسر الضاد، ونحو ﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾[5].

(والخبر) مفعول أول بـ (جعل) و (جملة) مفعوله الثاني و (من) متعلق بـ (اجعل)، ومتى انتفى في الجملة الفعلية قيد مما ذكر احتيج[6] للفاصل كما قال:

وإنْ يكن فعلاً ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

وعبّر في التسهيل[7] بالغالب بدل (الأحسن) قال بعضهم:

وهو أولى، وقد يوهم قول الأخفش[8] أن ترك الفصل حسن وليس كذلك، بل الصحيح أنه ضعيف في الكلام، ويندفع هذا الإيهام بأن الناظم لم يرد بـ (الأحسن) الزيادة في الحسن بل أصل الحسن لأن أفعل التفضيل قد

---

(1) سقط من ت (ان).
(2) سورة يونس، الآية: 10.
(3) في ت (الصادقة بالدعائية).
(4) سورة النور، الآية: 9.
(5) سورة النجم، الآية: 39.
(6) في ت (استحسن).
(7) انظر التسهيل: 56.
(8) ترجمته: 57.

يرد لذلك، فالفصل بقد إما وحدها أو مع غيرها.

فالأول: نحو قوله تعالى: **﴿ونعلم أنْ قد صدقتنا﴾**[1] والثاني: **﴿وأنْ عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾**[2] ونحو: **﴿أنْ يا إبراهيم﴾**[3] **﴿قد صدقت الرؤيا﴾**[4] والفصل النفي ويشمل لا ولن ولم، ونحو قوله تعالى: **﴿وحسبوا أنْ لا تكون فتنة﴾**[5] **﴿أفلا يرون أنْ لا يرجع إليهم قولاً﴾**[6] **﴿لئلا يعلم أهل الكتاب أنْ لا يقدرون﴾**[7] **﴿أيحسب الإنسان أنْ لن نجمع عظامه﴾**[8].

﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾[9] **﴿أيحسب أنْ لم يره أحد﴾**[10] والفصل بالتنفيس نحو قوله تعالى: **﴿علم أنْ سيكون منكم مرضى﴾**[11] وأما لو فتكون فاصلة بين أن والماضي نحو قوله تعالى: **﴿فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا﴾**[12] الآية **﴿وأن لو استقاموا على الطريقة﴾**[13] وقليل من النحاة من ذكر الفصل بها وإن كان كثيراً في نفسه، هذا ما أراده الناظم بـ(قليل)، ونقل بعضهم عن ابن الناظم[14] أن الفصل بها قليل ولم أقف عليه في شرحه للخلاصة، ثم قال: وهو وهم منه[15] على أبيه، أي ووجه الوهم أن الفصل

---

(1) سورة المائدة، الآية: 113.
(2) سورة الأعراف، الآية: 185.
(3) سورة الصافات، الآية: 104.
(4) سورة الصافات، الآية: 105.
(5) سورة المائدة، الآية: 71.
(6) سورة طه، الآية: 89.
(7) سورة الحديد، الآية: 29.
(8) سورة القيامة، الآية: 3.
(9) سورة البلد، الآية: 5.
(10) سورة البلد، الآية: 7.
(11) سورة المزمل، الآية: 20.
(12) سورة سبأ، الآية: 14.
(13) سورة الجن، الآية: 16.
(14) ترجمته ص: 122.
(15) كما جاء في ت وسقط من د (منه).

بها مساو لبقية الفواصل، ولو أراد الناظم ما قاله ابنه لقال وقليل فصل لو.

والضمير في (يكن) الراجع للخبر اسم (يكن) و (فعلاً) خبرها وجملة (لم يكن) عطف على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط و (الفصل) خبر (الأحسن) و (بقد) متعلق بـ (الفصل) (وقليل) خبر مقدم و (ذكر لو) مبتدأ مؤخر، ولما كانت الأحرف التي تخفف وتعمل ثلاثة إنّ وأن وكأن وأنهى الكلام على الأولين شرع في الثالث فقال:

وخففت كأنَّ أيضاً فنُوي ....

ولا تكون حينئذ مهملة، بل عاملة بدليل قوله:

.... فنوي منصوبها ....

يعني أن المنصوب بها وهو اسمها يكون غالباً منوياً كاسم أن ويجوز حينئذ في خبرها كونه جملة اسمية، نحو كأن زيد قائم، أو فعلية مصدرة بلم نحو قوله تعالى: ﴿**كأنْ لم تغن بالأمس**﴾[1] ﴿**كأنْ لم يلبثوا إلا ساعة من نهار**﴾[2] أما اسمها غير الغالب وهو القليل[3] فلا ينوى بل يثبت لفظاً كما قال:

.... وثابتاً أيضاً روي

ومن المروي قول الشاعر:

.... كأن ثدييه حقان[4]

وسكت الناظم عن تخفيف لعل ولكن لأن الأولى لا تخفف والثانية إذا خففت لا تعمل في المشهور خلافاً ليونس[5] والياء من (نوي) و (روي) أصلها محرك وسكن لاستقامة الوزن.

---

(1) سورة يونس، الآية: 24.

(2) سورة يونس، الآية: 45.

(3) كما جاء في ت وفي د (قليل).

(4) هذا عجز بيت، استشهد به سيبويه ج 281:1 ولم ينسبه لأحد وابن عقيل 391:1، وصدره:

وصدر مشرق النحر ....

(5) يونس بن حبيب البصري توفي سنة (183 هـ) كان من أكابر النحويين في زمانه وله مؤلفات كثيرة منها معاني القرآن وكتاب النوادر الكبير، انظر البغية ج 365:2، والأنباه ج 68:4.

لا التي لنفي الجنس

وأشار لترجمة النوع الخامس من نواسخ الابتداء بقوله: لا التي لنفي الجنس، وأريد بها الناصَّة على[1] استغراق نفي الجنس كله بحيث لا يحتمل معها إرادة الخصوص، وهي التي يقع الاسم بعدها مبنياً على الفتح لتضمنه معنى مِنْ الاستغراقية، نحو لا رجلَ في الدار، أي ليس شيء من جنس الرجال فيها، لا واحد ولا أكثر.

وتسمى أيضاً (لا) التبرئة، لأنها لما نفت الجنس فكأنها دلت على البراءة منه[2] وإطلاق المصدر وهو التبرئة عليها لقصد المبالغة، كقولهم رجل عدل وأما التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً وهي العاملة عمل ليس نحو لا رجلُ في الدار، فيحتمل نفي الجنس ونفي الواحد وعليه فيصبح بعد قولك لا رجل في الدار، أن تقول بل رجلان أو أكثر ولا يصح ذلك على كونها نافية للجنس والنافية له تعمل عمل (إنَّ) كما قال:

عمل إنَّ اجعل للا في نكره مفردة جاءتك أو مكرره

---

(1) في ت (عن).

(2) كما جاء في ت وسقط من د (منه)

فالأول: نحو لا رجل قائم، والثاني نحو قوله تعالى: **﴿فلا رفث﴾**[1] **﴿ولا بيع فيها ولا خلة ولا شفاعة﴾**[2] على قراءة أبي عمرو[3] وابن كثير[4] وأهملها باقي السبعة.

وأطلق الناظم العمل وهو في المفردة[5] واجب وفي المكررة جائز وشرطها بعد كونها نافية للجنس كونه[6] نفيه نصاً، وعدم دخول جار عليها وكون اسمها نكرة متصلة بها، فإن لم تكن نافية بل زائدة مثلاً[7] كان عملها شاذاً، وإن نفت الوحدة عملت عمل ليس كما سبق، وكذا إذا[8] نفت الجنس لا نصاً.

ومثل الناظم في شرح التسهيل[9] بنحو: لا رجل في الدار ولا امرأة وإن دخل عليها جار جر النكرة، كجاء بلا زاد، وإن كان اسمها معرفة أهملت ولزم تكررها عند المبرد[10] وابن كيسان[11] نحو: لا زيد في البيت ولا بكر، وما ورد من عملها مع كون اسمها معرفة نحو: قضية ولا أبا الحسن لها، فمؤول بأن المعنى ولا قاضي لها مثل أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقضية في هذا المثال خبر مبتدأ محذوف أي هذه قضية ومثل صفة محذوف

---

(1) سورة البقرة، الآية: 197.
(2) سورة البقرة، الآية: 252.
(3) ترجمته ص: 76.
(4) ترجمته ص: 102.
(5) في ت (المفرد).
(6) في ت (كون).
(7) كما جاء في ت وسقط من د (مثلاً).
(8) في ت (ان).
(9) انظر دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم 107:1 مخطوط.
(10) ترجمته ص: 91.
(11) أبو الحسن محمد بن كيسان النحوي كان قمة في العلم والفهم أخذ عن المبرد وثعلب له مصنفات مشهورة منها كتاب المهذب وكتاب الحقائق وكتاب المختار وكتاب غريب الحديث وكتاب الشاذاني في النحو توفي (299 هـ)، انظر الأنباه 57:3 والبغية 18:1 هدية العارفين 23:2.

والمنفي ليس أبا الحسن بل مماثله، وهو نكرة، وإذا لم يتصل اسم لا بها أهمل نحو قوله تعالى: ﴿لا فيها غول﴾[1] الآية ولم يرد الناظم بـ (مفردة) المقابلة للمثنى والمجموع، بل المقابلة للمكررة.

و (عمل) مفعول[2] مقدم بـ (اجعل) و (للا) و (في) متعلقان به.

و (مفردة) و (مكررة) حالان من ضمير (جاءتك) العائد على لا.

أي اجعل لا عاملة في النكرة على أي حال كانت، مفردة أو مكررة ولا فرق بين كونها مضافة أو شبيهة به أو مفردة وأشار للأولين بقوله:

فانصب بها مضافاً أو مضارعه ....

أي مشابه المضاف، ويسمى الممطول والمطول أي الممدود والمراد بكل منهما أن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل، أو مركباً من معطوف ومعطوف عليه.

فالأول نحو: لا طالعاً جبلاً ظاهر، ولا خيراً من زيد راكب.

والثاني نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا وقوله:

.... وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

أي بعد نصبك اسم لا اذكر خبرها رافعاً له بلا، ويمتنع تقديمه على اسمها كما يشير إليه قوله: (بعد) وهذا الظرف متعلق ما ذكر و (الخبر) مفعول مقدم و (رافعه) حال من المستتر في (اذكر) والهاء راجعة للخبر وأشار لحكم اسم لا المفرد[3] بقوله:

وركب المفرد فاتحاً كلا حول ولا قوة ....

أي ركب مع لا اسمها المفرد من الإضافة حال كونك فاتحاً له أي بانياً

---

(1) سورة الصافات، الآية: 47.

(2) كما جاء في ت وسقط من د (مفعول).

(3) في ت (من الإضافة).

له على الفتح، وعلة البناء[1] فيه تضمنه معنى من.

وأراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فشمل المثنى والمجموع، وبنى اسم لا على ما كان ينصب به قبل دخولها فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتحة نحو (لا حول ولا قوة) ولا رجل ولا رجال، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على الياء نحو: لا زيد ولا زيدين، وأما جمع المؤنث السالم فيجوز بناؤه على فتحة أو كسرة.

قال الناظم والفتح أولى وأوجبه ابن عصفور[2]، ولو قال كابن الوردي[3] رحمه الله وركب المفرد مبنياً على ما كان نصبه وإن كررت لا كان شاملاً لجميع ما سبق ثم بين ما يجوز من الأوجه الخمسة في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله[4] مشيراً لثلاثة منها بقوله هنا:

.... والثاني اجعلا
مرفوعاً او منصوباً او مركبا ....

وهذه الثلاثة مع فتح الأول وأشار لباقي الخمسة بقوله:

.... وإن رفعت أولاً لا تنصبا

أي الثاني وهو (لا قوة) في مثال الناظم، ونفي نصب الثاني صادق برفعه وبتركيبه مع لا فاتحاً له، والأول من الخمسة فتحها على التركيب والكلام حينئذ جملتان وخبر كل من لا **الأولى والثانية** محذوف أي لا حول لنا ولا قوة لنا.

والثاني فتح الأول ونصب الثاني الأول على التركيب والثاني على

---

(1) في ت (بنائه).

(2) ترجمته ص 55.

(3) عمر بن زين الدين بن الوردي توفي سنة (749 هـ)، أنظر البدر الطالع بمحسان من بعد القرن السابع للشوكاني 1:514. الطبعة الأولى 1348 هـ مصر.

(4) صحيح البخاري باب الدعوات ص 102.

العطف على محل اسم لا وزيادة لا الثانية والكلام حينئذ جملة واحدة والثالث فتح الأول ورفع الثاني الأول على التركيب والثاني إما بالعطف على محل لا واسمها لأنها في محل رفع بالابتداء ولا الثانية زائدة والكلام حينئذ جملة واحدة وإما على أن لا الثانية عاملة عمل ليس وحينئذ فالكلام جملتان.

الرابع رفعهما أما الأول فعلى الابتداء ولا مهملة والمرفوع بعدها مبتدأ مسوغ للابتداء به تقدم النفي وخبر المبتدأ محذوف، ويجوز رفع الأول أيضاً على إعمال لا عمل ليس، وأما الثاني فرفعه بالعطف على الأول أو على إعمال لا عمل ليس.

الخامس: رفع الأول وفتح الثاني أما الرفع فعلى الوجهين السابقين، وأما الفتح فعلى التركيب، واستفيد كما سبق كل من الرابع والخامس من قوله:

.... وإن رفعت أولاً لا تنصبا

فإنه نهى عن نصب الثاني فقط فافهم جواز رفعه وبنائه على الفتح، وقد استفيد من تمثيل الناظم (بلا حول ولا قوة) ست مسائل: واحدة ممتنعة، والباقي على الجواز، قال بعضهم:

وإذا نظرت إلى المثال في حد ذاته فمسائله اثنتا عشرة مسألة لأن لا حول يتصور فيها ثلاث مسائل، البناء على الفتح والرفع على إلغاء لا للتكرار أو على إعمالها عمل ليس ويتصور أيضاً في (لا قوة) هذه الثلاثة ورابعه وهو النصب عطفاً على موضع اسم لا، وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة قبلها كان الحاصل اثنتي عشرة، والممتنع من ذلك اثنتان.

(لا حول ولا قوة) برفع الأول ونصب الثاني، ولكن الناظم لما لم يتعرض لتوجيه المسائل كان كلامه مقصوراً على الست.

.والثاني مفعول أول لـ (اجعلا) مقدم عليه وأصله اجعلن بنون توكيد خفيفة أبدلت ألفاً و (مرفوعاً) مفعوله الثاني وما بعده عطف عليه، وأوفى كلامه

للتخيير (وإن رفعت) شرط جوابه (لا تنصبا) وأصله تنصبن بنون خفيفة أبدلت ألفا.

ثم شرع في حكم نعت اسم لا بمفرد فقال:

ومفرداً نعتاً لمبني يلي   فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل

أي إذا كان اسم لا مبنياً ونعت بمفرد يلي اسمها نحو لا رجل ظريف فافتح ذلك النعت أو انصبه أو ارفعه، فالفتح لتركيب النعت مع اسم لا والنصب نعتاً على محل اسم لا والرفع نعتاً على محل لا واسمها فإنهما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه[1].

وقال الناظم في العمدة: للتوكيد اللفظي نحو لا ماء ماء بارداً حكم النعت المفرد المتصل، واعترض بعضهم كون هذا المثال من التوكيد اللفظي (ومفرداً) مفعول مقدم لكل من (افتح وانصب وارفع) على التنازع مع تأخر العوامل الثلاثة، ولو قال: فارفع أو انصبن أو افتح لكان أولى (ومفرداً) صفة (نعتاً) ولكن قدم عليه لضرورة الوزن أيضاً[2] نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها و(لمبني) متعلق (بنعت)، و(يلي) في محل الصفة (لمبني) وحذف مفعول يلي ويجوز أن يكون لمبني مفعولاً بيلي أصله[3] يلي مبنياً، لكن لما تقدم عليه عُدِّيَ إليه باللام كقوله تعالى ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[4] وقوله: (فافتح) حذف متبوعه أي تنبهْ فافتح وإن قدرت الفاء فيه زائدة لم يحتج لتقدير تنبه وأو للتخيير و(تعدل) مجزوم[5] جواب لأمر لكنه كسر ضرورة للقافية ثم صرح بمفهوم القيود السابقة في البيت قبله فقال:

وغير ما يلي وغير المفرد   لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

---

(1) ترجمته ص: 57.

(2) كما جاء في ت وسقط من د (أيضاً).

(3) في ت (وأصله).

(4) سورة يوسف، الآية: 43.

(5) كما جاء في ت وسقط من د (مجزوم).

أي[1] إذا كان اسم (لا) مبنياً على الفتح ونعت بمفرد لم يل اسمها أو وليه لكنه[2] مضاف أو شبيه به نحو: لا رجل فيها ظريفاً أو لا غلام سقر ظريفاً أو لا رجل طالعاً جبلاً، جاز في كل نعت منها النصب والرفع.

وامتنع البناء على الفتح، ويمتنع أيضاً في غير ما متبوعه مفرد وهو اسم لا المعرب نحو: لا غلام سقر ظريف فيها فيجوز حينئذ رفع ظريف ونصبه، ولما كان عند الناظم الحمل على اللفظ أولى من الحمل على المحل قدم النصب[3] على الرفع (وغير) مفعول مقدم بـ (لا تبن) و (الرفع) منصوب بـ (اقصد) وأشار لحكم العطف على اسم لا بقوله:

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى

أي إذا لم تتكرر لا وعطف على اسمها عطف نسق حكم للمعطوف بما حكم به للنعت المفصول من جواز نصبه ورفعه ومن امتناع فتحه نحو لا رجل ولا امرأة بنصبها ورفعها وذكر الناظم في التوابع لاسم لا النعت وعطف النسق.

وأما عطف البيان عند من أجازه في النكرة والبدل الصالح لعمل لا فحكمهما أيضاً كالنعت المفصول في جواز الوجهين فإن لم يصلح البدل لعمل لا بأن كان معرفة تعين رفعه.

وأما التوكيد المعنوي فيمتنع عند البصريين في النكرة كما سيأتي للناظم في بحث التوكيد، أما اللفظي فلا يمتنع.

و (العطف) مبتدأ بتقدير مضاف أي وذو العطف و (أحكما) خبر المبتدأ وأصله احكمن بنون خفيفة أبدل منها ألف للوزن.

و (ما) موصول صلته (النعت) و (له) و (بما) متعلقان (باحكم) والهاء في (له) هي الرابطة بين المبتدأ والخبر وقال بعضهم: الأجود نصب العطف في كلام الناظم بفعل مضمر يفسره (احكما) أي احكم للمعطوف نسقاً

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (أي).

(2) كما جاء في ت وسقط من د (أو وليه لكنه).

(3) في ت (الرفع على النصب).

بالحكم الذي انتسب للنعت المفصول وعلى هذا الإعراب فجواب الشرط وهو إن لم يتكرر محذوف لدلالة ما سبق عليه.

ثم ذكر حكم لا مع همزة الاستفهام فقال:

واعط لا مع همزة استفهام   ما تستحق دون الاستفهام

أي أحكام لا المذكورة من أول الباب إلى هنا لا تتغير بدخول همزة الاستفهام عليها، بل هي[1] باقية بعده أيضاً نحو ألا رجل قائم؟ وألا غلام بكر حاضر؟ وألا طالعاً جبلاً ظاهر؟ وأكثر ما يجيء ذلك حيث قصد بالاستفهام توبيخ أو إنكار، واستثنى في الكافية[2] والتسهيل[3] من ذلك ألا التي للعرض، لأنها لا تدخل هذا الباب لاختصاصها بالدخول على الأفعال نحو قوله تعالى: **﴿ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾**[4] ومثلها في هذا الاختصاص ألا التحضيضية نحو قوله تعالى: **﴿ألا تقاتلون قوماً﴾**[5] والفرق بينهما أن الطلب في العرضية برفق ولين وفي التحضيضية بحث وإزعاج.

ويستثنى أيضاً ألا التي للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو قوله تعالى: **﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾**[6] ونحو **﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾**[7] أما التي للتمني والتي لمجرد الاستفهام فظاهر إطلاقه هنا إلحاقهما بالتي للاستفهام التوبيخي، وهذا مذهب المبرد[8] والمازني[9]، لكن الناظم خالفهما في غير هذا الكتاب.

---

(1) في ت (بل كل من الهمزة ولا باقيان).
(2) انظر الكافية الشافية لابن مالك 521:1.
(3) انظر التسهيل ص: 69.
(4) سورة النور، الآية: 22.
(5) سورة التوبة، الآية: 13.
(6) سورة يونس، الآية: 62.
(7) سورة هود، الآية: 8.
(8) ترجمته ص 91.
(9) ترجمته ص: 57.

(وأعط) أمر و (لا) مفعوله الأول و (ما) مفعوله الثاني و (تستحق) صلة (ما) و (مع) متعلق بـ (أعط) و (دون) متعلق بيستحق وجمعه في القافيتين بين (الاستفهام) و (استفهام) ليس بإيطاء عند الجمهور من علماء القافية لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

ولما كان في قول الناظم سابقاً (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) إجمالاً بينه هنا بقوله:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ....

أراد بالباب باب لا النافية للجنس وبالخبر خبرها و (إسقاط) مقيد بما إذا علم كما قال:

.... إذا المراد مع سقوطه ظهر

نحو أن يقال: هل عندك، أو في الدار رجل؟ فتقول: لا رجل وسقوطه جائز بكثرة عند الحجازيين، وأما إثباته عندهم فبقلة.

فمن الأول قوله تعالى ﴿لا ضير﴾[1] وقوله ﴿فلا فوت﴾[2] وقوله عليه السلام «لا ضرر ولا ضرار»[3] وقولك ﴿لا إله إلا الله﴾[4] أي لا إله في الوجود إلا الله، واعترض تقدير الخبر بالوجود بأن النفي حينئذ وجود إله غير الله لا نفي ذات ذلك الغير الذي هو المطلوب في التوحيد، ويلزم حينئذ ألا تكون كلمة لا إله إلا الله توحيداً وأجيب بأن نفي الوجود يستلزم نفي الذات أو بأن هذه الكلمة صارت في عرف الشرع محصلة للتوحيد، وأما سقوط خبر لا عند التميميين إذا علم، فواجب، وحيث لا يعلم لا يجوز حذفه عند حجازي ولا تميمي سواء أكان الخبر ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما كما يشعر به إطلاقه خلافاً

---

(1) سورة الشعراء، الآية: 50.
(2) سورة سبأ، الآية: 51.
(3) النهاية في غريب الحديث والأثر 81:3.
(4) سورة محمد، الآية: 19.

لمن فصله، وقال بعضهم: لم أر النحاة ذكروا خبر لا في لا سيما، فإذا قيل أحب الصالحين لا سيما زيد، فالمعنى لا مثل زيد أحبه أو محبوب.

وأشعر تقييده بالباب أن حذف خبر غير لا ليس بشائع، وأمّا حذف اسم لا وإبقاء خبرها فنادر ومنه: لا عليك أي: لا جناح عليك، و (إذا) شرط حذف جوابه لدلالة ما سبق عليه والمستتر في (ظهر) يرجع (للمراد).

ظنَّ وأخَواتها

وأشار لترجمة النوع السادس من نواسخ الابتداء بقوله:

ظن وأخواتها وأراد بها الأفعال الداخلة بعد أخذها فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وهذه الأفعال قسمان:

قسم يسمى أفعال التحويل: وهو صير وأخواتها الراجعة إلى معنى التحويل من شيء إلى شيء وسيأتي في قول الناظم والتي[1] كصيَّر الخ..

وقسم يسمى أفعال القلوب وبدأ به فقال:

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ....

أراد بالفعل الجنس وليس المراد فعلاً واحداً، وأراد بكونه قلبياً أن معناه قائم بالقلب، وأراد بالجزأين المبتدأ والخبر وانتصابهما على التشبيه بالمفعولين، وليس كل قلبي ينصب الجزأين المذكورين فلذلك بين القلبي الناصب لهما بقوله:

.... أعني رأى خال علمت وجدا

---

(1) سقط من ت (التي).

ظن حسبت وزعمت مع عد   حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم ....

وجملة ما ذكره الناظم ثلاثة عشر فعلاً، وقسمها النحاة أربعة أقسام:

ما يفيد في الخبر يقيناً أي في المفعول الثاني، وتسميته خبراً بالنظر لحاله قبل دخول الناسخ.

وما يفيد رجحاناً فقيام زيد في قولك ظننت زيداً قائماً أرجح من عدم قيامه، وما يرد باليقين والرجحان والغالب فيه اليقين وما يرد بهما والغالب الرجحان، ولم يرتبها الناظم هكذا، لأن الوزن قد لا يطاوعه على ذلك، فالقسم المفيد في الخبر يقيناً ثلاثة وكلها بمعنى العلم وهي (وجد) و(تعلم) بمعنى أعلم و(درى) قال الله تعالى: ﴿**ولم نجد له عزماً**﴾[1] وقال: ﴿**تجدوه عند الله هو خيراً**﴾[2] والأكثر في (درى) أن تتعدى بالباء نحو دريت به وإذا دخل عليه همزة النقل تعدى لواحد بنفسه، والآخر بحرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿**ولا أدراكم به**﴾[3]

والقسم المفيد للرجحان في الخبر خمسة (جعل وحجا وعد وهب وتعلم) وكلها بمعنى ظن، وقيد الناظم (جعل) بما معناه الاعتقاد نحو قوله تعالى: ﴿**وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً**﴾[4].

قال الناظم في شرح الكافية[5] أي اعتقدوا وقال ابن[6] الناظم أي ظنوا وقال الزمخشري[7] أي صيروا.

---

(1) سورة طه، الآية: 115.
(2) سورة المزمل، الآية: 20.
(3) سورة يونس، الآية: 16.
(4) سورة الزخرف، الآية: 19.
(5) انظر الكافية الشافية لابن مالك 548:2.
(6) ترجمته ص: 84.
(7) ترجمته ص: 122.

وخرج بالاعتقاد جعل بمعنى الخلق والتصيير، وسيأتي نحو قوله تعالى: ﴿**وجعل الظلمات والنور**﴾[1].

والقسم المفيد لليقين والرجحان والغالب فيه اليقين اثنان (رأى) و(علم) قال الله تعالى: ﴿**إنهم يرونه بعيداً**﴾[2] ﴿**ونراه قريباً**﴾[3].

وقال: ﴿**فإن علمتموهن مؤمنات**﴾[4] وقال: ﴿**فاعلم أنه لا إله إلا الله**﴾[5].

والقسم المفيد لليقين والرجحان والغالب فيه الرجحان ثلاثة (ظن وحسب وخال) كقوله تعالى: ﴿**يظنون أنهم ملاقوا ربهم**﴾[6] ﴿**وتحسبهم أيقاظاً**﴾[7].

وفي المبسوطات أفعال أخر غير المذكور في النظم تعمل عملها منها أَلْفَى نحو قوله تعالى: ﴿**إنهم الفوا آباءهم ضالين**﴾[8] ومنها سمع المتعلقة بعين أي ذات كسمعت زيداً يقرأ، ومنه قوله تعالى: ﴿**سمعنا فتى يذكرهم**﴾[9] فإن لم تتعلق بعين تعدت لمفعول واحد كقوله تعالى: ﴿**إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم**﴾[10].

والأفعال المذكورة في النظم معطوفة على (رأى) بحذف العاطف وكل

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 1.
(2) سورة المعارج، الآية: 6.
(3) سورة المعارج، الآية: 7.
(4) سورة الممتحنة، الآية: 10.
(5) سورة محمد، الآية: 19.
(6) سورة البقرة، الآية: 46.
(7) سورة الكهف، الآية: 18.
(8) سورة الصافات، الآية: 69.
(9) سورة الأنبياء، الآية: 60.
(10) سورة فاطر، الآية: 14.

منها منصوب بـ (أعني) إلى (زعمت) وقوله: (مع) متعلق بـ (أعني) و (**عد**) مخفوض (بمع) (وكذا ما عطف عليه من حجا درى وجعل) و(الذ) **صفة** (جعل) و(كاعتقد) صلة (الذ) وأصلها الذي فحذف الياء وسكن الذال **وهي** لغة حكاها الناظم في الذي.

(وهب) و(تعلم) معطوفان على ما بعد (مع) ولما ذكره الناظم من الأفعال السابقة معان أخر لا تتعدى بسببها لمفعولين فلذلك لم يذكرها **في هذا** الباب، ثم شرع في القسم الثاني من أفعال القلوب التصييرية فقال:

.... والتي كصير أيضاً بها انصب مبتدأً وخبرا

أي الأفعال التي تشبه (صير) في دلالتها على التحويل تنصب المبتدأ والخبر كرد واتخذ وتخذ وترك وجعل وضرب العامل في المثل عند بعض الحُذَّاق من النحويين خلافاً للناظم **﴿لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا﴾**[1] **﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾**[2] **﴿لتخذت عليه أجرا﴾**[3] **﴿وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج﴾**[4] **﴿فجعلناه هباء منثورا﴾**[5] **﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية﴾**[6] (والتي) في محل نصب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور فهو من باب الاشتغال، ويجوز أن يكون (التي) مبتدأ خبره (انصب) وضمير بها يرجع للتي، وفي بعض نسخ الالفية (والذي كصيرا) ولا يناسبه الإتيان بضمير بها مؤنثاً إلا أن يؤول الذي بمعنى كلمة و(مبتدأ) أصله الهمز وخففه الناظم للوزن.

ولما فرغ من حكم الأفعال المذكورة شرع فيما يختص ببعضها من

---

(1) سورة البقرة، الآية: 109.
(2) سورة النساء، الآية: 125.
(3) سورة الكهف، الآية: 77.
(4) سورة الكهف، الآية: 99.
(5) سورة الفرقان، الآية: 23.
(6) سورة يس، الآية: 13.

حُكْمَيْ[1] التعليق والإلغاء فقال:

وخصّ بـالتعليق والإلغـاء مـا   من قبـل هـب ....

أي مـا سبق (هب) من أفعال القلوب وهـو أحد عشـر فعـلاً تختص عن بقيتها بحُكمَيْ التعليق والإلغاء، والأول تـرك العمل لا معنى بـل لفظاً لمـانـع وسيأتي بيانه والثاني ترك العمل لفظاً ومعنى بلا مانع، والفرق بينهما أن الفعل المعلق عـامل في المحـل بخلاف الملغى، ومـا ذكـره من اختصـاص الإلغـاء بأفعال القلوب ظاهر بخـلاف التعليق فإنـه لا يختص بها بـل يشاركهـا فيه مـع الاستفهام غير أفعال القلوب نحو: نظر وسأل وأبصـر وعرف وتفكـر وما بمعنى ذلـك نحو قـوله تعـالى: **﴿فلينظر أيهـا أزكى طعـاما﴾**[2] **﴿يسـألون أيـان يـوم الدين﴾**[3] **﴿ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة﴾**[4] **﴿فستبصـر ويبصـرون﴾**[5] **﴿بأيكم المفتون﴾**[6] و(بـالتعليق) متعلق بـ(خص) بضم أوله وهـو ماض مبني للمفعـول و(ما) في محـل رفع بـه ويجوز كـون (خص) امـراً و(مـا) في محـل نصب به و(من قبل) صلة (ما) **وأشار بقوله**:

....   والأمر هب قد ألزما

كـذا تعلـم ....

إلى أن هذين الفعلين لا يستعمل كل منهما لا ماضياً ولا مضـارعاً.

فـلا تقول: وهبت قـائماً ولا يـوهب زيداً أخـاك، وإلى أن هذين يجـوز إسـناد كل منهمـا لمفرد مـذكر ومؤنث ولمثنى ومجمـوع، نحو يـا زيدان أو يـا زيدون هباني أو هبوني قائماً، لأن فعل الأمر صالح لذلك وإلى أنه لا يتصـرف

---

(1) كما جاء في ت وسقط من د (من حكمي).
(2) سورة الكهف، الآية: 19.
(3) سورة الذاريات، الآية: 12.
(4) سورة سبأ، الآية: 46.
(5) سورة القلم، الآية: 5.
(6) سورة القلم، الآية: 6.

فيهما بتعليق ولا إلغاء لأنهما نوعان من التصرف، فلا تقول زيد قائم هب، ولا زيد تعلم قائم، ولا زيد ما هب قائم، وكذا أفعال الصيرورة، ولا تقول: الذهب خاتم صيرت.

و(هب) مبتدأ و(قد ألزما) خبره والضمير فيه يرجع لـ (هب) (والأمر) مفعول ثان (لالزما) و(تعلم) مبتدأ مؤخر و(كذا) خبر مقدم، والمعنى أن تعلم مثل هب في لزومه الأمر، ولما كان ذكر الناظم لأفعال هذا الباب بصيغة الماضي قد يوهم اختصاص العمل به أشار لدفع الوهم بقوله:

.... ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن

أي اجعل لغير الماضي من سوى (هب وتعلم) كالمضارع من ظن والأمر واسم الفاعل والمفعول والمصدر ما علم للماضي من نصبه المبتدأ والخبر نحو أظن زيداً قائماً، وظنه عالماً. وأنا ظانه عالماً وزيد مظنون أبوه راكباً، وعجبت من ظنه زيداً قائماً.

وكذا في التعليق والإلغاء و (كل) مفعول بـ (اجعل) و (ما) موصولة و (زكن) بمعنى علم صلتها (ولغير) متعلق بـ (اجعل) و (من سواهما) في موضع الحال من (غير).

ثم شرع في حكمي الإلغاء والتعليق فقال:

وجوز الإلغاء ....

أي في أفعال القلوب المتصرفة وسبق معنى الإلغاء وأشعر بأنه ليس بواجب ولكن جوازه مشروط بقوله:

.... لا في الابتدا ....

المفهم منع الإلغاء فيه، وأراد بالابتداء تقدم الأفعال القلبية على معموليها ولم يتقدم عليها غيرها، فلا يجوز مع تقدمها إلغاؤها عند البصريين فلا تقول: ظننت زيد قائم ويصدق قوله لا في الابتداء بثلاث صور:

إحداها[1] أن تتأخر الأفعال عن معموليها، كزيد قائم ظننت فيجوز حينئذ إلغاؤها وإعمالها لكن إلغاؤها أرجح.

الثانية أن تتوسط بين معموليها نحو زيد ظننت فاضل فيجوز الأمران أيضاً، ولكن إعمالها أرجح.

الثالثة أن تتقدم على معموليها وتتقدم عليها غيرها نحو متى ظننت زيد قائم واعمالها أيضاً أرجح وما ذكر من الأرجحية لا يعلم.

من النظم و(الإلغاء) مفعول (جوز) (ولا) عاطفة على محذوف، أي جوز الإلغاء في التأخير والتوسط، لا في الابتداء وأشار بقوله:

.... وأنو ضمير الشأن أو لام ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدما ....

إلى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم على معموليه عند من منع إلغاءَه، نحو: ظننت زيد قائم فأوّله إما على نية ضمير الشأن حالاً محل المفعول الأول والجملة بعده في محل المفعول الثاني أي ظننته زيد قائم، والفعل حينئذ باق على عمله، وأما على نية لام الابتداء المعلقة للفعل عن العمل والتقدير في المثال ظننت لزيد قائم، فعلق ظننت بواسطة اللام المنوية عن العمل في معموليها.

و(إلغاء) مفعول (موهم) و(ما) موصولة واقعة على الفعل القلبي و(تقدم) صلتها و(في موهم) متعلق بـ(أنو) وهو على حذف مضاف أي في كلام موهم، وليس في تعبيره سابقاً (بالابتداء) وهنا (با بتدا).

العيب المسمى في علم القافية بالإيطاء لاختلاف اللفظين تعريفاً وتنكيراً وأيضاً فالابتداء الأول لغوي والثاني اصطلاحي.

كما ذكر سابقاً أن التعليق يكون في الفعل القلبي أشار هنا للموجب له بقوله:

---

(1) في ت (احديها).

والتـزم التعليق قبـل نـفي مـا ....

وإن ولا لام ابـتـداء أو قـسـم كـذا والاستفهـام ذا لـه انحتم

يعني أن التعليق وهـو كما سبق تـرك العمل لمـانع منـه بـأن يفصـل بين الفعل ومعموله واحد من هذه الأمور الستة:

وهي ما وإن ولا النافيـات ولام الابتداء ولام القسم والاستفهـام مثال مـا قوله تعالى ﴿**لقد علمت ما هؤلاء ينطقون**﴾[1] ﴿**لقد علمت ما لنا في بناتك من حق**﴾[2] ﴿**وظنوا ما لهم من محيص**﴾[3].

ومثال إنْ قوله تعالى: ﴿**وتـظنون إن لبثتم إلا قليـلاً**﴾[4] ومثال لا نحـو: قولك علمت والله لا زيد يقوم ولا بكر.

ويشتـرط في كـل من إنْ ولا أن يكـون القسم قبلهـا مـراداً ومثـال لام الابتـداء قولـه تعالى ﴿**ولقـد علموا لمن اشتـراه**﴾[5] على الأظهـر من أن هـذه اللام هي لام الابتدا مقدرة، كقول الشاعر:

.... أني وجدت ملاك الشيمة الأدب[6]

أي لملاك.

ومثال لام القسم: علمت ليقومن زيـد ولم يعدهـا بعضهم في المعلقات بل قال بعض آخر إنه لم يعدها أحد من النحويين في المعلقات.

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 65.

(2) سورة هود، الآية: 79.

(3) سورة فصلت، الآية: 48.

(4) سورة الإسراء، الآية: 52.

(5) سورة البقرة، الآية: 102.

(6) هذا عجز بيت وصدره:

كـذاك أدبـت حتـى ضـار من خـلقـي

ولم أعثر على قائله وهـو من مختارات أبي تمـام في حماسته ونسبه إلى بعض الفـزاريين دون تعيين القائل، انظر ديوان الحماسة لأبي تمـام 17:2 واستشهد بـه ابن عقيل 437:1، ولم ينسبـه لأحد وشرح الألفية لابن الناظم تحقيق محمد سليم اللبابيدي بيروت ص: 26.

وأما التعليق بالاستفهام فيشمل صور الاستفهام بالهمزة نحو قوله تعالى ﴿وإن أدري أقريب أو بعيد ما توعدون﴾[1] وبالاسم العمدة نحو ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾[2] وبالفضلة نحو ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾[3] وبالمضاف إلى اسم استفهام نحو: علمت غلام أيهم عندك.

وقد استكمل تعليق العلم بالاستفهام في هذا المثال ونحوه، لأنه يؤدي إلى التناقض في الكلام، لأن علم المتقدمة على الهمزة تقتضي أن المتكلم عالم بما أخبره به، والاستفهام المتأخر عنه يفيد أن المتكلم غير عالم.

وأجيب بأنه لم يرد في هذا الكلام بالاستفهام حقيقته بل صورته وقال بعض المحققين المتكلم قد يكون له عرض في إيهام الشيء على المخاطب فيأتي بالاستفهام مع معرفته له.

و(التعليق) مفعول بـ (التزم) و(قبل نفي ما) يتعلق به و(لام ابتداء) مبتدأ وقوله: (أو قسم) عطف عليه أي أو لام قسم و(كذا) جار ومجرور في محل خبر المبتدأ والإشارة بـ(ذا) إلى (ما وإن ولا) أي كل من لام الابتداء أو لام القسم في التعليق مثلها وإن ولا في لزوم التعليق.

ولا يصح عطف لام الابتداء على لا بإسقاط حرف العطف إذ يصير التقدير قبل نفي ما الخ... وقبل نفي لام ابتداء أو قسم وهذا[4] فاسد المعنى إذ لا نفي في لام الابتداء ولام القسم.

(والاستفهام) مبتدأ و(ذا) مبتدأ ثان و(انحتم) خبر (ذا) وفيه ضمير يعود إلى (ذا) و(له) متعلق بـ (انحتم وضمير) (له) يعود إلى (لام ابتداء) و(ذا) وخبره خبر المبتدأ الأول وهو (الاستفهام).

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 109

(2) سورة الكهف، الآية: 12.

(3) سورة الشعراء، الآية: 227.

(4) كما جاء في ت وفي د (وهو).

ولما قدم الناظم أن كلًا من علم وظن[1] يتعدى لمفعولين أراد أن ينبه هنا على أن لهما استعمالاً آخر يتعديان فيه لمفعول واحد فقال:

لعلم عـرفـان وظن تهمـه تعـديـة لـواحـد ملتـزمـه

أي يلزم في العلم الواقع بمعنى العرفان والظن الواقع بمعنى التهمة التعدية لمفعول واحد.

فالأول كقوله تعالى: ﴿لا تعلمهم نحن نعلمهم﴾[2] ﴿وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾[3] ﴿أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً﴾[4].

والثاني ظننت بمعنى اتهمت نحو قوله تعالى: **﴿وما هو على الغيب بضنين﴾**[5] والفرق بين العلمية والعرفانية أن الأولى تتعلق بالنسب الخبرية والثانية بالمفردات، تقول: علمت قيام زيد وعرفت زيداً.

قد يكون علم لازمه نحو علم الرجل أي انشقت شفته العليا، وهذه خارجة بقول الناظم سابقاً (انصب بفعل القلب) وبقوله هنا (لعلم عرفان) فإن مصدر تلك علم بكسر العين، ومصدر هذه علم بضم العين، وخرج بإضافته الظن للتهمة وهي مصدر تهم الظن الذي بمعنى العلم والذي بمعنى الرجحان وسبق حكمهما.

و(تعدية) مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به عمله[6] في المجرور وهو (لواحـد) المتعلق بتعدية و (ملتزمة) خبره، ويجوز أن يكون خبر (تعدية) في المجرور قبله وهو (لعلم عرفان) فإنه المسوغ للابتداء بالنكرة وهو (تعدية) و (ملتزمة) صفة

---

(1) في ت (وعرف).
(2) سورة التوبة، الآية: 101.
(3) سورة الأنفال، الآية: 60.
(4) سورة المائدة، الآية: 104.
(5) سورة التكوير، الآية: 24.
(6) في ت (بفصله على المجرور).

(تعدية) ولما سبق أن (رأى) العلمية تنصب مفعولين أراد أن يلحق بها (رأى) الحلمية فقال:

ولـرأى الـرؤيـا أنم مـا لعلمـا طـالب مفعـولين من قبـل انتمى

أي انسب لرأى الحلمية ما انتسب لعلم الطالبة مفعولين.

فتقول: رأيت في النوم زيداً صديقـك ومنه قوله تعالى: ﴿**إني رأيت أحد عشر كوكباً**﴾[1] ﴿**إني أراني أعصر خمراً**﴾[2] فالياء من أراني في محل المفعول الأول وجملة أعصر في محل الثاني، وإنما قيد رأى بالتي مصدرها الرؤيا ليبين أن مرداه الحلمية.

احترازاً من (رأى) البصرية فإن مصدرها الرؤية بالتاء هذا هو المشهور في الفرق بين المصدرين وعليه مشى ابن[3] الناظم، ومنهم من جعل الرؤيا مصدراً للحلمية واليقظية ويدل له قوله تعالى: ﴿**وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة**﴾[4] فإنها كانت رؤيا عين كما قال ابن عباس[5] وعلى هذا لا يكون تقييد الناظم بالرؤيا نصاً في مراده.

واعترض بأن قوله هنا (أنم ما لعلما) الخ.. يقتضي جواز التعليق والإلغاء في (رأى) الحلمية وهو مخالف لما قال في التسهيل[6] من اختصاصهما بأفعال القلب بـ(طالب) مفعولين علم العرفانيـة فإنها تطلب مفعولاً واحداً كما سبق.

---

(1) سورة يوسف، الآية: 4

(2) سورة يوسف، الآية: 36.

(3) ترجمته ص: 122.

(4) سورة الإسراء، الآية: 60.

(5) عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم توفي سنة 68هـ.
انظر التفسير والمفسرون تأليف الدكتور محمد حسين الذهبي 65:1. الطبعة الثانية 1976 م.

(6) انظر التسهيل ص: 74.

(ولرأى) متعلق بـ (إنم) بمعنى أنسب و (لعلم) و (قبل) متعلقان بـ(انتمى) بمعنى انتسب و (ما) موصول مفعول (انم) وهو واقع على ما ثبت لعلم المتعدية لمفعولين و (طالب مفعولين) حال من الضمير المستتر في أنسم) أي في حال كونك طالب مفعولين لعلم أو حال من (علم) أي ما لعلم في حال كون (علم) طالب مفعولين.

ثم شرع في بيان حذف معمول الافعال السابقة افتقاراً أو اختصاراً، وذكر الأول في قوله:

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فلا تقول مثلاً في ظننت زيداً عالماً ظننت فقط ولا زيداً فقط ولا عالماً فقط وهذا من المواضع التي يتوقف الفائدة فيها على ذكر الفضلة، وأشعر كلامه بجواز حذف المفعولين وحذف أحدهما إن دل عليه ويسمى هذا بالحذف الافتقاري.

كأن يقال: هل ظننت عالماً زيداً؟ فيجوز لك في الجواب حذف المفعولين والاقتصار على ظننت فقط ومنه قوله تعالى ﴿**أين شركائي الذين كنتم تزعمون**﴾[1] أي تزعمونهم شركاء بحذف المفعولين لدلالة أين شركائي عليهما.

ومن حذفهما اختصاراً قوله ﴿**أعنده علم الغيب فهو يرى**﴾[2] أي يرى الغائب حاضراً أو يرى ما غاب من أمر الآخرة.

وقولهم: من يسمع يخل[3]، ويجوز الاقتصار على زيداً أو قائماً في المثال السابق، و (سقوط) مفعول (تجز) و (هنا) و (بلا دليل) متعلقان بـ (تجز) ولما كان أصل القول أن يحكي به الجملة نبه هنا على أنه قد ينصب المفرد لكن بشروط أشار لاثنين منها في قوله:

---

(1) سورة القصص، الآية: 62.

(2) سورة النجم، الآية: 35.

(3) انظر مجمع الأمثال للميداني 2:300.

وكتظن اجعل تقول ....

وهما كون القول مضارعاً ومبدوءاً بتاء الخطاب.

والشرط الثالث: أن يكون الظن والياً لاستفهام باسم أو حرف كما قال:

.... إن ولي مستفهماً به ....

وأراد بالمستفهم به أداة الاستفهام.

والشرط الرابع: أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول وأشار لهذا بقوله:

.... ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ....

أي معمول.

الشرط الخامس: أن لا يعمل القول في مجرور باللام كما قال السهيلي فإن تعدى إليه تحتمت الحكاية، نحو أتقول لزيد عمرو منطلق.

وزاد في التسهيل[1] سادساً وهو أن يكون المضارع المبدوء بالخطاب حاضراً أي مقصوداً به الحال، فلا ينصب إن قصد في المستقبل، والمثال المستوفي للشروط نحو: أتقول زيداً منطلقاً؟ ومتى تقول بكراً صديقك؟

ومثال الفصل بين الاستفهام والفعل بالظرف نحو: أعندك تقول زيداً قائماً؟ ومثال المجرور نحو أفي الدار تقول بكراً عالماً؟

ومثال الفصل بالمعمول أي أحد المفعولين نحو أعمراً تقول منطلقاً؟ وصرح بمفهوم قوله (بغير ظرف) الخ.. فقال:

.... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل

أي الفصل بين الاستفهام والفعل بكلٍ من الظرف والمجرور والمعمول

---

(1) انظر التسهيل ص: 73.

مغتفر وإعمال القول بالشروط المذكورة، وليس واجباً بل يجوز فيه الاعمال والحكاية وحينئذ فالأمر في قوله (اجعل) أمر إباحة، ورجَّح بعضهم أن القول إذا عمل عمل (ظنَّ) كان بمعنى الظن، ولا يلحق بالقول ما في معناه من نادى ودعى ونحوهما كقوله تعالى: ﴿**ونادى نوح ابنه يا بني**﴾[1] وقوله: ﴿**دعوا الله مخلصين**﴾[2] لأنها عند البصريين محكية بقول محذوف أي فقال يا بني، و (ذي) إشارة إلى المؤنث راجعة إلى ثلاثة أشياء، الظرف والمجرور والمعمول ولو أتى بإشارة المذكر فقال بعض ذا التوهم رجوعه لبعض المعمولات، ولا يصح وأشار لمذهب آخر لبعض العرب وهو (سُلَيْم) قبيلة من قيس عيلان، وهو سليم بن منصور بن عكرمة فقال:

وأجري القول كظن مطلقاً عند سليم ....

فينصبون جوازاً بالقول مطلقاً المفعولين بعده بلا شرط من الشروط السابقة عند الجمهور في لغة غير سليم.

.... نحو قل ذا مشفقاً

وهو[3] من الاشفاق أي الخوف، ومثل الناظم بالأمر ومثله عند سليم الماضي والمضارع واسم الفاعل والمصدر.

(وأُجْرِيَ) مبنيٌّ للمفعول[4] و (القول) مرفوع بـ(أُجْرِيَ) و (مطلقاً) حال من (القول) و (عند سليم) متعلق بـ (أُجْرِيَ)، و (إذا) مفعول أول بـ (قل) و (مشفقاً) مفعوله الثاني.

---

(1) سورة هود، الآية: 42.
(2) سورة العنكبوت، الآية: 65.
(3) في ت (أي).
(4) كما جاء في ت وفي د (للمفعولين).

أعلم وأرى

النوع السابع من نواسخ الابتداء وترجم له الناظم بقوله: أعلم وأرى، وأصلهما علم التي لليقين ورأى التي من رؤية القلب والمراد بهما ما يتعدى بعد[1] دخول الهمزة عليهما لثلاثة مفعولين، وأصل الثاني والثالث منهما المبتدأ والخبر وألحق بهما ما ضمن معناهما من الأفعال الخمسة الآتية، وحكم هذه التعدية أنها إن دخلت على فعل لازم تعديه لواحد أو على متعد لواحد تعديه لاثنين كما[2] سيأتي، نحو ألبست زيداً ثوباً، أو على متعد لاثنين تعديه لثلاثة وهذا خاص بعلم ورأى كما قال:

إلى ثلاثة رأى وعلما عدوا إذا صارا أرى وأعلما

أي صار كل من علم ورأى بعد دخول همزة التعدية عليهما أعلم وأرى، والأول من هذه الثلاثة هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، والثاني والثالث هما الموجودان قبل دخولها، نحو أعلمت زيداً بكراً فاضلاً، وأريت خالداً زيداً أخاك، ومثله قوله تعالى: ﴿**كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات**﴾[3]

---

(1) في ت (به).

(2) كما جاء في ت وفي د (كما سبق).

(3) سورة البقرة، الآية: 167.

فالضمير مفعول أول، وأعمالهم الثاني، وحسرات الثالث.

واستشكل الجمع بين قوله (عدُّوا وقوله إذا صارا) فإن عدوا ماض، وإذا للمستقبل ولا يعمل الماضي في المستقبل، لا تقول قمت إذا طلعت الشمس.

وأجيب بأن الناظم حكى أن (إذا) تقع موقع (إنْ) كقوله تعالى: ﴿**ولا على الذين إذا ما أتوك**﴾[1] وقوله: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهواً**﴾[2] وكل من (رأى وعلم) مفعول مقدم بـ (عدوا) و (إلى ثلاثة) و (إذا) يتعلقان به وضمير (صارا) يرجع لـ (علم) و (رأى) وخبر صار قوله (أرى وأعلما).

وأشار لحكم المفاعيل الثلاثة بقوله:

وما لمفعولي علمت مطلقا   للثان والثالث أيضاً حُقِّقا

أي جميع ما ثبت لمفعولي علم ورأى قبل دخول الهمزة من منع حذفهما لغير دليل، وجواز حذفهما لدليل، ومن إلغاء وتعليق، يثبت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى، ومثال حذفهما لدليل أن يقال: هل أعلمْت زيداً عمراً قائماً؟ أعلمت زيداً، ومثال حذف أحدهما لدليل أن تقول في هذا المثال: أعلمت زيداً عمراً، أي قائماً، وأعلمت زيداً قائماً، أي عمراً، ومثال الإلغاء عمرو قائم أعلمت زيداً.

ومثال التعليق: أعلمت زيداً لعمرو قائم، أو ما عمرو قائم، وأشعر قوله (للثان) بأن الأول يحذف لدليل وغيره وهو كذلك لكن يشكل عليه أن الأول فاعل في المعنى فكيف يحذف، (وما) موصولة مبتدأ و (لمفعولي) صلته و (مطلقا) حال من المستتر في المجرور الراجع إلى (ما) و (الثان) أصله الثاني بإثبات الياء حذفت للضرورة و (حقق) بضم أوله بمعنى أثبت خبر المبتدأ و (للثان) متعلق بـ (حقق).

---

(1) سورة التوبة، الآية: 92.

(2) سورة الجمعة، الآية: 11.

ولما فرغ من (علم) و (رأى) المتعديين قبل الهمزة لمفعولين أخذ في بيان المتعديين قبل دخولها لمفعول واحد فقال:

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

أي كل من (علم) العرفانية نحو علم زيد ألحق أي (عرفه)[1]، ورأى البصرية نحو رأى زيد بكراً أي (أبصره)[2] كان قبل دخول الهمزة يتعديان لمفعول فتوصلا بالهمزة أي تعديا لاثنين فليستا حينئذ من هذا[3] الباب ولا الذي قبله بل من باب أعطى وكسا كما يشير إليه قوله:

والثان منهما كثاني اثني كسا ....

أي والمفعول الثاني من مفعولي علم العرفانية ورأى البصرية.

كالمفعول الثاني من باب كسا وأعطى، والمراد بهما ما يتعدى لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو كسوت[4] زيداً جبة وأعطيت زيداً درهماً، وأشار بقوله:

.... فهو به في كل حكم ذو ائتسا

إلى أن المفعول الثاني أي والأول من علم ورأى المذكورتين صاحب (ائتسا) أي اقتديا بالمفعول[5] الثاني والأول من مفعولي كسا وأعطى، فيجوز حذفهما اقتصاراً واختصاراً في نحو: أعلمت الخبر وأريت الهلال، وأن يقتصر على المفعول الأول نحو أعلمت أخاك وأريت عبد الله، وقوله (في كل حكم) يستثنى منه التعليق فإنه جائز في ثاني علم العرفانية ورأى البصرية لإلحاقهما لعلم ورأى القَلْبِيَّتَيْنْ، وكلام الناظم صريح فإن (علم) العرفانية تتعدى بالهمزة

---

(1) في د أبصره وهو خطأ.
(2) في د عرفه وهو خطأ.
(3) كما جاء في ت وفي د (من الباب).
(4) كما جاء في ت وفي د (كست).
(5) كما جاء في ت وفي د (بالمفعول الأول).

وبه صرح الناظم في شرح التسهيل[1]. وعن بعض النحويين أنه لم يحفظ تعدية (علم) العرفانية بالهمز بل بالتضعيف نحو قوله تعالى ﴿**وعلم آدم الأسماء كلها**﴾[2] وقوله (بلا همز) متعلق بـ (تعديا) والفاء جواب الشرط و (لاثنين) و (به) متعلقان بـ (توصلا) وضمير (به) يرجع للـ (همز).

(والثان) مبتدأ وحذفت ياؤه للضرورة وكما سبق والخبر (كثاني) و (في كل حكم) و (به) متعلقان بـ (ائتسا).

ثم ذكر أفعالاً خمسة، تلحق (بأعلم وأرى) السابقين فقال:

وكأرى السابق نَبّا أخبرا حدَّثَ أنبأ كذاك خبَّرا

أي ومثل (أرى) السابق وهو ما ينصب ثلاثة مفعولين، هذه الأفعال الخمسة فينصب كل منها ثلاثة مفاعيل، نحو نبأت زيداً عمراً قائماً، ومثله قوله تعالى: ﴿**ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم**﴾[3] فـ (كُمْ) مفعول أول وجملة ﴿**أنكم لفي خلق جديد**﴾[4] سدت مسد المفعول الثاني والثالث، وخرج بـ (السابق) أي اللاحق وهو المتعدي للمفعولين بعد النقل، وكل من (نبأ وأخبر) مبتدأ و (حدث) و (أنبأ) معطوفان عليهما بحذف العاطف والخبر (كأرى) و (خبر) مبتدأ وخبره (كذاك)، والحق بعضهم سماعاً بالأفعال المذكورة في النظم (أرى) الحلمية كقوله تعالى: ﴿**إذ يريكهم الله في منامك قليلاً**﴾[5].

والمانع من تعديتها قبل الهمزة لاثنين جعل المفعول الثالث حالا، وزاد الحريري[6] على ذلك (علم) بالتضعيف وسبق تمثيله قريباً ﴿**وعَلَّمَ آدم**

---

(1) انظر دفع الملم من قراءة التسهيل بجلب المهم 113:1.
(2) سورة البقرة، الآية: 31.
(3) سورة سبأ، الآية: 7.
(4) سورة سبأ، الآية: 7.
(5) سورة الأنفال، الآية: 43.
(6) الحريري القاسم بن علي توفي سنة (516 هـ) أديب بصري ألف المقامات انظر المغني لابن هشام ص 94.

الأسماء﴾[1].

وزاد الأخفش[2] أظن وأخال وأحسب وأزعم وأوجد.

قال بعضهم ومستنده القياس، وزاد الناظم في شـرح التسهيل أرى مبنيـاً للمفعول مضارع أريت[3] بمعنى أظننت بالبناء للمفعول.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 31.

(2) ترجمته ص 57.

(3) في ت (أرأيت).

الفَـاعِل

ولما فرغ من الكـلام على الجملة الاسمية ونـواسخ الابتـداء شرع فيمـا تشتمل عليه الجملة الفعلية[1] من العمدية وترجم لها بقولـه: الفاعـل وهو اسم مسنـد إليه فعـل تام مقـدم غير مصـوغ للمفعول أو جـار مجراه فـالاسم جنس يشمل الصريح نحو ﴿**فتبارك الله**﴾[2] والمؤول نحو ﴿**إنـا أنزلنـا**﴾[3] من قولـه: ﴿**أو لم يكفهم أنا أنزلنا**﴾[4].

وخرج بالاسم الفعل والحرف، وخرج بمسند إليه فعل مـا لم يسند إليـه فعل أصلاً كالمفعول، أو أسند إليه اسم جامد كزيد أخوك، وخرج بتـام الفعل النـاقص، نحو: كـان وأخواتهـا فلا يسمى مـرفوعهـا فاعـلاً حقيقـة وإن سمـاه سيبويه بذلك توسعاً، وخرج بمقدم نحو: زيد قام فإن الفعل فيه مؤخر، وخرج بغيـر مصوغ للمفعـول نحـو ضـرب ويضـرب المبنيين[5] للمفعـول فـلا يسمى

---

(1) سقط من ت (الفعلية).

(2) سورة غافر، الآية: 64.

(3) سورة العنكبوت، الآية: 51.

(4) سورة العنكبوت، الآية: 51.

(5) في ت (المبنيان).

مرفوعهما[1] فاعلاً بل نائباً عنه، وأراد بالجاري مجرى الفعل المصادر وأسماء الأفعال وكذا الصفات والظروف بشرطها من الاعتماد الآتي في أبوابها.

وعرف الناظم الفاعل في شرح الكافية[2] بقريب من هذا التعريف واستغنى هنا عن تعريفه بالمثال فقال:

الفاعل الذي كمرفوعَيْ أتى   زيد منيراً وجهه نعم الفتى

فـ (زيد) المرفوع بـ (أتى) فاعل وكذا و (جهه) المرفوع بـ (منيراً) وكذا (الفتى) المرفوع بـ (نعم) لصدق تعريف الفاعل السابق على كل من هذه المرفوعات وأتى بالمثال الثالث تنبيهاً على أن العامل في الفاعل قد يكون جامداً، وتعريضاً بمن جعل نعم حرفاً وحينئذ فليس هذا المثال حشو كما في بعض الشروح، ويجوز قراءة مرفوعي بفتح العين على التثنية وبكسرها على الجمع إلا أن يثبت عن الناظم رواية بأحدهما فيتعين.

وإنما اقتصر في الأمثلة على الفاعل الذي هو اسم صريح ولم يذكر الاسم المؤول تعريضاً بالكوفيين المجوزين كون الفاعل غير اسم مستدلين بنحو قوله: **﴿ليسجننه﴾**[3] حيث أعربوا جملة ليسجننه فاعلاً بقوله: **﴿ثم بدا لهم﴾**[4] والفاعل عند غيرهم في هذه الآية البدأ المفهوم من (بَدَا لَهُم).

واستفيد مما سبق أن من حكم الفاعل الرفع، ولا يرد على هذا ما خرج عن القياس مما يجر لفظاً إما بإضافة مصدر أو اسمه أو بمن أو الباء الزائدتين كقوله تعالى: **﴿ولولا دفع الله الناس﴾**[5].

وقوله عليه السلام «من قبلة الرجل امرأته الوضوء»[6] وقوله تعالى: **﴿ما**

(1) كما جاء في ت وفي د (مرفوعها).
(2) انظر الكافية الشافية لابن مالك 576:2.
(3) سورة يوسف، الآية: 35.
(4) سورة يوسف، الآية: 35.
(5) سورة الحج، الآية: 40.
(6) المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس 13:1 بيروت.

جاءنا من بشير﴾[1] وقوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيداً﴾[2].

وقوله عليه السلام: «كفى بالموت واعظاً»[3].

ولا يرد أيضاً ما وقع فيه المفعول مرفوعاً والفاعل منصوباً نحو: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر.

لأن المفعول في مثل هذا فاعل في المعنى، و(الفاعل) مبتدأ و(الذي) خبره وصلته (كمرفوعي)، وهو مضاف لما بعده من الأمثلة بتقدير القول أي كمرفوعي قولك: أتى زيد إلخ.. وحذف من الأمثلة حرف العطف والمعنى كمرفوعي كذا وكذا، ومن حكم الفاعل أيضاً التأخير عن عامله كما قال:

وبعد فعل فاعل ....

ويكون بعد الوصف أيضاً وهذا وإن فهم من الأمثلة التي ذكرها الناظم إلا أنه صرح بالفعل ليلوح بالرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديمه على عامله وليرتب عليه قوله:

.... فإن ظهر فهو ....

أي فالذي ظهر أي برز بعد الفعل هو الفاعل اصطلاحاً وأراد بالظاهر الملفوظ سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً.

نحو قام زيد وقمت وقام الزيدان والزيدون والزيدان قاما والزيدون قاموا.

.... وإلاّ فضمير استتر

وهو حينئذ مفرد وقد لا يستتر كما في الفعل المبني للمفعول فإن الفاعل لم يستتر فيه، بل حذف وأقيم المفعول مقامه.

---

(1) سورة المائدة، الآية: 19.

(2) سورة النساء، الآية: 79.

(3) انظر الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي ج 2:91.

أما الكسائي[1] فيجُوِّز حذف الفاعل ولا يرد على قوله:

(وبعد فعل فاعل) نحو قوله تعالى: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾[2] وزيد قام، مما يوهم أن الفاعل فيه مقدم لأنه محمول على أن المقدم في الأول فاعل بفعل محذوف.

وفي الثاني على أنه مبتدأ، ومراد الناظم أن الفعل إن كان له فاعل فهو بعده، لا أن كل فعل يلزم أن يكون له فاعل فإن من الأفعال ما لا فاعل له، نحو (كان) الزائدة في الأصح، والفعل المؤكد نحو قام قام زيد، وما استعمل من الفعل استعمال الحرف نحو؛ فلما المستعملة للنفي في الأشهر.

و (فاعل) مبتدأ خبره في الظرف قبله وقوله: (فإن ظهر) شرط والفاء في (فهو) واقعة في جوابه وسكن الهاء للوزن ومدخول الفاء مبتدأ محذوف خبره، أي هو الفاعل و (إلّا) هي مركبة. من أن الشرطية ولا النافية، وفعل الشرط محذوف أي لا يظهر والفاء في قوله: (فضمير) واقعة في جواب الشرط و (ضمير) خبر مبتدأ محذوف أي وإلا فهو ضمير و (استتر) في محل الصفة لضمير، واستشكل قوله: (فإن ظهر فهو) بأن فاعل[3] الشرط والجزاء فيه متحدان، لأن ظاهر كلامه إن ظهر الفاعل فهو الفاعل مع أنه يجب تخالفهما.

وأجيب بأن مراده فإن ظهر بعد الفعل ما هو فاعل معنى فهو فاعل اصطلاحاً، وأشار بقوله:

وجرد الفعل إذا ما أسند ... لاثنين أو جمع ....

إلى أن الفعل ومثله الوصف إذا أسند لفاعل ظاهر مثنى أو جمع جرد في اللغة الفصحى من علامة تثنية أو جمع:

---

(1) ترجمته ص: 55.

(2) سورة التوبة، الآية: 6.

(3) سقط من ت (فاعل).

والشهيدان ولا تقول: فازوا الشهداء، ولا فازا الشهيدان.

ولو قال؛ وجرد المسند حين يسند لاثنين، أو مفهم جمع ترشيد كان أولى، ليدخل الوصف المسند و (الفعل) مفعول (جرد) و (لاثنين) متعلق بـ (أسند).

وأشار لمقابلة اللغة الفصحى بقوله:

وقد يقال سعدا وسعدوا ....

أي قد تلحق الألف فعلاً مسنداً لمثنى أو مسنداً لجمع مذكر، أو مسنداً لجمع مؤنث، نحو: سعدا ابناك وسعدوا بنوك وسعدن بناتك.

وأشار بقوله:

.... والفعل للظاهر بعد مسند

إلى أن الحروف اللاحقة للأفعال المذكورة على هذه اللغة علامات للفاعل كالتاء في قامت هند، وأن الفاعل هو الاسم الظاهر، وأما قوله تعالى، **﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾**[1] فالذين بدل من الواو في أسروا وقيل غير ذلك.

وهذه اللغة ينسبها بعضهم لطيىء وبعضهم لأزد شنوءة وبعضهم يسميها لغة أكلوني البراغيث، وكان القياس أكلني، ولكن لما فعلت فعل العقلاء استعمل[2] فيها الواو التي هي ضمير جمع من يعقل، وقال ابن الشجري[3]: أكلها بمعنى الظلم والعدوان على تشبيه الأكل المعنوي بالحقيقي.

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 3.

(2) في ت (جمعت جمعهم).

(3) ابن الشجري أبو السعادات هبة الله بن علي (541 هـ) إمام في اللغة والأدب له الأمالي والحماسة وغيرهما، انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص: 485 تأليف الإمام العالم أبي البركات عبد الرحمن الأنباري.

و (سعدا) في محل رفع بـ (يقال) والواو في (والفعل) للحال أي كهذين المثالين في حال أن الفعل مسند للظاهر بعد كل منهما ثم شرع في رافع الفاعل فقال:

ويرفع الفاعل فعل أضمرا ....

أي حذف وحذفه على قسمين: جائز وواجب، فالجائز إذا دل عليه دليل.

وذلك في مسألتين: إحداهما أن يقع الفاعل في جواب الاستفهام.

.... كمثل زيد في جواب من قرا

بتسهيل الهمزة، فتقول: زيد، أي قرأ زيد، ويحتمل في هذا المثال أن لا يكون زيد فاعلاً بل مبتدأ محذوف الخبر أي زيد القارىء.

وقال بعضهم: إنه الأظهر ليطابق الجواب السؤال الذي هو جملة اسمية، ثم قال: والأحسن كمثل زيد في جواب هل قرأ أحد؟

الثانية أن يقع الفاعل في جواب نفي نحو؛ بلى زيد، لمن قال؛ ما قام أحد، ومن إضمار الفعل قراءة ابن عامر[1] وحفص[2] **﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾**[3] **﴿رجال﴾**[4] بفتح ياء يسبح على البناء للمفعول أي يسبحه رجال، كقراءة ابن كثير[5] كذلك **﴿يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله﴾**[6] بفتح حاء يوحى على البناء للمفعول أي يوحى الله.

وأما الواجب فكما لو كان الفعل المحذوف يفسره فعل بعده نحو **﴿وإن**

---

(1) ابن عامر: عبد الله الحصبي وهو تابعي جليل توفي سنة (118 هـ).

(2) ترجمته ص 233.

(3) سورة النور، الآية: 36.

(4) سورة النور، الآية: 37.

(5) ابن كثير ترجمته ص: 102.

(6) سورة الشورى، الآية: 3.

أحد من المشركين استجارك ﴾[1] ﴿إذا السماء انشقت﴾[2].

وأشعر كلامه بأن رافع الفاعل هو الفعل المسند وما جرى مجراه[3] وهـو كذلك في الأصح، وقيل: الرافع له هو الإسناد.

وأشار بقوله:

وتـاء تـأنيث تـلي الـمـاضي إذا كان لأنثـى . . . .

إلى أن الفعل الماضي المسند لفاعـل أنثى حقيقي التأنيث أو لا تلحقـه تاء ساكنة في آخره كما مثله الناظم بقوله:

. . . . كأبـت هنـد الأذى

وتلحق أيضاً المضارع تاء متحركة أو له كتقوم هند ومنـع الناظم صـرف هند حيث لم ينونها لأن منع صرفها أحق عنده من صرفها كما سيـأتي في باب ما لا ينصرف.

وخرج بالماضي الأمر والمضـارع فلا تلحقهمـا تاء التـأنيث آخرهمـا ولو كان الفاعل أنثى.

وخـرج بأنثى المـذكر فـلا تلحق فعله التاء إلا بتـأويـل، كقـول بعضهم جاءتني كتاب على تأويله بصحيفة، (وتاء تأنيث) مبتـدأ وجملة (تلي الماضي) خبر، وكان الأصل تحريك ياء الماضي لكونه منقوصاً مفعول (تلي).

وسكنه الناظم أمـا للضرورة أو بنـاء على اللغة القليلة في تقـدير النصب في المنقوص، والضمير في (كان) يرجـع للماضي و(لأنثى) متعلق بمحـذوف دل عليه الكلام، أي إذا كان مسنداً لأنثى.

ولحاق التاء المذكورة على قسمين: جائز وسيأتي ولازم وأشار له بقوله:

---

(1) سورة التوبة، الآية: 6.

(2) سورة الانشقاق، الآية: 1.

(3) كما جاء في ت وفي د (ويجري مجراه).

وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر

أي إنما تلزم تاء التأنيث الفعل ماضياً كان أو مضارعاً وهو مسند للغائبة في مسألتين: إحداهما[1] أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً وهو ضمير متصل كهند قامت أو تقوم، والشمس طلعت أو تطلع ومن المجازي **﴿ورحمتي وسعت كل شيء﴾**[2] **﴿إذا الشمس كورت﴾**[3] **﴿إذا السماء انشقت﴾**[4]، فإذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً نحو: قام أو يقوم الا هي ضعف إثبات التاء في الفعل.

المسألة الثانية: أن يسند الفعل إلى فاعل ظاهر حقيقي التأنيث متصل بالفعل غير جمع أو اسم[5] جنس، نحو: قامت هند **﴿وإذ قالت امرأة عمران﴾**[6] فإن كان الفاعل ظاهراً مجازي التأنيث كطلعت الشمس لم تلزم التاء، نحو قوله تعالى: **﴿وما كان صلاتهم عند البيت﴾**[7] **﴿فمن جاءه موعظة﴾**[8] **﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾**[9] **﴿ليقولن ذهب السيئات عني﴾**[10] **﴿قد جاءكم بصائر﴾**[11].

وسيأتي في الأبيات الآتية بيان لحاقها لمجازي التأنيث وللجمع ولاسم الجنس، و (فعل) مفعول (تلزم) وفيه ضمير يرجع للتاء و (مفهم) مجرور بالعطف على (مضمر) وهو بتقدير مضاف أي فعل فاعل مفهم و (متصل) صفة

---

(1) في ت (أحدهما).
(2) سورة الأعراف، الآية: 156.
(3) سورة التكوير، الآية: 1.
(4) سورة الانشقاق، الآية: 1.
(5) سقط من ت (اسم).
(6) سورة آل عمران، الآية: 35.
(7) سورة الأنفال، الآية: 35.
(8) سورة البقرة، الآية: 275.
(9) سورة هود، الآية: 67.
(10) سورة هود، الآية: 10.
(11) سورة الأنعام، الآية: 104.

(مضمر) و (مفهم) صفة لمحذوف أي فاعل مفهم أي يكون ذلك الفاعل صاحب حِرٍ وهو فرج المرأة، وأصله حرح فحذفوا الحاء الأخيرة.

وأشار للفاعل المنفصل بقوله:

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف

أي إذا فصل بين الفعل ماضياً كان أو مضارعاً وبين فاعله المؤنث الحقيقي بغير إلا كالفصل بالمفعول جاز بقلة حذف التاء، كما يشير إليه تعبيره بقد، ومثل الناظم الحذف بقوله: (أتى القاضي) الخ..

وجاز بكثرة إثبات التاء فتقول: أتت[1] القاضي، والفصل بالظرف وحرف الجر كذلك نحو أتى اليوم امرأة، قام في الدار هند.

و (الفصل) فاعل (يبيح) و (ترك) مفعول به، في متعلق (يبيح) و (نحو) مضاف لقول محذوف أي في نحو قولك.

ولما فرغ من حكم الفصل بغير إلا أشار للفصل بها في قوله:

والحذف مع فصل بالا فضلا ....

أي على إثبات التاء ومثل الناظم حذفها بقوله:

.... كما زكا إلا فتاة ابن العلا

فإنه أحسن من قولك زكت وإن كان صحيحاً نظراً للفظ.

ووجه الحسن أن الفعل في الحقيقة مسند لمذكر، فإن التقدير ما زكا أحد إلا فتاة فلان، والزكاة الطهارة والعمل الصالح، والفتى يطلق على الخديم، ولو عبر هنا، وفيما سيأتي بدل الحذف بالترك كما في البيت قبله لكان أولى، لأن الحذف عرفاً يقال فيما كان ثابتاً ثم حذف والتاء في ذلك لم تكن ثابتة في الأصل ثم حذفت.

---

(1) ت (أتى).

(2) في ت (وشمل كلام الناظم).

و (الحذف) مبتدأ و (مع) متعلق به و (فضلا) خبر المبتدأ و بـ (إلا) متعلق به **وأشار بقوله**:

والحذف قد يأتي بلا فصل ....

إلى ما حكاه سيبويه[1] عن بعض العرب من حذف التاء مع المؤنث الحقيقي المتصل لكن بقلة، كما يشير إليه تعبيره بقد، كقولهم قال فلانة وقال الناظم إنه لغة، وقال غيره إنه شاذ لا يجوز.

إلا أن سمع (والحذف) مبتدأ و (قد يأتي) خبره و (بلا فصل) متعلق بـ (يأتي) وأشار بقوله:

.... ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع

إلى أن حذف التاء، مع كون[2] الفاعل ضمير مؤنث مجازي التأنيث وقع في الشعر كقول عامر الطائي:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها[3]

والمزنة سحابة بيضاء والودق المطر وإبقالها بفتح اللام والضمير راجع للأرض وتأنيثها مجازي، والأصل أبقلت فحذف التاء للضرورة وروي (إبقالُها) بضم اللام وعليه فلا شاهد فيه.

وقيل: ولا شاهد أيضاً في الفتح نظراً إلى أن الأصل مكان أرض وأبقلت الأرض خرج بقلها.

وقد يشعر تركه[4] في شعر أنه لا يأتي في النثر وليس كذلك، قال الله

---

(1) سيبويه ترجمته ص: 57.

(2) في ت (كون).

(3) البيت لعامر بن جوين الطائي. انظر كتاب سيبويه 1:240، وابن عقيل 1:480، وشرح ابن الناظم ص 86، والمقرب لابن عصفور 1:303.

(4) في ت (قوله).

تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾[1] ﴿السماء منفطر به﴾[2].

وقد يجاب عن الناظم بأن كلامه هنا[3] في لحاق التاء للفعل خاصة أما لحاقها للصفة فسيأتي في علامة التأنيث حيث قال فيه: (ومن فعيل كقتيل) الخ.. (ومع) في كلام النظم متعلق بـ (وقع) و (ذي المجاز) نعت لمحذوف، أي مع ضمير مؤنث صاحب مجاز.

وأما حكم لحاق التاء للفعل المسند لجمع فأشار له بقوله:

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللّبن

وهو الطوب الذي لم يحرق جمع لبنة، ودخل في قوله (سوى) السالم الخ.. جمع المذكر المكسر وجمع المؤنث السالم والمكسر.

فلحاق التاء للفعل المسند لهما كلحاقها لمجازي التأنيث نحو: لبنة، وحينئذ فيجوز إثبات التاء في الفعل المسند لها وتركها كما تقول كسرت اللبنة وكسر اللبنة، تقول: قام الرجال وقامت الرجال، وقام الهندات وقامت الهندات والطلحات، فالتذكير على تأويل الرجال بالجمع والتأنيث على تأويلهم بالجماعة.

وأما جمع المذكر السالم كالزيدون فلا يجوز عند البصريين لحاق التاء معه، لأنه وإن أمكن فيه التأويل بالجماعة المسوغ للتاء، ولكن يلزم من دخولها محذور، وهو الجمع بين علامتين متنافيتين، التاء المقتضية للتأنيث وسلامة واحد هذا الجمع عن التغيير المقتضية للتذكير وثبوت الواو والنون، ولهذا لما تغير الواحد في البنين مع كونه جمع سلامة ألحق بجمع التكسير في جواز دخول التاء في فعله.

فتقول: قامت البنون وقام البنون، وأما اسم الجمع نحو (رَهْط) فكجمع

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 56.

(2) سورة المزمل، الآية: 18.

(3) كما جاء في ت وفي د (كلامه).

التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها، فتقول قامت الرهط وقام الرهط ومثله قوله تعالى: ﴿**كذبت قوم نوح المرسلين**﴾(1) ﴿**وكذب به قومك**﴾(2) ﴿**وقال نسوة في المدينة**﴾(3) ويجوز في غير القرآن وقالت نسوة.

(والتاء) مبتدأ و (مع جمع) في محل الحال منه و (كالتاء) خبر المبتدأ و (سوى) نعت لـ (جمع) و (من مذكر) متعلق بـ (سالم) وأشار لحكم الفاعل الواقع اسم جنس بقوله:

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ....

أي استحسنت العرب حذف التاء من نعم ومثله بئس المسند كل منهما لفاعل مؤنث، فقالوا نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد، ويجوز نعمت المرأة بإثبات التاء في هذا المثال ونحوه، ولو قال والترك مع نعم وبئس استحسنوا كان أولى ليشمل بئس ويسلم من دعوى أن حذف التاء يقتضي وجودها قبل الحذف مع أنها ليست موجودة، وليس المراد باستحسنوا أن حذف التاء أحسن من إثباتها، بل إن حذفها حسن وإثباتها أحسن منه.

وعلل الناظم جواز حذف التاء بقوله:

.... لأن قصد الجنس فيه بين

يعني أن مفرد هذا الجنس ليس مقصوداً حتى يلزم التاء فيه وإنما القصد حقيقة جنس الفتاة، لأن الألف واللام فيها ليست للعهد بل للجنس كقولهم: الرجل خير من المرأة، أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء.

(والحذف) مفعول بـ (استحسنوا) و (لأن) متعلق به (وفي) متعلق بـ (الحذف) أو بـ (استحسنوا).

ثم شرع في مرتبة الفاعل والمفعول من عامله فقال:

---

(1) سورة الشعراء، الآية: 105.
(2) سورة الأنعام، الآية: 66.
(3) سورة يوسف، الآية: 30.

والأصل في الفاعل أن يتصلا ....

أي بفعله فيكون والياً له لأنه كالجزء منه، وحينئذ فهو مقدم على المفعول.

.... والأصل في المفعول أن ينفصلا

أي عن فعله بتوسط الفاعل بينه وبينه، وحينئذ فهو مؤخر عن الفاعل نحو ضرب زيد عمراً ونحو قوله تعالى: ﴿**وورث سليمان داود**﴾[1] (والأصل) مبتدأ و (في الفاعل) متعلق به و (أن يتصلا) خبره.

وإعراب عجز البيت كإعراب صدره.

وأشار لمخالفة الأصل السابق بقوله:

وقد يجاء بخلاف الأصل ....

أي بأن يتقدم المفعول على فاعله ويتصل بالفعل نحو ضرب عمراً زيد (وقد) للتحقيق لأن تقديم المفعول على فاعله كثير إلا أن يراد أنه قليل بالنسبة لتقدم الفاعل على مفعوله فتكون (قد) حينئذ للتقليل.

و (بخلاف) في محل رفع مفعول ما لم يسم فاعله.

.... وقد يجيء المفعول قبل الفعل

بأن يتقدم على الفعل والفاعل معاً وتقديمه عليهما قد يكون جائزاً، نحو عمراً ضرب زيد ونحو قوله تعالى: ﴿**ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون**﴾[2] ﴿**فريقاً هدى**﴾[3].

وقد يتوسط المفعول بين الفعل وفاعله نحو قوله تعالى: ﴿**ولقد جاء آل**

---

(1) سورة النمل، الآية: 16.

(2) سورة البقرة، الآية: 87.

(3) سورة الأعراف، الآية: 30.

فرعون النذر﴾[1] وقد يكون تقديم المفعول واجباً، مثـل كونـه اسم استفهام أو شرطاً أو ضميراً منفصلاً أو يكون المفعول عامله بعد الفاء أو بعد أما نحو قـوله تعـالى: **﴿فأي آيـات الله تنكرون﴾**[2] **﴿ أيّـاً ما تـدعـوا﴾**[3] **﴿إيـاك نعبـد﴾**[4] **﴿وربك فكبر﴾**[5] **﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾**[8].

قال بعضهم: والظاهـر أن (قد) في كـلامه للتقليـل لأن تقديم المفعـول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل.

وأمـا وجوب تـأخر المفعـول عن الفاعـل ففي مواضـع منها مـا **أشار لـه بقوله:**

وأخـر الـمفـعـول إن لَبْسٌ حُـذِرْ ....

أي بأن خيف التباسه بالفاعل لخفاء إعرابهما ولا قرينة تبين أحدهمـا من الآخر نحو: زار موسى عيسى، فإن وجدت قرينة جاز تقديم المفعول، نحـو: أكل الكمثرى موسى، وأرضعت الصغرى الكبرى، ومنها ما أشار له بقوله:

.... أو أضمـر الفـاعـل غيـر منحصـر

أي كان الفاعل ضميراً غير محصور بـإلا أو بإنمـا نحو: زرت زيـداً ولا تقول[6] زار زيداً أنا، وإذا كان الفاعل والمفعول ضميرين مجـردين عن الحصر وجب تقديم الفاعل، كزرته فإن كان الضمير أحدهما وهـو مفعول وجب وصله بالفعل وتأخير الفاعل كزارني زيد وإن كان فاعلاً وجب وصله وتأخيـر المفعول وتقديمه على الفعل، كضربت زيداً وزيداً ضربت.

---

(1) سورة القمر، الآية: 41.
(2) سورة غافر، الآية: 81.
(3) سورة الإسراء، الآية: 110.
(4) سورة الفاتحة، الآية: 5.
(5) سورة المدثر، الآية: 3.
(6) سورة الضحى، الآية: 9.
(7) في ت (ولا تقول).

وكلام الناظم قد يوهم في هذه الصورة امتناع التقديم.

حيث قال:

وأخـر الـمفعـول إن لـبس حـذر أو أضمر الفـاعـل .... إلخ

فسوى بين المسألتين، و(المفعول) منصوب بـ(أخر) و(إن) شرط و(لبس) مفعول ما لم يسمى فاعله بفعل محذوف يفسره (حذر) و(أضمر) عطف على (حذر) و(غير) حال من (الفاعل)، أي أضمر الفاعل حال كونه غير منحصر فإن حصر،فحكمه مذكور في قوله:

ومـا بـإلا أو بـإنـمـا انـحـصـر أخـر ....

أي حتماً وهذا حكم عام يشمل حصر الفاعل[1] والمفعول والجار والمجرور والظرف فإن قصد حصر الفاعل وجب تأخيره[2] وتقديم المفعول وإلا فعكسه مثال حصر الفاعل بإلاَّ نحو قوله تعالى: **﴿لا يعلمها إلاَّ هو﴾**[3] **﴿وما يعلم جنود ربك إلاَّ هو﴾**[4].

ومثال حصر المفعول نحو قوله تعالى: **﴿أمر أن لا تعبدوا إلا إياه﴾**[5] ومثال حصر الفاعل بإنما نحو قوله تعالى: **﴿إنما يخشى الله من عباده العلماءُ﴾**[6] ومثال حصر المفعول بإنما نحو قوله تعالى: **﴿إنما يأكلون في بطونهم ناراً﴾**[7] والجار والمجرور نحو قوله تعالى: **﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾**[8].

---

(1) كما جاء في ت وفي د (الفاعل).
(2) في ت (تأخره).
(3) سورة الأنعام، الآية: 59.
(4) سورة المدثر، الآية: 31.
(5) سورة يوسف، الآية: 40.
(6) سورة فاطر، الآية: 28.
(7) سورة النساء، الآية: 10.
(8) سورة يوسف، الآية: 86.

والظرف نحو قوله تعالى: ﴿وإنما توفون أجوركم يوم القيامة﴾[1] وما ذكره الناظم من وجوب تأخير المحصور هو مذهب البصريين.

وخالف الكسائي[2] فجوز تقديم المحصور، وكلام الناظم قد يوهم موافقته حيث قال:

وقد يسبق إن قصد ظهر ....

أي يجوز بقلة تقديم المحصور بإلا إن ظهر مع سبقه كونه فاعلاً محصوراً أو مفعولاً كذلك فسبق الفاعل المحصور إلا نحو: ما ضرب إلا زيد عمراً، وما ضرب إلا عمراً زيد أما المحصور بإنما فلا يظهر معها إلا بالتأخير.

(وما) اسم موصول مفعول مقدم بـ (أخر) وصلتها (انحصر) و (بألا) متعلق به وأشار بقوله:

وشاع نحو خاف ربه عمر ....

إلى أنه كثر في كلام العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع للفاعل المتأخر كما في المثال فإن (ربه) مفعول مشتمل على ضمير يرجع للفاعل المتأخر وهو عمر، ولعل الناظم أراد عمر بن الخطاب لأنه أولى أن ينسب إليه خوف ربه، ونظير مثال الناظم قوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾[3] على قراءة فتح الميم ورفع الرب وإنما شاع ذلك لأن الفاعل في نية التقديم، ويجوز أيضاً على الصحيح تقديم المفعول الملتبس بضمير يرجع لما اتصل بالفاعل، نحو: ضرب أخاها أبو هند.

و (نحو) فاعل (شاع) وهو على تقدير[4] مضاف أي شاع نحو قول كذا وأشار بقوله:

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 185.

(2) الكسائي ترجمته ص: 55.

(3) سورة البقرة، الآية: 124.

(4) كما جاء في ت وفي د (تقديم).

. . . .   وشـذ نحـو زان نـوره الشجـر

إلى أنه قل[1] في كلام العرب تقـديم الفاعـل الملتبس بضمير المفعـول على المفعول، وإنما كان شاذاً لأن الضمير حينئذ يعود على متأخر لفظاً ورتبـة لأن المفعول في نية التأخير.

و (نحو) فاعل (شذ) أي نحو قولك والفعل قد يحذف ويبقى فـاعله كما سبق في قوله: (ويرفع الفاعل فعل أضمرا).

وقـد يحـذف المفعـول ويبقى الفـاعـل كمـا سيـأتي في بحث التعـدي واللزوم.

في قوله وحذف فضلة أجز إن لم يضر، وقد يحذف الفاعل دونهما.

---

(1) في ت (قليل).

النّائب عن الفاعل

وترجم له الناظم بقوله: النائب عن الفاعل.

والنائب عن الشيء يكون عند حذفه وغيبته، فكأنه قال يحذف الفاعل أي لغرض لفظي كاستقامة الوزن، أو معنوي كالعلم به، أو الجهل وبعد[1] الحذف ينوب عنه المفعول به بخلاف حذف الفعل والمفعول فإنه لا نائب عنهما.

واعترض إنابة المفعول عن الفاعل بأنه ضده في المعنى فكيف يسند الفعل إليه؟

وأجيب بأن مثل هذا الإسناد شائع في كلامهم كمات زيد وسقط الحائط مع أن كلاً منهما مفعول في المعنى، وما ذكره الناظم من الترجمة أولى من ترجمة غيره بالمفعول الذي لم يسم فاعله لوجهين.

الأول: أن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً وغيره[2] كالظرف. فلا تكون هذه الترجمة جامعة لخروج غير المفعول.

---

(1) في ت (أو بعد).

(2) سقط من ت (كالظرف).

والثاني: أن المنصوب في أعطي زيد درهماً يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله فلا تكون هذه الترجمة مانعة لدخول غير المحدود فيها، وعرف ابن الحاجب[1] النائب عن الفاعل بأنه كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وعرفه الناظم بالمثال المذكور في قوله:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نائل

وأراد بماله ما ثبت له من الأحكام، كوجوب رفعه وتأخيره وعدم حذفه وتسكين آخر الماضي معه في نحو: ضربْتُ، والإغناء عن الخبر في نحو أمضروبٌ العمران، ولحوق تاء التأنيث حتماً إن كان النائب عن الفاعل مؤنثاً حقيقياً كَضُرِبَتْ هند.

وجواز إن كان مجازياً نحو: ذكرت الموعظة في المسجد، وقد يسند النائب إلى اسم نحو[2] مضروب غلامه، وقد يسند لفعل كما في مثال الناظم وهو (نيل) إلخ . . وأصله نال زيد خير نائل فحذف زيد الذي هو الفاعل وناب عنه خير الذي هو المفعول به فرفع، ونظير مثال الناظم قوله تعالى: **﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾**[3] **﴿وقضي الأمر﴾**[4].

﴿غلبت الروم[5]﴾[6] **﴿ينبأ الإنسان﴾**[7].

وإذا لم يوجد المفعول به أُثْبِتَ غيره كمصدر وظرف وغيرهما كما سيأتي، وإنما نص الناظم على المفعول به لأنه أولى من جهة[8] أنه ينوب بلا

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 128:4.
(2) في ت (نحو زيد مضروب غلامه).
(3) سورة النساء، الآية: 28.
(4) سورة هود، الآية: 44.
(5) في د وفي ت (وغلبت) بالواو وهو خطأ.
(6) سورة الروم، الآية: 2.
(7) سورة القيامة، الآية: 13.
(8) في د وفي ت (جهته).

شرط بخلاف غيره، وما سوى الفاعل من المرفوعات بـالفعل لا يحـذف ويبنى الفعل لغيره.

فلا يجوز مثلاً في المفعول من اسم كان في قولك: كان زيد أخاك، أن تحذف اسمها وتُنيب[1] خبرها منابه، فلا تقول كِيْنَ أخوك، ولما احتاجت نيابة المفعـول عن الفـاعـل إلى تغييـر في أول الفعـل وتغييـر قبـل آخـره عن بنيتـه الأصلية أشار لكيفية التغيير في أول الفعل بقوله:

فـأوَّلَ الفـعـل اضـمـمـن ... .

أي إذا بنيت أول الفعـل المتعدي أو الـلازم ضممت أوله نحـو: ضُرِبَ ومُرَّ ودُحرِج وأُكرِم ويُكرم، ولا يرد ما كسر أوله نحو: قيل في الأصح ورد في لغة لأن أصلهما قُوِلَ ورُدِدَ بالضم ثم خُفِّف، وأشار لتغيير ما قبل آخـر الماضي بقوله:

.... والمتصـــل بـالآخر اكسـر في مضي كوصـل

وأصله وصل بالفتح فضم أوله وكسر ما قبل آخره، وأما سكون قيـل ورد فللتخفيف وأصلهما قول وردد بكسر ما قبل آخرهما.

و (أول) مفعـول مقـدم بـ (أضممن) (والمتصـــل) مفعـول مقـــدم أيضـاً بـ (اكسر) أي ضم أول الفعل واكسـر الحرف المتصـل بآخـره، و (في مضى) متعلق بـ (اكسر) وهو بتقدير مضاف أي فعل مضى بمعنى ماض.

و (بـالآخر) متعلق بـ (بـالمتصل) وأشـار لتغيير مـا قبـل آخـر المضـارع بقوله:

واجعله من مضــارع منفتحــا ....

أي اجعل المتصل بآخر المضارع مفتوحاً تقديراً كما في تُعَدُّ الدراهم أو تحقيقاً:

(1) في ت (وتثبت).

. . . . كينتحي المقول فيه ينتحى

بقلب آخره ألفاً وفتح ما قبله وهو الحاء وإذا كان ما قبل آخر المضارع مفتوحاً كيعلم بقي على فتحه و (ينتحي) من الانتحاء وهو الاعتراض والقصد إلى الشيء، يقال: انتحيت لفلان أي اعترضت له، والهاء في (اجعله) ترجع (للمتصل بالآخر).

و (من مضارع) متعلق بـ (اجعله) و (منفتحاً) مفعول ثان بـ (اجعله) لأن معناه التصيير و (المقول) بالجر صفة للفظ (ينتحي) وهو محكي بالقول المحذوف ويجوز رفع (القول) بناء على أن الكلام قد تم بقوله: (كينتحي) أي بفتح أوله وكسر ما قبل آخره ثم استأنف المقول فيه (ينتحي) أي بضم أوله وفتح ما قبل آخره وجملة (ينتحي) على هذا خبر عن (المقول) لا محكية به.

وأشار لزيادة أخرى على التغيير السابق تلحق بناء الفعل المبدوء بتاء المطاوعة للمفعول بقوله:

والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة

أي اجعل بلا خلاف الحرف الثاني من ماض مفتتح بتاء زائدة.

اعتيد زيادتها كتاء المطاوعة نحو: نعلم ولما يشبهها كالتاء في تضارب وتغافل وتبختر وتكبر وتوانى وتحكم إذا بني كل منهما للمفعول كالحرف الأول من الماضي في ضمه، فتقول: تُعُلِّمَ العلم وتُغوفل عن الشيء وهكذا بقية الأمثلة ومنه نحو قوله تعالى: ﴿**فتقبل من أحدهما**﴾[1] وقوله في الحديث: تصدق الليلة على سارق[2].

وإنما ضم الحرف الثاني فيما ذكر لأنه لو بقي مفتوحاً التبس بالمضارع، وخرج بالماضي المضارع فإنه لا يبدأ بتاء المطاوعة[3] وتاء ترمس الشيء

---

(1) سورة المائدة، الآية: 27.

(2) المنتقى من أخبار المصطفى لابن تيمية الحراني ج 140:2 الطبعة الثانية 1978 بيروت.

(3) في ت (بل بحروف المضارعة).

بمعنى رمسه أي كتمه فلا يضم الحرف الواقع بعد كل من هذين المثالين.

(والثاني) في كلام الناظم مفعول بفعل مقدر يفسره (اجعل) الملفوظ فهو من باب الاشتغال و (تا المطاوعة) مفعول (التالي) بمعنى التابع وقصر الناظم (تا المطاوعة) لضرورة الوزن على أن الكسائي[1] حكى شربت ما بالقصر والتنوين.

و (كالأول) متعلق بـ (اجعله) فهو في محل مفعوله الثاني و (بلا منازعة) متعلق أيضاً بـ (اجعله) وهو تتميم للبيت يفيد نفي الخلاف فيما ذكره.

وأشار بقوله:

وثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستحلى

إلى أن الماضي المبدوء بهمز الوصل يضم ثالثه كما يضم أوله تقول في استحلى زيد الشراب، واستخرج المال: استحلي الشراب واستخرج المال.

ولا يرد على هذا كسر الثالث من اختار وانقاد إذا بنيا للمفعول في اللغة الفصحى لأن الثالث مضموم تقديراً، وخرج المضارع فلا يضم ثالثه لأنه لا يبتدأ بهمز وصل.

و(ثالث) مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال و (الذي) مجرور بإضافته لـ (ثالث) وهو صفة لمحذوف أي وثالث الفعل الذي و (بهمز الوصل) صلة (الذي) وهو متعلق بمحذوف أي افتح[2] بهمز وصل. وإعراب قوله: (كالأول اجعلنه كاستحلى) يعرف من إعراب البيت الذي قبله (كالأول اجعلنه) إلخ..

ثم شرع في لغات الماضي المبني للمفعول إذا كان معتل العين فعلها وهي ثلاث إخلاص الكسر والإشمام وإخلاص الضم.

---

(1) الكسائي: ترجمته ص: 55.

(2) في ت (افتتح).

وأشار للأولين بقوله:

واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل   عيناً ....

بأن كانت عينه في الأصل ياء أو واو فانقلبت ألفاً، نحو: باع وقال فتقول فيهما إذا بنيتهما للمفعول على اللغة الأولى بيع وقيل بإخلاص كسر فائهما.

واللغة الثانية إشمام الفاء الضم فتكون حينئذ الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة، ويحصل ذلك بضم الشفتين بعد إخلاص الكسر، ولغة الإشمام تلي الأولى في الفصاحة، وقرئ بهما في السبع في ﴿قيل﴾[1] و ﴿غيض﴾[2] و ﴿سيق﴾[3] و ﴿حيل بينهم﴾[4] وتعبير الناظم بـ (أعل) دون اعتل ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل نحو: عور وصيد، فحكمه كالصحيح في ضم أوله وكسر ثانيه، فتقول: عور في المكان وصيد فيه والمعتل عندهم ما فيه حرف علة سواء صح كعور وصيد أوْلا، كقال وباع وحينئذ فالمعتل أعم من المعل.

واللغة الثالثة إخلاص ضم الفاء وأشار لها بقوله:

....   وضم جا كبوع فاحتمل

وهذه اللغة ضعيفة محكية عن بني ضبة يقولون: بوع متاعه وحوز ماله والأصل في هذه اللغات الثلاث فُعِل بضم الفاء وكسر العين، فعلى لغة قيل وبيع، واستثقلت الكسرة على العين فيهما فنُقِلتْ حركتها إلى الفاء، وعلى لغة بوع وقول حذفت كسرة العين فيهما فسلمت الواو ثم قلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها.

---

(1) سورة هود، الآية: 44.
(2) سورة هود، الآية: 44.
(3) سورة الزمر، الآية: 71، 73.
(4) سورة سبأ، الآية: 54.

وأما لغة الإشمام فمركبة من اللغتين.

و (فاثلاثي) مفعول لـ (اكسر وأشمم) على إعمال الثاني من العاملين في المتنازع فيه وحذف مفعول (أكسر) و (أعل) نعت لـ (ثلاثي) و (عيناً) تمييز (وضم) مبتدأ وسوغ الابتداء به كون القصد منه التفصيل و (جا) وقصره الناظم للوزن خبر المبتدأ و (احتمل) عطف على (جا) (كبوع) حال من فاعل (جا) وما ذكره الناظم من اللغات السابقة حيث لا لبس فإن ألبس اجتنبت اللبس كما قال:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ....

أي إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل من أشكال اللغات السابقة يجتنب ذلك الشكل كذا قال الناظم، لكن ظاهر كلام سيبويه[1] جواز اللغات الثلاث مطلقاً، أما التباس شكل الكسر في الفعل فكما في خاف إذا بنيته للفاعل الضمير تقول فيه خفت بكسر أوله فلو بنيته للمفعول على لغة الكسر التبس المبني للفاعل بالمبني للمفعول، وحينئذ فيضم[2] أوله وأما التباس شكل الضم فكما في نحو: عاق إذا بنيته للفاعل الضمير تقول فيه: عقت بضم أوله فلو بنيته للمفعول[3] على لغة الضم التبس المبني للفاعل بالمبني للمفعول إذ لا يعلم أنك عقت غيرك أو أن غيرك عاقك، وحينئذ فيكسر أوله ليرتفع اللبس.

(وإنْ) شرط، و (خيف) فعله و (يجتنب) جوابه والنائب عن الفاعل (بخيف) قوله: (لبس) و (بشكل) متعلق (بخيف).

وأشار إلى أن اللغات الثلاثة[4] في الفعل المعتل قد تأتي في الفعل

(1) ترجمته ص: 57.
(2) في ت (فتضم).
(3) سقط من ت (للمفعول).
(4) كما جاء في ت وسقط من د (الثلاثة).

المضاعف بقوله:

.... وما لباع قد يرى لنحو حب

وغيره من الثلاثي المضاعف المدغم كشدّ ومدّ فتجوز في الفاء مما ذكر إذا بني للمفعول ما جاز في فاء باع من الإشمام وإخلاص الضم والكسر ولكن الضم أفصح بل أوجبه الجمهور، والكسر لغة بني ضبة وبعض تميم ومنه قراءة علقمة[1] ﴿**هذه بضاعتنا ردت إلينا**﴾[2] بكسر الراء قال بعضهم: وقياس من اجتنب الشكل الملبس فيما سبق أن يجتنبه هنا فإذا حصل اللبس بضم الحاء من حب مثلاً عدل إلى الكسر أو الإشمام.

و (ما) مبتدأ موصول و (باع) صلته و (قد يرى) خبره و (قد) للتقليل و (لنحو) في محل المفعول الثاني لـ (يرى) ولما فرغ من الماضي الثلاثي المعتل والمضاعف العين شرع في الزائد على ثلاثة فقال:

وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي

أي ما كان من الماضي المعتل العين وهو زائد على ثلاثة أحرف واوياً كان أو يائياً بزنة انفعل، كانقاد أو زنة افتعل كاختار وشبههما يجوز في الحرف الذي يلي العين وهو الحرف الثالث عند بنائه للمفعول ما جاز في فاء باع من الكسر أو الضم أو الإشمام.

وهذه الأوجه تأتي في المضاعف أيضاً كاشتد وفهم من تمثيله بـ (اختار وانقاد) أن هذه الأوجه لا تجري فيما بني للمفعول مما صحت عينه من افتعل واعتور وليس[3] هو كذلك بل حكمه كالصحيح، فتقول فيه اعتور بضم ثالثه.

(وما) موصول مبتدأ و (لفا باع) صلته وقصر الناظم الفاء للوزن وخبر

---

(1) علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك (62 هـ).
انظر طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ص: 79، والتفسير والمفسرون للذهبي 1:119.

(2) سورة يوسف، الآية: 65.

(3) سقط من ت (وليس هو كذلك).

المبتدأ قوله: (لما العين تلي) أي تليه فحذف الضمير الراجع (لما) و (العين) مبتدأ خبره (تلي) والجملة صلة (ما) الثانية و (في اختار) متعلق بـ (تلي) أي ما استقر من الأوجه الثلاثة (لفا باع) يثبت للحرف الذي تليه العين (في اختار وانقاد وشبه) لهما في وزنهما واعلالهما و (ينجلي) في موضع الصفة لـ (شبه).

وينوب عن الفاعل أمور منها المفعول به وسبق، ومنها الظرف والمصدر والجار والمجرور المذكورات في قوله:

وقابل من ظرف أو من مصدر   أو حرف جر بنيابة حري

وأراد بقابل ما وجد فيه شروط القبول أما قبول الظرف زمانياً كان أو مكانياً، فبأن يكون مختصاً متصرفاً ملفوظاً، نحو سير يوم الجمعة أو سير فرسخ، فلا يجوز سير وقت ولا مكان ولا جلس عندك، لعدم الفائدة.

وخرج بالملفوظ المنوي فلا تجوز نيابته خلافاً لابن السراج[1] وأما قبول المصدر فبأن يكون متصرفاً[2] لغير توكيد نحو: ضرب ضرب شديد ﴿**ونفخ في الصور نفخة واحدة**﴾[3] ولا يجوز نيابة سبحان ونحوه ولا ضرب ضرب، وأما قبول المجرور فبأن لا يلزم الحرف الجار له كالكاف المختصة بجر الظاهر لفظاً قال بعضهم: وأن لا يكون الجار للتعليل كاللام.

وأشعر كلامه بأن النائب نفس حرف الجر فيكون محله رفعاً وهو ما نقل عن الفراء[4] لكن مذهب البصريين أن النائب هو المجرور لا الحرف ولا مجموعهما كما يوهمه كلامه في الكافية[5] والتسهيل[6] وقد يعتذر عن الناظم

---

(1) ترجمته ص: 197.
(2) في ت (وملفوظاً به).
(3) سورة الحاقة، الآية: 13.
(4) ترجمته ص: 50.
(5) انظر الكافية الشافية لابن مالك 607:2.
(6) انظر التسهيل ص: 77.

بأن الحرف لما كان ملازماً للمجرور أطلق اللازم[1] به والملزوم.

وأشعر كلامه باختصاص قابل النيابة بما ذكره لأنه لا ينوب عن الفاعل المفعول له ولا معه ولا الحال ولا التمييز والمستثنى وهو كذلك.

(وقابل) مبتدأ وسوغ الابتداء به تخصيصه بالمجرور بعده[2] والخبر قوله: (حري) بمعنى حقيقي وأشار بقوله:

ولا ينوب بعض هذي ان وجد   في اللفظ مفعول به ....

إلى أنه لا يجوز كما قال البصريون نيابة شيء من الظرف والمصدر.

والمجرور المشار لها بقوله: (هذي) مع وجود المفعول به وأجازه الكوفيون مطلقاً، قال الناظم: وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك مع وروده عن العرب أيضاً وأشار لهذا بقوله: (وقد يرد) ومنه قراءة أبي جعفر ﴿**ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون**﴾[3] ببناء يجزى للمفعول فأناب (بما كانوا) عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوماً.

(وبعض) فاعل (ينوب) و (ان وجد) شرط حذف جوابه لدلالة ما سبق عليه وفاعل (يرد) ضمير يرجع لنيابة بعض ما ذكره الناظم من المصدر والظرف والمجرور.

ولما فرغ من نيابة المفعول الأول أخذ في نيابة الثاني من المتعدي لاثنين فقال:

وباتفاق قد ينوب الثاني من   باب كسا فيما التباسه أمن

أي اتفق النحاة على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا ويعبر عنه أيضاً بباب أعطى عند أمن التباسه بالمفعول الأول.

---

(1) في ت (وأراد به).

(2) في ت (وهو كذلك).

(3) سورة الجاثية، الآية: 14.

والمراد بباب كسا ما يتعدى لمفعولين الثاني منهما غير الأول. فأمن اللبس نحو كسا زيداً جبة، وأعطي بكراً درهم.

فالجبة مكسوة رفعتها أو[1] نصبتها فإن وجد اللبس تعين إنابة الأول، نحو أعطى زيدَ عمراً، ولا يجوز نيابة الثاني من هذين المفعولين.

لأنه لو رفع جاز أن يكون كل من زيد وعمرو معطى لصاحبه فيقع اللبس، وفي حكاية الناظم الاتفاق نظر كما قال بعضهم.

وإنما سكت عن نيابة المفعول الأول الجائز اتفاقاً لدخوله في قوله سابقاً (ينوب مفعول به عن فاعل).

(وباتفاق) و (فيما) متعلقان بـ (ينوب) و (قد) للتحقيق أو للتقليل نظراً لنيابة الأول فإنه أكثر من نيابة الثاني، وفاعل (ينوب) قوله (الثان) وإنما حذف الناظم الياء منه لجوازه نظماً ونثراً (من باب كسا) في محل الحال من (الثان).

ولما فرغ من باب كسا شرع في باب ظن فقال:

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ....

أي اشتهر بين النحاة منع نيابة المفعول الثاني وجواز نيابة الأول في باب ظن، وأراد[2] ما يتعدى لمفعولين الثاني منهما خبر في الأصل فيجوز ظن زيد قائماً ويمتنع ظن قائم زيداً، واشتهر أيضاً منع نيابة الثاني في باب أرى وأعلم، فيجوز أعلم زيد فرسك مسرجاً برفع زيد نائباً عن الفاعل، ويمتنع[3] نيابة فرسك، ومنهم من ذهب إلى جواز نيابة الثاني من بابي ظن وأرى وارتضاه الناظم إن أمن اللبس.

وعبر عنه الناظم بظهور القصد فقال[4]:

(1) في ت (رفعها أو نصبها).

(2) في ت (به).

(3) في ت (ومنع).

(4) في ت (كما قال).

.... ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر

أي ولم يكن الثاني من باب ظن جملة كما قيده الناظم في غير الألفية[1] وعدم اللبس كما في المثال، فإن ألبس لم يجز كما في أعلم زيداً خالد منطلقاً، لأنه يلتبس المعلم وهو زيد بالمعلم به وهو خالد منطلق وأصل الكلام قبل دخول الهمزة علم زيد خالداً منطلقاً، وظاهر كلام الناظم هنا منع نيابة المفعول الثالث فيما يتعدى لثلاثة مفاعيل اتفاقاً، لأنه لم يذكره لا مع[2] المختلف فيه ولا المتفق عليه، ولكن ظاهر كلامه في التسهيل[3] يقتضي جواز نيابته فيجوز في المثال السابق رفع منطلق وسكت الناظم هنا عن باب اختار وهو ما يتعدى لمفعول بنفسه، ولآخر بإسقاط حرف الجر نحو اخترت زيداً الرجال، لكنه في التسهيل[4] قال: لا تمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل انتهى.

وهو موافق في ذلك للفراء[5]، لكن مذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل، فتقول في المثال السابق:

اختير زيد الرجال بنيابة الأول، ويجوز عند الفراء نيابة الثاني فتقول: اختير زيداً الرجال.

و (المنع) مبتدأ و (اشتهر) خبره و (في باب) متعلق به و (القصد) فاعل فعل محذوف يفسره (ظهر) وأشار بقوله:

وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا

إلى أن ما تعلق بالفعل مما يصلح للنيابة عن الفاعل ولم ينب عنه فهو منصوب إما لفظاً كمصدر وظرف مكان أو زمان ومفعول به كمجرور بحرف

---

(1) في ت (الخلاصة).
(2) كما جاء في ت وفي د (مع).
(3) انظر التسهيل ص: 77.
(4) انظر التسهيل ص: 77.
(5) ترجمته ص: 50.

نحو ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾[1] فمحل في الصور نصب، وخرج بما يصلح للنيابة ما لا يصلح لها كالفاعل واسم كان، وفي قوله: (مما علق بالرافع) إشارة إلى أن فعل المفعول هو الناصب لما سوى النائب وهو رأي المحققين، ونسب لسيبويه[2] أيضاً وقيل الناصب له فعل الفاعل المحوّل لصيغة المفعول وهذا البيت كما قال بعضهم يمكن الاستغناء عنه بقول الناظم في ترجمة الفاعل (وبعد فعل فاعل) أي واحد فكذا نائبه.

و (ما) موصولة مبتدأ و (سوى النائب) صلته و (مما) يتعلق باستقرار عامل في الصلة و (بالرافع) مفعول (علق) والمراد بالتعلق هذا العمل وقوله (النصب له) جملة من مبتدأ وخبر وهي خبر (ما) في قوله (وما سوى) و (محققا) حال من المبتدأ عند من جوزه أو من ضمير استقر الذي تعلق به (له).

---

(1) سورة الحاقة، الآية: 13.

(2) ترجمته ص: 57.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الفاتحة

البقـرة

آل عمـــران

النســاء

المائدة

الأنعام

الأعــراف

الأنــفــال

التوبة

يونس

هــود

يـوسـف

الرعد

إبراهيم

يوسف

الحجر

النحل

الإســـراء

الكهف

مــريــم

طــه

الأنبيـــاء

الحـــج

المؤمنون

النور

الفرقان

الشعراء

النمل

القصص

العنكبوت

الروم

لقمان

الأحزاب

سبأ

فاطر

يس

الصافات

ص

الزمر

غافر

فصلت

الشورى

الزخرف

الطـور

النجـم

القمـر

الـواقعـة

الـحديـد

المجـادلـة

المعـــارج

الجـــن

المـزمـل

المـدثـر

القيامـة

الإنســـان

المـرسـلات

النـازعـات

عبـس

التكـويـر

المطففيـن

سورة الانشقاق

الطـارق

البلـد

الشمـس

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الأعلام

فهرس المراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني، شرح متن الشاطبية لأبي شامة - مصر 1349 هـ.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري - الطبعة الثانية مصر 1982 م.
- أعلام العرب في العلوم والفنون، تأليف عبد الصاحب الرحيلي - الطبعة الثانية 1966 م.
- أعلام النساء، تأليف عمر رضا كحالة - الطبعة الثانية 1977 م.
- الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة، بيروت 1979 م.
- الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، القاهرة.
- أمثال العرب، للمفضل بن محمد الضبي - الطبعة الأولى بيروت 1981 م.
- انباه الرواة على انباه النحاة، للقفطي - مصر.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري - تحقيق محيي الدين 1982 م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام تحقيق محيي الدين - الطبعة السادسة بيروت 1980 م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، للبغدادي.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني - الطبعة الأولى مصر 1348 هـ.
- بغية الوعاة، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل - الطبعة الأولى 1964 م.
- التاريخ الإسلامي العام، الدكتور علي حسن إبراهيم - مصر 1972 م.

- تاريخ العرب المعاصر، تأليف الدكتور عبد العزيز نوار - بيروت.
- تاريخ العرب، تأليف الدكتور أسعد طلس.
- تاريخ المماليك البحرية، الدكتور علي إبراهيم حسن - الطبعة الثالثة 1967.
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، تأليف محمد عبد الرحمن العبيدي - تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري - الطبعة الأولى 1981 م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات مصر 1967 م.
- التفسير والمفسرون، تأليف الدكتور محمد حسين الذهبي - الطبعة الثانية 1976 م.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، لابن عيسى بن سورة - مصر.
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للسيوطي.
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة مصر 1971 م.
- حاشية ابن حمدون على الماكودي.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، مكتبة دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية العطار على الأزهرية، الشيخ حسن العطار - مصر 1347 هـ.
- خزانة الأدب للبغدادي، الطبعة الأولى - بيروت.
- الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - الطبعة الثانية، بيروت.
- دائرة المعارف الإسلامية - بيروت 1933 م.
- دليل الحيران في الكشف عن آيات القرآن، ترتيب الحاج صالح ناظم - بيروت.
- ديوان الحماسة، لأبي تمام - شرح التبريزي - الطبعة الأولى - بيروت.
- ديوان الشعر العربي، تأليف علي أحمد سعيد - بيروت.
- ديوان الفرزدق - بيروت 1966 م.
- ديوان المتنبي - مصر.
- سلسلة حضارة العرب والإسلام، تأليف عمر رضا كحالة - دمشق 1974 م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق عبد الباقي - مصر 1953 م.
- شذرات الذهب، تأليف ابن عماد الحنبلي - بيروت.
- شذور الذهب، تأليف الإمام ابن هشام - تحقيق محي الدين.
- شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب.
- شرح الألفية، لابن الناظم - تصحيح وتنقيح محمد سليم اللبابيدي - مصر.

- شرح التسهيل، لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد الطبعة الأولى مصر.
- شرح التصريح على التوضيح، لابن هشام - دار إحياء الكتب العربية.
- شرح التصريف، للتفتازاني.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر جامعة - قاريونس 1978 م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي.
- شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح المطول على التلخيص، للتفتازاني - الطبعة الأولى 1330 هـ.
- شرح المعلقات السبع، اللزوزني - بيروت.
- شرح المفصل، لابن يعيش - إدارة الطباعة المنيرية مصر.
- الشعر والشعراء، تأليف محمد عبد الله بن قتيبة - الطبعة الرابعة بيروت 1980 م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك - تحقيق فؤاد عبد الباقي بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف شهاب الدين أبي الفضل العسقلاني - الطبعة الأولى: بيروت 1328 هـ.
- الصحاح في اللغة والعلوم، للجوهري - الطبعة الأولى - بيروت 1974 م.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف شمس عبد الرحمن السخاوي - بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمد الطنطاوي - بيروت 1981.
- طبقات فحول الشعراء، تأليف محمد عبد السلام الحمصي الطبعة الثانية.
- الطبقات الكبرى بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار، تأليف عبد الوهاب الشعراني - دار الفكر.
- العقد الفريد، لشهاب الدين أحمد بن عبد ربه - منشورات مكتبة الهلال.
- غاية النهاية في طبقات القراء، للجزري - الطبعة الأولى 1932 م.
- الفهرست، لابن نديم - دار المعرفة - بيروت.
- القرآن الكريم على رواية حفص.
- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام - الطبعة الحادية عشرة - مصر 1963 م.
- الكافية الشافية، لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد مريدي - الطبعة الأولى - جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1982 م.

- كارل بروكلمان، الطبعة الثانية.
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد - بيروت.
- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون - بيروت.
- كشف الظنون، حاجي خليفة.
- الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي - الطبعة الثانية - بيروت 1981 م.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغزي - تحقيق الدكتور جبرائيل سليمان - بيروت - الطبعة الثانية 1979 م.
- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان - الطبعة الثانية - بيزوت 1981 م.
- مختار الصحاح، للرازي - دار الفكر - بيروت 1981 م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف - الطبعة الرابعة - القاهرة 1968 م.
- المدونة الكبرى، للإمام مالك - الطبعة الأولى بيروت.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تأليف الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي - تحقيق محي الدين - بيروت 19447 م.
- معجم الأدباء، لياقوت - دار المعارف - الطبعة الأخيرة.
- معجم الأمثال، للميداني - تحقيق محي الدين - بيروت 1955 م.
- معجم الشعراء، للمرزباني - تحقيق عبد الستار أحمد فراج.
- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة - بيروت.
- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري - بيروت الطبعة الثانية 1977 م.
- المطول على التلخيص، للتفتازاني.
- مغني اللبيب، لابن هشام - تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - الطبعة الخامسة 1979 م.
- المفصل في علم العربية، تأليف محمود عمر الزمخشري - الطبعة الثانية - بيروت.
- المقرب، لابن عصفور - تحقيق عبد الستار الجواري - الطبعة الأولى 1971 م.
- الموطأ، للسيوطي - الطبعة الرابعة - بيروت 1985 م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف عبد العظيم الزرقاني - الطبعة الثالثة.
- نتائج التحصيل في شرح التسهيل، محمد الدلائي - تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي.
- النجوم الزاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن - الأتابكي - مصر 1963 م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تأليف الإمام العالم أبي البركات عبد الرحمن الأنباري.

- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف الشيخ أحمد محمد المقري التلمساني - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت 1968.
- النهاية في غريب الحديث - والأثر، للجزري - تحقيق طاهر الزاوي - الطبعة الأولى 1963 م.
- هداية الرحمن لألفاظ وآيات القرآن، دكتور محمد صالح البنداق - بيروت - الطبعة الثانية 1981 م.
- هدية العارفين - تأليف إسماعيل باشا البغدادي 1955 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي - تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم والأستاذ عبد السلام هارون - دار البحوث العربية - الكويت 1975 م.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لابن خلكان - تحقيق إحسان عباس - بيروت.
- حاشية الكشاف للتفتازاني مخطوط رقم 112 مكتبة الجهاد الليبي طرابلس.
- دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم محمد علي باشا مخطوط رقم 941 مكتبة الجهاد الليبي طرابلس.

المحتويات

القسم الأول
الدراسـة

القسم الأول
التحقيـق

الفهارس العامة

السلسلة التراثية

في إطار احتفالات الدول الإسلامية بعام التراث الإسلامي أصدرت (اللجنة الشعبية العامة) بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القرار رقم (51) لعام 1990 م القاضي بتشكيل لجنة علمية للاضطلاع بهذا الأمر، وقد ضمت اللجنة عدداً من العاملين في بعض الجهات العلمية والإدارية ذات العلاقة بنشاطها المؤمَّل، فرأت اللجنة أن يتضمن برنامجها المنجز العناية بالنشر العلمي لعدد من الأعمال المتصلة بالتراث العربي الإسلامي، وخاصة من الأصول المخطوطة المحققة مما تمّ إنجازه بالجامعات الليبية من الأطروحات والرسائل أو أنجزه باحثون ليبيون في الخارج حرصاً على إبراز مساهمة هذا البلد العربي الإسلامي في العناية بالتراث المخطوط وخدمته بالدراسة والنشر.

وكانت (كلية الدعوة الإسلامية) الموقرة أولى المؤسسات باحتضان هذه الفكرة والاشتراك في تنفيذها وتحمل جلّ أعبائها، وعلى ذلك نشرت هذه الآثار في سلسلة مشتركة، آملين أن تحقق تلك الغاية النبيلة التي دفعت إليها، والله من وراء القصد.

لجنة الحفاظ على التراث
الإسلامي